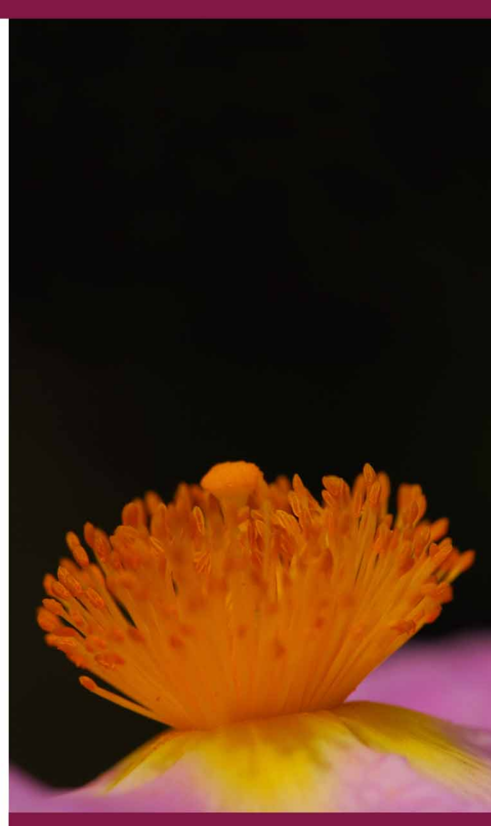
المُستَقبلُ العَرَبيّ

السنة 42 العدد 483 أيار/مايو 2019



دراسات

مقالات وآراء

كتب وقراءات



مركز دراسات الوحدة العربية

المُستقبَل العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

3 ـ دار منظومة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثانية والأربعون | الثالث والثمانون والأربعمئة | أيار/مايو 2019

المحتويات

■ دراسات



رئيسة التحرير: لونا أبو سويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

تطور هذه العلاقة على الرغم من توافر الظروف على الجانب الصيني لتطورها. وترى المقالة أنّه على الرغم من العدد المتزايد من المنشورات التي شارك في تأليفها باحثون صينيون وعرب فإن التعاون العلمي لا يزال ضئيلاً بين الطرفين، ومعظم المقالات المشتركة بينهما تتم بتمويل غربي وترتبط بالمشاريع الدولية التي تشارك فيها البلدان العربية والصين، لذا ترى المقالة أنّ الصين والبلدان العربية لم تبدأ حتى الآن بعمل مشترك جدي في مجال الأبحاث.

يهدف هذا البحث إلى دراسة اتجاهات الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تجاه مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، بأوجهها العسكرية والمدنية، وتغيُّر هذه الاتجاهات في عهد أوسلو، وعلاقة هذه الاتجاهات بعدد من المتغيرات. كما تقدم الدراسة عرضاً مفصّلاً حول تاريخ المقاومة والمراحل التي مرت بها والأوجه التي اتخذتها منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى اليوم، في ضوء طبيعة كل مرحلة وظروفها من جهة، وفي ضوء خلفية القيادات والتنظيمات الفلسطينية الفاعلة على الساحة الفلسطينية من جهة أخرى، وهي عوامل انعكست جميعها على مواقف الشعب الفلسطيني والرأي العام لديه تجاه المقاومة والأوجه المختلفة التي اتخذتها.

تتفاقم المشكلات البيئية في لبنان وتتوالى فصولاً، براً وبحراً وجواً، من دون توافر حلول جذرية لها. وإذا كانت الجمعيات البيئية هي المعنية في تكوين الوعي لمواجهة التدهور البيئي، فإنها تبدو غير قادرة على ذلك وحدها. من هنا فإن علاقتها بوسائل الإعلام تعدّ عاملاً مهماً في إشاعة الوعي البيئي في المجتمع. وعلى الرغم من تضخم المجال الإعلامي في لبنان، وتنوع وسائله، وعلى الرغم من تكاثر أعداد الجمعيات البيئية، تبرز مشكلة مراوحة الأزمات

■ مقالات وآراء

■ كتب وقراءات

المدير المسؤول: كمال فضل الله

صورة الغلاف: مقطع مكبّر من زهرة اللبيد الزهرية (Cistus sp - Rockrose)
البرية المتوسطية ـ لبنان.

«القوة الذكية» في الفكر السياسي والاستراتيجي الأمريكي المعاصر، 2008 ـ 2016: مقاربة نظرية للفهم

بن ضيف الله بلقاسم(*)

باحث في الشؤون الاستراتيجية والأمنية الدولية؛
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر.

يُعد تحليل السياسات الخارجية للدول الكبرى والقِوى العظمى، من أبرز الموضوعات التي لقيت اهتماماً واسعاً بالدراسة والبحث من جانب خبراء العلاقات الدولية، منذ ظهور «علم العلاقات الدولية» كحقل معرفي قائم بذاته أواخر عشرينيات القرن الماضي، بتأسيس «دائرة الدراسات الدولية» في جامعة «آبريستويث» (Aberystwyth) ببريطانيا سنة 1919؛ نظراً إلى عِظم تأثيرها في تحديد طبيعة التفاعلات القائمة على مستوى المسرح السياسي ـ الأمني والاقتصادي الدولي من جهة، والطبيعة المتفردة لعمليات صنع القرار فيها وتنوع الفواعل الرسمية وغير الرسمية المشاركة في تحديد توجهاتها من جهة أخرى. وتعد السياسة الخارجية لكلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، أبرز النماذج التي خُصت بهذا الاهتمام في مرحلة الحرب الباردة.

غير أن نهاية الصراع الأيديولوجي «الدوغمائي» بين المعسكرين؛ الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي بانهيار «جدار برلين» في 1989/11/9، حَصر هذا الاهتمام في السياسة الخارجية الأمريكية ـ بوصفها الطرف المنتصر في الصراع ـ، من خلال تركيز التحليل على ثنائية الأهداف والأدوات (الوسائل)، والعلاقة القائمة بينهما، إذ يجد المستقري لواقع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة، بغض النظر عن اختلاف التوجهات الفكرية والانتماءات الحزبية للإدارات المتوالية على سدة الحكم في البيت الأبيض؛ أن أدوات (وسائل) تنفيذها لا تنفك أن تتحدد وفق اعتبارين اثنين، هما: مدى أهمية، وأولوية أهداف السياسة الخارجية المحددة بالنسبة إلى الأمن الوطني الأمريكي. ودرجة تأثير القضايا الداخلية والخارجية في التوجهات الفكرية للإدارة الحاكمة، وتقديرها لأيٍّ من الأدوات

(*) البريد الإلكتروني: belka_is@hotmail.com.

المتاحة لديها، هي الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف. ما يتجلى بوضوح في فترتي حكم كلٍّ من بيل كلينتون وجورج بوش الابن.

الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تُصنف الإرهاب الدولي والصعود الصيني والروسي المتسارع الوتيرة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ضمن المهُددات الأمنية المركزية التي تمس بأمنها واستقرارها الداخلي.

تأكيداً لمنطق سيادة قيم وأيديولوجية المنتصر في فترة ما بعد الحرب، عمدت إدارة الرئيس كلينتون منذ استلامها مقاليد السلطة عام 1992 ـ بعد إدارة الرئيس جورج بوش الأب ـ، إلى نشر المبادئ والقيم السياسية والاقتصادية الغربية الليبرالية ـ الأمريكية بالأساس ـ في العالم. خاصة في المناطق التي كانت تُعد معقلاً للشيوعية إبان الحرب الباردة (كأوروبا الشرقية، الشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية)، كواقع عملي لضمان تحقيق أمنها الوطني المرتبط بالأمن العالمي؛ من منطلق الأطروحة الليبرالية التي تقضي: أن الليبراليات (الدول الليبرالية) لا يحارب بعضها الآخر؛ والمستمدة من أفكار الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط في كتابه: **مشروع للسلام الدائم** التي ضمنها عن اجتهادات فيلسوف عصر النهضة الإيطالي دانتي أليغيري القائل: «إن السلام بين الدول، لا يتحقق إلا من خلال نشر الديمقراطية القائمة على مبدأ الاحترام المتبادل لأفكار واعتقادات وتصورات الأفراد بعضهم تجاه الآخر».

كان الاعتماد على أساليب «القوة الناعمة» بمختلف أشكالها (الدبلوماسية، والدعائية...)، الأرضية التي انطلقت منها إدارة الرئيس كلينتون لتجسيد هذه الأهداف على أرض الواقع؛ وإن تخللها في بعض الأحيان توظيف «القوة العسكرية» (التدخل العسكري في الصومال سنة 1992، والتدخل الديمقراطي في هايتي عام 1994، وقيادة الحملة الجوية الدولية على كوسوفو في آذار/مارس 1999)، كخيار مفروض لتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وفق المنظور الأمريكي. فمنطق عولمة مبادئ وقيم الديمقراطية الليبرالية ـ الأمريكية القائمة على محورية حقوق الإنسان والحرية الفردية؛ فرض على إدارة الرئيس بيل كلينتون إيلاء الأهمية لأساليب «القوة اللينة/الناعمة» على أساليب «القوة الصلبة»، رغم حجم القوة العسكرية التي تمتعت بها الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة مقارنة بالدول الكبرى الأخرى؛ كروسيا الاتحادية والصين الشعبية، والقوة الإقليمية الأوروبية المتمثلة بالاتحاد الأوروبي.

إلا أن «القوة الصلبة» بمختلف أشكالها (العسكرية، والاقتصادية... إلخ)، وجدت لها سبيلاً للتطبيق العملي في السياسة الخارجية الأمريكية مع وصول جورج بوش الابن إلى الحكم عام 2000، مدعماً بإدارة ينتمي أغلب أعضائها إلى «تيار المحافظين الجدد» الذي تبدو عليه سِماءُ التدخلية، وتغلب عليه نزعة تكريس سياسة القبضة الحديدية واستخدام التفوق العسكري لحماية المصالح العليا للولايات المتحدة، التي تتمشى ونشر قيمها الحضارية ـ الاجتماعية، وتُحققها. وقد تعززت هذه النظرة مع أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 وما تركته من تصور سلبي لدى صنّاع القرار الأمريكي عن الخسائر وحجم الدمار الذي يمكن أن يُخلفه الإرهاب الدولي «كمهدد

جديد لامتماثل» (As a new asymmetric threat) على الأمن الوطني الأمريكي. فأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، تركت لدى الإدارة الجمهورية الحاكمة انطباعاً مضمونه أن السبيل الأمثل والكفيل بتحقيق أهداف الولايات المتحدة في الخارج، والمرتبطة أساساً بأمنها الوطني، كنشر قيم ومبادئ النموذج الحضاري الغربي الأمريكي في العالم، وتأمين إمدادات النفط الذي يعتبر مورداً مهماً في تحريك عجلة الاقتصاد الأمريكي والسيطرة على مصادره؛ لا يتأتى إلا من خلال توظيف «القوة الصلبة» في شكلها العسكري، على المستوى الدولي.

كما أن انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي وما يشكله من تهديد للأمن الوطني الأمريكي، فرض على صنّاع القرار بالولايات المتحدة الأمريكية مراجعة عقيدتها العسكرية في مستوييها الدفاعي والهجومي، وهذا مقتضاه أن التحول في طبيعة التهديد يفرض تغيير أسلوب المواجهة؛ بإقرار الانتقال من «استراتيجية الردع» ـ التي ميزت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية إبان الحرب الباردة ـ إلى «استراتيجية الاستباق» (Preemption Strategy) لمواجهة المخاطر المتولدة أو التي يمكن أن تتولد عن انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي من جهة؛ والانتقال من «احتواء» إلى «تغيير الأنظمة» من جهة أخرى. الأمر الذي فسح المجال لإعادة تأسيس علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع دول العالم وفق معيار «مع أو ضد» الولايات المتحدة الأمريكية في حربها العالمية على الإرهاب الدولي.

بيد أن وصول باراك حسين أوباما إلى الحكم مُمَثلاً للديمقراطيين سنة 2008؛ أثار العديد من النقاشات والجدال حول أهداف واستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد فترة بوش الابن؛ وبخاصة بعدما طبع التغيير خطابه السياسي طوال حملته الانتخابية. وقد بدأت حدة هذه النقاشات والجدال تخفُت مع اتضاح معالم استراتيجية إدارة الرئيس أوباما في عامها الأول؛ ففي جلسة التنصيب التي عُقدت في 13 كانون الثاني/يناير 2009 أمام «لجنة الشؤون الخارجية» التابعة لمجلس الشيوخ بالكونغرس الأمريكي، أكدت كاتبة الدولة للشؤون الخارجية هيلاري رودام كلينتون «أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية في فترة حكم الرئيس أوباما ستكون «قوة ذكية»: حيث «سنعمل» على الجمع بين أدوات «القوة الصلبة» و«الناعمة» على نحو يمكننا من التعاطي مع مختلف القضايا المطروحة على الساحة الدولية [والتي لها ارتباط مباشر بالأمن الوطني الأمريكي]، بالأداة المناسبة لتفادي أسوأ النتائج». وهذا ما أكده الرئيس باراك أوباما نفسه، في عدة مناسباتٍ.

استمر العمل بمضمون هذه الاستراتيجية، بعد سنة من تولي ترامب الحكم، في أجزاء كثيرة منها؛ فالولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تُصنف الإرهاب الدولي والصعود الصيني والروسي المتسارع الوتيرة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ضمن المُهددات الأمنية المركزية التي تمس بأمنها واستقرارها الداخلي؛ لذلك، صُنفت كأولويات سياستها الخارجية لفترة 2018/2020. وقد أكدت «استراتيجية الأمن القومي الأمريكي» التي طرحتها الإدارة الجديدة في كانون الأول/ديسمبر 2017، أن سُبل مواجهة تلك المهددات لن يكون إلا من خلال التعامل الذَّكي مع كل حالة على حدة، وتوظيف الأدوات التي تتناسب وطبيعة كل تهديد.

أولاً: مفهوم القوة الذكية في العلاقات الدولية المعاصرة: مقاربة إيتيمو ـ نظرية

يُعد مصطلح «القوة الذكية»، من أحدث المصطلحات التي أُدخلت قاموس «العلاقات الدولية المعاصرة» خلال السنوات القليلة الماضية، بعد مصطلح «القوة الناعمة». ويرجع هذا المصطلح في أصله، إلى الإسهامات النظرية التي قدمها المنظر الأمريكي جوزيف ناي الابن في مراجعاته لمفهوم «القوة» في العلاقات الدولية من منظور ليبرالي، عبر كتابه الموسوم بعنوان: **القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة الدولية** عام 2004، وفي كتابه الآخر الذي يحمل عنوان: **مستقبل القوة** عام 2011، ثم الأعمال البحثية الأخرى التي جاءت فيما بعد للتأصيل للمصطلح؛ نحو تلك التي طرحها تيد غيلن كاربنتر وزبيغنيو بريجينسكي، ومفكرون آخرون.

يرى ناي أن أكثر الاستراتيجيات فعالية لممارسة التأثير في سلوك الدول في عالم اليوم، تتطلب الدمج بين مختلف أساليب القوة الصلبة والقوة الناعمة على حدٍ سواء؛ فاعتماد الولايات المتحدة على قوتها الناعمة للتأثير في سلوك الدول الأخرى على النحوٍ الذي يكفل لها تحقيق مصالحها في البيئة الدولية، بدلاً من أساليب «القوة الصلبة» (في شكليها: العسكري والاقتصادي) أمر مهم، لكنها لا تكف لوحدها في ظل وجود مهددات أمنية صلبة ـ يصعب التعامل معها عن طريق القوة الصلبة ـ تمس بشكل مباشر أمنها الوطني، وهذا ما يفرض عليها بالضرورة العمل على دمج أساليب «القوة الناعمة» و«الصلبة» معاً في «استراتيجية واحدة» تكون أكثر فعاليةً في التعاطي مع جميع الحالات والقضايا القائمة في الواقع أو المتوقعة مستقبلاً، بذكاء، إذ يقول: «[إن] القوة الذكية تعني أن نتعلم بشكل أفضل كيف نجمع/ندمج بين قوتنا الصلبة والناعمة [في مواجهة التهديدات الدولية القائمة والأخطار المتوقعة أو المحتملة]»[1].

فالقوة الناعمة أداةٌ فعالة لتحقيق مصالح الدول في عصر المعلوماتية بدلاً من القوة الصَّلبة، إلا أن هذا لا يعني استغناء الدول الكلي عن توظيف القوة الصلبة، فالحروب كما يقول ناي: ستستمر، واللجوء إلى القوة الصلبة ضرورة حتمية تفرضها الأوضاع الدولية القائمة في جميع الأوقات. عليه؛ فإن «القوة الذكية» كمصطلح جديد في العلاقات الدولية المعاصرة والفكر الاستراتيجي الأمريكي المعاصر؛ تعني إمكانية الجمع/الدمج المزدوج بين مختلف أساليب «القوة الصلبة» من جهة و«الناعمة» من جهة أخرى، في «استراتيجية مربحة» ـ على حد تعبير ناي، تكفل للدول الأسلوب الأمثل في التعامل مع مختلف القضايا الدولية التي باتت تواجهها، والتي يصعب عليها التعامل معها بـ: «القوة العسكرية» أو «الناعمة» فقط لطبيعتها الفريدة[2]؛ فهي تتضمن الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية، القائم على الفهم الدقيق للواقع الدولي وطبيعة تفاعلاته، وتحديد الأهداف ثم ترتيب الأولويات، وحسن اختيار الأدوات المناسبة

---

(1) Joseph S. Nye, Jr., *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: Public Affairs, 2004), p. 32.

(2) مايكل كوكس، «القوة الذكية: بديل لثنائية الصلبة والناعمة،» **آفاق المستقبل**، العدد 4 (آذار/مارس ـ نيسان/أبريل 2010)، ص 50 ـ 55.

للتعامل مع كل قضية من القضايا الدولية القائمة، واتجاهات ارتباطها بأهداف وأولويات السياسة الخارجية للدولة. إذ يقول: «قصة قوة ذكية للقرن الحادي والعشرين هي ليست عن تعظيم القوة أو الحفاظ على الهيمنة. إنها حول إيجاد الطرق لخلط الموارد باستراتيجيات ناجحة في سياق جديد لانتشار القوة وصعود البقية»[(3)].

القوة الناعمة أداةٌ فعالة لتحقيق مصالح الدول في عصر المعلوماتية بدلاً من القوة الصَّلبة، إلا أن هذا لا يعني استغناء الدول الكلي عن توظيف القوة الصلبة.

عرف المصطلح رواجاً كبيراً بين الأوساط الأكاديمية ومراكز الأبحاث والدراسات الغربية، على رأسها تلك الموجودة بالولايات المتحدة الأمريكية، بعد المقال الذي نشرته نائبة سفير الولايات المتحدة الأمريكية بهيئة الأمم المتحدة أثناء ولاية الرئيس السابق كلينتون الأولى، سوزان نوسل في الفصلية الأمريكية **فورين أفيرز** أن: «القوة الذكية: استعادة الأممية الليبرالية» (عام 2004).
وقد كان المقال في فحواه، نظرة تحليلية نقدية للسياسة الخارجية الأمريكية في ظل حكم إدارة الرئيس بوش الابن، لتفريطها في استعمال «القوة الصلبة» في حربها على الإرهاب الدولي، ما من شأنه ـ في نظر «نوسل» ـ أن يدفع إلى نسف مشروع «الأممية الليبرالية» الذي أسسه الرئيس كلينتون، والذي هدف من خلاله إلى تأسيس نظام عالمي ديمقراطي جديد، عبر نشر مبادئ وقيم الديمقراطية الغربية بالطرائق الدبلوماسية، وتفعيل دور القيادة الأمريكية على العالم عبر آلية الشراكة لا الهيمنة، والتفرد بالقرارات الدولية[(4)]. إضافةً إلى الكتاب الرائد الذي نشره مدير معهد كيتو للدراسات الأمنية والسياسة الخارجية بالولايات المتحدة سابقاً، تاد غيلن كاربنتر عام 2008، الذي حمل عنوان: **القوة الذكية: نحو سياسة خارجية أكثر حكمةً لأمريكا**[(5)] ومن بعده كتاب جوزيف ناي الابن بعنوان: **مستقبل القوة** عام 2011.

ثانياً: إسهامات مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في تدويل استعمال المصطلح

يُعد «مشروع القوة الذكية» الذي الذي أشرف عليه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) بدعم من مؤسسة ستار (STER) سنة 2008 بقيادة كل من جوزيف ناي الابن وريتشارد أرميتاج ـ مساعد وزير الخارجية الأمريكي سنة 2001، ورئيس «مركز أرميتاج الدولي»، والمعني بتنمية التجارة الدولية والتخطيط الاستراتيجي وحل المشكلات ـ أبرز الإسهامات التي ساعدت على

---

(3) Joseph S. Nye, Jr., *The Future of Power* (New York: Public Affairs, 2011), pp. 207-208.

(4) Suzanne Nossel, «Smart Power: Reclaiming Liberal Internationalism,» *Foreign Affairs*, no. 83 (March-April 2004), pp. 131-142.

(5) Carpenter Ted Galen, *Smart Power: Toward A Prudent Foreign Policy for America* (Washington, DC: Cato Institute Press, 2008), pp. 14-30

بلورة مفهوم «القوة الذكية» بمدلوله الحالي. فقد نظم المركز[6] عِدة حلقات نقاش ضمت أعضاء من إدارة المحافظين الجُدد، وأعضاء من الجيش، من جمهوريين وديمقراطيين في الكونغرس الأمريكي، وسفراء سابقين، وضباطاً عسكريين متقاعدين، أكاديميين، إضافةً إلى أفراد من القطاع الخاص؛ لمناقشة تراجع النفوذ الدولي للولايات المتحدة الأمريكية، في ظل الإعتماد المفرط على القوة العسكرية، والعمل على طرح البدائل التي يمكن الأخذ بها في هذا الإطار[7].

خلصت اللجنة في تقريرها الذي أصدرته في نفس السنة بعنوان: «التوقع العالمي لتحديات الأمن العليا لعام 2008»، إلى نتيجةٍ مفادها أن صورة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية قد عرفا انحداراً كبيراً خلال السنوات الست الأولى من حكم إدارة بوش الابن، ومفروض على الإدارة التي ستتولى الحكم بعدها ـ إذا أرادت الحفاظ على الريادة الأمريكية ـ التحول من تصدير الخوف إلى بث التفاؤل والأمل؛ بانتهاج سياسات وتبني استراتيجيات أكثر فاعليةً، بحيث تتعامل مع كل قضية من القضايا المطروحة على الساحة الدولية، والمرتبطة بأمنها، بالأساليب التي تتناسب معها؛ وأن القوة العسكرية وحدها غير قادرة على الدفاع عن المصالح الأمريكية في أنحاء العالم كافة.

يُعد «مشروع القوة الذكية» الذي الذي أشرف عليه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بدعم من مؤسسة ستار سنة 2008 بقيادة كل من جوزيف ناي الابن وريتشارد أرميتاج ـ أبرز الإسهامات التي ساعدت على بلورة مفهوم «القوة الذكية» بمدلوله الحالي.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن مفهوم «القوة الذكية»، رغم كونه حديث الظهور والاستعمال في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن سياسات الجمع/ الدمج المزدوج بين مختلف أساليب القوة الصلبة من جهة والقوة الناعمة من جهة أخرى، في استراتيجيات عملية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية؛ يرجع تاريخها إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى؛ تحديداً إلى فترة حكم الرئيس تيودور روزفلت عام 1901؛ في أحد تصريحاته حينما قال: «تكلم بهدوء واحمل عصا غليظة». في إشارة منه إلى الأسلوب الذي ينبغي أن تقوم عليه السياسة الخارجية الأمريكية في تعاملها مع الدول الأخرى على المستوى الدولي

---

(6) تمثل الجامعات ومراكز البحث والتفكير (Think Tanks) بالولايات المتحدة الأمريكية أحد الروافد الرئيسية المساعدة على صياغة الكثير من سياسات الولايات المتحدة الخارجية والداخلية، من خلال التفاعل بين هذه المؤسسات والحكومات المتعاقبة على البيت الأبيض على اختلاف انتماءاتها الحزبية (ديمقراطية، جمهورية)، فكثير من السياسات والاستراتيجيات الأمريكية السابقة كانت نتاج اجتهادات المنتسبين إلى تلك المؤسسات الأكاديمية والبحثية، وهذا ما رسخ منطق النفعية في السياسة الأمريكية وجعلها تقليداً سياسياً وأمراً مقبولاً لدى الرأي العام الأمريكي، كون التحولات في سياساتها إن حصلت فإنما هي نتيجة دراسات وبحوث ونقاشات مؤسسية وموضوعية، وليست نتاج اجتهادات فردية فقط.

(7) Joseph Nye and Richard Armitage, *CSIS Commission on Smart Power: A Smarter, More Secure America* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2007), pp. 27-57, <https://www.belfercenter.org/publication/csis-commission-smart-power-smarter-more-secure-america>.

الإقليمي والعالمي. كما تمكَّنت الولايات المتحدة الأمريكية في عدة مرات، من الدمج بين القوتين في سياساتها الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية؛ حيث اعتمدت على القوة الصلبة بشقيها العسكري والاقتصادي في حروبها ضد دول المحور، فضلاً عن القوة الناعمة لإعادة بناء وإعمار اليابان ودول من القارة الأوروبية (اليونان وتركيا) عن طريق مشروعي «مارشال» و«أيزنهاور» التنمويين ـ سلطة الأفكار ـ إضافةً إلى بناء المؤسسات الدولية ونشر القيم الليبراليّة الغربية التي كانت الأسس التي أقيم عليها النظام الدولي بعد تلك الحرب[8].

ثالثاً: تبني إدارة الرئيس أوباما لمشروع «القوة الذكية»

خلال عهدتيه الأولى والثانية، تبنت إدارة الرئيس باراك أوباما مفهوم «القوة الذكية» الذي أوصى به مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. فقد أشارت هيلاري كلينتون في كلمتها في 13 كانون الثاني/يناير 2009، أمام «لجنة العلاقات الخارجية» في مجلس الشيوخ الأمريكي ـ على مَعرَض الاجتماع الذي عُقد للمصادقة على توليها منصب «كاتبة الدولة للشؤون الخارجية» ـ أن إدارة الرئيس «أوباما» يتعين عليها أن تستخدم ما يسمى: «القوة الذكية» ومختلف الأدوات المتاحة لها، كالدبلوماسية والاقتصادية، والعسكرية، والسياسية، والقانونية، والثقافية، في سياستها الخارجية؛ وأن تختار الأداة أو الأدوات المناسبة لكل موقف من المواقف الدولية التي تواجهها.

حيث قالت: «أؤمن أن الزعامة الأمريكية كانت دائماً مطلوبة، وهي مطلوبة أيضاً، يجب علينا أن نستخدم ما يسمى القوة الذكية وكل الأدوات التي تتوافر لنا ـ الدبلوماسية، والاقتصادية، العسكرية، والسياسية، والقانونية والثقافية ـ ثم نعمل على انتقاء الأداة المناسبة أو مجموعة من الأدوات التي تتناسب مع كل وضع [من الأوضاع الدولية القائمة التي تواجهها الولايات المتحدة، أو المحتملة]. وباعتمادها على القوة الذكية، ستصبح الدبلوماسية في طليعة أدوات السياسة الخارجية [الأمريكية]»[9].

في المنحى نفسه الذي اتخذه الرئيس أوباما من خلال محتوى المقال الذي نشره في فصلية **فورين أفيرز** تحت عنوان: «تجديد القيادة الأمريكية» قُبيلَ أشهرٍ قليلةٍ فقط من توليه منصب الرئاسة. فقد أكد فيه أن التحديات التي استجدت على مستوى البيئة الأمنية الدولية بعد الحرب الباردة، على مختلف الصعد؛ تفرض على الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة مراجعة حساباتها في ما يتعلق بالسياسة الخارجية، بتبني سياسات أكثر حكمةً عن تلك التي تميزت بها في فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن؛ عبر تشجيع العمل على التحول من منطق «الحاجة إلى المعرفة»، إلى منطق «الحاجة إلى مشاركة الآخرين في المعرفة». ومنه، الاعتراف بعدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على مواجهة مهددات الأمن القائمة والتحديات المحتملة على نحو متفرد؛ ما يستدعي

---

(8) Wikipidia, The Free Encyclopedia, «Smart Power,» <http://www.en.wikipedia.org/wiki/smart_power> (accessed on 12 December 2017).

(9) U. S. Department of State, «Nomination Hearing to be Secretary of State,» <http://www.state.gov/secretary/ar/2009a/01/115196.htm> (accessed on 25 December 2017).

بالضرورة بناء تعاون مشترك وتفاهم مع الآخرين والاعتماد على قدراتهم، وتنسيق العمل معهم لحماية وضمان أمنها الوطني[10].

تَأَكَّد هذا النهج، من خلال ما جاء في مضمون الوثائق الاستراتيجية التي طرحتها المؤسسات الحكومية الأمريكية المختلفة (وزارة الدفاع، ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بمختلف أجهزتها، المجلس الاستخباراتي... إلخ)، بعد تولي باراك أوباما لمنصبه بأشهر؛ إضافةً إلى وثيقة «استراتيجية الأمن القومي» لأعوام 2010 و2012 و2015 على التوالي . الوثائق التي تمحورت كلها حول ضرورة إعادة النظر في الأسس التي بنيت عليها السياسة الخارجية الأمريكية في فترة حكم الرئيس بوش الابن، عبر تفعيل سياسات أخرى أكثر ملاءمة في التعامل مع البيئة الأمنية الجديدة التي عرفتها الساحة الدولية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001[11].

وبوجه عام، يمكن القول: إن «استراتيجية القوة الذكية» التي أنتهجتها إدارة الرئيس باراك أوباما ابتداءً من سنة 2010 في السياسة الخارجية، والتي حددتها هذه الوثائق؛ تقوم على خطوط عريضة تضم[12]:

• ضرورة العمل على الحد من سياسات الهيمنة المطلقة، والجنوح المفرط نحو التدخل العسكري في مختلف مناطق العلم، والعمل على إحياء وبعث دور التحالفات، والشراكات التقليدية، مع إيجاد صيغ الإجماع العالمي لتنمية التقنيات الإبداعية اللازمة في التعامل مع القضايا الدولية ذات التهديد المشترك؛ كالتغيرات المناخية وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود، إضافة إلى الإرهاب الدولي.

• إعلاء دور التنمية الاقتصادية لمساعدة الولايات المتحدة على التوفيق بين مصالحها ومصالح الشعوب الأخرى، في جميع أنحاء العالم.

---

(10) Obama Barack, «Renewing American Leadership,» *Foreign Affairs*, vol. 5, no. 4 (July- August 2008), pp. 1-6.

(11) The White House, *National Security Strategy* (Washington, DC: The White House, 2010), pp. 7-15.

وهي النقاط نفسها التي تماثل ـ تقريباً ـ المقترحات التي طرحها كل من ناي وأرميتاج، في مقال مشترك نشر لهما حيث أكدا أن على الإدارة الأمريكية الجديدة التركيز على ثلاث موضوعات أساسية في سبيل استعادة محورية الدور الأمريكي على المستوى الدولي، هي:

ـ إعادة تقوية التحالفات والشراكات والمنظمات التي تتيح لواشنطن مواجهة مصادر الخطر المتعددة (الصلبة واللينة على السواء).

ـ إعادة استثمار الدبلوماسية الشعبية، وإنشاء مؤسسات لا تسعى إلى الربح في الخارج؛ لخلق روابط بين مواطني الدول الأخرى والأمريكيين انظر: Richard L. Armitage and Joseph S. Nye Jr., «Stop Getting Mad, America. Get Smart,» *Washington Post*, 9/12/2008, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/12/05/AR2007120502254.html>.

(12) Joseph S. Nye, Jr., «Get Smart: Combining Hard and Soft Power,» *Foreign Affairs*, vol. 88, no. 4 (July-August 2009), pp.160-163

• الاستثمار في الدبلوماسية العمومية (الشعبية) التي تركز بصورة أقل على الأضواء الإعلامية وتهتم بالاتصالات المباشرة، والتعليم، وأشكال التبادل المختلفة مع الشعوب الأخرى، والتي تضم المجتمع المدني وتستهدفه.

• مقاومة الجنوح غير المحدود إلى فرض إجراءات الحماية ودعم المشاركة المستمرة لمعالجة مشكلات الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي يمثل أهمية كبرى للنمو والرخاء بالنسبة إلى الولايات المتحدة، مع الحرص على إشراك الآخرين في ذلك.

• النأي بالقوات العسكرية الأمريكية عن أي تدخلات أو حروب فردية مباشرة قصيرة أو طويلة الأمد في أي منطقة بالعالم، والاستعاضة عن ذلك بالتدخلات الدولية القائمة على التحالاف الثنائية أو المتعددة، والحروب بالوكالة، فضلاً عن توظيف الطائرات الجوية في استهداف مصادر التهديد الحربية: كالجماعات الإرهابيَّة... إلخ، عن الهجوم الميداني؛ أو ما يعرف في الاصطلاح المعاصر بأساليب «الحروب الذكية»[13].

التكلفة المالية والبشرية التي كابدتها إدارة الرئيس جورج بوش الابن في حربَي العراق وأفغانستان، فرضت على إدارة الرئيس باراك أوباما العدول عن أي تدخل عسكري محدود أو موسع كأسلوب استجابة للأزمات الأمنية المنتشرة عبر العالم.

يُجمع المراقبون الدوليون المختصون بالشؤون الأمريكية بوجه خاص والعلاقات الدولية بوجه عام؛ أن «القوة الذكية» التي تبنتها إدارة الرئيس أوباما، قائمةٌ أساساً على ما يعرف بـ «الدبلوماسية الشعبية» (العمومية) المؤطرة بقضايا التنمية، والمدعمة بالقوة في بعدها العسكري (مع عدم استبعاد اللجوء إلى استعمالها في حال اقتضت الضرورة إلى ذلك)؛ كترجمة عملية لنهج التغيير الذي أسس عليه أوباما خطاب حملته الانتخابية، لتترجم فيما عرف بعد ذلك بـ«استراتيجية القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية». من هذا المنطلق؛ أضحت «الدبلوماسية العامة»[14] آلية مركزية في مسعى استعادة المكانة الدولية التي كانت تتبوأها الولايات المتحدة؛ لهذا تعتبر «الدبلوماسية العامة» الأمريكية أكثر كفاءةً لعرض «الرؤية الاستراتيجية» لإدارة الرئيس أوباما في ما يتعلق بالتعاطي مع القضايا الدولية التي ترتبط بالأمن الوطني الأمريكي بصورة مباشرة، مثل ظاهرة الإرهاب الدولي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وحتى بروز كل من الصين وروسيا كتهديد استراتيجي محتمل، مستقبلاً[15].

---

(13) The White House, «National Security Strategy of the United States of America,» (December 2017), pp. 1-15.

(14) Wilson Ernest III, «Hard Power, Soft Power, Smart Power,» *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 616, no. 1 (March 2008), pp. 110-124.

(15) عرّف هانس توش (Hans Tuch) «الدبلوماسية العامة» في كتابه: **الاتصال بالعالم: الدبلوماسية العامة للولايات المتحدة الأمريكية فيما وراء البحار**؛ بأنها: «عملية حكومية للاتصال بالعامة من الدول الأجنبية في محاولة لإيجاد فهم واضح لأفكار ومعتقدات ومؤسسات وثقافة [الدولة الممارسة للتأثير]، بل والأهداف الوطنية والسياسات الحالية».

رابعاً: تطبيقات عملية لاستراتيجية القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية (2008 ـ 2016)

تتجلى التطبيقات العملية لـ«استراتيجية القوة الذكية» الأمريكية في عدة قضايا وعدة مناطق من العالم خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2018؛ منها السياسات التي تبنتها الولايات المتحدة لاحتواء كل من الصين والهند وروسيا الاتحادية الآخذة في الصعود في منطقتي جنوب شرق آسيا وأوراسيا؛ وتلك المعتمدة لمواجهة مهددات الأمن اللاامتماثلة: كالإرهاب الدولي والتغيرات المناخية والمشكلات الاقتصادية الدولية، والعمل على منع انتشار ثم القضاء تدريجيّاً على أسلحة الدمار الشامل.

بعد أشهر قليلة، فقط، من صدور استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الأولى في فترة حكم أوباما سنة 2010، ثم الثانية عام 2012، فالثالثة عام 2015؛ قامت الإدارة الأمريكية بإجلاء ما يقارب 70 ألف جندي من جنود البحرية المتواجدين بالعراق وأفغانستان، لصالح تعزيز قواتها العسكرية فيها بالطائرات الحربية المتوسطة والخفيفة الوزن والطائرات الحربية من دون طيار، كترجمة عملية لمضمون الاستراتيجية في بعدها العملياتي، الخاص بتغيير أسلوب المواجهة التقليدي بآخر مستحدث، قائم على استعمال «الحروب الذكية» (Smart Wars) عن المواجهات العسكرية الميدانية المفتوحة التي دأبت إدارة الرئيس بوش الابن على توظيفها لمكافحة الإرهاب الدَّولي، المكلفة بشرياً ومالياً، والتي تستغرق مدة أطول من الزمن؛ مع الإبقاء على التهديد الإرهابي على رأس أولويات أجندة السياسة الخارجية الأمريكية بالشرق الأوسط، كونه المهدد الرئيس لمصالحها بالمنطقة[16].

يعكس «تغير مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية»، من «القوة الصلبة» التي تقوم على الاستعمال المفرط للأدوات العسكرية (الحروب بشكل أساس) إلى «القوة الذكية»، التحول الذي عُرف على مستوى الفكر الاستراتيجي الأمريكي.

ناهيك بتبني خَيار الاستغناء عن «سياسات التدخل العسكري أحادي الجانب» التي سارت عليها إدارة الرئيس بوش الابن لصالح الحملات العسكرية الدولية المشتركة، كما حدث في الحملة العسكرية الدولية التي قادتها الولايات المتحدة ضد تنظيم «دولة الخلافة» في 12 أيلول/سبتمبر 2014 في العراق ثم في سورية. مقارنة بحملة احتلال العراق التي شاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب عدد محدود من الدول (المملكة المتحدة، كوريا الجنوبية، أستراليا، الدنمارك، بولندا) في آذار/مارس 2003، فإن الحملة الدولية التي قادتها ضد تنظيم «دولة الخلافة» في العراق والشام، بلغ عدد الدول المشاركة فيها فعلياً 75 دولة من مختلف قارات العالم، بأسطول جوي بلغ 74 طائرة حربية، ساهمت فيه الولايات المتحدة بـ 21 طائرة؛ إلى جانب 5200 جندي

---

(16) Pierre Guerlain, «Obama's Foreign Policy: «Smart Power», Realism and Cynicim,» *The Society Journal*, vol. 51, no. 5 (Octobre 2014), pp. 482-491.

موزعين بين العراق (3000) والكويت (2300)؛ مقابل 250 ألف جندي من مشاة البحرية، والعدد القليل من الطائرات الحربية التي استعملتها في حملة احتلال العراق سنة 2003[17]. وفي حالات أخرى، تركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية مهمَّة قيادة الحملات العسكرية لحلفائها، كما حدث في حملة حلف شمال الأطلسي على ليبيا للإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي؛ التي أوكلتها لفرنسا؛ لتَكتَفِي في الأزمة السورية بالتحرك على مستوى المحافل الدولية ودعم المعارضة السورية بالأسلحة، ورفض الانخراط في أي عمل عسكري ميداني غير مسحوب المخاطر والتداعيات؛ فالتكلفة المالية والبشرية التي كابدتها إدارة الرئيس جورج بوش الابن في حربَي العراق وأفغانستان، فرضت على إدارة الرئيس باراك أوباما العدول عن أي تدخل عسكري محدود أو موسع كأسلوب استجابة للأزمات الأمنية المنتشرة عبر العالم، وبخاصة منها تلك التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط، وانتهاج «سياسة التفاعل الحذر» في تعاطي إدارة الرئيس أوباما مع الانتفاضات الشعبية التي عرفتها عدة دول في المنطقة العربية منذ 2011، والوقوف إلى جانب الشعوب باستعمال «الدبلوماسية العمومية» على تفضيل الأنظمة السياسية، رغم أن الأحداث مست دولاً لطالما صُنفت أنظمتها ضمن قائمة الحلفاء التقليديين للولايات المتَّحدة الأمريكية، كمصر[18].

لا يزال العمل بمضمون الاستراتيجية قائماً في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نحو عامين من تولّي إدارة الرئيس دونالد ترامب الحكم، وإن لم يكن الالتزام بمضمونها بنفس الحدّة والصرامة التي عرفت بها خلال فترة حكم باراك أوباما. فالعمل على احتواء الصين والهند وروسيا الاتحادية الصاعدة، بعقود تحالف واتفاقيات الأمن والدفاع المشترك مع الدول المتصلة بها جغرافياً، كإندونيسا والفيتنام، والفيليبين... إلخ، من ناحية، والعمل على تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصاديَّة مع حلفائها التقليديين في منطقة جنوب شرق آسيا من ناحية أخرى، يمثل أولويَّة أولويات الإدارة الجديدة، بالسير على نفس الطريق الذي رسمته استراتيجيات الأمن القومي لأعوام: 2010 و2012 و2015[19]. ولا تختلف عنها تلك السياسات التي اعتمدتها إدارة الرئيس ترامب تجاه ملف أسلحة الدمار الشامل؛ فبعدما تمكنت إدارة أوباما من توقيع الاتفاق النووي مع إيران عبر مفاوضات دولية متعددة الشركاء في 2 نيسان/أبريل 2015، تضمنت السماح لإيران بمواصلة العمل في برنامجها النووي وتخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية مدنية وفق شروط دوليَّة؛ سعت إدارة الرئيس ترامب إلى إنشاء تحالف دولي (أمريكي، ألماني، فرنسي) لمباشرة المفاوضات بين الكوريتين حول الموضوع؛ ما تجسد عملياً في لقاء «قمة الكوريتين» التي عقدت بتاريخ 27

---

(17) Ben Connable, Natasha Lander and Kimberly Jackson, *Beating the Islamic State: Selecting A New Strategy of Iraq and Syria* (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 2017), pp. 14-185

(18) Dennis B. Ross and James F. Jeffrey, «Obama II and the Middle East: Strategic Objectives for Us Policy,» Washington Institute for Near East Policy, Strategic Report; 12 (March 2013), pp. 13-16, <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/obama-ii-and-the-middle-east-strategic-objectives-for-u.s.-policy>.

(19) The White House Office of the Press Security, Statement by President Trump on Syria, 13 April 2018, <https://www.defense.gov/portals/1/Features/2018/0418_Syria/Img/Statement-By-President-Trump-On-Syria.Pdf>.

نيسان/أبريل 2018، كثالث لقاء جمع رئيسَي كوريا الجنوبية والشمالية بعد لقاء سنتي 2000، 2007[20].

ب «استراتيجية القوة الذكية»: تكون الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما قد رسمت منعطفاً للسياسة الخارجية عن تلك التي اعتمدت من طرف إدارة «المحافظين الجُدد» خلال عامي 2000 و2008، بإعلان القطيعة مع «القوة الصلبة» والانفرادية التي ميزت السياسة الخارجية الأمريكية في فترة حكم الرئيس بوش الابن، مع التشديد على أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن بحال من الأحوال أن تحُل أزمات العالم منفردة وبالاستعمال المفرط للقوة في شكلها الصلب، كما لا يمكن أن تحُل دول العالم تلك الأزمات من دون دور الولايات المتحدة الأمريكية، أو على الأقل الاستعانة بها.

خامساً: «القوة الذكية»: تحول انتقائي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي

يعكس التغير في برنامجية السياسة الخارجية الأمريكية (أدوات تنفيذها) بعد تولي إدارة الرئيس باراك أوباما الحكم سنة 2009 إلى غاية انقضاء نحو عامين من فترة حكم دونالد ترامب؛ تغير تصورات وإدراكات صنّاع القرار بالولايات المتحدة الأمريكية، لطبيعة وخطورة تهديدات البيئة الأمنية الخارجية لفترة ما بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 على الأمن الوطني الأمريكي ـ التحول المرتقب في بُنية النسق الدولي، وظهور ما يعرف بالمهددات الأمنية اللاامتماثلة؛ كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة الدولية والمهددات البيئية... إلخ؛ التي يصعب على الدول الاعتماد على أساليب القوة التقليدية «الصلبة» أو الحديثة «الناعمة» لوحدها في مواجهتها ـ. ما يفرض بالضرورة على صناع القرار تعديل مسار السياسة الخارجية، بتبني استراتيجيات جديدة، تختلف ولو نسبياً عن تلك التي ميزتها خلال فترة حكم «بوش الابن»، كمسعى أولي ـ على الأقل ـ نحو حماية الأمن الوطني الأمريكي[21].

كما يعكس «تغير مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية»، من «القوة الصلبة» التي تقوم على الاستعمال المفرط للأدوات العسكرية (الحروب بشكل أساس) إلى «القوة الذكية»، التحول الذي عُرف على مستوى الفكر الاستراتيجي الأمريكي؛ بتلاشي تأثير فكر تيار المحافظين الجُدد الذي سيطر على سياستها الخارجية طيلة ثماني سنوات متتالية، لتنتقل بعدها السيطرة إلى إدارة الرئيس باراك أوباما مُمَثلة بتوجهات وأفكار «المدرسة الليبرالية المثالية»، مع تطوير انتقائي لها، بدافع الاضطرار لا الرغبة والاختيار. فتغيُّر التوجهات الفكرية للإدارة الحاكمة أدى إلى تغير

---

(20) «قمة الكوريتين التاريخية «دشنت عصراً جديداً للمصالحة الوطنية والوحدة»،» بي بي سي عربي، 28 نيسان/أبريل 2018، <http://www.bbc.com/arabic/world-43932379> (accessed on 26 June 2018).

(21) Nye, Jr., «Get Smart: Combining Hard and Soft Power,» pp. 22-35.

إدراك ورؤية الإدارة الجديدة لطبيعة المهددات التي تمثل خطراً على الأمن الوطني الأمريكي، ومنه تغير إدراكها للأدوات الكفيلة بمواجهة هذه الأخطار[22].

تعد إدارة الرئيس أوباما أقرب في صياغتها استراتيجية السياسة الخارجية إلى توجهات وأفكار «المدرسة الليبرالية المثالية»، مع تعديل انتقائي لها بدافع الاضطرار لا الرغبة والاختيار.

المتعارف عليه بين الاستراتيجيين والمهتمين بالفكر السياسي والاستراتيجي الأمريكي؛ أن المدارس التي سيطرت على الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة، كانت ثلاثاً: **الأولى** توسم بـ«المدرسة التدخلية المتدرجة»/«التدخلية الانتقائية بالشراكة»، التي يمكن تسميتها أيضاً بـ«المدرسة الليبرالية المثالية». ويعتبر عالم السياسة الأمريكي جوزيف ناي أبرز مفكري هذه المدرسة، التي تقوم على أفكار محورية مستمدة من الفكر الليبرالي الاقتصادي. تنادي هذه المدرسة بمحورية وأهمية التحالفات الدولية، في بناء إجماع استراتيجي دولي حول القضايا المشتركة بين الولايات المتحدة والدول الأخرى؛ وبضرورة تفعيل دور القيادة الأمريكية لهذه التحالفات، التي يجب أن تكون مستمدة من قناعة الآخرين الطوعية بضرورتها. كما ينادي منظرو المدرسة بأهمية استخدام «القوة الناعمة» عبر «الدبلوماسية العمومية» في السياسة الخارجية الأمريكية، وأن الخطر الأساس الذي يهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة المنظورة، يتمثل بقوس الأزمات أو الفوضى الجنوبيّة، بالإضافة إلى الإرهاب الدولي العابر للحدود، أو ما بات يعرف بـ«المهددات الأمنية اللامتماثلة»؛ كالتغير المناخي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والجريمة المنظمة وانتشار المخدرات، الإرهاب الدولي، والمهددات المرتبطة بالفضاء المعلوماتي/السيبراني.

في حين تتمثل المدرسة **الثانية** بـ «المدرسة التقليدية المحافظة»؛ أو ما يعرف بـ«البراغماتية الليبرالية»، التي تتمحور أفكارها حول أطروحات كل من وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر وأفكار ريتشارد ناثان هاس مسؤول التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية في فترة حكم بوش الابن، وصاحب مقولة عالم بلا أقطاب، إلى جانب الاستراتيجي الأمريكي والخبير في السياسة الخارجية زبيغنيو بريجينسكي[23]. يشترك كل من هؤلاء في نظرة واقعية للسياسة الخارجية؛ مفادها أن الخطر الأساس الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية هو عدم استقرار وتوازن العلاقات بين القِوى الرئيسة في العالم، ويعتبرون أن دور التحالفات والشراكة أساسي بينها. كما يركز هاس على ضرورة تبني خطط وتطوير شراكات عالمية متعددة بين الولايات المتحدة وأوروبا والصين إلى جانب روسيا الاتحادية، إضافةً إلى اليابان والهند، بصورة تكفل لها التعاون في تحقيق مصالحها. كما يتوجب على الإدارة الأمريكية ـ في نظر «هاس» ـ اعتماد

---

(22) David Milne, «Pragmatism or What? The Future of Us Foreign Policy,» *International Affairs*, vol. 88, no. 5 (September 2012), pp. 935-951.

(23) هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين؟**، ترجمة عمر الأيوبي، ط 5 (بيروت: دار الكتاب العربي، 1999)، ص 10.

القوة العسكرية والدبلوماسية معاً في السياسة الخارجية، والسعي إلى إقامة نظام دولي متوازن ومستقر[24]. في حين تتلخص مقاربة كيسنجر حول السياسة الخارجية الأمريكية، في نقاط هي:

ـ ضرورة الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي خلال الألفية الجديدة.

ـ موازنة أدوات التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية بين التفوق العسكري ونشر الديمقراطية، حيث أكد في كتابه **هل تحتاج الولايات المتحدة لسياسة خارجية**: «يكمن التحدي الحقيقي في دمج الإثنين معاً [التفوق العسكري والديمقراطية الأمريكية]، إذ لا يمكن لصانع السياسة الخارجية الأمريكية الجاد أن يغفل عن تقاليد التفوق الاستثنائي التي كرمت الديمقراطية الأمريكية نفسها بها. لكن لا يستطيع صانع السياسة الخارجية أيضاً تجاهل الظروف التي يجب أن تطبق فيها»[25].

ـ إمكانية تفعيل دور الشراكة مع الآخرين (الصين، روسيا، إيران... إلخ) في سبيل تحقيق المصالح الأمريكية، وحماية أمنها القومي[26].

المدرسة **الثالثة** التي ميزت فكر الإدارة الأمريكية في فترة حكم الرئيس بوش الابن، تتمثل بـ«المدرسة التدخلية الحازمة» (Assertive Interventionists). تتقاطع نظرة هذه المدرسة مع نظرة المدرسة الأولى (الليبرالية المثالية/التدخلية المتدرجة)؛ في تحديد الخطر المهدد لأمن الولايات المتحدة، بوصفه قوس الأزمات والفوضى الجنوبي، بالإضافة إلى الإرهاب العابر للأوطان، لكنها تختلف معها في سبل وأدوات المواجهة (الجنوح المفرط إلى اعتماد أساليب القوة الصلبة فقط)[27]. يمثل فكر «المحافظين الجُدد» الأساس الذي تقوم عليها أفكار وطروحات «المدرسة التدخلية الحازمة»، التي تتمثل بأنهم:

ـ لا يعلقون أهمية (كبيرة) على دور التحالفات والشراكات الدولية (كما تفعل المدرسة الليبرالية المثالية ذلك) في تأمين الولايات المتحدة الأمريكية وتحقيق مصالحها الحيوية.

ـ يؤمنون وينادون بأحقية التدخل العسكري المنفرد للولايات المتحدة ـ حسب رغبتها ـ في جميع مناطق العالم.

ـ لا يقيمون وزناً فعلياً لدور هيئة الأمم المتحدة، أو لحلف شمال الأطلسي إذا لم يتفقا مع ما يعتبرونه المصالح الأمريكية الخاصة.

---

(24) محمد شفيق علام، «سياسات أوباما الخارجية.. «تدخلية جازمة» أم «تدخلية انتقائية»؟،» <http://www.ar.qawim.net/index.dhp?option=com-content& task=view&id=5357&itemid=1312>.

(25) هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2008)، ص 71 ـ 80.

(26) المصدر نفسه، ص 73 ـ 79.

(27) Joseph Nye Jr., «The Twenty-First Century Will Not Be a «Post-American»,» *World, International Studies Quarterly*, vol. 56, no. 1 (March 2012), pp. 215–217.

ـ يرون أن استخدام القوة العسكرية الأمريكية والعقوبات الاقتصادية وسائل مشروعة دائماً في السياسة الخارجية[28].

تعد إدارة الرئيس أوباما أقرب في صياغتها استراتيجية السياسة الخارجية إلى توجهات وأفكار «المدرسة الليبرالية المثالية»، مع تعديل انتقائي لها بدافع الاضطرار لا الرغبة والاختيار، في قالب تنظيري جديد أطلق عليه جوزيف ناي تسمية «المدرسة الليبرالية الواقعية»؛ إذ تنحو ـ في تعاملها مع القضايا الدولية ـ إلى اعتماد استراتيجية «توفيقية» تدمج بين جوانب من المدرسة الثانية ـ التدخلية الحازمة ـ التي تعلي من قيمة فرض السياسات الفوقية أحادية الجانب، والمدرسة الأولى ـ التدخلية الانتقائية ـ التي تنادي بضرورة تفعيل خَيار الشراكة القائم على القيادة لا على المغامرة بتبني سياسات غير مدروسة، والتي قد تنعكس آثارها سلباً على الأمن الوطني الأمريكي. فمدرسة إدارة الرئيس «باراك أوباما» بهذا المفهوم (القوة الذكية)؛ تتقاطع مع «المدرسة التدخلية الأحادية الجانب» في تعريفها وتحديدها لطبيعة الأخطار التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الراهنة ـ المنافسة من جانب الدول الأخرى على القيادة الدولية، وانتشار المهددات الأمنية اللامتماثلة ـ، غير أنها تختلف عنها في وسائل وآليات المواجهة، باعتمادها الجمع/الدمج المزدوج بين مختلف أساليب «القوة الناعمة» و«الصلبة» معاً، في استراتيجية واحدة[29].

خاتمة

تعد «استراتيجية القوة الذكية» التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية بعد وصول الرئيس باراك أوباما إلى سدة الحكم سنة 2008، دمجاً مزدوجاً بين أساليب «القوة الناعمة» من جهة و«القوة الصلبة» في جهة أخرى. فالطبيعة المركبة واللامتماثلة للمهددات الأمنية التي عرفتها البيئة الأمنية الدولية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 من جهة، وعدم قدرة إدارة الرئيس بوش الابن على مواجهة هذه المهددات، وبخاصة منها التِّي تمس بالأمن الوطني الأمريكي بشكل مباشر، باستعمال أساليب «القوة الصلبة» بشكل متفرد، فرض على الإدارة الأمريكية الجديدة استحداث استراتيجية توفيقية تدمج في طياتها أساليب النوعين التقليدي والحديث للقوة في طرح واحد، يمكنها من تحقيق مصالحها بنجاح، والتعامل مع كل مهدد من المهددات التي تواجهها بأساليب القوة الكفيل بمواجهته.

يتجلى من خلال هذه الاستراتيجية؛ الدور الكبير الذي يؤديه المنظرون و«مراكز الدراسات والأبحاث» (Think Tanks) بالولايات المتحدة الأمريكية في صياغة السياسات والاستراتيجيات العامة للدولة، إذ كانت تلك الاستراتيجية في الأساس اجتهادات نظرية قدمها المنظر الليبرالي جوزيف ناي الابن في أعماله المختلفة، تحديداً منها كتابه الشهير **مستقبل القوة**، التي طوِّرت في ما بعد على شكل مقترح استراتيجي من طرف مركز «الدراسات الاستراتيجية والدولية».

(28) شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001** (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009)، ص 19 ـ 26.

(29) William Kristol and Robert Kagan, «Toward a Neo-Reaganite Foreign Policy,» *Foreign Affairs* (July-August 1996), pp. 54-122.

ما يؤكد ما ذهب إليه سابقاً ريتشارد ناثان هاس، مسؤول التخطيط السياسي على مستوى وزارة الشؤون الخارجية الأمريكية في ظل حكم إدارة الرئيس بوش الابن، من طرح، عندما قال: إن أدوار المفكرين ومراكز الأبحاث والدراسات بالولايات المتحدة الأمريكية، لا يستهان بها في عمليات رسم وصنع السياسات العامة، وبخاصة الخارجية منها، لاعتبار مرتبط بالانخراط الكبير للولايات المتحدة الأمريكية في الشأن الدولي، وما يفرضه ذلك عليها من ضرورة الاستعانة بخبرة الخبراء الذين توفرهم لها هذه المؤسسات من ناحية، وللطبيعة المتفتحة للنظام السياسي الأمريكي الذي يفسح المجال للمؤسسات المجتمعية غير الرسمية للمشاركة في عمليات رسم وصنع السياسات العامة؛ في مستوييها الداخلي والخارجي. وبالقوة الذكية تكون الإدارة الأمريكية في عهد باراك أوباما، قد رسمت منعطفاً للسياسة الخارجية عن سياسة إدارة المحافظين الجُدد، بإعلان القطيعة مع القوة الصلبة والانفرادية التي ميزت السياسة الخارجية الأمريكية في فترة حكم الرئيس بوش الابن □

هل من حدود بين العرق والطبقة والدين؟ نموذجا دونالد ترامب ولوثرب ستودارد

محمود حدّاد(*)

مؤرخ وأكاديمي ـ لبنان.

لا تخلو معظم الحضارات، التي كسبت تفوقاً على غيرها في مرحلة ما من التاريخ، من التعبير عن هذا التفوق وإرجاعه إلى سبب يتعلق بعامل ثابت مرتبط بأصولها الجغرافية أو الدينية أو العرقية. وهي تنظر إلى غيرها من المناطق والحضارات نظرة فوقيّة محاولة تفسير دونية الآخرين بما يختلفون به عنها[1]. إلا أنّ هذه التصورات الثقافية المتخيَّلة التي كانت سائدة في العصور الوسطى والتي كان من المفترض أنّ الزمن قد تخطاها وأصبحت غير ذات شأن في العصرين الحديث والمعاصر لم تشذَّ عن القاعدة القروسطية عند مجموعة من المثقفين الغربيين، وبخاصة أن الحضارة الغربية الحاضرة حاولت ربط تقدمها العلمي بحق، بل بواجب استعمارها البلدان غير الغربية الأخرى. وما تعبيرات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التي تصف بلدان أفريقيا بأنها «حفر أوساخ» وإشارته إلى المكسيكيين بأنهم حفنة من «المعتدين الجنسيين» واحتقاره الأمريكيين السود، سوى تعبير عن هذه الظاهرة التي طالب أحد المتشددين المنتمين إليها في القرن التاسع عشر ببناء جدار فصل عنصري بين الولايات الأمريكية التي كانت لا تملك عبيداً والولايات التي كانت تملك عبيداً. وإذ تعود العنصرية إلى أعلى مراتب اتخاذ القرار في الولايات المتحدة أخيراً تكون «العنصرية الشعبوية» قد أعادت إحياء «العنصرية النخبوية»، ولو جزئياً[2].

(*) البريد الإلكتروني: mahmoud.haddad@balamand.edu.lb.

(1) انظر مثلاً: عبد الله إبراهيم: **المركزية الإسلامية: صورة الآخر في المخيال الإسلامي في القرون الوسطى** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2001)، **المركزية الغربية: إشكالية التكوّن والتمركز حول الذات** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1997)، وعزيز العظمة، **العرب والبرابرة: المسلمون والحضارات الأخرى** (لندن: رياض الريس، 1991)

(2) Jamiles Lartey, «Racism and Donald Trump: A Common Thread throughout his Career and Life,» *The Guardian*, 18/1/2018.

والواقع أن هناك حدوداً بين مفاهيم مثل «العرق» و«الطبقة» و«الدين» وربما «اللون»، وهي مستقلة نسبياً بعضها عن بعض وفي الإمكان معالجة كل منها على حدة. إلا أنّ فارق القوة بين الجماعات والدول جعل بإمكان بعض الكتاب والمثقفين المعبّرين عن الفكر الاستعماري الغربي وصل هذه المفاهيم بعضها ببعض لأسباب سياسية وتفسير تفوق جماعة ما على غيرها ليس من خلال سبقها الفكري والتعليمي/أو المادي أو فائض إمكانياتها في هذين الحقلين ـ وهي أمور مُعترف بها ـ إنما من خلال إرجاع هذا التفوّق إلى واحد أو أكثر من هذه المفاهيم. ومن المثير أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، غرد في منتصف شهر كانون الثاني/يناير 2019 رابطاً خطر هجرة المكسيكيين على حدود بلاده الجنوبية، وهم في أغلبيتهم مسيحيون، بالإسلام، على أساس أنهم يحملون سجاجيد صلاة صغيرة لتعطيهم صفة المسلمين في فترة انتشار الإسلاموفوبيا في الولايات المتحدة(3). مع ذلك، لا نستطيع أن نربط تفكير الرئيس الأمريكي بنظرية عنصرية معينة لأنه انتقائي النظرة يخبط خبط عشواء ويردد ملاحظات غير منهجية، إلا أنها تشير جميعها إلى ما وراء تفكيره الحقيقي في العلاقة بين الشعوب.

الواقع أنَّ هناك أكثر من نظرية عنصرية انتشرت في العالم الحديث، إلا أن جوهر معظم النظريات هو الاعتقاد بالماهوية العرقية أو الدينية التي ترى أن هناك حدوداً واضحة بين الأعراق أو الأديان المختلفة، حيث يمتاز كل عرق أو دين بخصائص وراثية محددة وقدرات عقلية خاصة دائمة، ولو أن نظرية داروين قالت بعدم الاستمرارية المطلقة وسمحت بحدوث تطور داخل كل عرق أي بعدم الدوام الداخلي. وكانت النظرية العرقية، واسعة الانتشار في أوروبا التي كانت دولها تستعمر شعوباً أخرى في آسيا وأفريقيا وتقول بتراتبية عرقية بين الأصول الأوروبية المختلفة والشعوب التي تسكن خارجها. هذا باستثناء معاداة السامية التي أصابت الأقليات اليهودية التي كانت تعيش داخل أوروبا وتم التشديد على أصولها السامية الآسيوية حيث تم التوحيد بين العرق السامي والدين اليهودي(4). كما وحّد بلفور في تصريحه الشهير عام 1917 بين هذين المفهومين وبين فلسطين أيضاً. وبدأ هذا الوضع بالتغير لمصلحة اليهودية من خلال ربطها بالأصولية الإنجيلية البروتستانتية في إنكلترا وأمريكا. كما حصل تحول مهم بعد الحرب العالمية الثانية بسبب عقدة الذنب الأوروبية بعد المحرقة النازية على ما أظن ـ فأصبح «الإسرائيليون، بوصفهم ساميين [مضطهدين سابقاً]، ذوي امتيازات [دولية]، أما العرب، فهم بالعكس خارجون عن القانون [الدولي] ومُستعبدون»(5). وكان المفكر الفرنسي الشهير أرنست رينان قد وحّد بين العرق السامي والإسلام في عام 1862، حين كتب أن: «الإسلام هو التبسيط المزعج للفكر السامي»(6).

---

(3) Aaron Rupar, «Trump's Unfounded Tweet Stoking Fears about Muslim «Prayer Rugs» Explained,» <https://www.vox.com/2019/1/18/18188476/trump-muslim-prayer-rugs-tweet-border>. (1 February 2019).

(4) Michael Banton, *Racial Theories*, 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998).

(5) أنور عبد الملك، «الاستشراق في أزمة،» **الفكر العربي** (بيروت)، السنة 5، العدد 31 (1981)، ص 70 ـ 105، هنا 74 ـ 75.

(6) انظر: محمود حداد، «الغرب ونموذجه كحاجزين أمام النهضة العربية،» ورقة قدمت إلى: **برفقة جرجي زيدان: النهضة في عهدة الحاضر** (مؤتمر) (البلمند: منشورات جامعة البلمند، 2015)، ص 316 ـ 305، خاصة 305 ـ 304.

أمّا في الولايات المتحدة فإن النقطة البارزة في هذا الترتيب أو التراتبية هي احتلال اللون الأبيض المركز الأعلى تليه الأعراق الأخرى ضمن ما أصبح يُعرف بـ «القومية البيضاء» و«القومية المسيحية» المرتبطة بالمنظمات الأصولية الإنجيلية التي عادت إلى البروز سياسياً قبل وفي إثر انتخاب دونالد ترامب رئيساً للجمهورية الأمريكية في عام 2017. ومع أن هذا الاتجاه يشدد على نوع مختلف وإن غير جديد من التمييز، لأنه يركز على معاداة المهاجرين الجدد من آسيا وأفريقيا إلى أوروبا والولايات المتحدة، إلا أن المدافعين عن هذه النظرة أصبحوا قادرين على الجهر بآرائهم إلى حد أن ستيفان بانون، أحد المساعدين السابقين للرئيس ترامب، خاطب حشداً من المؤيدين في فرنسا قائلاً: «افتخروا إذا قيل إنكم عنصريون»[7]. وكانت الولايات المتحدة قد شرعت قوانين معادية لهجرة أعراق غير بيض في عامي 1790 و1917 وكذلك عام 1928[8]. ومن الطريف أن رئيس قسم التجنيس الأمريكي رفض في عام 1909 تجنيس القادمين من سورية الجغرافية لأنه اعتبرهم ينتمون إلى العرق الأصفر وقتها[9] إلى أن استطاع السوريون المهاجرون إنجاح حملة ساخرة معادية تسأل المسؤول المذكور عما إذا كان السيد المسيح ينتمي فعلاً إلى العرق الأصفر.

التصورات الثقافية المتخيَّلة التي كانت سائدة في العصور الوسطى والتي كان من المفترض أنّ الزمن قد تخطاها وأصبحت غير ذات شأن في العصرين الحديث والمعاصر لم تشذَّ عن القاعدة القروسطية عند مجموعة من المثقفين الغربيين.

على أي حال، كانت هذه النظرية تستخدم للمقارنة بين البيض والسود في الولايات المتحدة على وجه الخصوص. أما أبرز ممثليها الذين وضعوا العرق أو «الطبيعة» فوق الثقافة والتعلم المكتسب فأساتذة جامعات معروفون مثل والتر ويلكوكس (Walter Willcox) والسير فرانسيس غالتون (Sir Francis Galton) وماديسون غرانت وكذلك فرانز بواز (Franz Boaz)، عالم الأنثروبولوجيا والأستاذ في جامعة كولومبيا في نيويورك الذي ساهم في هذا الفكر ولو بدرجة أقل. وكان بعض علماء الأعراق البشرية الأمريكيون يؤمنون بالرأي القائل بأن النظام الطبيعي لا يقول بالمساواة بين الأعراق، بل يقول بأن «العرق الأدنى» و«الأضعف» محكوم بالموت والاندثار ما لم يحمِه «العرق المتفوق والأقوى» من خلال العمل تحت إشرافه ولمصلحة الطرفين. وكانت لويزا ماكورد، إحدى أبرز المدافعات عن الاستعباد في الولايات المتحدة، قد عبّرت عن هذا الرأي عندما كتبت عام 1851 إنَّ «الله قد خلق العرق الأضعف بحيث يموت عندما يتصل بالعرق المتفوق وهو لا يستطيع الاستمرار بالحياة إلا إذا حصل على الحماية والأمن اللذين يوفرهما له نظام الرق أو الاستعباد الأمريكي». وكان هذا يعني أن خيار العرق الأفريقي المستعبد في الولايات المتحدة ليس

---

(7) Adam Nossiter, ««Let Them Call You Racists»: Bannon's Pep Talk to National Front,» *New York Times*, 10/3/2018, p. A7.

(8) Paul A. Kramer, «Trump's Anti-immigrant Racism Represents an American Tradition,» «Opinion», *New York Times*, 22/1/2018.

(9) **المؤيد** (القاهرة) (24 تشرين الثاني/نوفمبر 1909)، ص 1 ـ 2.

بين الاستعباد والحرية، بل بين الاستعباد والموت[10]. وبالتالي، فإن على المستعبَدين أن يكونوا ممتنين لكونهم تحت الاستعباد. لم تبدأ النظريات العرقية المختلفة بالتفكك إلا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على يد علماء رأوا أن «العرق» ليس نتاج البيولوجيا بل نتاج الثقافة والتاريخ. من بين هؤلاء كان العالم السوسيولوجي الشهير ماكس فيبر (1864 ـ 1920) ووليم إدوارد بورغارد دو بوا (Burghardt du Bois) (1868 ـ 1963)[11]. أما معظم المؤرخين الجادين فرأوا أنَّ العنصرية كانت ولا تزال نتيجة الاستعباد وليس العكس.

إلا أن استخدام هذه النظرية في العلاقات الدولية لم يكن أمراً شائعاً. وكان هذا التيار يرى «أن العامل الرئيس في الشؤون الإنسانية ليس السياسة، بل العرق، وأن الظواهر السياسيّة لا تعني شيئاً بحد ذاتها»[12]. وهو يرى أن التركيز على العامل السياسيّ هو الضعف القاتل الذي يواجهه العرق الأبيض في سيطرته على غيره من الشعوب. ولم يكن هذا التيار معروفاً بصورة جدية في الوطن العربيّ وهو تيار يُعَد امتداداً للفكر العنصريّ في المراكز السياسية والعسكرية المسيطرة في العالم. وإذا حصرنا بحثنا ضمن الولايات المتحدة الأمريكية، فإننا سنكتشف بسهولة أن التيار المسيطر هناك في هذا المجال كان يرى أن العنصر ذا الأصول الأفريقية السود يمثل خطراً على العرق الأبيض[13]. ويبدو أن القائلين بهذا الرأي وسّعوا نطاق نظريتهم أو نظرهم العرقيّ الداخلي بعد الحرب العالمية الأولى حيث رأوا أن الخطر على الحضارة الحديثة التي ربطوها بالغرب الأبيض قادم من الشعوب «الملونة» أي الصفر والسود والسمر كما أطلقوا عليها. إلا أنَّ هذه النظرية كانت فاعلة في السياسة الخارجية الأمريكية قبل ذلك، إذ اكتشف روبرت فيتاليس، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بنسلفانيا الأمريكية، وهو يبحث في موضوع بدايات السياسة الخارجية الأمريكية، أنَّ هذه السياسة كانت تقوم على أساس التمييز العرقي وأن المجلة الأكاديمية الأمريكية الأولى في هذا المضمار (مجلة **العلاقات**

هناك أكثر من نظرية عنصرية انتشرت في العالم الحديث، إلا أن جوهر معظم النظريات هو الاعتقاد بالماهوية العرقية أو الدينية التي ترى أن هناك حدوداً واضحة بين الأعراق أو الأديان المختلفة، حيث يمتاز كل عرق أو دين بخصائص وراثية محددة وقدرات عقلية خاصة دائمة.

---

(10) Matthew Karp, *This Vast Southern Empire: Slaveholders at the Helm of American Foreign Policy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2016).

(11) Aldon D. Morris, *The Scholar Denied: W.E.B. Du Bois and the Birth of Modern Sociology* (Oakland: University of California Press, 2015).

(12) Lothrop Stoddard, *The Rising Tide of Color: Against White World –Supremacy* (New York: Charles Scribner's Sons, 1920), p. 82.

(13) تقول الكاتبة الأمريكية الشهيرة توني موريسون (Toni Morrison) في مقالة قصيرة (مجلة **نيويوركر**، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2016) إن تعريف ما هو أمريكي، حسب الأيديولوجية السائدة في الولايات المتحدة، هو لون البشرة الأبيض.

الدولية (*Foreign Affairs*)) كانت تدعى في بداية القرن العشرين: **مجلة تطور العرق** (*Journal of Race Development*) (تأسست عام 1910 وصدرت حتى 1919). ودفع هذا الاكتشاف الأستاذ المذكور إلى التعمق في دراسة الموضوع وإلى قيامه في النهاية بإصدار كتابه: **النظام العالمي الأبيض وسياسات القوة السوداء: ولادة العلاقات الدولية الأمريكية**(14). وهو يرى أن هذا الاتجاه الفكري/السياسي يكمن في أساس فكر عدد من المفكرين اللاحقين مثل صاموئيل هنتغتون في كتابه الشهير: **صراع الحضارات** الذي صدر في تسعينيات القرن الماضي بعد انتهاء الحرب الباردة بين الكتلتين الرأسمالية والاشتراكية.

المفاجأة: لوثرب ستودارد

المفاجأة أن أحد أوائل المنظِّرين لهذا الاتجاه كان الكاتب الأمريكي لوثرب ستودارد مؤلف كتاب **حاضر العالم الإسلامي** الذي احتفل به العرب والمسلمون أيّما احتفال عندما ترجمه عجاج نويهض إلى اللغة العربية وعلّق عليه وكتب حواشيه والتعليقات المستفيضة على محتوياته الأمير شكيب أرسلان عام 1925 وبصورة فاقت حجم الكتاب نفسه. ولا شك في أن ذلك الاستقبال الودي للكتاب كان مفهوماً، إذ لم يكن يحمل بحد ذاته ـ ودون الاطلاع على مؤلفاته الأخرى ـ مواقف سلبية من العرب والمسلمين، بل كان أقرب إلى القيام بجردة عامة لماضيهم وحاضرهم. لذلك لم يكن بإمكان العربيين البارزين اللذين ترجما وعلّقا إدراك موقع ستودارد في الفكر العنصري الأمريكي وقتها ولم يضعا الكتاب المشار إليه ضمن إطار مجمل مؤلفاته التي كان أبرزها كتاب **صعود المد الملوّن: الخطر على التفوق العالمي للعرق الأبيض** الذي صدر في عام 1920 أي قبل صدور كتابه عن العالم الإسلامي. وربما يمكن تأييد رأي دونكان ماكدونالد بأن ما هدف إليه كتاب ستودارد المترجم هو عرضه للتغييرات الاقتصادية والاجتماعية في العالم الإسلامي التي كان على الولايات المتحدة التنبه لها ولخطرها(15).

سأحاول عرض فكر ستودارد الخاص لتبيان تناقضاته التي ترسم الحدود بين العرق والطبقة والدين عند نقاط معينة ولا تعترف بهذه الحدود عند نقاط أخرى. كذلك سأحاول رسم الحدود الملتبسة التي يضعها بين التفوق النوعي للعرق الأبيض والخوف من التفوق الكمّي للأعراق الأخرى أو خوف «العرق الأعلى» من «العرق الأدنى» فتفوقه النوعي الطبيعي وغير المكتسب ـ بحسب ما يعتقد ـ لا يجعله مطمئناً، بل إنه مسكون بالخوف من إمكان الثورة عليه من طرف الأعراق الأخرى «الأكثر عدداً والأقل تطوراً». والمثير للاهتمام أنه في الوقت الذي كانت معظم أو كل شعوب هذه الأعراق واقعة تحت استعمار «العرق الأبيض» ـ إذا استخدمنا تعبير ستودارد نفسه ـ، فإنه نظر إلى هذه الأعراق على أنها تمثل خطراً زاحفاً وبخاصة إذا تم التحالف فيما بين أثنين أو أكثر منها.

---

(14) Robert Vitalis, *White World Order, Black Power Politics: The Birth of American International Relations* (Ithaca, CA: Cornell University Press, 2015).

(15) Duncan B. Macdonald, «Book Review: The New World of Islam by Lothrop Stoddard,» *ISIS: A Journal of the History of Science*, vol. 4 (1922), pp. 538-539.

إلّا أنّ أحداً لم يتوقف عند نظرة ستودارد العامة وفلسفته تجاه الحضارة الحديثة ككل. وإذا فعلنا ذلك اليوم فإننا ندهش لنظرته أو نظريته غير المتماسكة التي تشدد على أهمية العرق تارة والدين تارة أخرى والطبقة تارة ثالثة، بل تعامل الدين أو الطبقة وكذلك الفكر كعرق في إطار لا يأخذ في الحسبان العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية للشعوب التي لا تقع في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. والواقع أن ستودارد يقدم نظرية عنصرية مركّبة في عدد من الكتب التي أصدرها في عشرينيات القرن الماضي بعد الحرب العالمية الأولى. أما النقطة المركزية لديه فهي أن الحضارة تعتمد بصورة مطلقة على النوعية التي تعتمد بدورها على الوراثة لدى أي عرق. وقد يؤدي المناخ دوراً في تحديد شخصية الإنسان، إلا أن الوراثة هي التي تحدد هذا الدور. ويرفض ستودارد بشدة النظرية الدائرية، أي نظرية بروز حضارة معينة وزوالها بعد حقبة زمنية (على مثال نظرية ابن خلدون) وحلول حضارة أكثر قوة أو متفوقة أخرى مكانها. فبالنسبة إِليه، تختلف الحضارة عن باقي المخلوقات، إذ إنّه ليس لديها دورة حياة وزوال. وإذا كانت تستطيع توليد عدد كافٍ من العناصر المتفوقة، فإنّ هذه الحضارة المتفوقة تمتاز بالاستمرارية وعدم الزوال.

كان ستودارد تلميذ الأستاذ العنصري الأمريكي ماديسون غرانت الذي عمل في جامعة هارفرد وشغل منصب أستاذ الأنثروبولوجيا ورئيس جمعية نيويورك لعلوم الحيوان، وكان عضو مجلس أمناء المتحف الأمريكي للتاريخ الطبيعي والجمعية الجغرافية الأمريكية ومؤلف كتاب **أفول العرق العظيم أو الأساس العرقي للتاريخ الأوروبي**[16].

ويمكننا تبيان أن غرانت كان مهتماً بالتاريخ الأوروبي وتقسيمه العرقي، بصورة خاصة، لأن معظم المهاجرين إلى الولايات المتحدة جاءوا في تلك الحقبة إما من إيطاليا أو من أيرلندا أو من الدول الواقعة شرق أوروبا والمحسوبة أدنى مستوى عرقياً من سكان الولايات المتحدة وقتها. وهو صاحب نظرية أن الشعب الأبيض الموجود في غرب أوروبا يمثل «عرقاً» متفوقاً على الشعوب البيض التي تسكن شرق أوروبا وكذلك، بالطبع، الشعوب غير البيض التي تسكن في أمكنة أخرى من العالم. وقد قام بتقسيم الأوروبيين البيض بحسب المناطق الآتين منها، وبحسب مظهرهم الخارجي، إلى ثلاثة أعراق مختلفة: العرق الشمالي (Nordic) (وهو العرق الأبيض بامتياز)، ثم العرق الألبي (Alpine)، يليه العرق المتوسطي. ويمتاز العرق الشمالي المتفوق بشكل رأسه الطويل نسبياً وبشعره الأشقر وطول قامته وجلده الفاتح وأنفه المستقيم وعينيه الزرقاوين. وكان غرانت يعتقد أن هذه المميزات تعكس تفوقاً عقلياً وروحياً أيضاً.

ويتفق ستودارد مع أستاذه في ما يتعلق بهذه الهرمية العرقية. إلا أنه يشير إلى أن «العرق الشمالي» مهدد من خلال تزاوج بعض أفراده مع أعراق أدنى مستوى وهي أعراق كانت في تزايد عددي في الولايات المتحدة بسبب الهجرة في بدايات القرن العشرين. ويفسر ستودارد أن كل عرق يملك مجموعة من المكونات الجسدية والثقافية والروحية. وهكذا فإن الصفات الجسدية ليست وحدها متوارثة، بل إن الأخلاق والذكاء هما نتيجة للجينات التي نرثها. وهو أكد هذه الفكرة في كتابه **خطر الإنسان الأدنى**، إذ ربط العرق بالأفكار قائلاً إن «البولشفيين يولدون حاملين هذه

---

(16) Madison Grant, *The Passing of the Great Race; or the Racial Basis of European History* (London: Forgotten Books, 2012).

الفكرة ولا يتحولون إليها». وهو كان بهذا الشأن متأثراً بعالم الاجتماع ماكس نوردو الذي أطلق هذه الفكرة بصورة تفصيلية(17). وكان هذان الأخيران يريان أنّ الأيديولوجيات غير المرغوب فيها في الولايات المتحدة، كالاشتراكية والفوضوية، تعبير عن حالات جسدية مرضية(18). وكما اعتبر المؤرخ الفرنسي جوزيف آثرغوبينيون (مؤلف «مقالة حول اللامساواة بين الأعراق» في 1853 ـ 1855)(19) الذي كان يُعَد ممثل «العرقية العلمية»، أن الثورة الفرنسية كانت حرباً عرقية لا حرباً طبقية، فقد رأى ستودارد أن الثورة البولشفية في روسيا كانت حرباً عرقية لا طبقية. ويمكن القول إن كلاً منهما ألغى الحدود بين الطبقة والعرق. بهذا المعنى فإن العرق المتفوق يتمثل بالطبقة الارستقراطية العليا بينما يتمثل العرق المُستعبد بالطبقة العاملة الدنيا.

أصدر ستودارد الكتاب الأول حول هذا الموضوع عام 1921 بعنوان **صعود المد الملوّن ضدّ التفوق العالمي للعرق الأبيض**(20).

أمّا الكتاب الثاني فرأى النور في العام التالي بعنوان **الثورة على الحضارة: تهديد الإنسان الدوني**(21).

كان بعض علماء الأعراق البشرية الأمريكيون يؤمنون بالرأي القائل بأن النظام الطبيعي لا يقول بالمساواة بين الأعراق، بل يقول بأن «العرق الأدنى» و«الأضعف» محكوم بالموت والاندثار ما لم يحمِه «العرق المتفوق والأقوى» من خلال العمل تحت إشرافه ولمصلحة الطرفين.

ولا شك في أنَّ عنوان الكتاب الثاني يعطي فكرة أوضح عن النظرية التي قدمها الكاتب وكذلك قائمة موضوعات فصول الكتاب المنشورة كالتالي: 1 ـ عبء الحضارة؛ 2 ـ قانون اللامساواة الحديدي؛ 3 ـ انتقام الأدنى شأناً؛ 4 ـ إغواء البدائي؛ 5 ـ عواصف الثورة؛ 6 ـ تمرد الإنسان الأدنى؛ 7 ـ الحرب ضدّ الفوضى؛ 8 ـ الأرستقراطية الجديدة.

في شرح لما يعده ستودارد «قانون اللامساواة الحديدي» يعتقد أن فكرة «المساواة الطبيعية» هي أحد أكثر الأوهام التي أصابت الجنس البشري، إذ إنها في رأيه مجرد تصور خيالي، فالطبيعة لا تعرف المساواة وتطور الحياة أكثر مظاهر هذه الحقيقة، لأنها عملية تمايز متزايد مما هو حياة

---

(17) Johannes Hendrikus Burgess, «Max Nordau, Madison Grant, and Racialized Theories of Ideas,» *Journal of the History of Ideas*, vol. 72, no.1 (January 2011), pp. 119-140, here 137.

(18) Ibid., p. 126.

(19) للاطلاع على مسح لأفكار غوبينيون غير التبسيطية وإنما المبالغة في التخوف من فكرة الحداثة والخائفة من الصين والعرق الأصفر. انظر: Gregory Blue, «Gobineau on China: Race Theory, the «Yellow Peril» and the Critique of Modernity,» *Journal of World History*, vol. 10, no. 1 (Spring 1999), pp. 93-139.

(20) Lothrop Stoddard, *The Rising Tide of Color Against White World-Supremacy* (New York Charles Scribner's Sons, 1920).

(21) Lothrop Stoddard, *The Revolt Against Civilization: The Menace of the under Man* (New York: Scribner's, 1922)

بسيطة إلى ما هو حياة معقدة. هنا يخلط ستودارد بين الأنواع عندما يقول إن العملية التطوريّة ليست كمية فحسب، بل نوعية كذلك. والتمايزات فيما بينها تخلق لا مساواة متزايدة ولا يمكن إلا لمجنون أن يدعي أن الكائنات البحرية الصغيرة مساوية للإنسان مثلاً. كذلك، فإنَّ اللامساواة بين الأفراد تزداد باطّراد كلما صعدنا السلم البيولوجي من الكائنات البسيطة إلى الحيوان إلى الإنسان. كما أن الاختلافات الفطرية بين أفراد القبائل المتوحِّشة ليست بشيء مقابلةً بالأبله والعبقري اللذين يعيشان في حضارة عالية المستوى.

يعتقد ستودارد أنَّ علينا التمييز بين نوعين من الوضاعة: الوضاعة الجسدية والوضاعة العقلية. ونحن مهتمون هنا بالوضاعة العقلية. من الناحية الجسدية، فإن الأعراق الإنسانية تبدو متساوية في ما يتعلق بما هو مطلوب منها. وعلى الرغم من العمل المختلط للأعمال الخيرية والدواء الحديث لإبقاء الأفراد الضعفاء جسدياً في قيد الحياة، فإن الإنسانية لا تبدو مهددة بالإنحلال الجسدي. إننا ورثة الانتقاء الجسدي الذي يعود إلى عشرات ملايين وربما مئات ملايين السنين، أي إلى بداية الحياة نفسها. أما الوضاعة العقلية فمختلفة إلى حد كبير. فالسمات الخاصة بالذكاء التي تميِّز الإنسان عن الحيوان ظهرت منذ مئات آلاف السنين فقط وتطورت بقوة في أعراق إنسانية قليلة فحسب. فمن الناحية البيولوجية إذاً الذكاء الفائق هو سمة حديثة جداً. وهو يضيف «أن الأعراق المتوحشة التي ليس لديها سوى معدل منخفض من الذكاء قد تحوز قدرات حيوانية أكبر من الأعراق ذات الذكاء العالي. وهذا أمر صحيح بالنسبة إلى الزنوج وكذلك إلى «شعوب الحوض المتوسط المنحطة التي لم تؤد خسارتها لعظمتها العقلية القديمة، إلى تراجع جسدي مماثل». (مع أن ستودارد لا يذكر ذلك صراحة، فإن العرب يقعون في هذه الخانة).

أمّا فصول الكتاب الأول فهي واضحة في ما يبدو أنّه تحديد عنصري لألوان البشر كالتالي، حيث يظهر تحت عنوان فرعي «صعود المدّ الملوّن»: 1 ـ عالم اللون؛ 2 ـ أرض الإنسان الأصفر؛ 3 ـ أرض الإنسان الأسمر؛ 4 ـ أرض الإنسان الأسود؛ 5 ـ أرض الإنسان الأحمر.

إلّا أنّ القارئ يقع في الحيرة عند قراءة إحدى النقاط التي تعرض لها ستودارد، فهو يبدو متناقضاً عندما يقول في **صعود المد الملون** إنّ في كل عرق متفوقين وغير متفوقين، ويخرج عن نظرية التفوق العرقي الحتمية أو شبه الحتمية مشيراً إلى أن العرق الأبيض ليس متفوقاً في كل ما يعمل مثلما حدث في الحرب الروسية ـ اليابانية عامي 1904 ـ 1905 عندما هزمت اليابانُ الآسيوية روسيا الأوروبيةَ التي كان الاعتقاد أنها لا شكّ متفوقة على العرق الأصفر[22]. وبذلك مثّل العرق الأصفر أو العرق المغولي أفضل ما عند الإنسانية بدلاً من أن يمثل خطراً عليها. فهل كان الكاتب يخالف نظريته الأصلية هنا ويعطي الأولوية للإنجاز المتفوق بدلاً من الإنجاز العرقي؟ صحيح أنه تحدث عن تفوق للأفراد ضمن الأعراق، لكن الحرب الروسية ـ اليابانية لم تكن بين أفراد، بل بين مجتمعين ودولتين مختلفتين، أو بحسب استخداماته للتعابير، بين عرقين.

وفي وصف مثير للانتباه يرى الكاتب أن الحرب العالمية الأولى كانت «حرباً أهلية» بين أطراف العرق الأبيض لأنها كانت حرباً أوروبية أساساً. غير أن ذلك يجعله يخاف من أنها ستؤدي

(22) Stoddard, *The Rising Tide of Color Against White World-Supremacy*, pp. 22-23.

إلى إضعاف هذا العرق المتميز وفتح الطريق أمام سيطرة الأعراق ـ الألوان غير البيض. أما في كتابه **الثورة على الحضارة** فيستخدم ستودارد تعبير «الإنسان ـ الأدنى» (Under Man). وبينما ربط الفيلسوف الألماني نيتشه تعبير (Uberman/Super Man) «الإنسان الأعلى» أو «سوبر مان» بالفرد الذي يحمل أعلى أشكال إرادة التفوق، فإنَّ ستودارد استخدم تعبير «الإنسان الأدنى» ليعطيه بعداً طبقياً وليشير إلى أنَّ عامة الناس أدنى من النُّخب المتعلمة أو التي تتقن عملها. من هنا، فهو، مثلاً، يربط بين الإنسان الأدنى والثورة البولشفية في روسيا عام 1917، لأن تلك الثورة كانت ـ في رأيه ـ تمثل الجماهير الشعبيّة، أو أنّ مثلها الأعلى كان الجمهور. وهو يعتقد أنَّ هذا الجمهور يمكن أنْ يتحوّل بسهولة ويسر إلى دهماء لا يمكن استخدام العقل معها فهي قوّة تدمير، لا قوة بناء. إلّا أنه يستدرك أنّ استخدام الجماهير لمساعدة النُّخب مفيد، إذا كانت القيادة بيد هذه الأخيرة وليس العكس. وبالنسبة إليه كانت الثورة البولشفية في روسيا تمثل ثورة الطبقة الدنيا وكذلك العرق الأدنى وبخاصة أنها تقول، هي نفسها، إنها تمثل البروليتاريا أي الطبقة الصناعية العاملة.

ومع أن هناك نقاط تناقض كثيرة في كتابات ستودارد، إلّا أنه يحدد في كتاب **الثورة على الحضارة**، قبل قرن، وفي فصل بعنوان «قانون اللامساواة الحديدي»، عدّة أمور كما يراها هو: (1) أنّ العرق الأمريكيّ الأول المنتقى من أعراق شمال أوروبية هو العنصر الأكثر تفوقاً بين الشعب الأمريكيّ؛ (2) إن المهاجرين اللاحقين من شمال أوروبا إلى أمريكا، وإن كانوا ينتمون إلى الأعراق نفسها، فإنهم كانوا أقل تفوقاً من العرق الأمريكي السابق؛ (3) إنّ المهاجرين المتأخرين من أوروبا الجنوبية والشرقية هم، بالإجمال، أدنى مكانة من عناصر أوروبا الشمالية؛ (هذه نظرة كانت سائدة في الولايات المتحدة مباشرة قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها حيث انتقل إليها أعداد من المهاجرين من أوروبا الشرقية وإيطاليا) (4) إنّ العبيد السود (Negros) هم أدنى مكانة من كل العناصر الأخرى.

ويشير ستودارد إلى أنَّ التجارب العلميّة التي أُجريت على عدة مئات من الأطفال في المدارس الابتدائية تثبت هذه النتائج التي حددت نسبة الذكاء كالتالي:

	نسبة الذكاء
الأمريكيون ذوو المكانة الاجتماعية الأولى	125
الأمريكيون ذوو المكانة الاجتماعية الثانية	118
الأمريكيون ذوو المكانة الاجتماعية الثالثة	107
الأمريكيون ذوو المكانة الاجتماعية الرابعة	92
المعدل العام لكل الأمريكيين	106
المعدل العام لكل الإيطاليين	84
المعدل العام لكل الملونين	83

والملاحظ أن هذه النسب، حتى لو صحّت، تتعلق بتلامذة المدارس في الولايات المتحدة فحسب، ولا تأخذ في الحسبان مستوى تعليم الآباء والأمهات، ولا المستوى الاجتماعي/الطبقي للشرائح العرقيّة التي ذكرها هو نفسه. لذلك، لا يمكن اعتبارها مؤشرات علمية حول ذكاء الشرائح العرقية المختلفة في الولايات المتحدة، وكذلك في العالم آنذاك.

يتحدث ستودارد في **الثورة على الحضارة** (1922) عن «جاذبية البدائيّ» قائلاً: إنّ الثورة على الحضارة أعمق مما نفترض، فمهما كانت عقائد الثورة أو التمرد الحديث فهي مجرد عقلنة واعية للغريزة المندفعة من الأعماق العاطفية. إنّ إحدى الخيبات الكبيرة هي معرفة أنّ آباءنا كانوا مخطئين في إيمانهم بالتقدم الأوتوماتيكيّ. لقد بدأنا ندرك أن هناك «تأخراً» إلى جانب «التقدم» وأنّ الاتجاه إلى الأمام لم يعد أكثر «طبيعية» من الاتجاه إلى الوراء، وأنَّ كلا الاتجاهين المتعاكسين مظهَران ثانويّان يعتمد كل منهما، بصورة أساسية، على شخصية العرق البشريّ. ومع أن المؤلف يقسم ما يعتبره الثورة على الحضارة إلى ثلاث مراحل (1) النقد الهدّام للنظام القائم؛ (2) الدعوة والتنظير الثوري؛ (3) العمل الثوري. إلّا أنّه يعطي أهميّة خاصة للمرحلة الأولى. وهو يرى أن السمة الأساس للنقد الهدّام هي «تمجيد ما هو بدائي» ففي الوقت نفسه الذي تنتقد فيه الحاضر فإنها تتحدث بمثالية عن الماضي الذي تعدّه أفضل من الواقع الحالي. وهذا ما يفسر مثلاً بالنسبة إلى ستودارد شعبية فيلسوف مثل جان جاك روسو الذي ينعته المؤلف بأقذع الأوصاف، من بينها أنه لم يكن من عرق كريم ولو أنّه كان يمتلك موهبة أدبية. ويقرأ ستودارد أعمال روسو قراءة خاطئة معتقداً بأن الأخير كان معجباً بـ «التوحش النبيل» الموجه ضد الحضارة ويعرض بأنّ روسو كان يرى أنَّ الطريق إلى الخلاص الإنساني يكمن بـ «العودة إلى الطبيعة». وبالتالي، فإنّ الإنسان البدائي كان إنساناً سعيداً يعيش في تناغم فاضل مع أقرانه إلى أن أفسدته رذائل وممنوعات الحضارة ـ خاصة رذيلة حيازة الملكية الفردية.

كما أنَّ روسو كان يعتقد بقوة بـ «المساواة الطبيعية» بحيث تختفي الفروق بين الناس لذلك إذا كان للإنسان أن يعود ـ بحسب روسو ـ سعيداً وحرّاً ومتساوياً فإنَّ الحل بسيط: لِنلغِ الملكية الخاصة ولنعد إلى «الوضع الطبيعي» (الذي كان قائماً قبل الحضارة). ويسخر ستودارد من روسو من خلال ترديد ما علق به فولتير الذي لم يفهم تماماً ما قصده روسو في نظريته حول العقد الاجتماعي: «عندما أقرأ روسو فإنني أشعر بالرغبة في الفرار إلى الغابة مستخدماً أطرافي الأربعة». والواقع، أنّه على عكس ما ظنه ستودارد، فإن روسو كان يريد الجمع بين منجزات الحضارة الحديثة من ناحية والأخلاق وحرية الإنسان اللتين قيدتهما هذه الحضارة من ناحية ثانية. ويهاجم الكاتب أيضاً الأديب الروسي تولستوي معتبراً أنه ربما يكون وقع تحت تأثير روسو، فأصبح كارهاً للحضارة ومحباً للبدائية التي يمكن إرجاعها إلى جذوره العرقية، وهو يرى أنّ إحدى رواياته **القوزاق** كُتبت لإظهار تفوق حياة الحيوان في البرية كما أنه كان متأثراً بشوبنهاور (Schopenhauer) فيلسوف التشاؤم، كما أنه عبر في «اعترافاته» عن أنه يحسد الفلاح لجهله وقلة الأمور التي يهتمّ بها.

يعتقد ستودارد أن الثورة البولشفية رد فعل على محاولة نقل الحضارة إلى روسيا بواسطة القيصر بطرس الأكبر (في القرن الثامن عشر) وخلفائه، وهو يرى أن الشعب الروسي مؤلف من مجموعة من الأعراق البدائية يمكن اعتبار بعضها (مثل التتر والعناصر البدوية الآسيوية) من

أصول «برية» أظهرت دائماً عداءً غريزياً للحضارة. ويضيف أن الاقتصاديين عبروا عن دهشتهم من قيام البولشفية في روسيا (لأنه كان منتظراً أن يحصل حدث كهذا في بلد رأسمالي متطور). إلّا أن دارسي تاريخ الأعراق يعدون ذلك التطور طبيعياً جداً لأنه، بحسب منطقه، يعكس ثورة العرق الأدنى ضد العرق الأعلى.

أما في ما يتعلق بالمسلمين من عرب وغير عرب فهو يعاملهم كأنهم ينتمون إلى عرق واحد ووحيد مع أنهم منتمون إلى عدة أعراق ومنتشرون في آسيا وأفريقيا وإلى حد أقل في أوروبا. فهو يخلط بين العرق والدين ويتحدث في فصل كامل بعنوان «العرق الأسمر» في كتابه **صعود المد الملون** عن أن الإسلام ينتظر الفرصة، وهو مستعد كما كان ذلك واضحاً عندما تغلبت اليابان على روسيا في 1904، للتحالف مع اليابان مع أن هذه الأخيرة لا تؤمن بدين، ومع أن روسيا المسيحية أقرب أيديولوجياً إلى الإسلام.

والمشكلة الرئيسية لدى ستودارد هي هذا الخلط بين السياسة والحضارة والدين، فهو يتفق مع المستشرق ووزير المستعمرات الفرنسي في القرن التاسع عشر، غبريال هناتو، على أن مقاومة طرابلس الغرب (ليبيا فيما بعد) الشرسة للاحتلال الإيطالي عام 1911 حصلت بسبب مقاومة الإسلام أيضاً، لكنه، وفي الوقت نفسه، يصف الغارة الإيطالية بأنها حملة صليبية مسيحية تبعتها حملة صليبية أخرى في البلقان عام 1912 ـ 1913. وهو يقلب معادلة الصراع بين المستعمَر والمستعمِر؛ ففي رأيه أنّ مسلمي العالم لا يتحالفون مع كل الذين يعانون الاستعمار الأوروبي، بل مع كل الذين يعانون احتلال «الحضارة الغربية» من هندوس وكونفوشيين؛ حتى إن المثقف الصيني صن يات صن قال في تلك الفترة «إن الصينيين لن ينسوا أبداً يد المساعدة التي مدها إليهم مواطنوهم المسلمون في سبيل الأمن والحرية». وعليه فإن أكثر ما كان يخيف المؤلف هو قيام جبهة تعاون بين العالم الإسلامي وبقية الشعوب «الملونة» الواقعة تحت الاستعمار، مع أن مثل هذا التحالف لم يحصل أثناء الحرب العالمية الأولى. وهو يحذر من التحالف بين العرقين الأسمر والأصفر أو بين العرقين الأسمر والأسود، وبخاصة أنه كان يرى أن الإسلام هو الرابط المشترك بين العرق الأسمر والعرق الأسود في القارة الأفريقية. وفي إشارة غير واضحة تماماً لتشجيعه للاستعمار الاستيطاني حسب ما كانت تقوم به فرنسا في الجزائر، يستشهد المؤلف ببعض الكُتّاب الإنكليز مثل مريدث تاونسند (Meredith Townsend) الذي كان يعتقد أن الحكم البريطاني في الهند ضعيف جداً بسبب عدم وجود العنصر الأبيض بأعداد كافية وغلبة العنصر الأسمر هناك.

يعود المؤلف ليؤكد ثانية أن العامل الأساس في القضايا التي تشغل الإنسان هو العرق وليس السياسة، وأن هذه الأخيرة لا تعني شيئاً بحد ذاتها. وهذا هو الضعف القاتل الذي تتعرض له السيطرة السياسية للعرق الأبيض مع العرق الأسمر في العالم. وهو يرى أن لدى فرنسا موقفاً أقوى، نوعاً ما، من موقف إنكلترا؛ لأن للأولى سكاناً مستوطنين في شمال أفريقيا (الجزائر وتونس) وعلى شاطئ المتوسط تصل نسبتهم إلى نحو سدس مجموع السكان. أمّا في المنطقة بين المغرب والهند الهولندية فليس هناك عرق أبيض. وبالتالي، فإن إنكلترا قد تتردد في الدفاع عن مصالح العرق الأبيض في المناطق التي تحتلها؛ لأن تلك المصالح ليست جوهرية بينما لن تتردد فرنسا في استخدام قواها كافة للدفاع عن وجودها العرقي في المناطق التي تحتلها حيث يبلغ عدد هؤلاء نحو مليون نسمة. من هنا فإن ستودارد لا يعتقد أن الصراع هو «صراع مقدس»

بين المسيحية الأوروبية والإسلام الأفريقي والآسيوي فحسب، وإنما هو صراع هدفه التخلص من العرق الأبيض كذلك.

وكمؤمن بنظرية العرق يُقسّم ستودارد الأعراق إلى العرق الأسود أو الزنجي، والعرق الأحمر أو الهندي، والعرق الأصفر أو المنغولي، والعرق الأسمر أو العربي والمسلم، ثم العرق الأبيض أو القوقازي. لكن العرق القوقازي الأخير المتفوق يتألف بدوره من أعراق فرعية أو ثانوية أخرى فهناك العرق الشمالي وهو عرق البلاد الاسكندنافية، والعرق الجرماني الذي يسود في ألمانيا ووسط أوروبا، وكذلك العرق الألبي الذي يسود في فرنسا، والعرق الأنغلو ساكسوني الذي يسود في إنكلترا والولايات المتحدة. وليست هذه الفروع العرقية متساوية، بل هناك تراتبية بينها هي الأخرى حيث يتفوق العرق الأنغلو ساكسوني والشمالي على غيره من الفروع. ويشير ستودارد مثلاً إلى أن إحدى سمات البدائية النسبية هي زيادة النسل، وهو أمر يمكن ملاحظته بصورة أكيدة في الولايات المتحدة بين البولنديين، واليهود البولنديين والروس، والإيطاليين من جنوب إيطاليا والفرنسيين الكنديين. وينقل عن المقال الذي قدمه عالم البيولوجيا دافنبورت (Davenport) أنَّ ألف متخرج من جامعة هارفرد اليوم سيكون لهم خمسون حفيداً بعد قرنين من الزمن، بينما سيكون لألف روماني موجودين في بوسطن اليوم حسب نسبة زيادتهم السكانية الحالية، مئة ألف حفيد في الفترة الزمنية نفسها. وحتى إذا قبلنا بالأرقام التي يقدمها والتي لا يذكر مصدراً لها، فلأنه لا يلاحظ أنه يقارن بين مجموعتين غير متجانستين تعليماً فبينما اختار مجموعة متخرجين من أهم جامعة أمريكية اختار مقابلهم مواطنين عاديين لم يذكر شيئاً عن مستوى تعليمهم وتحصيلهم العلمي.

وهو بالطبع مقتنع، بأنَّ الحضارة تعتمد على الأعراق المتفوقة مع أن أفراد هذه الأعراق قد يكونون غير متساوين في قدراتهم. وليس هناك خط واضح بين المتفوقين والأدنى مرتبة، إلا أنّ هذه الطبقات موجودة عموماً. كما أن هناك طبقة متوسطة بين الاثنين. وقد لاحظنا أنه ضمن الصنوف البشرية يكون التقدم ناتجاً من عمل المتفوقين الذين يسهمون في نظرية الحضارة، أمّا الجمهور المتوسط القدرات فإنه يسير خلف المتفوقين وهو يكرر ما يقوم به هؤلاء الأخيرون ويستطيع استيعاب ما يحققه المتفوقون. أمّا الأعراق الأدنى فإنها غير قادرة على إنتاج الحضارة ولا على استيعابها، وهم لذلك عقبة في سبيل التقدم وهم هدّامون لأنهم، بوعي أو لا وعي، أعداء الحضارة ولأنهم بصورة أو بأخرى غير قابلين للتحضر. والحقيقة أن هؤلاء ليسوا «منحطين» بل «بدائيين» يعيشون في مناخ اجتماعي لا ينتمون إليه. ويجب تمييزهم من المنحطين الحقيقيين مثل المصابين بالأمراض والعصبيين والمجانين. بالنسبة إليه، إن الإنسان الأدنى يشعر أكثر بثقل ووطأة الحضارة مع أن عبء الحضارة الأثقل يتحمله المتفوق بينما يتحمل الأدنى العبء الأخف، إلا أن الأدنى يشعر بثقل ما يحمله أكثر بسبب عدم قدرته الفطرية فالنظام الاجتماعي نفسه يستبد بالإنسان الأدنى. فالذي يعيش في الطبيعة يصعب عليه جداً العيش في الحضارة. وهو يعبر في فصل بعنوان «انتقام الأدنى» الذي يميز بين التفوق العقلي والتفوق الجسدي عن تخوفه من زيادة عدد السكان غير المتفوقين ويقدم تفسيره الخاص لانهيار الحضارة الرومانية فيقول إن المجتمع الروماني كان مقسماً إلى ستِّ طبقات وكانت الطبقة السادسة وهي أدنى طبقة معفاة من الواجبات المدنية والخدمة العسكرية والضرائب وكانت تسمى «البروليتاريا» التي تنتج الأطفال،

ومع ذلك ومع عدم قابليتها للقيام بكل تلك الواجبات فإن المجتمع الروماني سمح لها بالتناسل، وهذا كان مقتل الحضارة الرومانية وما يفسر سقوط روما. إضافة نشير إلى نقاط سريعة ذكرها كالتالي:

إن العنصرية الحاكمة والمسيطرة في العصر الحديث لا تستخدم نهجاً واحداً لتحديد الحدود بينها وبين العناصر المحكومة، بل لا حدود دقيقة بين مساراتها الفكرية لأنها متعددة المناهج.

1 ـ هناك خطر من النظريات الثورية الاجتماعية التي تبغي المساواة مثل النقابية والبولشفية هي نتاج تفكير خاطئ لعقول غير سليمة. وقد حلل السوسيولوجي ماكس نوردو الأذى الذي قام به الأفراد والنظريات المساواتية التي أرادت لا تحسين وضع المنحطين فحسب، بل أيضاً قيادة أعداد كبيرة من الناس المعادين الذين ليس لديهم الذكاء الكافي لحمايتهم من الفورات العاطفية. إن الثوريين الاجتماعيين يهدفون إلى الإفقار العرقي وإلى إلغاء الأعراق المتفوقة، وهذا يؤدي إلى تآكل أكثر الحضارات فخراً. والفلسفة الحديثة للإنسان الأدنى تعني ثورة العناصر المنحطة ضد الحضارة التي يريدون تدميرها. وقد رأينا كيف أن هذه الروح الثورية تهاجم كل مرحلة من حضارتنا، الأمر الذي نشهده في البلشفية التي تريد إحلال «الثقافة البروليتارية» محل العلم والعلوم، وبخاصة علم الأحياء (البيولوجيا).

2 ـ إنه لمن المدهش ملاحظة كيف أن الجنس البشري كان لعهود طويلة يصرف الوقت بلا طائل لتغيير وضع الأفراد بدلاً من تغيير العرق من خلال تقرير أي أفراد يجب أو لا يجب أن ينتجوا الجيل القادم. ولا بد من تحسين النسل من خلال الإتيان بعرق ممتاز أو «سوبر عرق»، وليس السوبرمان ـ الفرد الذي تحدث عنه نيتشه.

3 ـ إن الإفقار المتزايد للعرق الأبيض ينبع من عدة أسباب قديمة وجديدة. وقد رأينا أن تعقيد الحضارات العليا فرضت عليها التخلص من الأعراق الأعلى مرتبة من خلال تحويل أهدافها العرقية إلى أهداف فردية أو اجتماعية، وهو ما أدى إلى زيادة عدم الزواج والزواج المتأخر وإنجاب القليل من الأطفال. ويمكن وضع كل هذه الظواهر التي تؤدي إلى تدمير العرق تحت عِنوانين: تكاليف المعيشة المرتفعة وتكاليف العيش المرفّه. وخلف هذين العنوانين تكمن الزيادة في الأسعار ومستويات العيش العليا والتوق إلى البضائع المرتفعة الأسعار والتقليد الاجتماعي والحكومات غير الفعّالة والضرائب العالية وزيادة عدد السكان ذوي المستويات الدنيا.

4 ـ إن حكام روسيا السوفياتية يمثلون مصالح طبقة ووعي طبقة متميزة عن البروليتاريا التي تزعم التحدث باسمها. كما أن البلاشفة يكرهون الطبقة الوسطى أو البرجوازية أكثر مما يكرهون الأرستقراطية والرأسمالية الكبيرة. وهذه ظاهرة تختص بكل الثورات.

5 ـ إن التقاء روسيا والشرق في تحالف ثوري كبير سيؤدي إلى حرب كبرى بين الشرق والغرب. تنتهج البولشفية سياسة شرقية ستتعاون مع المسلمين في آسيا الوسطى. ففي الشرق كما في روسيا هناك التخلف، وبخاصة تخلف الجماهير وغياب الطبقة الوسطى وتقاليد الاستبداد نفسها، والقبول أو السكوت على حكم الأقليات البطاشة. (لا ضرورة لأي تعليق هنا).

وكان ستودارد قد نشر كتاباً عام 1914 بعنوان **الثورة الفرنسية في دومينغو** يتحدث فيه عن أن قيام سكان هذه الجزيرة الكاريبية التي عرفت فيما بعد بهايتي التي كانت تحت الاستعمار الفرنسي عندما اندلعت الثورة الفرنسية عام 1789، وقد تفاعل الجنس البدائي المحلي الزنجي الفقير مع مبادئ الثورة المنادية بالمساواة، فثار على الأرستقراطية الفرنسية البيضاء والمولتو أو الجنس المختلط الذي كان يؤلف الطبقة الوسطى. وتم إعلان الاستقلال والقضاء على العرق الأبيض وكذلك المولتو، وهو ما أدى إلى إقامة دولة هايتي السوداء التي بدأت تاريخاً متخلفاً وفاشلاً بسبب غياب البيض والمولتو أو الجنس المختلط.

أمّا «الثورة على الحضارة»، فترى أنّ البلشفية ليست ظاهرة حديثة بل قديمة جداً مؤلفة من عناصر مختلفة وذات مستوى أدنى طبقياً، وبالتالي حضارياً، وهي تهدف إلى تدمير الحضارة. ويدعو ستودارد إلى التخلص من العناصر المنحطة بواسطة تطبيق علم تحسين النسل. ومع أنه يتحدث عن الأسود والأصفر مشدداً على العرق فإنّه يشدد على الثقافة والدين عندما يتحدث عن «الأسمر» الذي يتضمن المسلمين والعرب.

وهو في كتبه، ومنها كتاب **إعادة تكوين أمريكا** (*Reforming America*) الذي أصدره عام 1927، يبدو قومياً أمريكياً إلى أقصى درجة. وكان يعتقد أن إنقاذ الولايات المتحدة لا يتحقق إلا بسيادة العرق الأنغلو ساكسوني ومن يناصره من الأعراق الأخرى التي هاجرت إلى هناك حتى عام 1880. لذلك كان يتحدث بإيجابية عن إلغاء تجارة الرقيق التي أوقفت استيراد الزنوج من أفريقيا وعن قوانين 1924 التي وضعت حدوداً للسماح للمهاجرين من شرق أوروبا وجنوبها بالانتقال عبر المتوسط إلى الولايات المتحدة. وأشار إلى أن هاتين الخطوتين ستؤديان إلى إعادة تشكيل البلاد وبنائها بناء سليماً. وهذا المنطق يستند إلى ضرورة الحفاظ على النقاء العرقي الأبيض ومختلف عن منطق القائلين بإيقاف تجارة الرقيق لأسباب إنسانية.

في كتابه **الحقائق العرقية في أوروبا** (*Racial Relations in Europe*) الصادر في عام 1924 يقول إن العناصر العرقية في أيّ أمة هي التي تقرر بصورة رئيسية كل مرحلة من مراحل حياة هذه الأمة. ويشمل ذلك عاداتها وتقاليدها وأخلاقها وكذلك نظامها السياسي ومثلها العليا وعلاقاتها بغيرها من الأمم. وهو يعامل الأعراق الأوروبية الثانوية الشمالية والألبية، والمتوسطية كطبقات، ومع أن الألمان من العرق الجرماني فإن فيهم اختلاطاً مع العرق الشمالي والألبي. وهناك قيم مرتبطة بالمناخ والظروف.

إنَّ النتيجة الأهم لكل هذه الأفكار تكمن في نقطتين أساسيتين: **الأولى**، أن النظرية العنصرية التي عبر عنها صاحب «حاضر العالم الإسلامي» أرادت أن تستبدل صراع الشعوب المستضعفة ضد الاستعمار بصراع متخيل ضد الحضارة الحديثة مع أن الإشكالية المركزية التي طرحتها هذه الشعوب ومفكروها على نفسها كانت تسأل بوضوح: «كيف يمكننا الأخذ في الحضارة الغربية الحديثة في الوقت نفسه الذي نسعى فيه إلى التخلص من الاستعمار؟» ولكن، وكما ذكرنا سابقاً، استبدل ستودارد الاستعمار والاستعباد بالحضارة، فرفض الشعوب غير البيض للاستعمار في نظره يعني رفض الحضارة الحديثة. وهذا قلب صريح للحقائق لأن العكس هو الصحيح تماماً. أما النقطة الثانية فعبر عنها ماديسون غرانت في المقدمة التي كتبها لكتاب ستودارد، **صعود المد**

الملون ضد سيطرة العرق الأبيض على العالم. فهو يختم مقدمته بالقول إن القيم الديمقراطية الموجودة عند شعوب الدم الشمالي المتجانسة كما في إنكلترا وأمريكا شيء مفهوم. إلا أنَّ قيام الرجل الأبيض بخلط دمائه، من خلال التزاوج، مع غيره من الأعراق كالأسمر والأصفر والأسود والأحمر وائتمان هذه الأعراق على قيمه [كالديمقراطية] شيء آخر. إنه يؤدي ببساطة إلى الانتحار والضحية الأولى لهذا العمل الأخرق سيكون الإنسان الأبيض نفسه»[23].

بمعنى آخر، إن المنطق العنصري مزدوج، فهو يقول إن الأعراق غير البيض تحارب الحضارة الحديثة بسبب دونيتها من جهة **أولى**، وعلى العرق الأبيض المتفوق منعها أيضاً من الأخذ في الحضارة الحديثة حتى لا يتلوث هذا العرق وقيمه المتفوقة من جهة **ثانية**. إلا أنَّ هذه الازدواجية غير متناقضة لأن المنطقين يسيران جنباً إلى جنب وفي خطين متوازيين لأنهما يخدمان الهدف نفسه أي: على الرغم من أن الأعراق غير البيض لا ترغب ولا تستطيع أن تأخذ من الحضارة الحديثة ـ حسب هذا التقييم ـ فإن العرق الأبيض لا يرغب أن يعطي. أما الحقيقة فهي أن الأعراق غير البيض ـ حسب تعبيرات غرانت وستودارد ـ تريد وتسعى أن تأخذ من الحضارة الحديثة، لكن العرق الكولونيالي الأبيض لا يريد أن يعطي. وها هنا الأزمة التاريخية في مسألة ولوج المجتمعات غير الغربية، ومنها العربية، إلى الحداثة التي طال وتشعب الجدل حولها. ولعلنا نستطيع أن نفهم الآن لماذا كان جزء وازن من الغرب يعتقد أنَّ على الشعوب «البدائية» غير البيض أن تكتفي بدورها كموضوع للبحوث الأنثروبولوجية ليس إلا.

في النهاية، يتضح أن العنصرية الحاكمة والمسيطرة في العصر الحديث لا تستخدم نهجاً واحداً لتحديد الحدود بينها وبين العناصر المحكومة، بل لا حدود دقيقة بين مساراتها الفكرية لأنها متعددة المناهج؛ فهي تارة تتحدث عن التمايز بين الأعراق وتارة بين الأديان وطوراً بين الطبقات وتمازج بين هذه المصطلحات حين ترى أن ذلك يخدم فكرها وسياساتها. والمسألة هي في تبرير السيطرة أياً كانت الأيديولوجيا التي تُرفع أعلامها □

---

(23) «Introduction,» in: Stoddard, *The Rising Tide of Color Against White World-Supremacy*, pp. xi-xxxii, here p. xxxii.

تناقضات القانون الدولي: مدخل تحليلي[*]

الحسين شكراني[**]

أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية، عضو بمختبر الدّراسات الدولية حول تدبير الأزمات (LEIGC)، جامعة القاضي عياض، مراكش، ومدير المرصد المغربي للأجيال المقبلة (Morofuge).

يُثير القانون الدولي العام إشكاليات متعدّدة على المستويين النّظري والعملي. وترتبط هذه الإشكاليات بِتَعَدّد الأنسَاق الثّقافية والاجتماعية للمجتمعات البشرية وبتناقض[1] وتعارض المصالح وسلوك الفاعلين (Actors)[2] (الشّركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية منها) والدول والأفراد... إلخ) على المسرح الدولي. فهناك من يرفض القانون الدولي كونه يحقّق مصالح الفاعلين الأقوياء اقتصادياً وسياسياً وتجارياً، وبين من يقول إن القانون الدولي هو قانون لخدمة مصالح الدول النّامية. لكن الحقيقة أن التّمسك بالقانون الدولي أو رفضه يتماشى مع مصالح الفاعلين وتوجهاتهم؛ فكلما أُتيحت للفاعل على المستوى الدولي فرص لتعظيم مكاسبه يتمسك بالقانون الدولي، وكلما رأى أن مصالحه (الحيوية) مهدّدة يلجأ إلى رفض القانون الدولي وتبعاته (السياسية والقانونية والأخلاقية).

وما لا شك فيه أن مجموعة من الفلاسفة والمهتمّين رفضوا فكرة القانون الدولي كتوماس هوبز وسبينوزا وهيغل ورايمون آرون. وعلى خلاف ذلك دَافَعَ «أهل القانون الدولي» باستماتة عن حيوية ومركزية القانون الدولي في فضّ المنازعات الدولية وتحقيق الأمن الجماعي. وقد

(*) تمثّل هذه الدراسة الخلاصة التنفيذية لكتاب سيصدر قريباً عن مركز دراسات الوحدة العربية.

(**) البريد الإلكتروني: chougranielhoucine1@gmail.com.

(1) ترد في اللغة العربية معان ذات صلة بمفهوم التناقض وهي: اِنتَقَضَ، انتِقاض، الإِنْقاض، النَّقِيض، النقض، إنقاض، أَنْقَاض، أَنقَضَ، تَنَقَّضَ، تَنْقِيض، مَنْقوض، تَناقَضَ، مُتَناقِض، مُتَناقِضان، مُناقَض، مُناقَضة، مُنتقَض، مُنقِض، مُنقاض، نَقَائِضُ، نَقَض، نَقيضة، نَقيض، نُقُوض، نُقاضة. انظر: معجم المعاني، <https://bit.ly/2FPUtqM> (accessed 26 February 2017).

(2) للمزيد حول العلاقة بين الفاعل والنسق (أو النظام) يمكن الاطلاع مثلاً على كتاب: Michel Crozier et Erhard Friedberg, *L'Acteur et le système* (Paris: Editions du Seuil, 1977).

بَرَزَت مدارس وأطروحات بشأن تناقضات القانون الوضعي والقانون الطّبيعي ومتطلبات الحياة الجماعية بين الأمم ومدى النّظر إلى القانون الدولي كظاهرة اجتماعية أو كظاهرة معيارية قانونية، وبين من يسعى إلى إبراز أهمية الدولة كفاعل أساسي ومركزي في العلاقات بين الدول (تيارات النظرية الواقعية)، وبين من يتمسك بالفرد كشخص حقيقي للقانون الدولي من دون إهمال المقاربات التي تشدّد على دور الشركات المتعدّدة الجنسيات في تجاوز سيادة الدول والانفراد بالقرارين الاقتصادي والسياسي وممارسة الضغوط في المجال الاستثماري بغضّ النّظر عن حماية حقوق الإنسان والمجال الحيوي وقضايا الاستدامة بين الأجيال.

نطمح من خلال هذا التّحليل إلى تحقيق جُملة من **الأهداف** منها:

يجب نزع الطّابع الاستعماري والغربي عن القانون الدولي و«إدماج» مفاهيم ومبادئ جديدة تستوعب تنوّع وتعدّد الفاعلين والاستراتيجيات من جهة أولى، واختلاف الحضارات وتنوّع الأمم والقيم المشتركة من جهة ثانية.

ـ إعادة التفكير في مدى قدرة القانون الدولي على فضّ المنازعات الدولية اعتماداً على القوّتين الخشنة والناعمة، وأهمية ردّ الاعتبار لعلم القانون وعلم السياسة وعلم الاجتماع والفلسفة لفهم نجاعة أو عدم نجاعة القانون الدولي، وبالتالي البحث عن الحلول غير المؤسّساتية في التّنظيم الدولي.

ـ إدماج مفهومي المصلحة والتّناقض في تحليل القانون الدولي من أجل أن يتمكّن صنّاع القرار من تحقيق أهدافهم القومية؛ كما أن القانون الدولي ليس مجرّد معايير وقواعد وإجراءات، بل في الأساس هو مجموعة من التّفاعلات والاعتمادات المتبادلة ولعبة التّنافس بين الفاعلين على جميع المستويات.

ـ الابتعاد من التمسك بالشّكلانية (كما رَوّجَ لذلك رائد مدرسة فيينا هانس كلسن[3]، والنّصوص القانونية من أجل فهم طبيعة ودينامية القانون الدولي؛ فالمسرح الدولي هو عبارة عن فضاء متشابك [منظور التّشبيك والتّداخل بين المعارف عند إدغار موران كما سبق القول] من العلاقات والرّوابط (الدول، المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الشركات المتعدّدة الجنسيات... إلخ) بين مختلف الفاعلين والاستراتيجيات. ومدى القُدرة على التأثير واختيار الأفضليات المحدّدة لسلوك الفاعلين.

ـ القانون الدولي هو قانون مصلحة الأقوياء وحسابات المصلحة والمنفعة، وانطلاقاً من هذا التحديد على الدول الأخذ في الحسبان قضايا النّزاع والصّراع والتّنافس كمحدّدات أساسية لفهم القانون الدولي. وعلى هذا الأساس يمكن للدول أن تتحرك في فضاء لا يتسع إلّا للعبة المصالح.

---

(3) Hans Kelsen, *Théorie générale des normes*, traduit de l'Allemand par Olivier Beaud et Fabrice Malkani (Paris: Ed. PUF, 1979), 604 p.

ـ القانون الدولي هو «قانون إمبريالي»، لذلك يجب نزع الطّابع الاستعماري والغربي عن القانون الدولي و«إدماج» مفاهيم ومبادئ جديدة تستوعب تنوّع وتعدّد الفاعلين والاستراتيجيات من جهة **أولى**، واختلاف الحضارات وتنوّع الأمم والقيم المشتركة من جهة **ثانية**. مثال ذلك أن العالم الغربي الرأسمالي ركّز على الحقوق المدنية والسياسية ودافع العالم الاشتراكي (سابقاً) عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثّقافية؛ في المقابل رَفَعَ العالم النّامي من جهته راية الدّفاع عن حقوق الانتساب (أو حقوق التّضامن) كالحق في نزع السلاح والحق في التنمية. وكخلاصة، رغم وجود الاختلاف بين (أجيال) حقوق الإنسان إلّا أنها تنطوي جميعاً تحت لواء منظومة حقوق الإنسان، فالحقّ في الحياة (الجيل الأول لحقوق الإنسان) مثلاً يرتبط بالحقّ في العيش في بيئة سليمة وآمنة (الجيل الثالث لحقوق الإنسان).

تتميز الحياة الدولية بالفوضى وتأثير المصلحة في استراتيجيات الفاعل، وعلى هذا الأساس «يُطَبّق» القانون الدولي، إذ لا يمكن، في نظرنا المتواضع، فهْم أبعاد القانون الدولي و«تطبيقاته» خارج إطار المصلحة والتّنافس على النّفوذ.

ـ يمكن أن يتكوّن جمهور هذا المؤلّف من الأساتذة والطّلبة والباحثين والمهتمين وصنّاع القرار، فهو يعطي بعض اللّمسات «التّشكيكية» في الدّراسات القانونية مع إمكان تجاوزها من أجل ربح الفرص والإمكانات المتاحة على السّاحة الدولية واغتنام فرص تداخل وتشابك المعارف العلمية.

تتمثّل **الإشكالية الأساسية** التي يروم حولها البحث في تناول القانون الدولي من منطق التناقض والتّمايز بين المقاربات والرّؤى والنّظريات، وهو ما يعكس أهمية تجاوز هوية الحدود (Border Identity) الموجودة في مخيِّلة (أو مخيال) «رجال» القانون الدولي؛ وبالتالي، ردّ الاعتبار لتداخل المعارف العلمية وتشبيكها من أجل فهم طبيعة تفاعلات القانون الدولي. على هذا الأساس، يبدو محورياً أهمية الفهم (عند ماكس فيبر) والتّحليل والتأويل في سياق تناقض مقاربات الفاعلين وسعيهم الحثيث للاستفادة من تناقضات المسرح الدولي.

وتنطلق **منهجية البحث** من مفهوم التّناقض (Contradiction)، إذ تعتمد الدراسة المنهج الجدلي من أجل فهم الأضْدَاد (أي سُلُوك وقرارات الفاعلين)، إذ يوجد التّعارض والاختلاف والتّمَايُز والتّبَاين بين المواقف والرّؤى والمصالح الدولية والإقليمية والوطنية تُجَاه القضايا المُثَارة للنّقاش والتّفاوض والتّطبيقات والرّقابة من أجل اتخاذ أفعال أو قرارات (Actions and decisions) معيّنة (أو الامتناع عن ذلك) من جانب الفاعلين (Actors) على مختلف المستويات. ومن الضروري الإشارة إلى أن البحث يتناول موضوع القانون الدولي انطلاقاً من البُعْدَين السياسي (علم السياسة) والاجتماعي (علم الاجتماع) من أجل تجاوز المقاربات المعيارية القانونية وردّ الاعتبار لنجاعة القانون الدولي وتفعيله على أرض الواقع. يكفي أن نذكر أن القانون الدولي الإنساني («قانون تنظيم الحرب») يُشير إلى منع شنّ الهَجَمات العشوائية أو استخدام القوة المفرطة، واتخاذ كل

التّدابير الاحتياطية المتيسرة في الهُجُوم... إلخ. لذلك نتساءل هل يسمح القانون الدولي الإنساني بشنّ الهَجَمَات المنظمة، واستخدام القوّة بطريقة غير مفرطة؟

تتجلى الأهمية الأساسية للبحث في النّظر إلى القانون الدولي من وجهة نظر ديالكتيكية، فمعظم ما عُرِضَ في الوطن العربي من كُتب القانون الدولي (ولا سيَّما باللغة العربية) لا يخرج عن مجال الشّكلانية والمعيارية واستعراض النّصوص القانونية الجامدة. وبالتّالي نطمح إلى أن ينتقل الباحث إلى الاعتماد على «براديغم» يعتمد الفلسفة والسوسيولوجيا والأنثروبولوجيا من أجل فكّ رُمُوز القانون الدولي وتناقضاته المستدامة في أبعادها التّعاونية والتّنازعية معاً. و«لا أَحَدَ» يشكّ في وجود القانون، لكن التشكيك[4] يشتمل تنفيذه وتطبيقه على الجميع، وإلّا سيتمّ وَصْم القانون الدولي بأنه قانون الكيل بمكيالين.

لا تدّعي هذه الدراسة الشّمولية أو الكمال أو التّشكيك في ما كُتب من جانب أهل الاختصاص في عوالم القانون الدولي، لكنها تضع نصب عينها أهمية بداية الإبداع في التأليف في مجال شائك ومعقّد؛ حيث إن القانون الدولي تَتَجَاذَبُه الحقول المعرفية المتعددة، كما أن تعدّد مجالاته (القانون الدولي البيئي، القانون الدولي الاقتصادي، القانون الدولي للاستثمار... إلخ) يستدعي من الباحث «الإلمام» بتعدّد مداخل ومنظورات ومفاهيم القانون الدولي، فالبُعْد القانوني هو فقط جزء من هذه الأبعاد، لذلك من الأهمية بمكان الاعتماد على «التّشكيك» في تطبيقات القانون الدولي لملامسة التّوجهات «الحقيقية» للفاعلين وسُلُوكهم على المستوى الدولي في ظلّ سيادة قواعد لعبة المصالح والاستراتيجيات. تتميز الحياة الدولية بالفوضى وتأثير المصلحة في استراتيجيات الفاعل، وعلى هذا الأساس «يُطَبّق» القانون الدولي، إذ لا يمكن، في نظرنا المتواضع، فهْم أبعاد القانون الدولي و«تطبيقاته» خارج إطار المصلحة والتّنافس على النّفوذ.

من خلال تجربتنا المتواضعة في تدريس مادة القانون الدولي في الجامعة المغربية وبعد الاطلاع، قدر المستطاع، على ما كُتب باللغة العربية (وباللغتين الفرنسية والإنكليزية إلى حدّ ما). اتضح لنا بالملموس أهمية البدء، ولو باحتشام، بتجاوز ما يُكتب عن القانون الدولي، ولا سيّما في وطننا العربي؛ لذلك، نسعى، في حدود إمكانياتنا المعرفية المتواضعة جدّاً، إلى تحقيق بعض الإضافات النوعية التي قد تشكل منعطفاً إيجابياً في دراسة القانون الدولي، مع التركيز على أهمية ما كُتب من قبل المختصين في عوالم القانون الدولي. لكن تحقيق هذا الطّموح لن يتحقق بصورة فردية إلّا إذا اشتغلت المجموعة العلمية (العربية) على قضايا تفكيك[5] القانون الدولي (ولا سيّما في الوطن العربي) وطرح مقاربات «جديدة» قد تُخرجنا من مجال المعيارية والتّمسك بالنّصوص القانونية الجوفاء إلى مجال نتساءل فيه عن الجدوى من القانون الدولي وما هي الفُرص التي يمنحها من أجل إبراز الذّات والدّفاع عن الهوية في عالم يعج باللاعبين والاستراتيجيات المتنافسة بامتياز.

---

(4) Andrew T. Guzman, «Rethinking International Law as Law,» *American Society of International Law*, vol. 103 (2009), pp. 155-157.

(5) Lon L. Fuller, *Anatomy of the Law* (London: Penguin Books, 1971).

فالكل يعلم مثلاً أن محكمة العدل الدولية (ICJ) أفتت في سنة 2004 بعدم قانونية الجدار الإسرائيلي، وهو أمر إيجابي من الناحية القانونية والمعيارية، لكن من الناحية السياسية لم نستطع أن نُرغم إسرائيل على التّراجع عن مخطّطاتها التّدميرية للإنسان والبيئة وتغيير معالم الحضارة في فلسطين، لذلك نجزم القول إن القانون الدولي ليس مجرّد أدوات وقوانين ومعايير وقواعد وإجراءات مسطرية؛ فالأمر يرتبط حتماً بالجوانب السياسية وبالتّوازنات الدولية وبميزان القوّة بين الفاعلين على أرض الواقع.

إن القانون الدولي ليس مجرّد أدوات وقوانين ومعايير وقواعد وإجـــراءات مسطرية؛ فالأمر يرتبط حتماً بالجوانب السياسية وبالتّوازنات الدولية وبميزان القوّة بين الفاعلين على أرض الواقع.

بناء عليه، فالسّؤال الأساسي المطروح هنا هو: هل نستطيع تحقيق الانتقال من القانون الدولي المرن أو النّاعم (Soft Law) إلى القانون الدولي المطبّق على أرض الواقع (Hard Law) إذا أخذنا في الحسبان مقاربة جوزيف نَايْ[6]؟ فتوسيع مجال البحث في القانون الدولي، يستلزم التطرق إلى بعض مجالاته وحقوله التّطبيقية. انطلاقاً من هذه الملاحظة، حاولنا أن نشتغل، ولو بإيجاز شديد، على القانون الدولي للبحار؛ وقانون الفضاء الكوني؛ والقانون الدولي البيئي؛ والقانون الدولي الإنساني؛ والقانون الدولي الاقتصادي. فقد تبين لنا بالملموس وجود تَدَافُع كبير بين الفاعلين من أجل اقتناص الفُرَص والإمكانات المتاحة وتحقيق مصالح معيَّنة على حساب مصالح أخرى. وهذا لا ينفي وجود ترسانة قانونية مهمة إلّا أن القانون يتم استغلاله لخدمة المصلحة، وهذه الفكرة أساسية ومحورية في ثنايا هذا البحث.

إن دراسة بعض مجالات القانون الدولي، تؤكد أهمية تأطير الدراسات القانونية بحقول معرفية متعدّدة ويسمح لنا بمعرفة خبايا وخفايا الاقتصاد والتجارة والسياسة على المستويات الدولية. فالاقتصاد الدولي لا يُفهم من خلال ذكر التّطورات التي حصلت على المستوى الدولي والانتقال من الغات (GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (WTO). فسياق إنشاء المنظمة ذاته ذو دلالة مفصلية في تحول الصّراع بين القطبين، فبمجرد سقوط الاتحاد السوفياتي بدأت حُمَى الاستثمارات الدولية، واستطاعت الدول الغربية، ولا سيَّما الولايات المتحدة الأمريكية، تحويل التفكير إلى مواضيع محدّدة كالتبادل التجاري الحر، وفتح الأسواق، والملكية الخاصة، وآليات السّوق (العرض والطلب). لذلك يبدو أساسياً دراسة تيارات مناهضة العولمة ودورها في إيجاد عالم آخر يرفض الجنان الضّريبية، ودمج قطاعات التعليم والصحة والبيئة ضمن منظور التجارة، ويدعو إلى إقامة نظام اقتصادي جديد قوامه العدالة والإنصاف وحماية الموارد الطبيعية والمصير المشترك للأجيال المقبلة.

---

(6) Joseph S. Nye, Jr.: *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: Public Affairs, 2005), and *The Powers to Lead* (New York; Oxford: Oxford University Press, 2008).

يحاول هذا البحث، أيضاً، أن يَعتمد على بعض الإشارات «التّشكيكية» في القانون الدولي من أجل إثارة الانتباه إلى محدودية الدّراسات القانونية، فالقانون هو علم والعلم يستلزم الاهتمام بالعابر للتّخصصات، كما يستلزم أيضاً استعمال «مبدأ» التّفنيد (كارل بوبر) والتّمييز بين النّظريات العلمية والنّظريات الزّائفة. ومع الأسف لقد تحوّلت الجامعة المغربية (وقد تنطبق هذه الملاحظة على البلدان العربية) من خلال موادها التّدريسية من الدّفاع عن أطروحات العالم النامي (كمادة القانون الدولي للتنمية، واقتصاد التنمية)[7] إلى مدافع عن التوجه الليبرالي (كمواد صعوبة المقاولة، وتسيير المقاولات، وقانون الشّركات، والقانون التجاري، والقانون الدولي للاستثمار... إلخ).

لذا، يمكن القول هنا إن «القانون في ملامحه كالحرباء، فلا يتمكن منه إلّا العارفون بخباياه» (قول لقبيلة غولا) وإن «منبع كل قانون هو السياسة» (فرانسوا جيني، 1861 ـ 1959 مؤسس مدرسة التّفسير العلمي الحرّ)، وهي مؤشّرات على أهمية الانطلاق من تداخل وعبور التّخصصات المعرفية (إدغار موران. مقدمة للتفكير المركّب والمتداخل)[8] وإعادة النّظر في جوهر القانون الدولي وكينونته؛ وبالتالي، تجاوز النّظرية المعيارية والشّكلانية القانونية والدوغمائية، للنّظر في استراتيجيات وسلوك وقرارات الفاعلين، فالكون آلة معقّدة (كما يقول أمين معلوف)[9]. ويجب النظر ـ أيضاً ـ في الجدل القائم بين المدارس المتعدّدة كالمدرسة الوضعية والمدرسة الطبيعية والمدرسة الماركسية الفرنسية (مدرسة التّناقضات الاجتماعية: فالقانون ينتمي إلى البنى الفوقية، وهذه البنى تتحوّل مع تبدّل الظّروف المادية، فجوهر القانون يتميّز بعدم الثّبات لأنه نتاج الحياة السوسيواقتصادية) وتداخل أو تفاعل أو قطيعة بين القانون الداخلي والقانون الدولي (مقاربة وحدة القانونين «The Monist Approach» ومقاربة ازدواجية القانونين «The Dualist Approach»).

وقد ثار نقاش حول وجود أو عدم وجود القانون الدولي، وانقسم الفقه المهتم بشأن هذا الجدل إلى أطروحتين متناقضتين مع تقديم حُجَج وإثباتات حول إمكان الحديث عن تطبيق أو عدم تطبيق القانون الدولي. فمناصرو رفض القانون الدولي شككوا في إلزاميته[10] ووجود سلطة فوق دولتية لتوقيع الجزاء على الأطراف المُخالفة للالتزامات الدّولية. أما نجاح أو فشل

(7) تهتم هذه المادة بنقد الشكلانية القانونية الكلاسيكية، وتتضمن (من بين أمور أخرى) فكرة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، والفاعلين في مجال القانون الدولي للتنمية؛ ومصادر القانون الدولي للتنمية؛ والحق في السيطرة على الثّروات الوطنية؛ ونقل التكنولوجيا؛ والعلاقات بين الدول النامية. انظر مثلاً: Mohamed Benouna, *Droit international du développement: Tiers monde et interpellation du droit international* (Paris: Berger- Levrault, 1983).

ويبدو أن هذه المواضيع، رغم أهميتها القصوى وراهنيتها على المسرح الدولي، قد هُمّشت من جانب الباحثين والمهتمين بالقانون الدولي العام.

(8) Edgar Morin, *Introduction à la pensée complexe* (Paris: Editions du Seuil, 2005).

(9) Amin Maalouf, *Les Identités meurtriéres* (Paris: Editions Grasset et Fasquelle, 1988), p. 40.

(10) Guzman, «Rethinking International Law as Law,» p. 155 and p.157.

القانون الدولي فهو يرتبط بمدى قدرته على تغيير سُلُوك الدول (ويمكن أن نُضيف سلوك جميع الفاعلين وليس الدول فقط).

لا شك في وجود تباين حول ظهور القانون الدولي واستقلاليته وتميّزه عن باقي فروع المعرفة البشرية، إلّا أن الفقه المهتم يكاد يُجمع على أن مؤتمر وستفاليا[11] لعام 1648 يشكل الشّرارة الأولى لظهور القانون الدولي بشيء من الوُضُوح والكمال، ولا سيّما مع التشديد على المساواة بين الدول وسيادتها كمبدأ أساسي في العلاقات بين الدول.

ولا بد من الإشارة هنا إلى إشكالية المواقف المتباينة من القانون الدولي وتناقضات الرؤى بشأن ذلك (عند فقهاء العالم الغربي والعالم الاشتراكي والدول النامية)، ومدى إمكان تطبيق القانون الدولي على المجتمع الدولي الذي يفتقد سلطة سياسية عليا وأهمية الأخذ في الحسبان تموضع وسلوك الفاعلين و«هوياتهم» الوطنية ومصالحهم المتنافرة. وبعد ذلك، أُشير إلى وجود تَضَادّ بخصوص تناول المجتمع الدولي بين مؤيّد لفكرة أن المجتمع الدولي هو مجتمع الدول (تقوية الظاهرة الدّولتية وتجاهل الفرد، فالقانون الدولي ـ الذي ينظّم العلاقات الدولية ـ هو نِتَاج إرادة الدول (نظرية الإرادة المنفردة ونظرية الإرادة المشتركة) والدول هي شخص من أشخاص القانون الدولي من جهة **أولى**، والدول هي الجهات التي يُخاطبها القانون الدولي من جهة **ثانية**) وبين مؤيد لفكرة أن المجتمع الدولي هو مجتمع الأفراد (بحسب منظور المدرسة الاجتماعية، فالفرد هو الموضوع الأساسي للنّظام الدولي بحسب جورج سال)[12]. وفي ظل التناقض بين الأطروحتين، لا بد دراسة إيجابيات وسلبيات كل أطروحة على حدة.

هناك مقاربتان متضادتان حول طبيعة تركيبة المجتمع الدولي، ترى **الأولى** أن المجتمع الدولي هو مجتمع فوضوي (الأفراد وقّعُوا ميثاقاً اجتماعياً حسب مدرسة العقد الاجتماعي للمرور من حالة الفوضى (حرب الكل ضد الكل حسب هوبس) وعدم التّنظيم (أي من حالة الطّبيعة (State of Nature)) إلى حالة المجتمع والتّنظيم؛ وقد تَنَازَلَ الأفراد بمُوجب العقد الاجتماعي على جُزْء من حرياتهم (أو كلها حسب هوبس) من أجل العيش في السّلم والأمن؛ بينما تقول الأطروحة **الثانية** إن المجتمع الدولي هو مجتمع منظم (النّظرية المثالية) مع فحص عناصر كل نظرية ومحتوياتها وإضافة عنصر الاعتماد المتبادل[13] (لكن ليس بالمفهوم الليبرالي) بين الفاعلين

(11) يعَدّ مؤتمر وستفاليا حسب ماري إيلان رونو رمزاً لظهور مجتمع دولي للدول اللائكية (اللادينية أو العَلمانية)، وهو أول محاولة لتنظيم المجتمع الدولي. وتعتبر اتفاقيات وستفاليا أساساً للقانون العام الأوروبي (ويسمى أيضاً قانون الشّعوب الأوروبية)؛ وبداية تكوّن مجموعة من الاتفاقيات التي ستمثل قاعدة أساسية لقانون الأمم الأوروبية. انظر: Marie-Hélène Renau, *Histoire du droit international public* (Paris: Ed. Ellipses, 2007), p. 89.

(12) Antonio Truyol Y Serra, *Doctrines sur le fondement du droit des gens*, edition revue, augmentée et mise à jour par Robert Kolb (Paris: Pedone, 2007), p. 6.

(13) يستخدم الاعتماد المتبادل في الغالب لشرح التّعاون، لكنه ليس محصوراً في العلاقات التعاونية؛ وقد لقي الاعتماد المتبادل اهتماماً مكثفاً في حقل العلاقات الدولية، وبالذّات من جانب الليبراليين. انظر: ألكسندر ونت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي (الرياض: جامعة الملك سعود، 2006)، ص 467 ـ 468. وقد ذهبت نظريات الاعتماد المتبادل إلى أن خدمة الأهداف المشتركة بين المجموعات =

كأساس لفهم تشابك النّسق الدولي (ثنائية السّلم والاستقرار في مُقَابل ثنائية الحرب والفوضى). وسيراً على المنوال نفسه، تطرّقنا إلى نظرية المجتمع الدولي والمجموعة الدولية والإشكاليات المرتبطة باختلاف الثّقافات والحضارات والفجوة بين الشّمال والجنوب.

ومن أجل فهم نطاق الهوية الحدودية للقانون الدولي، حريّ بنا معرفة علاقة القانون الدولي العام بمختلف فروع العلوم الاجتماعية، كعلاقة القانون الدولي بقانون الشّعوب (The Peoples Law) (أو البَشَر أو الأمم)؛ وعلاقة القانون الدولي بالعلاقات الدولية؛ وعلاقة القانون الدولي العام بالقانون الدولي الخاص؛ ومن ثمّ طرح السّؤال حول: هل نحن بصدد القانون الدولي أم بصدد «القوانين الدولية» في سياق تَعَدّد مجالات وفروع وحقول[14] القانون الدولي العام كالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الاقتصادي والقانون الدولي الجنائي والقانون الدولي البيئي.

لا شك في أن معظم الكتب المتعلقة بتأصيل القانون الدولي تبحث في مصادر القانون الدولي بحسب المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (ICJ) والإشكاليات المُثارة بشأن ترتيب وهرمية هذه المصادر؛ والأعمال الانفرادية للدول والمنظمات الدولية؛ والقواعد الآمرة (Jus Cogens).

يمكن تقسيم هذا المحور إلى المصادر التّعاقدية (أو التّعاهدية)، أي المعاهدات الدولية [قانون المعاهدات الدولية] والمصادر غير التّعاقدية، وهي العُرف الدولي والمبادئ العامة للقانون والاجتهاد القضائي والفقه الدولي والإنصاف والعدالة. من دون أن نغفل أهمية المصادر الاستدلالية الأخرى وهي الأعمال الانفرادية للدول من جهة والأعمال الانفرادية للمنظمات الدولية.

ومن دون الدخول في تفاصيل المادة 38، فمصادر القانون الدولي العام تثير قضايا جدلية بين الفقهاء والمهتمين بالقانون الدولي. وبفهم هذه المصادر يستطيع الباحث أن يَفْهَم باقي الإشكاليات المرتبطة بالقانون الدولي. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أشخاص القانون الدولي كالدول والمنظمات الدولية والأفراد وتضادّ منظورات الفقهاء بشأن أهمية الفاعلين على المستوى الدولي. وأثناء دراسة الفواعل على المستوى الدولي تطرح عدة إشكاليات حول هؤلاء الفواعل كدورهم ووظائفهم القانونية والسياسية مع التركيز على مركز الفرد في القانون الدولي والإشكاليات المرتبطة باعتباره فاعلاً في العلاقات بين الدول أو مجرّد مَحَلّ لقواعد القانون

= الإثنية تؤدي إلى استقرار المعاملات بينها. فكلما زاد تَشَابك العلاقات البينية زادت الحاجة إلى العقلانية وضبط المشاعر المندفِعة حماية للمصالح الاقتصادية من الضّرر الذي قد يلحق بها أثناء نشوب الصّراع. كما أن زيادة وتيرة المبادلات بين الدول ارتبطت حديثاً بما يسمى العولمة التي قامت على فتح المجال الجغرافي أمام التبادل الحرّ للسّلع والبضائع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وإلغاء القيود الجمركية. هذا الانفتاح أدى إلى زيادة المعاملات والتّفاعلات بين الشّعوب في عدّة مجالات، وهو ما طرح إشكالية التأثير الثّقافي والحاجة إلى الحفاظ على الهوية المحلية. انظر: عبد اللطيف المتدين، «الحدود المزدوجة: صراع الهويات من منظور سياسي،» **المستقبل العربي**، السنة 39، العدد 454 (كانون الأول/ديسمبر 2016)، ص 74.

(14) يمكن النّظر مثلاً في مداخل القانون الدولي من وجهة نظر «العالم الثالث»، والدول الناشئة (دول البريكس BRICS). انظر مثلاً: Balakrishnan Rajagopal, «International Law and its Discontents: Rethinking the Global South,» *American Society of International Law Proceedings,* vol. 106, «Confronting Complexity» (March 2012), pp. 176-181.

الدولي. فالقانون الدولي الإنساني يُخَاطِب مباشرة الأفراد لذلك يتم الاعتراف بنوع من الشخصية الوظيفية للفرد من منظور القانون الدولي الإنساني (اتفاقيات جنيف لعام 1949) كما أن الفرد مسؤول أمام المحاكم الدولية (محاكمات نورمبورغ Nuremberg (بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية) ومحكمة الجنايات الدولية (نظام روما The Rome Statute، منذ عام 1998). أما المدرسة الوضعية فتنفي الشّخصية القانونية للفرد، لأن القانون الدولي يُخاطب ويُنظّم العلاقات بين الدول (قانون العلاقات الدولية). وعن موقف الدول من هذه المسؤولية، يظهر موقف الولايات المتحدة الأمريكية الرّافض لمحاكمة الأمريكيين المرتكبين للجرائم، ولذلك سارعت الولايات المتحدة إلى إبرام اتفاقيات ثنائية مع أكثر من 70 دولة من أجل حصانة الجنود الأمريكيين. ومن القضايا المطروحة في هذا البحث محور التسوية السّلمية للمنازعات الدولية حسب ميثاق منظمة الأمم المتحدة (1945) وإعلان مانيلا (Manila Declaration) لعام 1982. وعلى العموم يوجد نوعان من التسوية: التّسويات السياسية الودية (التّفاوض والوساطة والمساعي الحميدة والتّحقيق والتوفيق) من جهة **أولى**، والتّسويات القانونية (التحكيم الدولي، والقضاء الدولي بالتركيز على محكمة العدل الدولية) من جهة **ثانية**. وهنا لا بد من الإشارة أيضاً إلى المسؤولية الدولية عن أركان وشروط المسؤولية (العمل غير المشروع أو الفعل المولّد للمسؤولية؛ وانتساب العمل غير المشروع إلى أحد أشخاص القانون الدولي) وآثار هذه المسؤولية (وجود أو وقوع الضّرر غير المشروع؛ وإسناد الضّرر عن الفعل غير المشروع (أي وجود العلاقة السببية) إلى الدولة المشكو منها).

يبدو أساسياً دراسة تيارات مناهضة العولمة ودورها في إيجاد عالم آخر يرفض الجنان الضّريبية، ودمج قطاعات التعليم والصحة والبيئة ضمن منظور التجارة، ويدعو إلى إقامة نظام اقتصادي جديد قوامه العدالة والإنصاف وحماية الموارد الطبيعية والمصير.

هنا، لا يمكن إغفال مُناقشة بعض مجالات وحقول القانون الدولي كقانون البحار وقانون الفضاء الخارجي والقانون الدولي البيئي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الاقتصادي. مع الإشارة أيضاً إلى أن مجالات القانون الدولي تتعدّد وتتنوّع وتَشملُ مواضيع كثيرة، لذلك يُطرح السؤال هنا: هل يوجد قانون دولي عام (واحد) أم تتعدّد حقوله وتنتشر حسب تطور ديناميات المجتمع الدولي؟ إلّا أن فهم تناقضات القانون الدولي وتَنَاقُض تطبيقاته لا يستلزم بالضّرورة عرض ومناقشة كلّ المجالات والحقول المعرفية التي يَتناولهَا القانون الدولي العام. وتتبيّن بالملموس هذه التّناقضات وإمكان تجاوزها في المجالات التي ناقشناها ضمن ثَنَايَا هذا البحث. وفي نفس السياق حَاوَلْنَا استعراض بعض حُقُول القانون العام وتوضيح تناقض المصالح (Conflict of Interests) وتَوَازُن القوى (Balance of Power) في قانون البحار وقانون الفضاء الخارجي والقانون الدولي البيئي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الاقتصادي.

الفكرة الأساسية التي لا بد من التركيز عليها هنا هي تحديد الأسس والمقاربات الأولية للقانون الدولي العام وعمق السياقات (Deeper Contexts) المرتبطة بتطورها. فسوسيولوجيا

القانون الدولي تركز على العلاقة بين القانون والنّسق (أو النظام) الاجتماعي، أو القانون والواقع الاجتماعي. وهذه العلاقة باتت معقّدة جدّاً عما كانت عليه في الماضي[15].

ومن المعلوم أن «رجل القانون» يطرح السّؤال التالي: ما هو القانون الذي استعمله لربح هذه القضية، أما المهتم بالنّظرية فيتساءل: ما هو القانون؟ وما هي العلاقة بين القانون والعدالة[16]؟ ومن حقّنا أن نضيف ما هي وظائف القانون وهل توجد نجاعة في الأداء في مؤسسات القانون الدولي؟

بقي أن نُشير إلى ما يسمى التّضخم المعياري (Inflation Normative) على المستوى الدولي ومدى فاعلية ونجاعة تطبيق القانون الدولي، فالمادة 38 من النّظام الأساسي حَدّدَت مصادر القانون الدولي (سبق الإشارة إلى ذلك)، لكن الإشكاليات المحورية التي قد تثار بشأن التّضخم المعياري هي كالتّالي:

ـ معيارية القانون الدولي تخضع لتأويلات متعدّدة منها صُعوبة التّطبيق لوجود هَفَوَات وتَنَاقُضات المواقف في شأنها والتّمسك بالسيادة الوطنية كاستراتيجية من جانب الدول التي ترى أن مصالحها مهدّدة.

ـ تَعَدّد إنتاج المعايير من قبل المنظمات الدولية وعدم ثَبَاتِها؛ وتعدّد مجالات القانون الدولي ذاته (القانون الدولي أم«القوانين الدولية» كما أشرنا سالفاً).

ـ السّجال المستمرّ بين رجال القانون حول تأسّس العُرف، والإسهام الحقيقي للمبادئ العامة للقانون، ودور الفقه والقضاء في تعزيز العدالة والإنصاف. فهذه المواضيع أثارت ولا تزال سجالات ربما لا تنتهي بين المدارس الفقهية القانونية ومُختلف المَدَارس الأخرى (حقول معرفية أخرى).

ـ وجود قرارات معيارية متعدّدة وقد تكون مُتَنَاقضة (الإعلان عن المبادئ الموجهة، مدونات سلوك (Codes of Conduct)، التوصيات، الأعمال النهائية للمؤتمرات، الإعلانات، القرارات، الاتفاقيات الإطارية (كاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية UNFCCC لعام 1992)، التّحفظات، التّوافقات... إلخ وهو ما يَضَعُ على المحكّ قضية «الأمن القانوني الدولي» ومستويات تطبيق القانون؛

ـ تَعَدّد الفاعلين واختلاف الاستراتيجيات وتناقض المصالح و«ضبابية» المواقف على المَسْرح الدولي يؤدي بالضرورة إلى أزمة معايير وأزمة تطبيق القانون الدولي.

ومن أجل تجاوز التّضخم المعياري، هل من الممكن أن يحقق «المجتمع الدولي» مصالح الجميع (Community of Interests) أو المصالح الجماعية (Collective Interests) كون المصلحة هي المحدّدة للقرار الدولي (الاقتصادي والسياسي والنّقدي... إلخ)؟ ومطلوب أيضاً

---

(15) Bart Landheer, *On the Sociology of International Law and International Society* (The Hague: Nijhoff, 1966), pp. 33 and 36.

(16) Terry Nardin, «Theorising the International Rule of Law,» *Review of International Studies*, vol. 34, no. 3 (July 2008), p. 386.

محو الحدود والسياجات بين القانون والسياسات من أجل فهم القانون الدولي كأداة تَخْدُم القوى المهيمنة على النّسق الدّولي، وكذلك هدم الهوة بين القانون والاقتصاد، فالقانون يخدم السياسة الاقتصادية للفاعلين.

عملنا في هذا البحث، إذاً، على طرح الأفكار الأولية والأساسية في مجالات تسترعي اهتمام الباحث المنشغل بقضايا القانون الدولي وأملنا كبير في تطوير هذه الأفكار والرّؤى والمقاربات. وكما قال أحد الحكماء: «أفضل طريقة للبداية هي أن نبدأ»؛ ومع ذلك يجب الإقرار بأن محتوى هذا البحث جاء بعيداً من تحقيق الكمال (البشري).

من أجل تطوير محتويات البحث ومضامينه، نطرح هذه المحاور للقراءة والنّقد والتّصويب والإضافات اللازمة. فكل عمل بشري يطبعه النّقص والقُصُور أمام من هو أعلم وأحكم منّا في بحور (وعوالم) القانون الدولي الذي يعجّ بالتناقضات والضّبابية في المُمَارَسَة؛ لذلك نرجو أن يَصْفَحَ القارئ عمّا قد يلحظه من قُصور أو عُيوب في هذه المحاولة، ولا سيما مع تغييب فلسفة القانون الدولي وسوسيولوجيا القانون الدولي وتأثير الأنتروبولوجيا (دراسة الإنسان في محيطه الاجتماعي والثّقافي). مع التأكيد أننا سنعمل ـ في حدود معرفتنا المتواضعة ـ على الانفتاح على هذه الحقول المعرفية. وفي انتظار ذلك، نُقَدّم هذه المادة الأولية كجُزء أسَاسي ومحوري من «تناقُضات القانون الدولي». فهل نستطيع أن نتجاوز الهُوية الحُدُودية (Border Identity) كما جاء في مقدمة هذا البحث؟ وأمانة فأمَلِي كبير (كرجل قانون) أن أتجاوز قبل الآخرين، في السّنين المقبلة، هذه الهوية المعيارية والأسيجة التي كرّسها «دُعاة المعيارية» ومناصري فصل القانون عن المجتمع؟ فـ «الإنسان هو الذي يخلق القانون حسب خوسيه أورتيغا (Law Created by Man)»[17] فلماذا نقدّسه إذاً؟

والأمل معقود على البَاحثين والمهتمين (من مختلف التّخصّصات) لنقد وتصويب هذا البحث بهدف تجاوز المعيارية والأسيجة «التي فرضت علينا» فدعونا ننسلخ شيئاً فشيئاً. فالقانون الدولي لم يُخلق من أجل أن تَدْرُسَه النّخَب دَاخِلَ أسوار الجامعات وسياجاتها بل للدّفاع به عن مصالح شُعُوبنا في الهيئات والمحافل الدولية والإقليمية الكبرى □

---

(17) José Ortega Y. Gasset, *The Origin of Philosophy*, Authorized translation from the Spanish by Toby Talbot (New York: W. W. Norton and Company Inc., 1967), p. 94.

التعاون العلمي والبحثي بين الصين والوطن العربي: دراسة بيبلومترية(*)

ساري حنفي(**)

أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت.

ريغاس أرفانيتيس(***)

معهد الأبحاث من أجل التنمية ـ باريس، ومعهد فرانسيليان للبحوث المبتكرة.

«أبدت الحكومة الصينية اهتمامها في العمل مع البلدان العربية للمساهمة في تنويع التنمية والتعلم المتبادل بين حضارات العالم إضافة إلى تحسين التبادل بين الشعوب وتقوية التعاون في بعض المجالات كالعلم والتعليم والثقافة والصحة والراديو والتلفاز والأفلام وتعزيز التفاهم والعلاقات الودية بين الشعبين والتشجيع على التعلم المتبادل والتكامل بين الثقافتين. كما تسعى الصين إلى بناء جسر للتواصل بين الشعبين والمساهمة بصورة مشتركة في نمو الحضارة البشرية الإنسانية»[1].

مقدمة

إن الصين دولة نامية تشهد نمواً سريعاً إلى مركزها كقوة عظمى في قلب المنطقة الأكثر دينامية اقتصادياً في العالم. إن العلاقة بين الوطن العربي والصين قديمة جداً، وترجع إلى عام 318 قبل الميلاد[2]. منذ أكثر من ألفي عام، ربطت طرق الحرير البرية والبحرية بين البقعتين الجغرافيتين والمجتمعات التي تقطنها. لفترة طويلة من التاريخ، كانت الصين داعمة لحركات

(*) قام بالترجمة مشكوراً عزام طعمة.

(**) البريد الإلكتروني: sh41@aub.edu.lb.

(***) البريد الإلكتروني: rigas.arvanitis@ird.fr.

(1) Chinese Government, «China’s Arab Policy Paper,» *Xinhuanet* (13 January 2016), p. 5, <http://news.xinhuanet.com/english/china/2016-01/13/c_135006619.htm>.

(2) م. جيه، «مبادرة «الحزام والطريق» والتعاون الصيني ـ العربي،» ورقة قدمت إلى: **العلاقات العربية ـ الصينية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد** =

التحرر الوطني العربية. وفي عام 2004، تأسّس منتدى التعاون الصيني ـ العربي. ومنذ ذلك الوقت تطور ليصبح منصة للتعاون الجماعي، تغطي عدة مجالات باستخدام أكثر من عشر آليات للتعاون. وفي عام 2010، وضعت الصين والبلدان العربية اتفاقية تعاون استراتيجي[3]. وتُفهم هذه الجهود في إطار سياسة شاملة للصين في جميع المجالات، وهي موجهة خصوصاً نحو تغذية التنمية الصناعية والاقتصادية للبلاد وتوفير أسواق لإنتاجها[4]. وقد أصبحت البلدان العربية ككل أكبر مورد للنفط الخام في الصين وسابع الشركاء التجاريين من حيث كبر حجم التجارة، كما بلغ التبادل التجاري بين الصين والوطن العربي 171 مليون دولار في عام 2016[5].

إن الوطن العربي يحقق أداءً جيداً للفرد في بعض مقاييس العلوم والأبحاث؛ فمع أنّه يمثّل 0.5 بالمئة فقط من سكان العالم، فهو ينتج الآن 2 بالمئة من المنشورات العلمية في العالم.

إن الوطن العربي يحقق أداءً جيداً للفرد في بعض مقاييس العلوم والأبحاث؛ فمع أنّه يمثّل 0.5 بالمئة فقط من سكان العالم، فهو ينتج الآن 2 بالمئة من المنشورات العلمية في العالم، وقد ارتفعت هذه النسبة في العقد الماضي على الرغم من أنّ الإنتاج العالمي للأبحاث سريع النمو كذلك. في المقابل، تمثّل الصين أقل قليلاً من 20 بالمئة من سكان العالم، وتصدر الآن، بعد نمو سريع في الإنتاج العلمي، 9 بالمئة من المنشورات العلمية، وهي تحتل بذلك المرتبة الثانية على العالم.

لقد نما التعاون العلمي والبحثي بين الصين والوطن العربي بعد أن أصبحت الصين واحدة من الشركاء الدوليين المهمين في المنطقة، لكنه يقتصر على 2 بالمئة إلى 3 بالمئة من المنشورات العربية. وتبدو هذه النسبة صغيرة جداً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن 67.2 بالمئة من المنشورات في الوطن العربي تُكتب مع شريك أجنبي[6]. لذا فإنه مجال إيجابي لاستمرار العلاقات متعددة الأطراف، أكثر من العلاقات الثنائية.

واستناداً إلى البيانات البيبليومترية وإلى مراجعة الأدبيات، تهدف هذه المقالة إلى إثبات أنّه على الرغم من العدد المتزايد من المنشورات التي تَشَارَك في تأليفها باحثون صينيون وعرب، إلا أن التعاون العلمي ضئيل بين المنطقتين. إن معظم المقالات المشتركة تتلقى التمويل من جهات

= **دراسات الشرق الأوسط، جامعة شنغهاي ـ الصين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص 213 ـ 238.

(3) Chinese Government, Ibid.

(4) Jean-Yves Carfantan, *Le Défi chinois: Les Nouvelles stratégies d'un géant* (Paris: Le Seuil, 2014).

(5) «171 مليار دولار من التبادلات التجارية الصينية ـ العربية في عام 2016،» **الصين بعيون عربية** (2 حزيران/يونيو 2017)، <http://www.chinainarabic.org/?p=32466>.

(6) M. R. Zou'bi [et al.], *UNESCO's Science and Technology Report: The Arab* States (Beirut: UNESCO, 2015).

أمريكية وأوروبية. وبما أن نمو التأليف المشترك يرتبط بالمشاريع الدولية (الهندسة، والفلك، والفيزياء، والجيوفيزياء) التي تشارك فيها البلدان العربية وكذلك الصين، يمكن القول بأنّ الصين والبلدان العربية لم تبدأ حتى الآن بعمل مشترك جدي في مجال الأبحاث.

أولاً: التطور العلمي السريع في الصين

شهدت الصين نمواً سريعاً في مجال العلوم والتكنولوجيا في العقد الماضي، حتى أصبح إنتاجها العلمي ثاني أكبر إنتاج على مستوى العالم. كما شهدت اندماجاً جيداً جداً في الأدبيات البارزة عالمياً في السنوات العشر الماضية[7]. ومن اللافت في تقدم الصين العلمي توجهها نحو مجالات المعرفة التطبيقية، كالابتكار والتطوير التكنولوجي[8]. تمثل الصناعة والتكنولوجيا بالنسبة إلى الحكومة الصينية الوطنية والحكومات المحلية في الصين أولوية عالية، وهي ضرورة لاستدامة النمو من جهة، ولأسباب اجتماعية وسياسية من جهة أخرى. لذلك انصب جهد كبير في المراحل السابقة على تطوير القدرات التكنولوجية للشركات[9]. وقد قاد جنوب الصين التنمية التكنولوجية والصناعية بدعم من الحكومة الصينية المحلية (على مستوى الإقليم والمدينة)[10]، وطُبِّقت سياسات داعمة للابتكَار صُمّمت لاستراتيجية وطنية عامة للابتكار[11].

---

(7) لم تشهد جميع المجالات هذا الاندماج، فهو لم يحصل في مجال العلوم الإنسانية. انظر: Ping Zhou, Xinning Su and Loet Leydesdorff, «A Comparative Study on Communication Structures of Chinese Journals in the Social Sciences,» *Journal of the Association for Information Science and Technology,* vol. 61, no. 7 (July 2010), pp. 1299-1516, <https://doi.org/10.1002/asi.21343>; Lili Wang, «The Structure and Comparative Advantages of China's Scientific Research: Quantitative and Qualitative Perspectives,» *Scientometrics*, vol. 106, no. 1 (January 2016), pp. 435-452, <https://link.springer.com/article/10.1007/s11192-015-1650-2>, and Ping Zhou, and Loet Leydesdorff, «The Emergence of China as a Leading Nation in Science,» *Research Policy,* vol. 35, no. 1 (2006) pp. 83-104, <https://arxiv.org/abs/0911.3421>

(8) Wei Zhao and Rigas Arvanitis, «Chine cherche tête chercheuse,» *Alternatives Internationales,* no. 14 (January 2014), pp. 134–135, and Romain Bironneau, «Nanotechnologies: Des potentialités à leurs exploitations,» dans: Romain Bironneau, ed., *China Innovation Inc.: Des politiques industrielles aux entreprises innovantes* (Paris: Presses de Sciences Po., 2012).

(9) Wei Zhao and Rigas Arvanitis, «The Innovation and Learning Capabilities of Chinese Firms: Technological Development in the Automobile and Electronics Industries,» *Chinese Sociology and Anthropology*, vol. 42, no. 3 (Spring 2010), pp. 6–27. <doi 10.2753/CSA0009-4625420301>.

(10) Haixiong Qiu, ed., «Regional Innovation and Development of Entreprises (in Chinese). (Beijing: Economic Science Publishing House, http://www.esp.com.cn) [The book contains the proceedings of the international meeting organized by Rigas Arvanitis and Qiu Haixiong, *Regional Innovation Systems and Science and Technology Policies in Emerging Economies: Experiences from China and the World. April 2004* (Guangzhou: Zhongshan (Sun Yat-sen) University], 2007).

(11) Rigas Arvanitis and Eglantine Jastrabsky, «A Regional Innovation System in Gestation: Guangdong,» *China Perspectives*, no. 63 (February 2006), pp. 14-28, <http://chinaperspectives.revues.org/document573.html>, and M. Oulion et Rigas Arvanitis, «Le Système de recherche chinois: Entre la politique planifiée du développement et le marché,» dans: Mina D. Kleiche, ed., *Les Ancrages nationaux de la science mondiale* (Paris: EAC/IRD, 2017), pp.181-197.

أدى الدعم غير المتوازن الذي تقوم به الدولة إلى صعوبة توطيد الصلات بين البحث الأكاديمي والمجال الصناعي، وهو أمر غير شائع في بلدان أخرى[12]. كما اعتمدت سياسة البحث بصورة رئيسية على سياسة وطنية صممتها وزارة العلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى المؤسسة الوطنية للعلوم الطبيعية في الصين، وهي وكالة تمويل قوية، والأكاديمية الصينية للعلوم، وهي مؤسسة عريقة ونخبوية. يتم توجيه نظام الأبحاث من جانب الحكومة المركزية، وعادة ما تقوم الحكومات المحلية بتطبيق السياسة الوطنية نفسها التي تبنتها الحكومة المركزية. أصدر مجلس الدولة برنامجاً لخمس عشرة سنة، ينقسم إلى برنامج متوسط الأمد وطويل الأمد، وذلك في عام 2006. وقد ساهمت العلوم الطبيعية، وبخاصة في مجالات الهندسة والفيزياء والكيمياء الفيزيائية، والاتصالات، والملاحة الجوية، والفيزياء الفلكية في تحفيز هذا النمو. وقد حظيت المجالات التقنية في البيولوجيا بأكثر الاهتمام، كمجال الصيدلة والبيولوجيا المعلوماتية، كما وضعت خطة وطنية لتطوير تكنولوجيا النانو[13]. ومنذ عام 2003، أعطي مجال الصحة الأولوية بعد أن عصفت أزمة التهاب رئوي حاد بالصين[14]. إلا أنّها لم تحظ حتى الآن باهتمام موازٍ للعلوم التكنولوجية الأخرى[15]. إن النشر في المجلات باللغة الإنكليزية يجعل العلوم الصينية أكثر وضوحاً ويسهّل اقتباس الأوراق البحثية وقراءتها[16]، هذا لا يعني أنّ العلوم التي تنشر بالصينية ليست مهمة، بل هي مهمة لدرجة أنه أصبح الآن قسم من موقع شبكة العلوم (Web of Science) تحت مسمّى «قاعدة بيانات الاستشهاد بالعلوم الصينية»، التي تشرف عليها الأكاديمية الصينية للعلوم[17].

إن الأهداف التي حددها البرنامج الوطني المتوسط والطويل الأمد لتنمية العلوم والتكنولوجيا (2006 ـ 2020)[18] طموحة: (أ) ينبغي أن تزيد نسبة نفقات البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.5 بالمئة أو أعلى؛ (ب) ينبغي أن تصل نسبة مساهمة العلم والتكنولوجيا في الاقتصاد إلى 60 بالمئة أو أعلى؛ (ج) يجب أن يرتفع العدد السنوي لبراءات الاختراع الممنوحة للمخترعين الصينيين والمطبوعات العلمية التي تم الاستشهاد بها للمؤلفين الصينيين لتكون ضمن أفضل خمسة

---

(12) Rigas Arvanitis and Qiu Haixiong, «Research for Policy Development: Industrial Clusters in South China,» in: Michael Graham and James Woo, eds., *Fuelling Economic Growth: The Role of Public-private Research in Development* (Ottawa, Canada: IDRC, 2009), pp. 39-85.

(13) Bironneau, «Nanotechnologies: Des potentialités à leurs exploitations,» and Bernard Kahane, «Les Nanotechnologies en Chine: Un levier de puissance?,» dans: Bironneau, ed., *China Innovation Inc.: Des politiques industrielles aux entreprises innovantes*.

(14) Cong Cao, «SARS: «Waterloo» of Chinese Science,» *China: An International Journal*, vol. 2, no. 2 (2004), pp. 262–286, <https://doi.org/10.1142/S0219747204000147>.

(15) إن أضعف المجالات البحثية في الصين هي علم النفس والفنون والإنسانيات والتمريض والصحة والعلوم الاجتماعية والاقتصاد والاقتصاد القياسي (*Econometrics*) والمحاسبة وطب الأسنان والبيطرة.

(16) Wang, «The Structure and Comparative Advantages of China's Scientific Research: Quantitative and Qualitative Perspectives».

(17) لمزيد من التفاصيل، انظر: موقع Clarivate Analytics، <https://clarivate.com>

(18) The State Council of the People's Republic of China, «The National Medium- and Long-Term Programme for Science and Technology Development (2006–2020),» (2006), <http://www.gov.cn/jrzg/2006-02/09/content_183787.htm> (in Chinese).

على مستوى العالم[19] لم تطبق أهداف السياسة هذه بعد، ولكن حصدت نتائج جيدة في مجال الأبحاث. وقد كان مجال تقنية النانو هو الأول في التوجه البحثي للسياسة الوطنية، التي استندت إلى دعم مالي قوي. وقد أنتجت بالمقابل عدداً كبيراً جداً من براءات الاختراع، على الرغم من أن عدداً قليلاً جداً يبدو مرخّصاً به ـ كمنشورات، بدلاً من أن ينظر إليه كأدوات الاقتصادية[20] وهذا يظهر أنّ التركيز يحصل على عدد صغير من المنشورات الأكاديمية[21]، لذلك فإن الخطة الحكومية لا تركز على المنشورات الأكاديمية، ولا تشير إلى أهميتها. تكتفي الخطة بذكر أنّ بعض المجالات في العلوم التطبيقية تحوز الأولوية البحثية، وذلك لإنتاج نوعٍ معينٍ من الأبحاث على مستوى الدولة[22].

هناك حاجة إلى سياسات وتغييرات قوية في الثقافة الأكاديمية قبل أن يصبح العلم في الصين متوفراً للجميع وشفافاً وكاملاً.

بدأ المجتمع العلمي في الصين على مدى العقدين الماضيين بتبني مفهوم نشر العلوم، وذلك من خلال زيادة عدد قواعد البيانات والمجلات العلمية المفتوحة للجميع. ولكن هناك حاجة إلى سياسات وتغييرات قوية في الثقافة الأكاديمية قبل أن يصبح العلم في الصين متوفراً للجميع وشفافاً وكاملاً[23]. وكما نشهد، فإن الضغط للنشر في المجلات العلمية «المعترف بها دولياً» قوي في الجامعات الصينية كما هو الحال في الجامعات العربية الكبرى، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتمويل. ولا يفسر هذا فقط زيادة عدد المنشورات العلمية الصينية، بل يفسر كذلك نسبة المنشورات باللغة الإنكليزية، التي تُقدر بنحو 72 بالمئة من المنشورات العلمية الصينية المفهرسة في سكوبس (Scopus)[24].

ثانياً: التعاون الدولي

لم تتعدّ المشاركات العلمية للصين حتى عام 2005، التي أُلّفت بصفة مشتركة مع نظير دولي، خُمُسَ المشاركات في «شبكة العلوم» (Web of Science). ارتفعت النسبة المئوية للأوراق

---

(19) Wang, «The Structure and Comparative Advantages of China’s Scientific Research: Quantitative and Qualitative Perspectives».

(20) Cong Cao, Richard P. Appelbaum and Rachel Parker, «Research is High and the Market is Far Away»: Commercialization of Nanotechnology in China,» *Technology in Society*, vol. 35, no. 1 (February 2013), pp. 55–64, <https://doi.org/10.1016/j.techsoc.2013.03.004>.

(21) Kahane, «Les Nanotechnologies en Chine: Un levier de puissance?,» and Oulion et Arvanitis, «Le Système de recherche chinois: Entre la politique planifiée du développement et le marché».

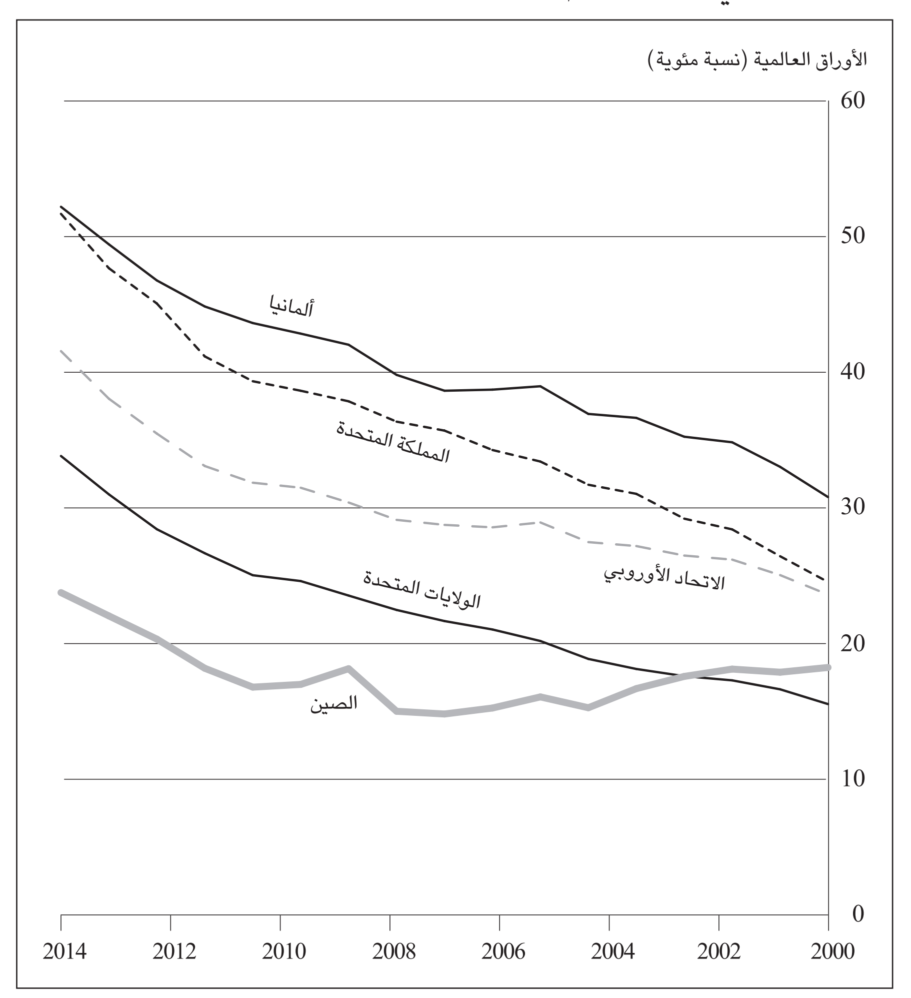
(22) Wang, «The Structure and Comparative Advantages of China’s Scientific Research: Quantitative and Qualitative Perspectives».

(23) Nicky Phillips, «A Close Look at China’s Rise,» *Nature,* vol. 545, no. 7655 (2017), S39–S39, <doi:10.1038/545S39a>.

(24) Wang, Ibid., p. 448.

البحثية إلى 24 بالمئة في عام 2016 وفي المجلات المضمنة في «شبكة العلوم»، حيث شكّل التعاون الدولي أكثر قليلاً من 50 بالمئة من أوراق البحث[25] (انظر الشكل الرقم (1)) وهي نسبة عالية جداً بكل المقاييس التي توجد عادة للإنتاج العلمي للاقتصادات النامية[26].

الشكل الرقم (1)
زيادة عدد الأوراق الصينية مع المؤلفين المشاركين الدوليين في «شبكة العلوم» مقارنة ببعض الدول (2000 ـ 2014)



المصدر: «Onward and Upward,» *Nature*, vol. 545, no. 7655 (2017), S40–S41, <doi:10.1038/545S40a>.

(25) Phillips, Ibid.

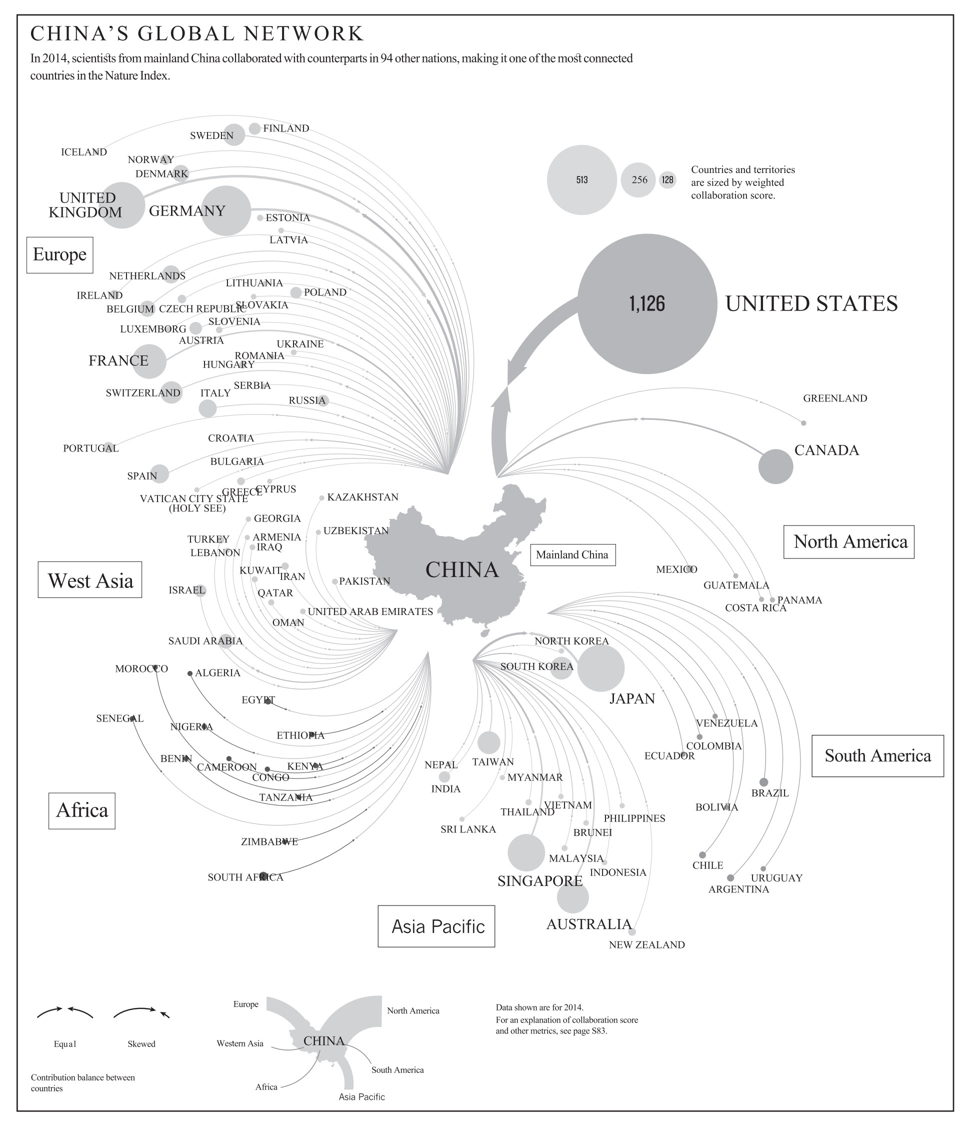
(26) Jacques Gaillard, «Measuring Research and Development in Developing Countries: Main Characteristics and Implications for the Frascati Manual,» *Science, Technology and Society*, vol. 15, no. 1 (2010), pp. 77-111.

ثالثاً: التعاون البحثي العربي ـ الصيني

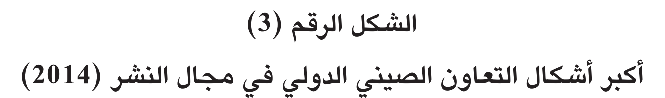
كما يبدو في الشكل الرقم (2)، تتعاون الصين مع جميع البلدان تقريباً في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الوطن العربي. تشير بيانات «شبكة العلم» إلى أنه في عام 2014، كان المؤلفون الصينيون من المساهمين بصورة ملحوظة في المقالات التي شارك في تأليفها مؤلفون سعوديون (السعودية من الدول العشر الأكثر تعاوناً مع الصين).

الشكل الرقم (2)

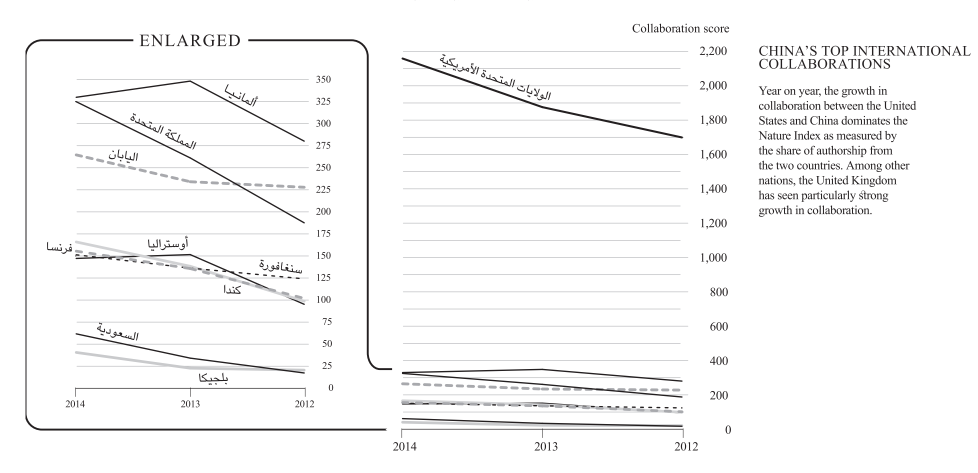
تعاون الصين الدولي في النشر (2014)



المصدر: المصدر نفسه.



الشكل الرقم (3)
أكبر أشكال التعاون الصيني الدولي في مجال النشر (2014)



المصدر: المصدر نفسه.

درسنا الإنتاج العلمي من جميع البلدان العربية (21 دولة) في شبكة العلوم وسكوبس، وبذلك يكون البحث أكثر شمولاً. وبحسب شبكة العلوم، فإن متوسط نسبة التأليف المشترك هو 1.9 بالمئة من إجمالي المطبوعات في الوطن العربي في العقد الماضي (2007 ـ 2011)، في حين أنها 2.8 بالمئة في سكوبس. تجدر الإشارة إلى أنّ سكوبس تحتوي على مقالات أكثر، كما أنّها تشير إلى مضاعفة عدد المنشورات التي شاركت في تأليفها مع الصين: 15123 في سكوبس و8197 في شبكة العلوم، وبالتالي تحوي سكوبس 84 بالمئة أكثر من شبكة العلوم. هناك أربعة بلدان عربية في شبكة العلوم لديها أكثر من 800 مقالة مشتركة مع الصين: السعودية والإمارات العربية المتحدة والجزائر ومصر (انظر الجدول الرقم (1)). أمّا سكوبس فيذكر خمسة بلدان أصدرت أكثر من 790 مقالة مشتركة التأليف مع الصين: السعودية ومصر وقطر والمغرب والإمارات (انظر الجدول الرقم (2)). إذا اعتبرنا أن شبكة العلوم أكثر تقييداً في تحديد ما يشكل «الاتجاه العلمي السائد»، يمكننا عندئذ أن نفترض أن أرقام شبكة العلوم، وإن كانت أصغر كثيراً، تركز على تلك المجالات التي تتوافق مع أولويات الصين. وتبيّن الشبكة تكاملاً أقدم وأقوى في كتابة الأوراق البحثية المشتركة في المجلات العلمية الدولية، في حين أنّ سكوبس يظهر الأرقام التي تترجم التطورات الأخيرة في المجالات العلمية لكل من الصين والبلدان العربية. ومع ذلك، يتعين على المرء الدخول في مزيد من التفاصيل لتقييم هذا الجانب[27].

---

(27) Wang, «The Structure and Comparative Advantages of China's Scientific Research: Quantitative and Qualitative Perspectives».

بحسب علمنا فإنّ ليلي وانغ قد قيَّمت التوزع المناطقي من خلال مفهوم الميزات النسبية المكشوفة (Revealed Comparative Advantages) (RCA) من منظور اقتصاد التجارة الدولية، بدلاً من عوامل التأثير أو تحليل الاستشهادات. انظر: Bihui Jin and Ronald Rousseau, «Evaluation of Research Performance and =

وعند النظر إلى نسبة المقالات التي شارك في تأليفها كل بلد، يحصل المرء على صورة مختلفة إلى حد ما. إذا استثنينا البلدان التي أنتجت نسباً صغيرةً جداً، والتي تعاني أوضاعاً سياسية صعبة (فلسطين والسودان واليمن وسورية والبحرين)، تظهر صورة متماسكة للواقع البحثي (انظر الجدول الرقم (3)).

على الرغم من أن الصين تُظهر اهتماماً بالعربية، إلا أن البلدان العربية ليست من أولى أولويات الصين، وبخاصة مع وجود مناطق أخرى كالاتحاد الأوروبي ذات ثقل استراتيجي أكبر.

من اللافت للنظر أن أكثر البلدان العلمية نشاطاً في الوطن العربي، وبالتحديد تونس، لديها نسبة منشورات مشتركة منخفضة جداً مع الصين، إما بأرقام مطلقة أو نسبية. وينطبق هذا الأمر على الكويت، التي كانت من بين أقدم البلدان التي تصدر منشورات علمية بانتظام منذ أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات[28]. إن ملف منشورات الكويت يشبه ملف تونس، وإلى حد أقل، ملف لبنان. وكما يلاحظ حنفي وأرفانيتيس[29]، فإن ملف الأبحاث في معظم البلدان العربية يأخذ طابعاً تقنياً وفسيوكيميائياً (الكيمياء والعلوم الزراعية بالدرجة الأولى)، في حين أن لبنان وتونس يختصان أكثر في علوم الحياة.

وتظهر روابط قوية جداً مع الصين في السعودية وقطر (وهي غير ممثلة جيداً في شبكة العلوم) والإمارات العربية المتحدة. وعززت دول الخليج نشاط المنشورات العلمية، وتمتعت بسياسة لجذب الأجانب أو المواطنين المغتربين من خلال دفع أجور عالية وتوفير مستويات معيشة جيدة. ومنذ عام 2013، ازداد عدد الأوراق المشتركة بين السعودية والصين دراماتيكياً إلى نسبة عالية جداً. وبوجه عام يزداد عدد المقالات مشتركة التأليف بشكل أسرع كثيراً من ازدياد الإنتاج العلمي الإجمالي في البلدان الثلاثة.

كما أن المغرب ومصر، وكلاهما من كبار المنتجين، تربطهما علاقات قوية مع الصين، وإن كان بدرجة أقل من دول الخليج. أمّا الجزائر فلها وجود مختلفٌ جداً في قاعدتي البيانات. ونعتقد أن هناك شذوذاً إحصائياً هنا. على أي حال، تتمتع الجزائر بتخصص هندسي شديد التناسق مع ملف الصين البحثي.

= Scientometric Indicators in China,» in: Henk F. Moed, Wolfgang Glänzel, and Ulrich Schmoch, eds., *Handbook of Quantitative Science and Technology Research* (Dordrecht, The Netherlands: Kluwer Academic, 2004), pp. 497-514.

(28) J. El Alami, J. C. Dore, and J. F. Miquel, «International Scientific Collaboration in Arab Countries,» in: Rigas Arvanitis and Jacques Gaillard, eds., *Les Indicateurs de science pour les pays en développement/Science Indicators for Developing Countries* (Paris: Editions de l'ORSTOM, 1992), pp. 357-371.

(29) ساري حنفي وريغاس أرفانيتس، **البحث العربي ومجتمع المعرفي: رؤية نقدية جديدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).

الجدول الرقم (1)
المنشورات في الوطن العربي على شبكة العلوم
والتأليف المشترك مع الصين (2007 ـ 2017)

البلد	الملفات	التأليف المشترك مع الصين	نسبة التأليف المشترك من منشورات البلد الكاملة
السعودية	99,579	2,494	2.5
الإمارات	24,745	1,432	5.8
الجزائر	33,993	864	2.5
مصر	101,150	831	0.8
المغرب	26,939	389	1.4
لبنان	16,231	355	2.2
الأردن	16,779	347	2.1
اليمن	2,073	319	15.4
تونس	48,102	303	0.6
العراق	9,515	243	2.6
عمان	8,116	196	2.4
دولة قطر	14,672	181	1.2
الكويت	10,318	77	0.7
فلسطين	264	56	21.2
البحرين	2,645	48	1.8
سورية	3,637	30	0.8
سودان	4,417	25	0.6
جزر القمر	63	6	9.5
ليبيا	2,889	1	0.0
جيبوتي	102	0	0.0
الصومال	83	0	0.0
المجموع	**426,312**	**8,197**	**1.9**

المصدر: *Web of Science* (نحن قمنا باحتساب الأعداد والنسب).

الجدول الرقم (2)

المنشورات في الوطن العربي في سكوبس
والتأليف المشترك مع الصين (2007 ـ 2017)

البلد	الملفات	التأليف المشترك مع الصين	نسبة المؤلفات المشتركة من المؤلفات بالكامل
السعودية	118,860	6,734	5.7
مصر	126,060	2,545	2.0
قطر	17,349	1,311	7.6
المغرب	36,131	911	2.5
الإمارات	32,112	790	2.5
السودان	5,901	483	8.2
العراق	14,553	433	3.0
الجزائر	43,886	331	0.8
لبنان	19,054	325	1.7
تونس	57,650	301	0.5
عمان	11,785	251	2.1
الأردن	24,357	226	0.9
الكويت	13,172	192	1.5
سورية	4,711	95	2.0
فلسطين	4,418	71	1.6
البحرين	3,787	51	1.3
اليمن	2,732	39	1.4
ليبيا	3,853	25	0.6
جزر القمر	98	5	5.1
الصومال	118	4	3.4
جيبوتي	176	0	0.0
المجموع	**540,763**	**15,123**	**2.8**

المصدر: Scopus (نحن قمنا باحتساب الأعداد والنسب).

الجدول الرقم (3)
نسبة التأليف المشترك مع الصين من التأليف الكلي

شبكة العلوم (WoS)		سكوبس (Scopus)	
الإمارات العربية المتحدة	$p = 5.8\%$	قطر، المملكة العربية السعودية	$p > 5\%$
العراق، الجزائر، السعودية، عمان، لبنان، الأردن	$2.1\% > p > 2.6\%$	العراق، المغرب، الإمارات العربية المتحدة، عمان، مصر	$2\% > p > 3\%$
المغرب، قطر، مصر	$0.8 > p > 1.4$	لبنان، الكويت	$1.5\% > p > 1.7\%$
الكويت وتونس	$0.6 > p > 0.7$	الاردن والجزائر وتونس	$0.5 > p > 0.9\%$

سوف نحلل في ما يلي بالتفصيل البيانات من سكوبس للبلدان العربية التالية: السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، مصر، المغرب، ولبنان.

شارك في تأليف العديد من المقالات عدد كبير من المؤلفين، وتم تمويلها من جانب مؤسسات أخرى غير الصينية أو من كل دولة عربية معنية. إنّ متوسط عدد المؤلفين لكل مقال في المغرب ولبنان ومصر والسعودية هو 31.5 و15.8 و13.3 و7.7 و5.2 على التوالي في مجال العلوم. وقد ارتبط هذا التباين أكثر بالطب وعلوم الأحياء وبدرجة أقل بالهندسة والكيمياء. غالباً ما تكون هذه المقالات نتاجاً للأبحاث التي تمولها مجموعة شركات دولية كبيرة، خاصة أو دولية، حول موضوعات تتضمن دولاً متعدّدة ومنهجيات مقارنة. يتم تمويل معظم هذه الأبحاث من مؤسسات في الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، ومعظمها مكتوبٌ باللغة الإنكليزية، لكن بعض المقالات (21) مكتوبٌ باللغة الصينية، دون أن تكتب أي مقالات باللغة العربية.

غالباً ما تكون مواضيع التأليف المشترك متشابهة. بالنسبة للتأليف المشترك بين السعودية والصين في العقد الماضي، فإن أهم عشر مجالات تمّ التأليف فيها هي الهندسة (1.477 وثيقة)، الكيمياء (1.403)، الفيزياء وعلم الفلك (1.283)، علوم الكمبيوتر (1.264)، الرياضيات (1.188)، العلوم الماديّة (1.172)، والكيمياء الحيوية، وعلم الوراثة، والبيولوجيا الجزيئية (836)، والطب (784)، والهندسة الكيميائية (698)، والعلوم الزراعية والبيولوجية (656). بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، تتشابه المجالات المدروسة فيها إلى حد كبير: الهندسة (225)، الطب (155)، علوم الكمبيوتر (126)، الفيزياء وعلم الفلك (122)، الكيمياء (112)، العلوم المادية (106)، الهندسة الكيميائية (77)، الرياضيات (77)، الطاقة (74)، وعلوم الأرض والكواكب (72). من المثير للاهتمام ملاحظة أنه في جميع هذه الدول باستثناء الإمارات العربية المتحدة، يعدّ مجال الهندسة الزراعية من بين أفضل عشرة مجالات. ويتناسب التخصص في هذه المجالات مع اهتمامات الصين والدول التي طالما كانت تعمل على تعزيز الهندسة الزراعية كأولوية وطنية.

وقد استخلصنا من البيانات المذكورة أن هناك خمسة أنماط من التأليف المشترك:

أولاً، هناك مقالات تحتوي على مؤلفين متعددين تُكتب بإيعازٍ من وكالات تمويل أو مختبرات كبرى في الولايات المتحدة أو أوروبا، وتشمل مشاريع بحثية كبيرة، وعادة ما تحتاج إلى بحثٍ مقارن، و/أو تنطوي على عدد كبير من البلدان التي «تشارك» ولو بشكل محدود جداً ببعض البيانات، ومن الأمثلة على ذلك مقال «تقييم المخاطر المقارنة عالمياً وإقليمياً ووطنياً»[30]. كان قائد الفريق كريستوفر موراي من جامعة واشنطن، بالاشتراك مع 711 مؤلفاً. نشر قائد الفريق مقالاً آخر كذلك[31] بالاشتراك مع 34 مؤلفاً: مؤلفان من سورية، أحدهما تابع لوزارة الصحة السورية والآخر مستقل، وسبعة من الصين. تم تمويل هذه المقالة من جانب مؤسسة بيل وميليندا غيتس. وشارك في تمويل مقال طبي آخر من جانب مؤسسة القلب البريطانية (British Heart Foundationation) مع جهات مانحة أخرى[32]. مثال آخر من مجال علم النفس هو مقال «التباين العالمي في النماذج الثقافية للذاتية»[33]، وشارك في تأليفه 72 مؤلفاً. بعض البحوث الأساسية، التي تحدث عادة في الجامعات، تتلقى التمويل من مجموعة متنوعة من الممولين (ليس فقط من العرب أو الصينيين). ومن الأمثلة على ذلك مقالة كُتبت تحت إشراف سيرن في مجال الفيزياء الفلكية[34] مع 34 مؤلفاً، أحدهم من سورية: م. معلّا، من جامعة تشرين، قسم الفيزياء، اللاذقية، سورية. مقالة أخرى، «Searches for Electroweak Production of Charginos, Neutralinos, and Sleptons Decaying to Leptons and W, Z, and Higgs Bosons in p. Collisions at 8 TeV»[35] شارك في تأليفه 130 باحثاً، آخر واحد منهم من قطر. ويظهر في قسم التشكر من المقالة أكثر من 30 وكالة تمويل لهذا المشروع، واحدة منها في الصين، ولا يوجد تمويل قطري.

---

(30) M. H. Forouzanfar [et al.], «Global, Regional, and National Comparative Risk Assessment of 79 Behavioural, Environmental and Occupational, and Metabolic Risks or Clusters of Risks in 188 Countries, 1990-2013: A Systematic Analysis for the Global Burden of Disease Study 2013,» *Lancet,* vol. 386, no. 10010 (2015), pp. 2287–2323, <doi:10.1016/S0140-6736(15)00128-2>.

(31) St. Raetz [et al.], «YETI Observations of the Young Transiting Planet Candidate CVSO 30b,» *Monthly Notices of the Royal Astronomical Society,* vol. 460, no. 3 (2016), pp. 2834–2852, <doi:10.1093/mnras/stw1159>.

(32) «Global, Regional, and National Age-Sex Specific All-Cause and Cause-Specific Mortality for 240 Causes of Death, 1990-2013: A Systematic Analysis for the Global Burden of Disease Study 2013,» <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/25530442>.

كان من بين المؤلفين المشاركين عشرون باحثاً صينياً وباحثان سوريان: أحدهما تابع لوزارة الصحة السورية والآخر مستقل.

(33) Vivian L. Vignoles [et al.], «Beyond the «East-West» Dichotomy: Global Variation in Cultural Models of Selfhood,» *Journal of Experimental Psychology-General*, vol. 145 (2016), pp. 966–1000, <doi:10.1037/xge0000175>.

(34) St. Raetz [et al.], «YETI Observations of the Young Transiting Planet Candidate CVSO 30b».

(35) V. Khachatryan [et al.], «Searches for Electroweak Production of Charginos, Neutralinos, and Sleptons Decaying to Leptons and W, Z, and Higgs Bosons in p. collisions at 8 TeV,» *European Physical Journal C,* vol. 74, no. 9 (2014), p. 3036. <doi:10.1140/epjc/s10052-014-3036-7>.

ويرى مايكل كان أن هذا النوع من الأبحاث الموجود بكثرة في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة هو نتاج مشاريع العلوم الضخمة التي تفرض «قواعد الاستخدام» لحماية الملكية الفكرية لموظفي المشاريع. تعمل هذه القواعد على تعزيز عدد النشرات المشتركة والاستشهادات، وهو ما يشوه حقيقة استخدام المقالات المشتركة كنقطة للتعاون، وهذا واقعي بوجه خاص في حالات الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا[36].

ثانياً، هناك مقالات تتعلق بالتنمية وهي ممولة من الصين. من الأمثلة على ذلك هو مقال «Priming Effect of C-13-Labelled Wheat Straw in No-Tillage Soil under Drying and Wetting Cycles in the Loess Plateau of China»[37] تحتوي هذه المقالة على خمسة مؤلفين صينيين وعلى مؤلف سوري (ديب عويس) من المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا)، دمشق. تم دعم العمل البحثي من جانب المؤسسة الوطنية الصينية للعلوم، والصندوق الخاص للبحوث الزراعية العلمية في المصلحة العامة، والخطة الخمسية الثانية عشرة لبرنامج البحث والتطوير الوطني للتكنولوجيات الرئيسية. تجدر الإشارة إلى أن إيكاردا هي مركز أبحاث دولي تابع للمجموعة الاستشارية لمراكز البحوث الزراعية الدولية (التي يوجد مقرها الآن في مونبيلييه)، وتشجع الصين البحوث الزراعية من خلال هذه المراكز. كان مقر إيكاردا قبل الحرب في سورية.

لكلٍ من الوطن العربي والصين بنًى اقتصادية مختلفة جداً، ولكن الاقتصادين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالتجارة. فالاهتمام العربي الهامشي بالعلم والابتكار جعل اهتمام الصين ينحصر بالسوق في البلدان العربية.

ثالثاً، هناك أبحاث تمولها الصين حصرياً. وقد اشتملت مقالة «Fabrication of CeO2/ ZnCo2O4 n-p Heterostructured Porous Nanotubes via Electrospinning Technology for Enhanced Ethanol Gas Sensing Performance»[38] على ثمانية مؤلفين: ستة من الصين واثنان من سورية (جامعة حلب، سورية). وقد دعم هذا البحث مؤسسة العلوم الطبيعية الوطنية الصينية، وصناديق البحوث الأساسية للجامعة المركزية في هيلونغجيانغ، ومؤسسة العلوم الطبيعية لمقاطعة هيلونغجيانغ، وبرنامج التعاون الدولي للعلوم والتكنولوجيا في الصين، والمشروع الرئيسي للعلوم والتكنولوجيا في مقاطعة هيلونغجيانغ.

---

(36) Michael Kahn, «Co-authorship as a Proxy for Collaboration: A Cautionary Tale,» *Science and Public Policy,* vol. 45, no. 1 (2017), pp. 117–123, <doi:10.1093/scipol/scx052>.

(37) E. Liu [et al.], «Priming Effect of C-13-labelled Wheat Straw in No-tillage Soil under Drying and Wetting Cycles in the Loess Plateau of China,» *Scientific Reports*, vol. 5 (September 2015), p. 13826. <doi:10.1038/srep13826>.

(38) K. T. Alali [et al.], «Fabrication of CeO2/ZnCo2O4 N-P Heterostructured Porous Nanotubes via Electrospinning Technology for Enhanced Ethanol Gas Sensing Performance,» *RSC Advances*, vol. 6, no. 103 (2016), pp. 101626–101637, <doi:10.1039/c6ra20326d>.

أخيراً، هناك أبحاث أجراها باحثون عرب لديهم انتماء مزدوج وتمولهم الوكالات الصينية. أحد الأمثلة على ذلك مقال في مجال الكيمياء وعلوم الأغذية والتكنولوجيا والتغذية وعلم التغذية، «Enhancing the Antimicrobial Activity of D-limonene Nanoemulsion with the Inclusion of Epsilon-Polylysine»[39] المؤلف الأول هو جزائري، له مؤسستين جامعيتين: في بكين والبليدة (الجزائر). تم دعم هذا المشروع من جانب مؤسسة بكين للعلوم الطبيعية، والبرنامج الوطني للبحث والتطوير التكنولوجي العالي في الصين، وصناديق البحوث الأساسية للجامعات المركزية.

من بين هذه النماذج الأربعة للتأليف المشترك، تعتبر المقالات التي هي نتاج مشروع بحثي مشترك شامل بين الباحثين العرب ونظرائهم الصينيين قليلةً جداً، وفي معظم الحالات، يؤلف الباحثون العرب جزءاً من برنامج بحثي أكبر.

أعلنت وثيقة الصين عن السياسة العربية[40] عن اهتمام للصين بإجراء تعاون علمي مع الوطن العربي، لكن المبادرات ليست بالكثيرة. هناك مشروع لجامعة صينية ـ أردنية وآخر في مرحلة التخطيط يسمى «مشروع العلماء الشباب المتميزين القادمين إلى الصين»، الذي يشجع تبادل الشباب المتعلم الموهوب بين الصين والبلدان العربية. إنه لأمر مدهش جداً أنّ بلداً كالسودان لديه علاقة عريقة مع الصين منذ عام 1956 عندما ساعدت الصين السودان في جميع مجالات التنمية، ولكن التعاون العلمي بينه وبين الصين ضئيل جداً. يدرج جعفر كرار أحمد ما يقرب من 200 مشروع من المساعدات الصينية والقروض الميسرة والاستثمارات في إطار اتفاقية التجارة والاستثمار مقابل النفط الذي تشتريه الصين من السودان[41]. ومع ذلك، فإن المشروع الوحيد الذي لم يتم تنفيذه كان نظام معلومات متكامل للتعليم العالي. من الواضح أنه لا يوجد مؤشرات للعرض الصيني أو الطلب السوداني لتعزيز التعاون العلمي. وهذا هو نفسه يتكرر في الجزائر. في عام 2015، بلغت الإيرادات السنوية الإجمالية لمشاريع بناء الشركات الصينية في الجزائر أكثر من 8 مليارات دولار أمريكي من دون أي مكون بحثي كبير لهذا التعاون الاقتصادي[42].

لم يطور العرب ـ على العموم ـ تاريخياً علاقة ثقافية مع الصين تتماشى مع مستوى التعاون الاقتصادي. على سبيل المثال، جادل المؤرخ اللبناني مسعود ضاهر بأنه لم يترجم الكثير من الأدب الصيني إلى اللغة العربية[43]. في الآونة الأخيرة، أُنشئ المزيد من الروابط اللغوية،

---

(39) M. R. Zahi [et al.], «Enhancing the Antimicrobial Activity of D-limonene Nanoemulsion with the Inclusion of Epsilon-polylysine,» *Food Chemistry*, vol. 221 (2017), pp. 18–23, <doi:10.1016/j.foodchem.2016.10.037>.

(40) Chinese Government (13 January 2016).

(41) جعفر كرار أحمد، **العلاقات السودانية ـ الصينية، 1956 ـ 2011** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)

(42) انظر مبادرة الصين ـ أفريقيا البحثية (CARI)، في: المصدر نفسه.

(43) انظر تعليق مسعود ضاهر، في: **العلاقات العربية ـ الصينية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الأوسط، جامعة شنغهاي ـ الصين**، ص 66 ـ 72.

بفضل معهد كونفوشيوس، الموجود في عدد من البلدان العربية. يعمل معهد كونفوشيوس بجامعة دبي على تعليم أناس من جميع الأعمار ومن مجموعة واسعة من الخلفيات[(44)]. ويُرجح أن يشهد التعاون بين الصين ودولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التعليم والبحوث تطورات أكثر إيجابية في السنوات القادمة، وبخاصة في ما يتعلق بتسجيل الطلاب الصينيين في الجامعات الإماراتية[(45)].

سنتكلم في هذا القسم عن الأسباب التي تجعل التعاون البحثي الحالي غير معتبر.

أولاً، على الرغم من أن الصين تُظهر اهتماماً بالعربية، إلا أن البلدان العربية ليست من أولى أولويات الصين، وبخاصة مع وجود مناطق أخرى كالاتحاد الأوروبي ذات ثقل استراتيجي أكبر. لقد أطلقت الصين والاتحاد الأوروبي آلية تمويل مشترك جديدة لدعم أنشطة البحث والابتكار المشتركة. في كل عام، سيقابل أكثر من 100 مليون يورو من برنامج أفق 2020 في الاتحاد الأوروبي ما لا يقل عن 28 مليون يورو من البرامج الصينية، للمشاريع التي تشمل مشاركين أوروبيين وصينيين. قبل عام 2020، أشرف الاتحاد الأوروبي على خطة التأطير السابعة، من عام 2007 إلى عام 2013، حيث كانت الصين ثالث أكبر شريك دولي، وشاركت 383 منظمة صينية في 274 مشروعاً بحثياً مشتركاً حصل على 35 مليون يورو من التمويل من الاتحاد الأوروبي. وقد تبين أن الاتفاقيات الأولى أدت إلى عدد قليل من المنشورات، ولكن يبدو أن برامج الاتحاد الأوروبي الأحدث H2020 أكثر إنتاجية[(46)].

ثانياً، قد يؤدي الشتات دوراً في التعاون العلمي، فعلى الرغم من أن غيلارد وآخرين[(47)] أظهروا أن الشتات أضعف العوامل المحركة للتعاون الدولي في مجال العلوم؛ فإنّ هذا ينطبق على أوروبا والبلدان العربية وتركيا وإسرائيل وأمريكا اللاتينية. ومع ذلك، عند البدء في تعاون جديد، قد يبدو أن المغتربين يؤدون بعض الدور. هناك العديد من المجتمعات الصينية في أوروبا والولايات المتحدة غير الموجودة في الوطن العربي. إن المغتربين الصينيين في المهجر مهمون

---

(44) Muhammad Zulfikar Rakhmat, «China and the UAE: New Cultural Horizons,» (Middle East Institute, Washington, DC, 19 March 2015), <https://www.mei.edu/content/map/china-and-uae-new-cultural-horizons>.

(45) Sara Hamdan, «U.A.E. Becomes a Magnet for Chinese Students,» *New York Times*, 15/9/2013, <http://www.nytimes.com/2013/09/16/world/middleeast/uae-becomes-a-magnet-for-chinese-students.html?pagewanted=2and_r=0>.

(46) ليلي وانغ، تواصل الشخصي، أيلول/سبتمبر 2016.

(47) Anne-Marie Gaillard [et al.], «Euro-Mediterranean Science and Technology Collaborations: A Questionnaire Survey,» in: Chiara Morini [et al.], eds., *Moving to the Future in the Euro-Mediterranean Research and Innovation Partnership: The Experience of the MIRA Project*, Series B - Studies and research (Paris: Options Méditerranéennes; Barri: CIHEAM, 2013), pp. 79-102, <http://om.ciheam.org/option.php?IDOM=1009>, and Jacques Gaillard, A. M. Gaillard, and Rigas Arvanitis, «Determining Factors of International Collaboration in Science and Technology: Results of a Questionnaire Survey,» in: Jacques Gaillard and Rigas Arvanitis, eds., *Research collaborations between Europe and Latin America: Mapping and Understanding Partnership* (Paris: Editions des Archives Contemporaines, 2013), pp. 101-150.

جداً: فنحو ثلث الـ 380.000 الذين ذهبوا إلى الخارج على مدى السنوات العشرين الماضية عادوا إلى الصين[48]. حاولت الحكومة الصينية مراراً وتكراراً استغلال هذا المورد البشري الضخم، وصممت الكثير من الجهود لتحفيز عودة العلماء الصينيين إلى الصين. برنامج المواهب الألفية (Thousand Talent Program)، الذي تديره دائرة التمويل والإقراض المركزية للحزب الشيوعي، هو مثال بارز على جهودها. لقد درس الكثير من الباحثين الصينيين في الولايات المتحدة، وهذا يسهم في العلاقات الدولية التي تستمر بعد العودة إلى الصين[49]. منذ تأسيس هذه البرامج قبل 20 عاماً، لم تكن موضوعاً لأي تقييم إلّا من خلال القصص الشخصية وكذلك في دراسة واحدة فريدة من نوعها[50].

ثالثاً، لكل من الوطن العربي والصين بنى اقتصادية مختلفة جداً، ولكن الاقتصادين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالتجارة. فالاهتمام العربي الهامشي بالعلم والابتكار جعل اهتمام الصين ينحصر بالسوق في البلدان العربية. ومع ذلك هناك مصالح بحثية لكن محدودة جداً، ففي العلوم الاجتماعية، لا نجد المقالات ذات التأليف المشترك إلا في مجالات براغماتية مثل إدارة الأعمال (المسؤولية الاجتماعية للشركات، الدراسات التنظيمية... إلخ)، وعلم النفس (التفسير الثقافي للشخصية، الفردانية أو الجماعية أو التوحد أو غير ذلك) أو العلاقات الدولية. ولا نجد أي دراسة نقدية، سواء في دراسات الاجتماع أو في دراسات الأنثروبولوجيا، ذلك أنّه من الممكن اعتبار هذه الدراسات تهديداً للنظام الاجتماعي أو السياسي في الوطن العربي أو الصين.

خلاصة

كما ذكرنا في هذه الدراسة، هناك منشورات علمية واعدة شارك في تأليفها عرب وصينيون، لكن هذا لا يترجم تلقائياً إلى علاقات تعاون عالية المستوى. وكما تقدم ذكره، فإن جزءاً من التأليف المشترك يتعلق بمشاريع علمية كبيرة، كما أكد مايكل كان[51]. وبالتالي، فإن التعاون يقتصر على دمج هذه المشاريع البحثية الكبيرة، وهذا ليس خياراً، بل تفرضه الحاجة إلى تغذية هذه المشاريع من خلال بيانات مقارنة من شبكات دولية كبرى. وتناولنا كذلك بعض أسباب الحاجة إلى التعاون، ولعل أهمها أن الأبحاث لا تشكل أولوية في الأجندات السياسية للدول العربية وأن «دبلوماسية العلوم» تبدو غريبة جداً على البلدان العربية (وليس على الصين). كما أنّ هناك أسباباً قليلةً للتعاون من خلال التدريب أو التبادل في كلا المنطقتين. فمثلاً، وضعت

---

(48) Cong Cao and Richard Suttmeier, «China's New Scientific Elite: Distinguished Young Scientists, the Research Environment and Hopes for Chinese Science,» *The China Quarter*, no. 168 (December 2001), pp. 960–984, <doi:10.1017/s0009443901000560>.

(49) «China's Diaspora Brings it Home,» *Nature*, vol. 527, no. 7577 (2015), S68–S71, para. 3, <doi:10.1038/527S68a>.

(50) Xiao Lu and Wenxia Zhang, «The Reversed Brain Drain: A Mixed-method Study of the Reversed Migration of Chinese Overseas Scientists,» *Science Technology and Society*, vol. 20, no. 3 (2015), pp. 279-299, <doi:10.1177/0971721815597127>.

(51) Kahn, «Co-authorship as a Proxy for Collaboration: A Cautionary Tale,» p. 117.

أستراليا سياستها مع الصين لأسباب جيواستراتيجية، كونها دولة مجاورة[52]. كما يحاول الاتحاد الأوروبي خلق سياسة محددة الأطر مع الصين. أما أجندة البلدان العربية فلا يظهر أنّها تتخذ هذا الاتجاه.

من أجل تعزيز التعاون، يجب أن يكون لدى الصين والوطن العربي برامج واضحة لتوفير التمويل المؤسسي وتسهيل التعاون بين الباحثين من كلا الجانبين. ومع ذلك، نعتقد أن الروابط بين الصين والوطن العربي ستظل براغماتية الطابع، وبخاصة في المجالات التقنية والهندسية. في عصر الانتفاضات العربية، ينقسم الوطن العربي إلى مجموعتين. تتكون المجموعة **الأولى** من أولئك المستعدين للتغيير: مزيد من الحرية والمزيد من العدالة والمزيد من الديمقراطية. ستخيِّب الصين آمالهم في ما يتعلق بالحرية والديمقراطية. بالنسبة إلى المجموعة **الثانية**، التي تقوم على أولئك الذين يدعمون الحكومات الاستبدادية، فإن الصين هي الشريك المثالي الذي يمكنه توفير تعاون علمي آمن من دون تدخل ثقافي. تسعى دول الخليج إلى هذا النوع من التعاون. إن حكومة الصين لن تبشر بحقوق الإنسان، ولا حقوق المرأة أو الديمقراطية، لذا فهي تبدو كأفضل شريك ممكن، تجلب العلم من دون التفكير النقدي، تماماً كما أخذت هذه البلدان العربية الاستبدادية التكنولوجيا الغربية والعلوم الطبيعية والدقيقة من دون العلوم الاجتماعية. وبالتالي، فإن البلدان العربية تفصل بين الاقتصاد والسياسة، في نوع من استراتيجية الفوز المضمون (Win-win Strategy)، كما يقول محمد حمشي[53]. لذلك لا تبدو النظرة العلمية مثيرة للاهتمام للشريك الصيني أو للدول العربية، على الأقل في العلاقات الرسمية. وهذا يشير بالتالي إلى أن أسلوب الحكم السلطوي، وهو سمة مشتركة لمعظم البلدان العربية والصين، لا يكفي لضمان التعاون □

---

(52) Australian Government, *Science and Research Collaboration between Australia and China* (Sydney: The Government, 2011).

(53) محمد حمشي، «العلاقات الاقتصادية: التجارة والاستثمار والسياحة،» ورقة قدمت إلى: **العلاقات العربية ـ الصينية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الأوسط، جامعة شنغهاي ـ الصين**، ص 213 ـ 238.

اتجاهات الجمهور الفلسطيني نحو مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة

محمود ميعاري(*)

أستاذ في جامعة بيرزيت.

أولاً: خلفية عامة: المقاومة الفلسطينية

مقاومة الاستعمار الصهيوني في أواخر العهد العثماني

بدأ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين في أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر. فحسب الأدبيات الإسرائيلية، بدأت الهجرة اليهودية الحديثة (أو الصهيونية) من روسيا ودول شرق أوروبا (مثل رومانيا وبولندا) إلى فلسطين عام 1882، وذلك بعد ظهور حركة لاسامية عنصرية معادية لليهود في هذه البلدان. وكان هدف هذه الهجرة بناء «وطن قومي يهودي» في فلسطين. في البداية كانت الهجرة اليهودية شبه عفوية وغير منظمة جيِّداً، حيث دعمها مقتصر على جمعيات يهودية صغيرة في روسيا (مثل جمعيتي «أحباء صهيون» و«بيلو») وأثرياء يهود كبار (مثل الثري اليهودي الفرنسي إدموند دي روتشيلد)، ثم تنظمت وتمأسست مع نشوء المنظمة الصهيونية العالمية، التي عقدت مؤتمرها الأول في بازل في سويسرا عام 1897، الذي شدد على ضرورة بناء «وطن للشعب اليهودي» في فلسطين يضمنه القانون الدولي. وهكذا، هاجر من روسيا ودول شرق أوروبا إلى فلسطين في الحقبة 1882 ـ 1914، بحسب التقديرات الإسرائيلية، 55000 ـ 70000 يهودي. وبدعم من المنظمة الصهيونية العالمية والصندوق القومي اليهودي (بالعبرية «كيرِن كيّيمِت») ومنظمة الاستعمار اليهودية، إضافة إلى عائلة روتشِيلد اليهودية الثرِية، تم في هذه الحقبة شراء مساحات واسعة من الأراضي في فلسطين، وبخاصة من الإقطاعيين العرب، وبناء العديد من المستوطنات اليهودية عليها، أهمها «ريشون لتسيون» عام 1882 و«أحوزات بايِت» عام 1909، التي أصبحت تُعرَف بمدينة «تل أبيب» فيما بعد[1].

(*) البريد الإلكتروني: mahmoud.miari@gmail.com

(1) محمود ميعاري، «التركيب السكاني في إسرائيل،» في: **دليل إسرائيل العام**، تحرير صبري جريس وأحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)، ص 39 ـ 42.

تعامل المستوطنون اليهود في فلسطين بقساوة واستعلاء مع السكان العرب، وبخاصة مع الفلاحين الذين فقدوا الأرض التي كانوا يفلحونها، بعد أن باعها الإقطاعيون العرب (ملّاكو الأراضي الكبار) لليهود. ففي عام 1891، وبعد زيارته لفلسطين، وصف الكاتب اليهودي الروسي المشهور إحاد هعام المستوطنين اليهود «بأنهم يعاملون العرب بعداء وقساوة، يسلبونهم حقوقهم، يهاجمونهم بدون سبب، وحتى أنهم يفخرون بهذه الأعمال، ولا أحد بيننا يعارض هذه النزعة الحقيرة»[2]. ساء وضع الفلاحين العرب أكثر في فترة الهجرة اليهودية الثانية (1904 ـ 1914)، حيث رفع المستوطنون اليهود في هذه الموجة شعار «احتلال العمل» أو «العمل العبري»، الذي هدف إلى طرد العمال العرب من المزارع والمنشآت اليهودية، وإبدالهم بعمال يهود، ما أدّى إلى أن بعض العمال والفلاحين العرب، الذين خسروا أرضهم، بسبب بيعها لليهود، قد خسروا مكان عملهم أيضاً بعد تطبيق شعار «احتلال العمل».

منذ اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة في القاهرة في شهر حزيران/يونيو 1974، صار حديث التسوية رسميّاً، وبدأ التغلغل الواسع لأطروحات التسوية في المنظمة وفي بعض الفصائل.

قاوم عرب فلسطين الاستعمار الصهيوني في بلادهم منذ بدايته. وبما أن الفلاحين العرب كانوا الأكثر تضرراً من الاستعمار الصهيوني، بسبب فقدانهم لأرضهم وبعد ذلك فقدانهم لمكان عملهم، فقد قاوموا الاستيطان الصهيوني بالعنف، وذلك بشن غارات متقطعة على المستوطنات (أو المستعمرات) اليهودية، وسرقة مواشيها، وقطع أغراسها وإفلات المواشي على حقولها. ومارس الممثلون العرب في البرلمان العثماني، من بينهم روحي الخالدي وراغب النشاشيبي وسعيد الحسيني، الضغط على الحكومة العثمانية لوقف الهجرة اليهودية ومنع بيع الأراضي لليهود. وقدّم الأفندية والوجهاء عرائض وبرقيات احتجاجية إلى السلطان العثماني والحكومة في الأستانة، كانت أولاها عريضة قدمها أعيان القدس عام 1891، طالبوا فيها بوقف الهجرة اليهودية ومنع بيع الأراضي لليهود. وقامت الصحافة العربية، وبخاصة صحيفتا **الكرمل** (1909) و**فلسطين** (1911) بدور ريادي في معارضة المشروع الصهيوني وتبيان مخاطره. وقام بدور مشابه رجال الفكر والثقافة. ففي عام 1905 صدر كتاب **يقظة الأمة العربية** للكاتب نجيب عازوري، حذّر فيه من خطورة المشروع الصهيوني في فلسطين. وفي عام 1911 أصدر نجيب نصار كتاباً عن مخاطر الصهيونية بعنوان **الصهيونية: تاريخها وهدفها وأهميتها**. كما أن روحي الخالدي، وهو خريج العلوم الإسلامية والفلسفة في جامعة باريس، قد ألف كتاباً بعنوان **تاريخ الصهيونية**[3].

---

(2) صبري جريس، **تاريخ الصهيونية: الجزء الأول، 1862 ـ 1917** (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، 1981)، ص 138 ـ 139.

(3) وليد الخالدي، **قبل الشتات: التاريخ المصوّر للشعب الفلسطيني، 1876 ـ 1948**، ط 4 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2010)، ص 38 ـ 39؛ ناجي علوش، «المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني على مدار قرن (1897 ـ 2000م)،» <https://archive.islamonline.net/?p=10512> (استرجع في =

وهكذا نرى أن المقاومة في هذه الفترة كانت واسعة، وشملت أوجهاً متعددة، أهمها غارات متقطعة على المستوطنات، عمل سياسي، عرائض احتجاجية وصحافة وفكر. ومع ذلك، بقيت المقاومة عفوية، وفقط قُبَيل الحرب العالمية الأولى أصبحت شبه منظمة.

1 ـ المقاومة في عهد الانتداب البريطاني

أ ـ المقاومة بين عامي 1917 و1929

قبل إتمام بريطانيا احتلالها كامل فلسطين في شهر أيلول/سبتمبر 1918، أرسل وزير خارجيتها آرثر جيمس بلفور في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917 رسالة إلى البارون ليوئيل وولتر دي روتشيلد، تعهد فيها بتأييد بريطانيا إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين (وعد بلفور). وبعد احتلال بريطانيا لفلسطين، أقر مجلس عصبة الأمم نظام الانتداب في شهر تموز/يوليو 1922، من دون استطلاع رأي الفلسطينيين. ونصت المادة الثانية على تكليف الدولة المنتدَبة (بريطانيا) وضع البلاد «في حالة سياسية وإدارية واقتصادية تسمح بإنشاء الوطن القومي اليهودي... وتطوير مؤسسات الحكم الذاتي». ونصت المادة الرابعة على السماح بإنشاء وكالة يهودية، تمثل يهود العالم، لإرساء النصح والمشورة إلى الدولة المنتدَبة[4]. ولتحقيق هذا الهدف، وظفت بريطانيا في فلسطين ضباطاً عسكريين وموظفين إداريين بريطانيين يؤيدون الصهيونية، ويدعمون إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين. وتُوِّج ذلك بتعيين «هربرت صموئيل» البريطاني الصهيوني أول مندوب سام بريطاني في فلسطين.

عمل صموئيل جاهداً على تنفيذ وعد بلفور. فقد أصدر أنظمة تتعلق بملكية الأراضي، سهلت على الحركة الصهيونية انتزاع مئات ألوف الدونمات وبأسعار رخيصة جداً، وسمح لليهود بحمل السلاح وتشكيل منظمة دفاع (الهاغاناه) للدفاع عن المستعمرات اليهودية؛ كما عين يهوداً صهاينة في المناصب الحكومية الحساسة، مثل الوظائف المسؤولة عن الهجرة والمالية والتجارة والصناعة. وبينما كان اليهود يمثّلون 10 بالمئة من مجموع السكان، فقد احتلوا 60 بالمئة من المناصب الحكومية[5]. ونتيجة لذلك، تكثفت الهجرة اليهودية وتضاعفت بضع مرات مساحات الأراضي التي امتلكها يهود، فمنذ عام 1919 حتى 14 أيار/مايو 1948 هاجر إلى فلسطين، بحسب التقديرات الإسرائيلية، نحو 483000 يهودياً، ما أدّى إلى تضاعف عدد المستوطنات (أو المستعمرات) اليهودية بضع مرات فوصل إلى 285 مستوطنة (عام 1945)، وارتفعت نسبة اليهود من مجموع سكان فلسطين من 10 بالمئة إلى 35 بالمئة، وارتفعت نسبة الأراضي التي امتلكها اليهود من نحو 2 بالمئة إلى نحو 7 بالمئة من مجموع أراضي فلسطين[6].

= 25 آذار/مارس 2018)، ومازن قمصية، **المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، 2011)، ص 51 ـ 57.

(4) الخالدي، المصدر نفسه، ص 29 و85.

(5) قمصية، المصدر نفسه، ص 71 ـ 76.

(6) ميعاري، «التركيب السكاني في إسرائيل،» ص 40 و44.

أثار تعيين هربرت صموئيل مندوباً سامياً على فلسطين عام 1920غضباً كبيراً واحتجاجات فورية لدى السكان العرب. فقدم بعض المسؤولين العرب استقالاتهم من الوظائف الحكومية احتجاجاً على هذا التعيين، مثل موسى كاظم الحسيني الذي قدم استقالته من منصب رئيس بلدية القدس، وخليل السكاكيني الذي استقال من وظيفة مدير دار المعلمين في القدس. كما عمت الإضرابات والاحتجاجات والعرائض والمناشدات قطاعات الشعب كله[7]. ومع تعزز الهجرة اليهودية والاستيطان اليهودي في فلسطين، اتخذت المقاومة العربية الفلسطينية حتى نهاية العشرينيات من القرن الماضي أوجهاً متعددة، أهمها[8]:

1 ـ المؤتمرات: عُقدت بين عامي 1919 و1928 سبعة مؤتمرات عربية فلسطينية: الأول في آذار/مارس 1919، والثاني في شباط/فبراير 1920 (منعت بريطانيا عقده)، والثالث في آذار/مارس 1921، والرابع في حزيران/يونيو 1921، والخامس في آب/أغسطس 1922، والسادس في تشرين الأول/أكتوبر 1925، والسابع في تموز/يوليو 1928. هدفت المؤتمرات الأولى إلى تعبئة الشعب لمقاومة المشروع الصهيوني، والمطالبة بالاستقلال ورفض إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين. أما المؤتمران الأخيران فعقدا في فترة هدوء وضعف للحركة الوطنية الفلسطينية، ما أدى إلى أن اللجنة التنفيذية للمؤتمر قد قللت من مطالبها. فبدلاً من التركيز على الاستقلال وإلغاء وعد بلفور، أصبح التركيز على مطالب «معتدلة» مثل التمثيل النسبي للعرب واليهود (يضم اليهود الأصليين والمهاجرين) في الحكم والوظائف الحكومية[9].

2 ـ الإضرابات والتظاهرات: عمّت الإضرابات وتفجرت التظاهرات في عِدّة مناسبات، منها في موسم النبي موسى في القدس بتاريخ 1920/4/4، واستمرت أربعة أيام. وظلت الإضرابات والتظاهرات تتوالى حتى انفجر الوضع يوم الجمعة 1929/8/16، حيث خرج المسلمون في تظاهرات حاشدة دفاعاً عن حائط البراق (أو المبكى) الذي يطالب به اليهود. وأسفرت هذه الأحداث، المعروفة بهبة البراق، وما رافقها من اشتباكات بين العرب واليهود، عن مقتل 116 عربياً و133 يهودياً[10].

3 ـ الاتصالات الخارجية: أجرت القيادة الفلسطينية اتصالات مع عواصم عربية وأوروبية لمحاصرة المشروع الصهيوني. وكانت هذه الاتصالات تهدف إلى تحييد حكومة بريطانيا في الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني، لكنها لم تُفْلِح في ذلك. ففي عام 1919 أرسل المؤتمر العربي الفلسطيني الأول رسالة إلى مؤتمر السلام في باريس يشكو فيها وعد بلفور. وفي عام 1920 سافرت اللجنة التنفيذية برئاسة موسى كاظم الحسيني إلى القاهرة للاجتماع مع ونستون تشرشل للإعراب عن معارضتها قيام وطن قومي يهودي. وفي تموز/يوليو 1921 سافر وفد برئاسة

---

(7) قمصية، المصدر نفسه، ص 71.

(8) المصدر نفسه، ص 65 ـ 82، وعلوش، «المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني على مدار قرن (1897 ـ 2000م)».

(9) قمصية، المصدر نفسه، ص 82 ـ 83.

(10) المصدر نفسه، ص 85.

موسى كاظم الحسيني إلى لندن في محاولة لإقناع الحكومة البريطانية بالعدول عن سياستها، حيث أمضى الوفد تسعة شهور في مفاوضات طويلة ومضنية.

ب ـ المقاومة بين عامي 1930 و1939

لم تفلح وسائل المقاومة السلمية السابقة في تحييد حكومة بريطانيا، لا في الاستجابة لمطالب الاستقلال وإلغاء وعد بلفور ولا في الاستجابة للمطالب «المعتدلة»، وبخاصة التمثيل النسبي. لذلك عمّ الغضبُ القيادةَ الفلسطينية والشعب الفلسطيني بعامة، وتنامت النداءات في أوائل الثلاثينيات للقيام بثورة مسلحة. لكن الحاج أمين الحسيني وأنصاره دعوا إلى استعمال الدبلوماسية، فدعوا إلى عقد المؤتمر الإسلامي العام في 7 ـ 17 كانون الأول/ديسمبر 1931، الذي قرر إقامة جامعة إسلامية في القدس وتأسيس شركة زراعية لمساعدة الفلاحين الفلسطينيين. لكن هذه القرارات بقيت حبراً على ورق، ولم تقترن بأي خطوات عملية[11]. إلا أن إصرار القيادة الفلسطينية على استخدام الدبلوماسية كاستراتيجية نضالية رئيسية، لم يمنع بعض الفلسطينيين من اللجوء إلى العمل المسلح الفردي. ففي أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي قام أحمد الحمود (الملقب أبو جلدة) من قرية طمون، وصالح المصطفى (الملقب العرميط) من قرية بيتا بأعمال بطولية، منها قتل ضابط في الشرطة البريطانية في 1933/5/22. وأصبحت هذه الأعمال البطولية مشهورة في كل فلسطين، ما انعكس في القول الذي انتشر في شمال فلسطين: «أبو جلدة والعرميط يمّا كسروا برانيط»، أي كسروا الخوذات البريطانية[12].

على صعيد القيادة الوطنية الفلسطينية ظل الاهتمام في أوائل الثلاثينيات منصبّاً على وسائل المقاومة السلمية، وبخاصة الاتصالات السياسية وإرسال الوفود والتظاهرات والإضرابات. وكانت الاتصالات مع الحكومة البريطانية ومع المندوب السامي البريطاني ومندوبي الحكومة البريطانية القادمين إلى فلسطين ومصر على رأس جدول الأعمال. كما كانت مهمة إرسال الوفود إلى بريطانيا على رأس الأولويات أيضاً. وشاركت القيادة الوطنية في هذه الفترة أيضاً في العديد من التظاهرات، التي أصبحت أكثر عنفاً وذات مشاركة شعبية أوسع، منها تظاهرة القدس يوم 13 أيلول/سبتمبر1933، التي كان على رأسها موسى كاظم الحسيني، حيث هاجمت الشرطة البريطانية التظاهرة، فقُتِل 12 فلسطينياً وأصيب العشرات واعتُقِل آخرون. وبعد ذلك بأسبوعين، وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر 1933 قامت تظاهرة مماثلة في يافا، واشتبكت الشرطة مع المتظاهرين، فقُتِل 24 متظاهراً وجُرِح أكثر من مئتين، أحدهم موسى كاظم الحسيني، واعتقلت السلطات عدداً من القادة الآخرين. وتكررت الإضرابات لتبلغ ذروتها في الإضراب الكبير، ابتداء من 22 نيسان/أبريل 1936 واستمر ستة أشهر[13].

تعززت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد صعود النازية إلى الحكم في ألمانيا في آذار/مارس 1933. فقد عمل الزعماء الصهاينة، بمساعدة النظام النازي الجديد، على ترحيل أكبر عدد

(11) المصدر نفسه، ص 90.

(12) المصدر نفسه، ص 76.

(13) المصدر نفسه، ص 91 ـ 92، وعلوش، المصدر نفسه.

ممكن من اليهود في أوروبا إلى فلسطين. ووصلت الهجرة اليهودية إلى ذروتها في عام 1936، حيث وصل إلى فلسطين في هذا العام لوحده 62000 مهاجر يهودي، جزء كبير منهم من ألمانيا. وسيطرت الحركة الصهيونية في هذه الفترة على مساحات واسعة من الأراضي، التي تم شراء بعضها من إقطاعيين غائبين ونقل ملكية بعضها الآخر مباشرة من السلطات البريطانية. وهكذا، أصبح عشرات الألوف من الفلاحين الفلسطينيين بلا مأوى بعد أن فقدوا أرضهم وطُردوا من قراهم. وحيث إن فرص العمل شبه معدومة أمام هؤلاء الفلاحين، بسبب تطبيق الصهاينة لسياسة «احتلال العمل» (أي منع العرب من العمل في المنشآت والمزارع اليهودية)، فقد ساء وضعهم أكثر وأكثر. وإذا أضفنا إلى ذلك عدم استجابة بريطانيا للمطالب الفلسطينية في الاستقلال والتمثيل النسبي، فقد عمّ الإحباط والغضب المجتمع العربي الفلسطيني، وأصبحت الظروف مهيأة لنشوب انتفاضة أو ثورة شعبية ضد الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني الذي تبناه. في هذا الوقت، وبالتحديد في 2 تشرين ثاني/نوفمبر 1935 (في ذكرى وعد بلفور)، خرج الشيخ عز الدين القسام من حيفا، متوجهاً إلى الريف، معلناً عن تأليف مجموعة «الكف الأسود» لمقاومة الاحتلال. فأقام الشيخ القسام في قضاء جنين وبدأ يتصل بالفلاحين ويعمل على إشراكهم في الثورة المسلحة، إلا أنه استشهد وهو يقود أول عملية للمقاومة الفلسطينية المسلحة، خلال اشتباك مع القوات البريطانية في أحراج يعبد بالقرب من جنين في 20 تشرين ثاني/نوفمبر 1935[14].

أشعل استشهاد القسَّام نار الحمية في فلسطين، حيث توالت الإضرابات والتظاهرات في المدن المختلفة. وفي نيسان/أبريل 1936 تألفت في جميع المدن والقرى الفلسطينية الكبيرة لجان قومية، أصبحت لاحقاً القاعدة التنظيمية للثورة. وقبل انتهاء الشهر، تم تأليف اللجنة العربية العليا، كمظلة تجمع الأحزاب الفلسطينية المختلفة، برئاسة الحاج أمين الحسيني. وبعد تشكيلها بقليل، تبنت اللجنة نداء «لجنة السائقين وأصحاب السيارات العرب»، الذي دعا المواطنين إلى عدم دفع الضرائب. وفي 5 أيار/مايو 1936 التقى المندوب السامي البريطاني مع أعضاء اللجنة، وحذرهم من عواقب قانونية وغيرها إذا استمروا في الإضراب وعدم دفع الضرائب. وفي 7 أيار/مايو 1936 عُقد مؤتمر شعبي في كلية روضة المعارف في القدس، حضره 150 مندوباً يمثلون جميع قطاعات السكان، تقرر فيه مواصلة الإضرابات والتظاهرات. ورفع المجتمعون شعار «لا ضرائب من دون تمثيل»، وقد حدث هذا للمرة الأولى في فلسطين. وفي اليوم التالي، أي في 8 أيار/مايو 1936، دعا الحاج أمين الحسيني إلى عقد مؤتمر في القدس، مُثِّلت فيه جميع اللجان القومية. أعلن هذا المؤتمر الإضراب العام اعتباراً من 15 أيار/مايو 1936 والتوقف عن دفع الضرائب حتى يُستجاب لمطالب الشعب الفلسطيني. ونُظِّمت تظاهرات في جميع أنحاء فلسطين في هذا الموعد، حيث فتحت القوات البريطانية النار على المتظاهرين، فقتلت وجرحت عدداً منهم[15].

مع بدء الإضراب العام، امتدت الاضطرابات إلى الأرياف، حيث حمل القرويون السلاح واشتبكوا مع قوات الشرطة والجيش البريطانية، بما يشبه حرب عصابات. وبحلول أيلول/سبتمبر

---

(14) الخالدي، **قبل الشتات: التاريخ المصوّر للشعب الفلسطيني، 1876 ـ 1948**، ص 91، وقمصية، المصدر نفسه، ص 132.

(15) المصدران نفسهما، ص 189 و127 ـ 129على التوالي.

1936، قامت مجموعات بحشد تأييد للمقاومة المسلحة، تحت قيادة فوزي القاوقجي، ضمت في ذروتها بين 5000 و8000 فلسطيني. لكن الإضراب قد توقف، في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1936، تلبية لنداء من قادة الدول العربية، ممَثَّلين بوزير خارجية العراق نوري السعيد، ومدعوم من اللجنة العربية العليا، على أن تتوسط هذه الدول لدى الحكومة البريطانية لتحقيق مطالب عرب فلسطين. وقد استغلت السلطات البريطانية وقف الإضراب لتُخْرِج القوات العربية التي دخلت للإسهام في الثورة المسلحة بقيادة فوزي القاوقجي. ورغم ذلك، استمرت الثورة المسلحة، وردت بريطانيا على ذلك بالتصميم على سحقها. وانتهزت فرصة اغتيال موظف بريطاني في الناصرة في شهر أيلول/سبتمبر 1937، فأصدرت أمراً في الحال بحل اللجنة العربية العليا وجميع الأحزاب والمنظمات السياسية الفلسطينية واعتقال العشرات من الزعماء الفلسطينيين، ونفي عدد منهم[16]. ورغم ذلك أيضاً، استمرت الثورة، واستطاعت في ربيع 1938 أن تقود جزءاً كبيراً من فلسطين، وأن تنشئ مراكز وقيادات، وأن تفرض سلطة الثورة على الريف وقطاعات واسعة من المدن. وذكرت المصادر البريطانية أن قوات الثورة أنجزت 5708 عمليات عام 1938، و3315 عملية عام 1939[17]. وأخيراً، دبر البريطانيون هجوماً شاملاً لسحق الثورة، فجلبوا تعزيزات كبيرة إلى فلسطين، وسلموا إدارة شؤونها إلى قادة عسكريين. وهكذا، أُخمدت الثورة في صيف عام 1939، قبل أن تحقق أهدافها.

بعد إخماد الثورة، وبأساليب قمع وحشية (آلاف الشهداء ومئات المعتقلين)، ساد الهدوء المجتمع الفلسطيني خلال الفترة 1939 ـ 1945. أسهم في هذا الهدوء عاملان إضافيان: **الأول**، صدور الكتاب الأبيض في 27 آذار/مارس 1939 وما نصّ عليه من عبارات مُطَمئنة نسبياً، وبخاصة تلك المتعلقة بالقيود على الهجرة اليهودية والاستحواذ على الأراضي. والعامل **الثاني**، ما صاحب الحرب العالمية الثانية من رخاء وازدهار اقتصادي[18]. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة فلسطينية، مع وضع نظام دولي خاص للقدس وضواحيها. فصُدِم العرب بهذا القرار وفرح به اليهود. ونشبت الحرب العربية ـ اليهودية عام 1948، التي انتهت بنكبة فلسطينية كبرى وقيام دولة إسرائيل في 15 أيار/مايو 1948 على نحو أربعة أخماس أراضي فلسطين.

2 ـ مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة

أ ـ المقاومة على الصعيد الرسمي

أدَّت حرب حزيران/يونيو 1967 إلى احتلال إسرائيل باقي أراضي فلسطين، الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى صحراء سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية. تمّ ذلك بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة بثلاث سنوات. كان الهدف الرئيسي من إنشاء المنظمة

---

(16) الخالدي، المصدر نفسه، ص 190.

(17) علوش، «المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني على مدار قرن (1897 ـ 2000م)».

(18) الخالدي، المصدر نفسه، ص 225.

هو تحرير فلسطين عبر الكفاح المسلح. وقد نص الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1968، في البند التاسع، على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، والعودة إليها وممارسة حق تقرير المصير والسيادة عليها[19]. وانتشرت قواعد المقاتلين الفلسطينيين بين عامي 1967 و1970 حول إسرائيل، في الأردن وسورية ولبنان. في هذا الوقت كانت تنمو مثل هذه القواعد داخل الأراضي المحتلة، وبخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة[20]. فقط في الدورة الثامنة للمجلس الوطني (الفلسطيني)، المنعقدة في القاهرة بتاريخ 1971/2/28، وبعد التشديد على أن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية هو تحرير كامل التراب الفلسطيني بقوة الكفاح المسلح، تم تبنّي حل الدولة الفلسطينية الديمقراطية، التي يتمتع الراغبون في العيش فيها من العرب واليهود بنفس الحقوق والواجبات، وذلك «ضمن إطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة»[21].

ورغم تبني حل الدولة الفلسطينية الديمقراطية عام 1971، فقد بدأت أطروحات التسوية السياسية، التي كانت محرمة سابقاً، تطفو على السطح وتتغلغل في أجهزة المنظمة والفصائل. ومنذ اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة في القاهرة في شهر حزيران/يونيو 1974، صار حديث التسوية رسميّاً، وبدأ التغلغل الواسع لأطروحات التسوية في المنظمة وفي بعض الفصائل[22]. فقد أقر المجلس الوطني الفلسطيني في هذه الدورة البرنامج السياسي المرحلي (ذي النقاط العشر) للنضال الوطني الفلسطيني، متمثلاً بإقامة سلطة وطنية فلسطينية «على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها» (نقطة 2). وقد طور الإعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثالثة عشرة في شهر آذار/مارس 1977، البرنامج السياسي المرحلي، متضمناً خمس عشرة نقطة. ونصّ البرنامج على أن «النضال بجميع أشكاله العسكرية والسياسية والجماهيرية في الأراضي المحتلة يشكل الحلقة المركزية في برامج المجلس الوطنية» (نقطة 3). ونتيجة لهذا التحول غاب شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية عن الأدبيات السياسية الفلسطينية، ليحل محله التركيز على شعار الدولة الفلسطينية المستقلة، في الضفة الغربية وقطاع غزة[23]. كما لم يعد الكفاح المسلح الأسلوب الوحيد أو المركزي للنضال، بل أصبح التركيز على «النضال بجميع أشكاله العسكرية والسياسية والجماهيرية».

تعزز مسار التسوية السياسية لتحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة في إعلان الاستقلال، الذي صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة 19) المنعقد في الجزائر في منتصف شهر

---

(19) الموسوعة الفلسطينية، «الميثاق الوطني الفلسطيني (1968)،» (28 تشرين الأول/أكتوبر 2015)، <https://bit.ly/2EkbyXd>.

(20) علوش، «المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني على مدار قرن (1897 ـ 2000م)».

(21) محمد عرجان، «صورة الدولة في الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي (1964 ـ 2005)،» (رسالة ماجستير، برنامج علم الاجتماع، جامعة بيرزيت، 2006)، ص 47.

(22) علوش، المصدر نفسه.

(23) ماهر الشريف، «إشكاليات ما بعد فشل مسار أوسلو: وقفة عند بعض السجالات الفكرية،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، السنة 18، العدد 70 (ربيع 2007)، ص 19.

تشرين الثاني/نوفمبر 1988، حيث نص على قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشريف. وتضمن البيان السياسي للمجلس الوطني القرارات الآتية[24]:

1 ـ ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الخاص بقضية الشرق الأوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية، تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة جميع أطراف الصراع في المنطقة، بمن فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك على قاعدة قراري مجلس الأمن 242 و338.

2 ـ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس العربية.

3 ـ إلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم وإزالة المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام 1967.

بدلاً من إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، نص اتفاق أوسلو على إقامة «سلطة حكم ذاتي فلسطينية انتقالية» في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتأجلت القضايا الجوهرية، وبخاصة قضايا السيادة والحدود واللاجئين والقدس والمستوطنات الإسرائيلية.

4 ـ السعي لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس العربية، تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة لحماية شعبنا ولتوفير مناخ مؤات وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضا متبادلين ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الأراضي.

5 ـ حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن.

مهّد إعلان الاستقلال إلى خطاب ياسر عرفات في 13 كانون الأول/ديسمبر 1988 في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فيه عرَض أبو عمار القرارات السياسية للمجلس الوطني الفلسطيني وقدّم مبادرة سياسية دعت إلى عقد مؤتمر دولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة، مؤكدا قبول منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار 242[25]. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 1988، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً دعت فيه إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى. وفي ضوء ذلك، قررت الولايات المتحدة فتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن وافقت المنظمة على الشروط الأمريكية، المتعلقة بنبذ الإرهاب، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وبقرار مجلس الأمن 242. وعُقِدت مع الجانب الأمريكي أربع جلسات للحوار لم يتمخض عنها شيء بسبب

(24) المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، «وثيقة إعلان الاستقلال،» رام الله، 2007، ص 8 ـ 9.

(25) عرجان، «صورة الدولة في الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي (1964 ـ 2005)،» ص 73 ـ 74.

الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل[26]. وعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط في مدريد يوم 31 تشرين الأول/أكتوبر1991، برئاسة الرئيسين بوش وغورباتشيف وبحضور وفود من إسرائيل وسورية ولبنان ووفد فلسطيني أردني مشترك.

لم يتمخض شيء عن مؤتمر مدريد أيضاً. بل عقدت في الوقت نفسه، لقاءات سرية متعددة في أوسلو بين مندوبين عن منظمة التحرير الفلسطينية ومندوبين عن حزب العمل بزعامة شمعون بيرس وإسحق رابين، وبعد أيام من الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، تم توقيع اتفاق أوسلو في 13 أيلول/سبتمبر عام 1993. فأيد هذا الاتفاق حركة فتح وحزب الشعب وحزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، وعارضه عشرة فصائل مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وفتح الانتفاضة والجهاد الإسلامي وحماس. لقد قزّم هذا الاتفاق القضية الفلسطينية وأدخلها في دائرة التسوية. وبدلاً من إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، نص اتفاق أوسلو على إقامة «سلطة حكم ذاتي فلسطينية انتقالية» في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتأجلت القضايا الجوهرية، وبخاصة قضايا السيادة والحدود واللاجئين والقدس والمستوطنات الإسرائيلية، إلى مفاوضات الحل النهائي[27]. وفي صيف 1996 عُقِدت الدورة الحادية والعشرون للمجلس الوطني الفلسطيني في قطاع غزة، فيها تقرر بأغلبية الأصوات إعادة صياغة الميثاق الوطني الفلسطيني وإلغاء أو تعديل كل البنود التي تتعارض مع اتفاق أوسلو، وبخاصة تلك المتعلقة بالكفاح المسلح وإسرائيل. وبذلك، تكون منظمة التحرير الفلسطينية قد تخلت نهائياً عن الكفاح المسلح، واستبدلته بالمفاوضات والعمل الدبلوماسي.

ب ـ المقاومة على الصعيد الشعبي

منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، شهدت هذه المناطق مقاومة شعبية للاحتلال، تمثلت بالإضرابات والتظاهرات، وأحياناً بمواجهات عنيفة مع قوات الأمن الإسرائيلية. وتعززت المقاومة بعد إنشاء الجبهة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع، بقرار من المجلس الوطني الفلسطيني، في كانون الثاني/يناير 1973، حيث بدأت تنمو في الجامعات والكليات الفلسطينية، التي تأسست حديثاً، حركة طالبية ناشطة ضد الاحتلال، قادت عدداً من التظاهرات في الضفة والقطاع. وترافق ذلك مع الاعتراف الدولي بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره. ففي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1974 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، وحصلت المنظمة على صفة مراقب في الأمم المتحدة. وكان عرفات قد ألقى خطاباً أمام الجمعية العامة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، قال فيه: «جئت إليكم أحمل غصن الزيتون في يدي والبندقية في اليد الأخرى، فلا تسقطوا غصن الزيتون من يدي»[28].

---

(26) محمود نوفل، «تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين 1964 ـ 2004،» (24 أيلول/سبتمبر 2004)، <https://bit.ly/2I6kMN3>.

(27) الموسوعة الفلسطينية، «الميثاق الوطني الفلسطيني (1968)،» <https://bit.ly/2EkbyXd>.

(28) قمصية، **المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز،** ص 179.

بعد سنوات من الاضطرابات، أعلنت إسرائيل عن انتخابات بلدية عام 1976، فازت فيها شخصيات وطنية مناهضة للاحتلال ومؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، مثل كريم خلف في رام الله، وبسام الشكعة في نابلس، وفهد القواسمي في الخليل، وإبراهيم الطويل في البيرة، ومحمد ملحم في حلحول، وحلمي حنون في طول كرم، أمين ناصر في قلقيلية ووحيد الحمدالله في عنبتا. بعد انتخابات 1976، وبخاصة بعد زيارة أنور السادات إلى القدس في تشرين الثاني/نوفمبر 1977، وبعد اتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1978، تعززت المقاومة، متمثلة بازدياد الإضرابات والتظاهرات وتقديم العرائض والمواجهات مع قوات الاحتلال. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1978، وفور إعلان إسرائيل أن الجبهة الوطنية الفلسطينية هي منظمة غير شرعية، أقيمت لجنة التوجيه الوطني، وضمت 23 عضواً: 7 رؤساء بلديات (الشكعة، خلف، القواسمي، ملحم، حنون، الطويل والحمدالله) و16 عضواً يمثلون الاتحادات المهنية والطلابية والنسوية والجمعيات الخيرية، إضافة إلى رجال الدين ورجال الأعمال والصحافيين. وقد تم تأليف اللجنة بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية بهدف مقاومة مشروع الحكم الذاتي نموذج كامب دايفيد[29].

بعد تعيين أرييل شارون وزيراً للدفاع في تموز/يوليو 1981، تبنى سياسة تهدف إلى قطع الاتصال بين منظمة التحرير الفلسطينية وسكان الضفة والقطاع، وخلق ظروف تؤدي إلى قبول السكان لاستمرار الحكم الإسرائيلي في هذه المناطق. لذلك استعان بإدارة مدنية، من أجل التخلص من القيادة الفلسطينية المؤيدة لمنظمة التحرير وأوجد قيادة بديلة على شكل «روابط القرى». وفي شهر آذار/مارس 1982 أقيل رؤساء بلديات نابلس، ورام الله والبيرة، وعُيِّن مكانهم ضباط إسرائيليون. وفي الشهر نفسه أُعلن عن عدم شرعية لجنة التوجيه الوطني، وأُغلِقت جامعة بيرزيت، وفُرِضت رقابة شديدة على الصحافة العربية في القدس ومُنِع توزيعها في الضفة الغربية. لقد دعمت الإدارة المدنية روابط القرى، ومنحت رؤساءها، مثل مصطفى دودين وجميل العملة، صلاحيات واسعة (تَحكُّم في ميزانيات البنية التحتية، تصاريح بناء وتصدير بضاعة وزيارة أقارب في البلدان العربية). وقد عارض هؤلاء اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وكانوا مستعدين للتفاوض مع إسرائيل على الحكم الذاتي. لكنهم في نظر السكان كانوا خونة وعملاء[30]. وفي الواقع كانت روابط القرى شبكة من المتعاونين لإدارة وترسيخ الاحتلال نيابة عنها. فقاومها الفلسطينيون من خلال إجراءات راوحت بين المقاطعة ونبذ الكنيسة وأئمة المساجد لهم[31].

تسارعت المقاومة الشعبية في الضفة والقطاع، من خلال الإضرابات والتظاهرات والمواجهات، بعد الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982 وأحداث صبرا وشاتيلا في العام نفسه. وبحسب الإحصاءات الإسرائيلية، زاد عدد حالات «الإخلال بالأمن» (تظاهرات عنيفة ورمي حجارة وزجاجات حارقة على قوات الأمن الإسرائيلية) من 1556 حالة عام 1981 إلى 3663 حالة

---

(29) شاؤول مشعل ورؤوفين أهروني، **الحجارة ليست كل شيء: الانتفاضة وسلاح المناشير** (بالعبرية) (تل أبيب: هكيبوتس همئوحاد، 1989)، ص 24 ـ 25.

(30) المصدر نفسه، ص 26 ـ 27.

(31) قمصية، المصدر نفسه، ص 185 ـ 186.

عام 1984[32]. وجاء في دراسة لسعاد الدجاني، أن الأحداث التي يمكن أن تصنف بالمقاومة الشعبية، مثل التظاهرات والإضرابات وكتابة العرائض ورفع الأعلام، قد قفزت من 933 حدثاً عام 1985 إلى 1358 حدثاً عام 1986، وإلى 2882 حدثاً عام 1987[33]. وبما أن طلبة الجامعات كانوا رياديين في هذه النشاطات، فقد أغلقت سلطات الاحتلال جامعة بيرزيت في 8 تموز/يوليو 1982 لمدة 3 أشهر. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر عام 1986، حدثت تظاهرات صاخبة في جامعة بيرزيت استشهد فيها طالبان، وفي إثر ذلك عمّت الإضرابات والتظاهرات والمواجهات مع قوات الأمن الإسرائيلية[34].

شارك المقدسيون، كغيرهم من سكان الضفة الغربية، في مقاومة الاحتلال، وبخاصة بعد ضم القدس الشرقية (العربية) مع عدد من القرى المجاورة لها إلى إسرائيل. في المرحلة 1967 ـ 1987 استخدم أهل القدس عدة وسائل في مقاومة الاحتلال[35]:

أ ـ توقيع عرائض الاستنكار والمذكرات الاحتجاجية، وإرسالها للمعنيين بدءاً بالأمم المتحدة ومجلس الأمن، مروراً بالملوك والرؤساء العرب والمسلمين وانتهاء بمؤسسات الاحتلال مثل رئيس الحكومة والحاكم العسكري.

ب ـ البيانات والمنشورات السياسية، التي كان لها صفة التوعية والتوجيه والتحريض والتعبئة.

ت ـ التظاهرات والصدامات والإضرابات مثل إضراب 1969/8/21 في أثر إحراق المسجد الأقصى.

ث ـ عمليات طعن بالسكاكين: نفذ المقدسيون عشرات عمليات الطعن ضد عسكريين وأفراد شرطة.

ج ـ عمليات مسلحة: نفّذ المقدسيون أيضاً عشرات العمليات المسلحة بين وضع عبوات ناسفة أو إطلاق نار أو إلقاء زجاجات حارقة أو قنابل يدوية.

اندلعت الانتفاضة الأولى بصورة عفوية في 8 كانون الأول/ديسمبر 1987. وخلال فترة قصيرة تم إنشاء القيادة الوطنية الموحدة، وكان فيصل الحسيني وسري نسيبة أهم أعضائها. كما تألفت لجان شعبية متخصصة، أهمها لجان التجار (التي كانت تقرر الإضرابات وأفضل السبل لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية) ولجان التعليم (التي تكفلت بالحد الأدنى من أداء النظم التعليمية التي أغلقتها سلطات الاحتلال) واللجان الزراعية (التي كانت تهتم بزراعة الخضروات في كل قطعة أرض بجانب كل بيت). أما أهم وسائل المقاومة التي اعتُمِدت في الانتفاضة فكانت الإضرابات والتظاهرات، ورفع الأعلام وكتابة الشعارات على الجدران، والطعن بالسكاكين، ورفض

---

(32) مشعل وأهروني، المصدر نفسه، ص 29.

(33) مقتبس من: قمصية، المصدر نفسه، ص 196.

(34) المصدر نفسه، ص 187 ـ 191، ومشعل وأهروني، المصدر نفسه، ص 29 ـ 30.

(35) خالد أبو عرفة، «المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس 1987 ـ 2017،» (رسالة ماجستير، برنامج الدراسات الإسرائيلية في جامعة القدس، 2017)، ص 39 ـ 45.

دفع الضرائب، تنمية الاكتفاء الذاتي، الاستقالة الجماعية (من قوات الشرطة والمجالس البلدية وغيرها)، رفض دفع الغرامات المدنية والجنائية، وعقد الصلوات العامة، وعدم الامتثال للأوامر العسكرية، وبخاصة تلك المتعلقة بإغلاق الجامعات والمدارس، حيث كانت تتم الدروس في أماكن أخرى (في البيوت وأماكن العبادة وفي ساحات عامة)[36].

استخدمت قيادات الانتفاضة، وبخاصة القيادة الموحدة وحركة حماس، المنشور (أو البيان) كأداة للتعبير عن مواقفها وكآلية لتوجيه سلوك السكان من خلال تعليمات واضحة. ففي دراستهما التحليلية لمناشير الانتفاضة في سنتها الأولى، وجد الباحثان الإسرائيليان شاؤول مِشعَل ورؤوفين أهروني أنه خلال السنة الأولى للانتفاضة (كانون الأول/ديسمبر 1987 ـ كانون الثاني/يناير 1988) أصدرت القيادة الموحدة للانتفاضة 31 منشوراً، وأصدرت حركة حماس 33 منشوراً. أما تحليل مضمون هذه المناشير فأوضح أن قيادات الانتفاضة دعت السكان، من خلال هذه المناشير، إلى القيام بنشاطات عنيفة وأخرى غير عنيفة. وتمثلت النشاطات العنيفة برمي حجارة وزجاجات حارقة، ووضع حواجز، وإشعال إطارات وطعن بالسكاكين. أما النشاطات غير العنيفة فقد صنفها الباحثان إلى ثلاثة أنواع:

(1) مقاطعة إسرائيل اقتصادياً وخدماتياً، مثل الامتناع عن العمل في إسرائيل والمستوطنات، وعدم شراء منتجات إسرائيلية، واستقالة موظفين في الإدارة المدنية وفي مؤسسات إسرائيلية مختلفة، وتطوير اقتصاد منزلي وتوسيع المصانع المحلية بحيث تستوعب عمالاً جدداً.

(2) عصيان مدني وعدم الامتثال للقوانين والأنظمة الإسرائيلية: مثل الامتناع عن دفع الضرائب والغرامات، إضرابات تجارية وإضرابات عامة.

(3) نشاطات تضامنية: مثل إضرابات تضامن مع الأسرى وعائلات الشهداء، ومساعدة المحتاجين، ومنع رفع الأسعار وأجور السكن، ومساعدة الفلاحين في قطف الزيتون، وكتابة شعارات ورفع العلم.

ووجد الباحثان أن أغلب التعليمات التي تضمنتها مناشير القيادة الموحدة وحركة حماس كانت تدعو إلى نشاطات غير عنيفة، مع أن تعليمات النشاطات العنيفة ذُكرت أكثر في مناشير حماس منها في مناشير القيادة الموحدة[37].

أما رد الفعل الإسرائيلي على الانتفاضة فتمثل بمزيد من القمع والاعتقالات، بما فيها الإدارية. ففي العامين الأولين للانتفاضة، استشهد 824 فلسطينياً، وأصيب أكثر من 80000، ورُحِّل 58 فلسطينياً، وأُسر أكثر من 50000، واقتلعت 77689 شجرة، وهدم أو أُغلق 1225 بيتاً. وفي المقابل لم يُقتل سوى 8 جنود إسرائيليين وثلاثة مستوطنين. ولكن استمرت الانتفاضة غير

(36) المصدر نفسه، ص 74 ـ 84، وقمصية، المصدر نفسه، ص 204.

(37) مشعل وأهروني، **الحجارة ليست كل شيء: الانتفاضة وسلاح المناشير** (بالعبرية)، ص 33 ـ 46.

المسلحة رغم وحشية الجيش الإسرائيلي وسياسة تكسير العظام التي اتبعها وزير الدفاع إسحق رابين في حينه[38].

استثمرت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الانتفاضة الأولى للضغط على الدول الكبرى لإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية، وقد أوصلها ذلك إلى اتفاق أوسلو في أيلول/سبتمبر 1993. أما الحركات الإسلامية التي كانت فاعلة في الانتفاضة فقد اعتبرت ذلك انقضاضاً على منجزات الانتفاضة، وتبنت المقاومة المسلحة، وتوسعت فيها في نهاية الانتفاضة الأولى. ولكن اتفاق أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية بموجبه في الضفة والقطاع قد أضعف المقاومة ضد الاحتلال. في مقابل ذلك أدركت قيادة السلطة وبالذات بعد انقضاء الفترة الانتقالية لاتفاق أوسلو عام 1999، ورفض «إسرائيل» حل قضايا الحل النهائي، أنه لا بد من العودة إلى حالة المقاومة. سعت هذه القيادة إلى تفعيل المقاومة السلمية، ولكنها أرادت دعماً من الحركات الإسلامية الفاعلة ممثلة بحماس والجهاد الإسلامي. وبالفعل انطلقت الانتفاضة الثانية، انتفاضة الأقصى، في 29 أيلول/سبتمبر 2000 على أرضية «شركاء بالدم شركاء بالقرار»[39]. وقد اندلعت هذه الانتفاضة عقب اقتحام زعيم المعارضة الإسرائيلية أرييل شارون في اليوم السابق باحات المسجد الأقصى تحت حماية نحو ألفين من الجنود والقوات الخاصة، وبموافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك.

أثار اقتحام أرييل شارون باحات المسجد الأقصى استفزاز الفلسطينيين، فاندلعت المواجهات بين المصلين والجنود الإسرائيليين، حيث قُتِل 7 فلسطينيين وجُرح 250 آخرون. ولاحقاً، شهدت مدينة القدس مواجهات عنيفة أسفرت عن إصابة العشرات، وسرعان ما امتدت إلى جميع المدن في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعتبر الطفل الفلسطيني محمد الدرة رمزاً للانتفاضة الثانية، فبعد يومين من اقتحام المسجد الأقصى، أظهر شريط فيديو التقطه مراسل قناة تلفزيونية فرنسية في 30 أيلول/سبتمبر 2000، مشاهد إعدام هذا الطفل، الذي كان يحتمي إلى جوار أبيه ببرميل إسمنتي في شارع صلاح الدين جنوب مدينة غزة. وأثارت هذه المشاهد مشاعر الفلسطينيين في كل مكان، ما دفعهم إلى الخروج في تظاهرات غاضبة ومواجهة الجيش الإسرائيلي، وقد أسفر ذلك عن مقتل وإصابة العشرات منهم. ورغم تشابه الكثير من وسائل المقاومة في الانتفاضتين، وبخاصة الإضرابات والتظاهرات والمسيرات الاحتجاجية والمواجهات مع أجهزة الأمن الإسرائيلية ومقاطعة البضائع الإسرائيلية وعدم الامتثال للقوانين والأنظمة الإسرائيلية، فقد تميزت الانتفاضة الثانية عن الأولى بكثرة المواجهات المسلحة وتصاعد وتيرة الأعمال العسكرية بين الفصائل الفلسطينية والجيش الإسرائيلي، وشنت الفصائل الفلسطينية هجمات داخل المدن الإسرائيلية، واستهدفت تفجير مطاعم وحافلات، تسببت بمقتل مئات الإسرائيليين. كما طورت الفصائل الفلسطينية، وبخاصة حركة حماس، أسلحتها، وباتت تمتلك صواريخ تضرب بها المدن والبلدات الإسرائيلية في الجنوب. ووفقاً لتقديرات فلسطينية وإسرائيلية رسمية، فقد أسفرت الانتفاضة

---

(38) قمصية، المصدر نفسه، ص 216 ـ 217.

(39) محمد حمدان، «استراتيجية المقاومة بين المقاومة الشعبية والمقاومة المسلحة،» المركز الفلسطيني للإعلام (18 أيار/مايو 2016) <http://palinfo.com/176865> (استرجع في 25 آذار/مارس 2018).

الثانية عن مقتل 4412 فلسطينياً وإصابة 48322 آخرين، مقابل مقتل 1100 إسرائيلي وجرح نحو 4500 آخرين.

وكان من أبرز أحداث انتفاضة الأقصى اجتياح مخيم جنين ومقتل قائد وحدة الهبوط المظلي الإسرائيلية، إضافة إلى 58 جندياً، وإصابة 142 جندياً في المخيم[40]. كما تميزت أواخر الانتفاضة الثانية بظهور الحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل ثقافياً وأكاديمياً، التي انطلقت في نيسان/أبريل 2004، وذلك عقب بيان أصدره أكاديميون ومفكرون فلسطينيون في تشرين الأول/أكتوبر 2003[41].

منذ انتهاء الانتفاضة الثانية في أوائل عام 2005 وحتى عام 2014، شهدت الضفة الغربية هدوءاً نسبياً، حيث إن مقاومة الاحتلال، الشعبية والمسلحة، في الضفة الغربية تراجعت كثيراً، باستثناء بعض الفعاليات المرتبطة ببناء الجدار العازل، أو مقاطعة منتجات المستعمرات، إضافة إلى بعض الأحداث المعزولة التي تحدث من فترة إلى أخرى كرد فعل على جرائم الاحتلال. وتكاد المقاومة الشعبية في الوقت الراهن تقتصر على بعض النقاط والبؤر الساخنة مثل نعلين وبلعين والمعصرة وبيت أمر والنبي صالح وكفر قدوم. ويلاحَظ ضعف المشاركة الشعبية في هذه الفعاليات، وكأنها تأخذ طابعاً نخبوياً[42]. أما في قطاع غزة، ومنذ سيطرة حركة حماس عليه في حزيران/يونيو 2006 وفرض إسرائيل حصاراً عسكرياً واقتصادياً عليه، فقد تبنت حركة حماس والفصائل الأخرى هناك أسلوب المقاومة المسلحة. ففي 27 حزيران/يونيو 2006 تمكنت حركة حماس من أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط وقتل جنديين، ما أدى إلى شن إسرائيل غارات عنيفة على غزة ودخول قوات برية إسرائيلية بحثاً عن شاليط دون جدوى. أما أهم وسيلة استخدمتها، ولا تزال تستخدمها، المقاومة في غزة فهي إطلاق الصواريخ والقذائف على إسرائيل، رداً على الغارات الإسرائيلية المتكررة.

في عام 2014 تجددت الاحتجاجات وأعمال العنف في الضفة والقطاع، وبخاصة في القدس. لقد أطلق الإسرائيليون على أحداث المقاومة هذه تسمية انتفاضة الأفراد أو انتفاضة السكاكين، وأطلق عليها الفلسطينيون تسمية الانتفاضة الثالثة. بدأت الانتفاضة الثالثة بعد أن خطف متطرفون يهود الفتى المقدسي محمد أبو خضير في أوائل تموز/يوليو 2014، ومن ثم أحرقوه حياً. فقد اشتعلت أحياء مدينة القدس بالنشاطات المناهضة للاحتلال. ثم انتشرت النشاطات والتظاهرات في باقي الأراضي الفلسطينية. واستمرت التظاهرات بين شد وجذب قرابة 15 شهراً، حتى اشتعلت مرة أخرى في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2015، بعد أن أقدم شاب فلسطيني من قرية سردا، قضاء رام الله، على قتل إسرائيليين وجرح آخرين في البلدة القديمة من القدس. وبعد ذلك تواصلت عمليات المقاومة، ودخلت عام 2016 أيضاً. أما بالنسبة إلى وسائل المقاومة، فبدأت الانتفاضة

---

(40) «الانتفاضة الفلسطينية الثانية،» موسوعة الجزيرة (28 أيلول/سبتمبر 2016)، <https://bit.ly/2SwOv7h>.

(41) قمصية، **المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز**، ص 278 ـ 300.

(42) سلوى حسن، «دور المقاومة الشعبية كإحدى وسائل التحرر الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين 2005 ـ 2013،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2016)، ص 85 ـ 94.

الثالثة بإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة على قوات الاحتلال وعلى القطار الإسرائيلي الخفيف في القدس، وإغلاق الطرق، ورفع الأعلام الفلسطينية على أعمدة الكهرباء والإشارات الضوئية، وتخريب ممتلكات إسرائيلية عامة. وطوّر الشباب، وبخاصة الشباب المقدسي، وسائل المقاومة، فبادر عدد منهم بدهس الجنود والمستوطنين بسياراتهم الخاصة. ففي الفترة من 7/1 إلى 10/1 عام 2014، مثلاً، شهدت القدس 7 عمليات دهس أو اشتباه بالدهس لجنود ومستوطنين، إحداها بواسطة جرافة. كما شهدت المدينة 14 عملية طعن أو اشتباه بالطعن، و4 عمليات إطلاق نار، و5 عمليات زرع عبوات ناسفة. ثم توالت عمليات الدهس والطعن، وانتشرت في المناطق الفلسطينية الأخرى. فقد شهد شهرا تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2015 على صعيد الأراضي الفلسطينية 175 عملية، بين الدهس والطعن وإطلاق النار، أدت إلى مصرع 20 مستوطناً وجندياً وإصابة 300 آخرين، وذلك حسب اعترافات الاحتلال. وقد نُفذت 60 عملية بواسطة الطعن، و60 عملية إطلاق نار، و13 عملية دهس. وحازت مدينة الخليل على أعلى معدل لعمليات الطعن (30 عملية)، ثم مدينة القدس (21 عملية)[43].

ثانياً: منهجية البحث

1 ـ مشكلة البحث

يهدف البحث الحالي إلى دراسة اتجاهات الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو وسائل مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، تغيُّر هذه الاتجاهات عبر الزمن في عهد أوسلو، وعلاقة هذه الاتجاهات بعدد من المتغيرات المستقلة، وذلك بالاعتماد على بيانات تم جمعها في أربعة مسوح أُجريت في الضفة الغربية وقطاع غزة في الأعوام 2001 و2006 و2009 و2016. ويحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 ـ ما هي اتجاهات الجمهور الفلسطيني نحو استخدام وسائل مقاومة مختلفة ضد الاحتلال الإسرائيلي؟

2 ـ هل تغيرت هذه الاتجاهات منذ بدايات عهد السلطة الفلسطينية وحتى السنوات الأخيرة؟

3 ـ هل هنالك علاقة بين تأييد المقاومة، السلمية والمسلحة، وبين عدد من المتغيرات المستقلة، وبخاصة اللجوء والمنطقة والانتماء الحزبي؟

2 ـ أهمية البحث

لم تُجرَ، حسب معرفتي المتواضعة، دراسات سابقة، مُعمَّقة ومقارنة عبر الزمن، على اتجاهات الفلسطينيين نحو حل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي في عهد السلطة الفلسطينية. فبعض استطلاعات الرأي السابقة اشتملت على سؤال هنا وسؤال هناك حول مدى تأييد استخدام

---

(43) أبو عرفة، «المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس 1987 ـ 2017،» ص 101 ـ 115.

وسيلة معينة، مثل الكفاح المسلح، ضد الاحتلال، واكتفى القائمون عليها في تقاريرهم بذكر النسب المئوية فقط. فمثلاً، جاء في تقرير «نتائج استطلاع الرأي العام 66»[44] أن الاعتقاد بأن العمل المسلح هو الطريق الأنجع لقيام دولة فلسطينية ارتفع من 35 بالمئة في أيلول/سبتمبر 2017 إلى 44 بالمئة في كانون الأول/ديسمبر 2017، وانخفضت نسبة الذين يثقون بدور المفاوضات من 33 بالمئة إلى 27 بالمئة على التوالي. لعل البحث الحالي يسهم في ملأ هذا الفراغ.

3 ـ قياس المتغيرات

تم قياس المتغير التابع، وهو الاتجاهات نحو وسائل المقاومة، في المسوح الأربعة بواسطة الأسئلة المسجلة في الجدول الآتي، مع إشارة x على المسوح التي طُرِح فيها كل سؤال:

هل تؤيد استخدام وسائل المقاومة الآتية ضد الاحتلال الإسرائيلي:	مسح 2001	مسح 2006	مسح 2009	مسح 2016
قذف قوات الاحتلال في الضفة والقطاع بالحجارة	X			
إطلاق النار من الأحياء السكنية على قوات الاحتلال والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع	X			
إطلاق النار من خارج الأحياء السكنية على قوات الاحتلال والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع	X			
عمليات فدائية ضد المستوطنات في الضفة الغربية		X	X	X
عمليات فدائية ضد أهداف مدنية (مثل مراكز تجارية ومحطات باصات) داخل إسرائيل.	X	X	X	X
عمليات فدائية ضد أهداف عسكرية داخل إسرائيل؟	X	X	X	X
تظاهرات سلمية في الضفة والقطاع ضد الاحتلال؟	X	X	X	X
التفاوض مع إسرائيل لإيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي		X	X	X
توحد الفصائل الفلسطينية وتبنيها الكفاح المسلح			X	X
توحد الفضائل الفلسطينية وتبنيها المقاومة السلمية			X	X
حركة مقاطعة إسرائيل (اقتصادياً وأكاديمياً)				X

(44) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «نتائج استطلاع الرأي العام رقم ـ 66: البيان الصحفي،» 18 كانون الأول/ديسمبر 2017، <http://www.pcpsr.org/ar/node/714>. (استرجع في 25 نيسان/أبريل 2018).

أما المتغيرات المستقلة (والمتغيرات الضابطة في عملية تحليل الانحدار) فقد تم قياسها كالآتي:

ـ **العمر**: سُئِل عن العمر بالسنوات الكاملة وأُدخل إلى الحاسوب العمر الدقيق.

ـ **مستوى التعليم**: تم قياسه بواسطة سؤال عن عدد سنوات الدراسة التي أُنهيت بنجاح. وهنا أيضاً أُدخل إلى الحاسوب عدد السنوات الدراسية الدقيق.

ـ **التديُّن**: وقد تم قياسه بواسطة السؤال «بشكل عام، هل أنت متدين؟». وتدرجت الإجابات عن السؤال كالآتي: غير متدين بالمرة، غير متدين، متدين نوعاً ما، متدين ومتدين جداً.

ـ **اللجوء**: تم قياس هذا المتغير بواسطة سؤال «هل أنت لاجئ؟». ووضع له خياران: لاجئ وغير لاجئ. ولغرض تحليل الانحدار تم ترميز اللاجئ «1» وغير اللاجئ «صفراً».

ـ **النوع الاجتماعي** (أو الجنس): لهذا المتغير خياران: ذكر وأنثى. ولغرض تحليل الانحدار تم ترميز الذكر «1» والأنثى «صفراً».

ـ **الدخل الشخصي الشهري**: تم قياس هذا المتغير بواسطة السؤال: «كم دخلك الشهري بالدينار (من جميع مصادر الدخل)؟». وأُقفل السؤال بثماني فئات للدخل، ولغرض تحليل الانحدار أُعيد ترميز السؤال بواسطة إبدال كل فئة دخل بقيمة تمثل وسطها.

ـ **دخل الأسرة الشهري**: تم قياس هذا المتغير بواسطة السؤال: «كم دخل أسرتك الشهري بالدينار (من جميع مصادر الدخل)؟». وأُقفل هذا السؤال أيضاً بثماني فئات للدخل، ولغرض تحليل الانحدار أُعيد ترميز السؤال بواسطة إبدال كل فئة دخل بقيمة تمثل وسطها.

المنطقة: تم التمييز في هذا المتغير بين ثلاث فئات (أو مناطق): الضفة الغربية، قطاع غزة والقدس. ولغرض تحليل الانحدار تم تحويل كل فئة إلى متغير وهمي (Dummy Variable) ثنائي القيمة، بواسطة إعادة ترميز الحالات التي تلائمها «1» والحالات الأخرى «صفراً». وقد استثني متغير الضفة الغربية من معادلة الانحدار ليصبح في التحليل فئة للمقارنة (Reference Category).

ـ مكان السكن: تم التمييز في هذا المتغير بين ثلاث فئات (أو أماكن للسكن): مدينة، قرية ومخيم. ولغرض تحليل الانحدار تم تحويل كل فئة إلى متغير وهمي ثنائي القيمة، بواسطة إعادة ترميز الحالات التي تلائمها «1» والحالات الأخرى «صفر». وقد استثني متغير المدينة من معادلة الانحدار ليصبح في التحليل فئة للمقارنة.

ـ التأييد الحزبي: تم قياس هذا المتغير بواسطة السؤال: «لو جرت اليوم انتخابات عامة للمجلس التشريعي الفلسطيني وشاركت فيها كل الفصائل والأحزاب الفلسطينية، أي قائمة تنتخب؟». وتم تصنيف الأحزاب إلى أربعة اتجاهات سياسية: فتح، أحزاب إسلامية (حماس والجهاد الإسلامي)، أحزاب اليسار (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فدا وحزب الشعب)، ومستقلون. ولغرض تحليل الانحدار تم تحويل كل اتجاه سياسي إلى متغير وهمي ثنائي القيمة، بواسطة إعادة ترميز الحالات التي تلائم كل اتجاه «1» والحالات الأخرى «صفر». وقد استثني متغير «فتح» من معادلة الانحدار ليصبح في التحليل فئة للمقارنة.

4 ـ جمع البيانات

يرتكز البحث الحالي على مقارنة بيانات تم جمعها في أربعة مسوح أُجريت على السكان البالغين، أي الذين بلغت أعمارهم 18 سنة فأكثر، في الضفة الغربية وقطاع غزة في الأعوام 2001 و2006 و2009 و2016. وقد تم جمع البيانات في مسح عام 2001 من عينة ممثلة تتكون من 1492 شخصاً، وهي عينة عشوائية عنقودية طبقية تم اختيارها على ثلاث مراحل. في المرحلة **الأولى** تم اختيار عينة وحدات جغرافية أو خلايا (60 وحدة أو خلية) تمثل مجموع الوحدات الجغرافية التي تتكون منها الضفة الغربية وقطاع غزة. وكل وحدة جغرافية تكونت بالمعدل من 120 أسرة. وفي المرحلة **الثانية** اختيرت عيّنة أسر في كل وحدة جغرافية (26 أسرة تقريباً). أما في المرحلة **الثالثة**، فقد اختير أحد الأفراد البالغين (18 سنة فأكثر) من كل أسرة في العينة، وذلك باستخدام جداول «كيش». ومن الجدير ذكره أن الباحثين الميدانيين اختاروا عشوائياً أحد الأفراد البالغين في كل أسرة مختارة بعد أن دُرِّبوا جيداً على ذلك. إضافة إلى كون العينة عنقودية (Cluster Sample)، ذلك لأنها تتكون من وحدات جغرافية أو خلايا، فهي أيضاً عينة طبقية (Stratified Sample). وقد تم توزيع العينة إلى «طبقات» (أو فئات) حسب المحافظة (تمثل كل المحافظات ومن ضمنها القدس) ومكان السكن (مدن وقرى ومخيمات) وحجم التجمع السكاني. ومن الجدير ذكره أن هذه «الطبقات» (أو الفئات) تهدف إلى زيادة فعالية تصميم العينة بحيث تصبح العينة أكثر تمثيلاً لمجتمع البحث.

وتم جمع بيانات مسح عام 2006 من عينة تكونت من 1500 شخص، وبيانات مسح 2009 من عينة تكونت من 1504 شخصاً وعينة مسح 2016 من عينة تكوَّنت من 1200 شخص. وهذه العينات كلها عينات عشوائية ممثلة، اختيرت على مراحل وبنفس الطريقة التي اختيرت بها عيّنة مسح عام 1997.

من الجدير ذكره أن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني في رام الله اختار العينات وجمع البيانات في المسوح الثلاثة الأولى. أما المسح الرابع فقام باختيار عينته وجمع بياناته مركز القدس للإعلام والاتصال (JMCC) في رام الله.

5 ـ طريقة التحليل

يتم تحليل البيانات في هذا البحث بطريقتين: (1) مقارنة الاتجاهات عبر الزمن، أي مقارنة مدى تأييد كل وسيلة مقاومة في المسوح التي سُئِل عنها. (2) تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis)، الذي يفحص العلاقة بين كل متغير مستقل (مثلاً اللجوء) والمتغير التابع (تأييد المقاومة الناعمة أو الصلبة)، مع ضبط المتغيرات المستقلة الأخرى في هذا البحث، ومنع تأثيرها في العلاقة. عموماً، نستنتج أن هنالك علاقة (طردية أو عكسية) ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 أو أقل. وكلما كان مستوى الدلالة أقل، كانت العلاقة مُثبَتة أكثر. في الجدول الرقم (2)، تم التأشير على العلاقات ذات الدلالة الإحصائية بنجمة واحدة أو بنجمتين أو بثلاث نجم. أما العلاقات الأخرى، فهي ليست ذات دلالة إحصائية، ولذلك يمكن إهمالها.

ولغرض تحليل الانحدار المتعدد، تمّ أولاً، بواسطة تحليل العوامل (Factor Analysis)، اختزال الأسئلة الثمانية التي تقيس تأييد المقاومة في مسح 2016 إلى محورين (أو عاملين):

أ ـ تأييد المقاومة الصلبة (أو الخشنة)

1 ـ تأييد عمليات فدائية ضد المستوطنات في الضفة الغربية.

2 ـ تأييد عمليات فدائية ضد أهداف مدنية (مثل مراكز تجارية ومحطات باصات) داخل إسرائيل.

3 ـ تأييد عمليات فدائية ضد أهداف عسكرية داخل إسرائيل.

4 ـ تأييد توحد الفصائل الفلسطينية وتبنيها الكفاح المسلح.

5 ـ تأييد حركة مقاطعة إسرائيل (اقتصادياً وأكاديمياً).

ب ـ تأييد المقاومة الناعمة

1 ـ تأييد تظاهرات سلمية في الضفة والقطاع ضد الاحتلال.

2 ـ تأييد التفاوض مع إسرائيل لإيجاد حل للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

3 ـ تأييد توحد الفضائل الفلسطينية وتبنيها المقاومة السلمية.

من الجدير ذكره أن معامل الثبات (Reliability Alpha) للمحور الأول (تأييد المقاومة الصلبة) هو 0.885 وللمحور الثاني (تأييد المقاومة الناعمة) هو 0.682، ما يعني أن أسئلة كل محور منسجمة ومترابطة. كذلك فإن معامل ارتباط «بيرسون» بين المحورين هو 0.103− (على مستوى دلالة 0.01)، ما يعني أن هنالك علاقة عكسية (ضعيفة نسبياً) بينهما. فالفلسطيني الذي يؤيد المقاومة الناعمة يميل إلى عدم تأييد المقاومة الصلبة، والعكس صحيح، أي أن من يؤيد المقاومة الصلبة يميل إلى عدم تأييد المقاومة الناعمة. وجدير بالذكر أيضاً أن تأييد حركة مقاطعة إسرائيل يرتبط طردياً مع بقية متغيرات (أو أسئلة) المقاومة الصلبة، ولا يرتبط (أو يرتبط عكسياً) مع متغيرات المقاومة الناعمة.

أما تسميتنا لمحورَي (أو شكلَي) المقاومة، ناعمة وصلبة، فقد استندنا في ذلك إلى الكاتب الأمريكي جوزيف ناي وصاحب نظرية «القوة الناعمة»[45]، الذي ميّز بين نوعين للقوة في العلاقات الدولية: قوة ناعمة، وهي قدرة الدولة على التأثير في الدول الأخرى من خلال الجذب والإقناع، وقوة صلبة وهي قدرة الدولة على التأثير من خلال الإجبار. وفي حين أن القوة الناعمة تعتمد على جاذبية ثقافة الدولة ومُثُلها السياسية وسياساتها الخارجية، فإن القوة الصلبة تنبثق من قوة الدولة العسكرية و/أو الاقتصادية. وحيث إنه في مقاومة الاحتلال أيضاً، يمكن استخدام القوة بكل أنواعها، فقد ميّزنا، لغرض التحليل، بين شكلين للمقاومة: مقاومة ناعمة، تتم باستخدام

---

(45) Joseph S. Nye, Jr., *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: Public Affairs, 2004).

وسائل ناعمة، غير عنيفة (مثل عرائض، مفاوضات، تظاهرات سلمية)، ومقاومة صلبة (تشمل عمليات فدائية، كفاح مسلح، وحركة مقاطعة إسرائيل).

إن الحملة الدولية لمقاطعة إسرائيل اقتصادياً وأكاديمياً وثقافياً (BDS)، التي انطلقت عام 2005، وانتشرت في العالم، وبخاصة في أوروبا والولايات المتحدة، أخذت في السنوات الأخيرة تقلق المؤسسة الإسرائيلية، التي بدأت تعدّها «حركة لاسامية» و«تمثّل تهديداً استراتيجياً للدولة ولمستقبل إسرائيل». لذلك، ليس غريباً أن يسنّ الكنيست في شهر آذار/مارس 2017 قانوناً، يتم بموجبه منع أجانب من دخول إسرائيل إذا كانوا من مؤيدي هذه الحركة[46]. وهكذا، فإن اعتبار إسرائيل حركة المقاطعة حركة لاسامية وخطراً استراتيجياً يدعم تصنيفها في هذا البحث ضمن المقاومة الصلبة.

ثالثاً: تحليل البيانات

1 ـ تطور الاتجاهات عبر الزمن

أُجرِي مسح 2001 خلال الانتفاضة الثانية، في فترة تصاعدت فيها المقاومة العنيفة والمسلحة في الضفة والقطاع، حيث كَثُر إطلاق النار على قوات الاحتلال وعلى المستوطنات الإسرائيلية، إضافة إلى تنفيذ عدة عمليات تفجيرية داخل إسرائيل. وكان رد الفعل الإسرائيلي وحشياً، فكثيراً ما كان الجيش الإسرائيلي يجتاح حيّاً أُطلق منه النار، فيهدم البيوت ويقتل ويعتقل العشرات. في هذا الجو، ومن ضمن الأسئلة التي تقيس مدى تأييد الجمهور استخدام عدد من وسائل المقاومة، تمّ طرح ثلاثة أسئلة لم تتكرر في المسوح اللاحقة. هذه الأسئلة تتعلق بمدى تأييد المبحوثين قذف قوات الاحتلال في الضفة والقطاع بالحجارة، مدى تأييدهم إطلاق النار من الأحياء السكنية على قوات الاحتلال والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، ومدى تأييدهم إطلاق النار من خارج الأحياء السكنية على قوات الاحتلال والمستوطنات الإسرائيلية. فأجابت أغلبية كبيرة من المبحوثين (87 بالمئة) أنهم يؤيدون إطلاق النار من خارج الأحياء السكنية على قوات الاحتلال وعلى المستوطنات الإسرائيلية، لكنهم لا يؤيدون (أو يتحفظون على) إطلاق النار من الأحياء السكنية. ويعود عدم تأييد الجمهور الفلسطيني إطلاق النار من الأحياء السكنية إلى نتائجه السلبية على السكان، كما ذكرنا سابقاً. وربما لنفس السبب، وهو تضرر سكان الحي، فإن أغلبية بسيطة (58 بالمئة) فقط في المسح نفسه تؤيد قذف قوات الاحتلال في الضفة والقطاع بالحجارة.

أما بالنسبة إلى وسائل المقاومة الأخرى، فإن أغلبية كبيرة جداً من المبحوثين في مسح 2001 أجابوا أنهم يؤيدون تنفيذ عمليات فدائية ضد أهداف عسكرية داخل إسرائيل (94 بالمئة)،

---

(46) نواف الزرو، «حركة المقاطعة الدولية (BDS) في دائرة الاستهداف الإسرائيلي،» الميادين (22 تشرين الأول/أكتوبر 2017) <https://bit.ly/2Nz40Wg>.

انظر أيضاً: «مقاطعة إسرائيل (BDS)،» (بالعبرية) **هآرتس**، 18/5/2018، <https://www.haaretz.co.il/misc/tags/BDSMovement-1.2652212>.

وأغلبية كبيرة يؤيدون تنفيذ عمليات فدائية ضد أهداف مدنية (مثل مراكز تجارية ومحطات باصات) داخل إسرائيل (75 بالمئة)، وأغلبية كبيرة أيضاً يؤيدون القيام بتظاهرات سلمية في الضفة والقطاع ضد الاحتلال (80 بالمئة). وبوجه عام، يمكن القول إن أغلب الجمهور الفلسطيني في مسح 2001 يؤيدون المقاومة السلمية/الناعمة (قذف قوات الاحتلال بالحجارة، القيام بتظاهرات سلمية)، ويؤيدون أيضاً المقاومة المسلحة/الصلبة (إطلاق النار من خارج الأحياء السكنية على قوات الاحتلال والمستوطنات، وتنفيذ عمليات فدائية ضد أهداف عسكرية وأهداف مدنية داخل إسرائيل).

الجدول الرقم (1)

تأييد الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لوسائل مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في سنوات مختلفة، نسب مئوية(*)

تأييد المقاومة	2001	2006	2009	2016
تأييد المقاومة الصلبة				
إطلاق النار من الأحياء السكنية على قوات الاحتلال والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع	13.2			
إطلاق النار من خارج الأحياء السكنية على قوات الاحتلال والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع	87.0			
عمليات فدائية ضد المستوطنات في الضفة الغربية		80.6	59.4	53.6
عمليات فدائية ضد أهداف مدنية (مثل مراكز تجارية ومحطات باصات) داخل إسرائيل.	75.3	44.7	33.8	35.2
عمليات فدائية ضد أهداف عسكرية داخل إسرائيل؟	93.9	82.4	66.0	52.2
توحد الفصائل الفلسطينية وتبنيها الكفاح المسلح			72.2	60.1
حركة مقاطعة إسرائيل (اقتصادياً وأكاديمياً)				60.0
تأييد المقاومة الناعمة				
قذف قوات الاحتلال في الضفة والقطاع بالحجارة	58.0			
توحّد الفصائل الفلسطينية وتبنيها المقاومة السلمية			69.9	51.5
تظاهرات سلمية في الضفة والقطاع ضد الاحتلال؟	80.0	83.9	75.1	52.9
التفاوض مع إسرائيل لإيجاد حل للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي		59.0	68.9	43.0

(*) نسب الذين أجابوا «يؤيد» أو «يؤيد بشدة». باقي النسب المئوية أجابوا «لا يؤيد» أو «يؤيد إلى حد ما».

وفي مسح 2006، الذي أُجري بعد انتهاء الانتفاضة الثانية، حيث أخذت الأراضي الفلسطينية تشهد هدوء نسبياً وتراجعاً كبيراً في مقاومة الاحتلال، تراجع كثيراً تأييد العمليات الفدائية ضد أهداف مدنية داخل إسرائيل (من 75 بالمئة إلى 45 بالمئة). لكن تأييد العمليات الفدائية ضد أهداف عسكرية داخل إسرائيل بقي كبيراً، مع أنه تراجع قليلاً (من 94 بالمئة إلى 82 بالمئة). وهذا ينسجم مع التأييد الكبير أيضاً الذي أظهره المسح نفسه للعمليات الفدائية ضد المستوطنات في الضفة الغربية (81 بالمئة). وإضافة إلى أن أغلب المبحوثين في مسح 2006 يؤيدون المقاومة المسلحة/الصلبة، وبخاصة ضد الأهداف العسكرية وضد المستوطنات، فإنهم أيضاً يؤيدون المقاومة السلمية/الناعمة، المتمثلة بالتظاهرات السلمية ضد الاحتلال (84 بالمئة) وباستمرار التفاوض مع إسرائيل لإيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي (59 بالمئة).

بعد حدوث الانقسام الفلسطيني في صيف 2007، وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة، استمر الهدوء النسبي في الأراضي الفلسطينية، رغم الحرب على غزة التي شنتها إسرائيل في كانون الأول/ديسمبر 2008. وفي ضوء ذلك، تراجع أكثر تأييد الجمهور الفلسطيني للمقاومة المسلحة/الصلبة، كما انعكس ذلك في مسح 2009، حيث تراجعت فيه، مقارنة بمسح 2006، نسبة مؤيدي العمليات الفدائية ضد المستوطنات (59 بالمئة)، والعمليات الفدائية ضد أهداف عسكرية داخل إسرائيل (66 بالمئة)، وكذلك ضد أهداف مدنية داخل إسرائيل (34 بالمئة). ورغم هذا التراجع، بقيت أغلبية المبحوثين تؤيد المقاومة المسلحة ضد المستوطنات وضد الأهداف العسكرية. وينسجم مع ذلك أن أغلب المبحوثين في مسح 2009 ذكروا أنهم يؤيدون توحُّد الفصائل الفلسطينية وتبنيها الكفاح المسلح (72 بالمئة). إضافة إلى ذلك، فإن أغلبية المبحوثين في هذا المسح يؤيدون المقاومة السلمية/الناعمة (تظاهرات سلمية في الضفة والقطاع، تفاوض مع إسرائيل وتوحد الفضائل الفلسطينية وتبنيها المقاومة السلمية).

وفي مسح 2016، الذي أُجرِي خلال الانتفاضة الثالثة (أو انتفاضة الأفراد أو انتفاضة السكاكين) التي تميزت بكثرة عمليات الطعن والدعس التي قام بها أفراد فلسطينيون ضد إسرائيليين، وبخاصة عسكريون وشرطة ومستوطنون، استمر التراجع، مقارنة بمسح 2009، في تأييد المقاومة المسلحة، الصلبة، وبوجه خاص تأييد عمليات فدائية ضد أهداف عسكرية داخل إسرائيل (من 66 بالمئة إلى 52 بالمئة) وربما تأييد عمليات فدائية ضد المستوطنات في الضفة الغربية (من 59 بالمئة إلى 53 بالمئة). كذلك، تراجع تأييد توحد الفصائل الفلسطينية وتبنيها الكفاح المسلح (من 72 بالمئة إلى 60 بالمئة). إضافة إلى التراجع في تأييد المقاومة المسلحة/الصلبة، يلاحَظ أن تراجعاً أكبر حدث في تأييد المقاومة السلمية/الناعمة، حيث تراجع تأييد التظاهرات السلمية في الضفة والقطاع (من 75 بالمئة إلى 53 بالمئة)، وتأييد التفاوض مع إسرائيل لإيجاد حل للصراع (من 69 بالمئة إلى 43 بالمئة)، وتأييد توحد الفصائل الفلسطينية وتبنيها المقاومة السلمية (من 70 بالمئة إلى 52 بالمئة). ومع هذا التراجع، لا تزال أغلبية بسيطة من المبحوثين في مسخ 2016 تؤيد المقاومة المسلحة ضد المستوطنات وضد أهداف عسكرية، ولكن ليس ضد أهداف مدنية، داخل إسرائيل. وردا على سؤال جديد حول حركة مقاطعة إسرائيل (اقتصادياً وأكاديمياً)، أجاب 60 بالمئة أنهم يؤيدون. وكما سنوضح لاحقاً، فإننا نعتبر حركة مقاطعة إسرائيل ضمن المقاومة الصلبة، بسبب تأثيرها الكبير في المجتمع الإسرائيلي.

وبوجه عام يمكن القول إن تأييد الجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع للمقاومة المسلحة/الصلبة، وبخاصة ضد المستوطنات وضد أهداف عسكرية وأهداف مدنية داخل إسرائيل، وكذلك للمقاومة السلمية/الناعمة كان كبيراً خلال الانتفاضة الثانية. قد يكون ذلك رداً على عمليات القمع الوحشية التي قامت بها إسرائيل خلال الانتفاضة (قتل، تدمير، اعتقالات، اجتياحات لمناطق السلطة الفلسطينية). بعد انتهاء الانتفاضة الثانية، وتراجع فعاليات المقاومة وسيادة الهدوء النسبي في الضفة والقطاع، أخذ يتراجع تأييد المقاومة بوجهيها، المسلح والسلمي. مع ذلك، بقيت أغلبية بسيطة من الجمهور الفلسطيني تؤيد المقاومة الصلبة (عمليات فدائية ضد المستوطنات وضد أهداف عسكرية داخل إسرائيل، ومقاطعة إسرائيل اقتصادياً وأكاديمياً)، وتؤيد المقاومة الناعمة (التظاهرات السلمية، توحد الفصائل وتبنيها المقاومة السلمية)، رغم تدني تأييدها للتفاوض مع إسرائيل (43 بالمئة) بسبب عدم جدواه.

2 ـ بعض العوامل المؤثرة في الاتجاهات

سنفحص فيما يلي أثر بعض عوامل الخلفية الاجتماعية في الاتجاهات نحو تأييد وجهَي المقاومة، الناعم والصلب، وذلك باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. يعرض الجدول الرقم (2) معاملات الانحدار المتعدد المعيارية (Beta) لنموذجَي تأييد المقاومة الناعمة وتأييد المقاومة الصلبة (راجع طريقة التحليل). ويوضح الجدول أن المتغيرات المستقلة معاً تسهم أكثر في تفسير التباين في تأييد المقاومة الصلبة (R square = .281) من التباين الذي تفسره في تأييد المقاومة الناعمة (R square = .156). بكلمات أبسط، فإن مجموع التأثير الذي تحدثه المتغيرات المستقلة مع بعض في تأييد المقاومة الصلبة أكثر منه في تأييد المقاومة الناعمة.

الجدول الرقم (2)

معاملات الانحدار المتعدد المعيارية (Beta) لنموذجي تأييد المقاومة الناعمة وتأييد المقاومة الصلبة، 2016

	تأييد المقاومة الناعمة	تأييد المقاومة الصلبة
العمر	0.049	−0.009
مستوى التعليم	−0.013	−0.033
النوع الاجتماعي (ذكر = 1، أنثى = 0)	−0.022	0.035
اللجوء (لاجئ = 1، غير لاجئ = 0)	−0.057	0.103(**)
المنطقة (مقارنة مع الضفة الغربية)		
قطاع غزة	−0.110(**)	0.256(***)
القدس	−0.132(***)	−0.076(*)

يتبع

تابع

مكان السكن (مقارنة مع المدينة)		
مخيم	0.055	0.065(*)
قرية	−0.035	0.080(*)
الدخل الشخصي	−0.069	0.004
دخل العائلة	0.087	−0.007
التأييد الحزبي (مقارنة مع فتح)		
التيار الإسلامي	−0.328(***)	0.378(***)
أحزاب اليسار	−0.099(**)	0.103(**)
المستقلون	−0.127(***)	0.047
R square	0.156	0.281
N	756	742

(*) العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.05 أو أقل.
(**) العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.01 أو أقل.
(***) العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى 001.0 أو أقل.

يوضح تحليل الانحدار أنه ليس للمتغيرات الآتية علاقة ذات دلالة إحصائية مع تأييد المقاومة، الناعمة أو الصلبة: العمر، مستوى التعليم، النوع الاجتماعي، الدخل الشخصي ودخل العائلة. فهذه المتغيرات، كما يبدو، لا تؤثر في مدى تأييد الفلسطيني في الضفة والقطاع للمقاومة الناعمة أو الصلبة. أما بقية المتغيرات في الجدول، فيبدو أن لها علاقة مع تأييد المقاومة. في ما يلي نوضح هذه المتغيرات.

أ ـ اللجوء

يوضح الجدول الرقم (2) أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اللجوء وتأييد المقاومة الصلبة. فاللاجئون أكثر تأييداً للمقاومة الصلبة من غير اللاجئين. وقد يعود ذلك إلى أن اللاجئين هم الأكثر تضرراً من الاستعمار الكولونيالي الصهيوني في فلسطين ومن قيام إسرائيل عام 1948. من ناحية أخرى، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اللجوء وتأييد المقاومة الناعمة.

ب ـ المنطقة

يوضح الجدول الرقم (2) أيضاً أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين منطقة السكن وتأييد المقاومة. فسكان قطاع غزة أقل تأييداً للمقاومة الناعمة، وأكثر تأييداً للمقاومة الصلبة، من سكان الضفة الغربية، ما يعني أن سكان قطاع غزة أكثر تأييداً للمقاومة الصلبة، المسلحة وغير المسلحة، وسكان الضفة الغربية أكثر تأييداً للمقاومة الناعمة والسلمية. يبدو أن الانقسام

الفلسطيني، وما رافقه من سيطرة حركة حماس على قطاع غزة وحركة فتح على الضفة الغربية، قد أسهم في ذلك. أما سكان القدس، فهم أقل تأييداً للمقاومة، الناعمة والصلبة، من سكان الضفة الغربية، الأمر الذي يعني أن سكان قطاع غزة هم الأكثر تأييداً للمقاومة الصلبة، وسكان القدس هم الأقل تأييداً لها. يبدو أن ضم القدس إلى إسرائيل، وسلخها عن الضفة الغربية، وغياب السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية عنها قد أسهم في إضعاف تأييد المقاومة، الناعمة والصلبة، بين أهالي القدس.

ج ـ مكان السكن

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سكان المدن والقرى والمخيمات في تأييد المقاومة الناعمة، لكن توجد فروق ذات دلالة في تأييد المقاومة الصلبة. فسكان القرى والمخيمات أكثر تأييداً للمقاومة الصلبة من سكان المدن. ربما يعود ذلك إلى أن سكان المخيمات، وكذلك سكان القرى، أكثر تضرراً من الاستعمار الإسرائيلي من سكان المدن. فكما أن اللاجئين فقدوا أراضيهم وبيوتهم التي هُجِّروا منها عام 1948، فقد تضرر سكان القرى من مصادرة الاحتلال لمساحات واسعة من أراضيهم، وبناء المستوطنات وجدار الفصل العنصري عليها، وكذلك من اعتداءات المستوطنين المتواصلة عليهم وعلى أشجارهم.

د ـ التأييد الحزبي

يتضح من الجدول الرقم (2) أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأييد الحزبي وتأييد المقاومة. فمؤيدو الأحزاب الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي) ومؤيدو أحزاب اليسار (وبخاصة الجبهتان الشعبية والديمقراطية) أقل تأييداً للمقاومة الناعمة وأكثر تأييداً للمقاومة الصلبة من مؤيدي حركة فتح، ما يعني أن مؤيدي التيار الإسلامي وأحزاب اليسار أكثر تأييداً للمقاومة الصلبة، وأن مؤيدي فتح أكثر تأييداً للمقاومة الناعمة. وهذا ينسجم مع التصريحات المؤيدة للمقاومة المسلحة التي يطلقها قادة حركة حماس وبعض قادة اليسار، والتصريحات المؤيدة «للمقاومة الشعبية السلمية» التي يطلقها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بين الحين والآخر. أما المستقلون، ورغم أنهم أقل تأييداً للمقاومة الناعمة من مؤيدي حركة فتح، فيبدو أن موقفهم من المقاومة الصلبة لا يختلف جوهرياً عن موقف مؤيدي حركة فتح.

خاتمة

قاوم عرب فلسطين الاستعمار الصهيوني منذ بدايته في أواخر العهد العثماني. ورغم الغارات المتقطعة التي شنَّها الفلاحون بين الحين والآخر على المستوطنات (أو المستعمرات) اليهودية، إلا أن المقاومة العربية تميَّزت بأنها كانت سلمية بوجه عام، تمثَّلت، بالأساس، بتقديم الأفندية والوجهاء عرائض وبرقيات احتجاجية إلى السلطان العثماني والحكومة العثمانية، طالبوا فيها بوقف الهجرة اليهودية ومنع بيع الأراضي لليهود. وقامت الصحافة العربية، وبخاصة صحيفتا **الكرمل** (1909) و**فلسطين** (1911) بدور ريادي في مقاومة المشروع الصهيوني وتبيان مخاطره. ومع ذلك، بقيت المقاومة في أواخر العهد العثماني عفوية وغير منظمة.

وفي عهد الانتداب البريطاني بقيت المقاومة حتى أواخر العشرينيات مقاومة سلمية، مُتَّخذة صوراً متعددة: مؤتمرات، إضرابات، تظاهرات، عرائض، مناشدات، اتصالات سياسية وإرسال وفود إلى عواصم عربية وأوروبية لمحاصرة المشروع الصهيوني. وفقط بعد تعزز الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبخاصة بعد صعود النازية إلى الحكم في ألمانيا في آذار/مارس 1933، بدأ بعض الفلسطينيين يلجأون إلى المقاومة المسلحة، كالأعمال البطولية الفردية التي قام بها «أبو جلدة» و«العرميط» وتأليف الشيخ عز الدين القسام من حيفا مجموعة «الكف الأسود» لمقاومة الاحتلال، وذلك رغم إصرار القيادة الفلسطينية على استخدام الدبلوماسية كاستراتيجيا نضالية رئيسية. وأشعل استشهاد القسَّام عام 1935 نار الحميَّة في فلسطين، حيث توالت الإضرابات والتظاهرات في المدن المختلفة، ثم انفجرت الثورة الكبرى عام 1936، التي استمرت ثلاث سنوات، حيث أُخمدت في صيف 1939 من دون أن تحقق أهدافها. ومع انتهاء الانتداب البريطاني، نشبت الحرب العربية اليهودية عام 1948، التي انتهت بنكبة فلسطينية كبرى وقيام دولة إسرائيل في 15 أيار/مايو 1948 على نحو أربعة أخماس أراضي فلسطين.

وبهدف تحرير فلسطين، أُنشئت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، متبنية استراتيجية الكفاح المسلح. فقد نص الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1968، نحو سنة بعد احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين والعودة إليها (البند التاسع). ولكن بعد إقرار المجلس الوطني الفلسطيني البرنامج السياسي المرحلي عام 1974، المتمثل بإقامة سلطة وطنية فلسطينية «على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها»، لم يعد الكفاح المسلح الأسلوب الوحيد أو المركزي للنضال، بل أصبح التركيز على «النضال بجميع أشكاله العسكرية والسياسية والجماهيرية». وتعزز مسار التسوية السياسية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة (في الضفة الغربية وقطاع غزة) في إعلان الاستقلال، الذي صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة 19) المنعقد في الجزائر في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1988. وجاء اتفاق أوسلو عام 1993، وبدلاً من إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، نص الاتفاق على إقامة «سلطة حكم ذاتي فلسطينية انتقالية» في الضفة والقطاع. وفي صيف 1996 عُقِدت الدورة الحادية والعشرون للمجلس الوطني الفلسطيني في قطاع غزة، تقرر فيها بأغلبية الأصوات إعادة صياغة الميثاق الوطني الفلسطيني وإلغاء أو تعديل جميع البنود التي تتعارض مع اتفاق أوسلو، وبخاصة تلك المتعلقة بالكفاح المسلح وإسرائيل. وبذلك، تكون منظمة التحرير الفلسطينية قد تخلت نهائياً عن الكفاح المسلح، واستبدلته بالمفاوضات والعمل الدبلوماسي.

وعلى المستوى الشعبي، شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة منذ احتلالهما عام 1967 مقاومة شعبية ضد الاحتلال، تمثلت بالإضرابات والتظاهرات ورفع الأعلام وتقديم العرائض، وأحياناً بمواجهات عنيفة مع قوات الأمن الإسرائيلية. وتعززت المقاومة الشعبية بوجه خاص في الانتفاضتين **الأولى** و**الثانية**. ورغم تشابه الكثير من وسائل المقاومة في الانتفاضتين، وبخاصة الإضرابات والتظاهرات والمسيرات الاحتجاجية والمواجهات مع قوات الاحتلال ومقاطعة البضائع الإسرائيلية وعدم الامتثال للقوانين والأنظمة الإسرائيلية، فقد تميزت الانتفاضة الثانية عن الأولى بكثرة المواجهات المسلحة بين الفصائل الفلسطينية والجيش الإسرائيلي، وبقيام هذه

الفصائل عمليات تفجيرية داخل إسرائيل، تسببت بمقتل مئات الإسرائيليين. كما طورت الفصائل الفلسطينية، وبخاصة حركة حماس، أسلحتها، وباتت تمتلك صواريخ تضرب بها المدن والبلدات الإسرائيلية في الجنوب. وفي عام 2014، اندلعت الانتفاضة الثالثة، التي تميزت بكثرة عمليات الطعن بالسكاكين والدهس بواسطة السيارات الخاصة، التي قام بها فلسطينيون أفراد، بالأساس، ضد مستوطنين وجنود وأفراد شرطة إسرائيليين.

يتضح مما تقدم أن نمط المقاومة الذي تبنته القيادة الفلسطينية الرسمية في العقود الأخيرة، وبخاصة في عهد أوسلو، هو المقاومة السلمية الناعمة، التي ترتكز، بالأساس، على الدبلوماسية والمفاوضات، عِلماً أن بعض القيادات المعارضة لنهج أوسلو (مثل حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية) تتبنى أيضاً المقاومة الصلبة (المسلحة وغير المسلحة). كما أن المقاومة على المستوى الشعبي هي أيضاً مقاومة سلمية ناعمة تقوم، بالأساس، على الإضرابات والتظاهرات ورفع الأعلام، مع أنها أحياناً تترافق بنشاطات مقاومة صلبة، كالمواجهات المسلحة مع قوات الاحتلال وعمليات الطعن والدعس والتفجير، بالإضافة إلى مقاطعة المُنتجات الإسرائيلية.

نميِّز في عملية التحليل الإحصائي بين تأييد المقاومة الناعمة، وهي مقاومة سلمية لا تهدد بخطر على الاحتلال، وبين المقاومة الصلبة، وهي مقاومة مسلحة وغير مسلحة، حيث تشمل أيضاً تأييد الحملة الدولية لمقاطعة إسرائيل اقتصادياً وأكاديمياً وثقافياً (BDS). فقد أخذت هذه الحملة، في السنوات الأخيرة، تقلق المؤسسة الإسرائيلية، التي بدأت تعتبرها بأنها حركة لاسامية وتشكّل خطراً استراتيجياً للدولة (راجع بند «عملية التحليل»). وأوضحت المسوح التي أجريناها أن أغلبية كبيرة خلال الانتفاضة الثانية كانت تؤيد المقاومة الصلبة (إطلاق النار من خارج الأحياء السكنية على قوات الاحتلال وعلى المستوطنات الإسرائيلية، وتنفيذ عمليات فدائية ضد أهداف عسكرية وأهداف مدنية داخل إسرائيل)، وتؤيد أيضاً المقاومة الناعمة (قذف قوات الاحتلال بالحجارة، والقيام بتظاهرات سلمية). بعد انتهاء الانتفاضة الثانية، وفي ضوء الانقسام الفلسطيني بين حركتَي فتح وحماس وتراجع فعاليات المقاومة في الأراضي الفلسطينية، بدأ يتراجع تأييد المقاومة بشكليها، الصلبة والناعمة. مع ذلك، بقيت أغلبية بسيطة من الجمهور الفلسطيني في مسح 2016 تؤيد المقاومة الصلبة (عمليات فدائية ضد المستوطنات وضد أهداف عسكرية داخل إسرائيل، ومقاطعة إسرائيل اقتصادياً وأكاديمياً)، وتؤيد المقاومة الناعمة (التظاهرات السلمية، توحد الفصائل وتبنيها المقاومة السلمية)، رغم تدني تأييدها للتفاوض مع إسرائيل (43 بالمئة)، ربما بسبب عدم جدواه.

بعد مسح 2016 حدثت، كما نعرف، تطورات كبيرة على القضية الفلسطينية، نتيجة لانتخاب دونالد ترامب في 20 كانون الثاني/يناير 2017 رئيساً للولايات المتحدة. فقد تبنى ترامب المواقف الإسرائيلية اليمينية، ورأى أن «المستوطنات الإسرائيلية لا تشكل عائقاً في عملية السلام»، ووعد بنقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس وأوفى بهذا الوعد في 14 أيار/مايو 2018، زاعماً أن القدس هي «عاصمة الشعب اليهودي الأبدية». ورغم ذلك، يبقى الصمت العربي سيد الموقف، بل وتتسابق الأنظمة العربية على كسب رضا ذلك الرئيس المتغطرس، ويتسارع التطبيع العربي، وبخاصة السعودي والإماراتي والبحريني، السري والمكشوف، مع إسرائيل. في مثل هذا الوضع المحبِط، عربياً وإسلامياً وعالمياً، يزيد وعي الفلسطينيين بضرورة الاعتماد على

النفس. لذلك يمكن الافتراض أن تأييد الجمهور الفلسطيني للمقاومة، وبخاصة الصلبة، قد زاد في العامين الماضيين.

وبالنسبة إلى العلاقة بين تأييد المقاومة وعدد من متغيرات الخلفية الاجتماعية، فقد أوضح تحليل الانحدار المتعدد أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأييد المقاومة، الناعمة أو الصلبة، وبين العمر ومستوى التعليم والنوع الاجتماعي والدخل الشخصي ودخل العائلة. فهذه المتغيرات، كما يبدو، لا تؤثر في مدى تأييد الفلسطيني في الضفة والقطاع للمقاومة، الناعمة أو الصلبة. كما أوضح تحليل الانحدار أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأييد المقاومة ومتغيرات اللجوء ومكان السكن والمنطقة والتأييد الحزبي. فاللاجئون، الذين هُجِّروا من مدنهم وقراهم عام 1948، أكثر تأييداً للمقاومة الصلبة من غير اللاجئين. كذلك فإن سكان المخيمات، وهم بطبيعة الحال لاجئون تم تهجيرهم، وسكان القرى، الذين تضرروا أيضاً من الاستعمار الصهيوني الكولونيالي (مصادرة أراضيهم، وبناء مستوطنات عليها، واعتداء المستوطنين عليهم) أكثر تأييداً للمقاومة الصلبة من سكان المدن. من ناحية أخرى، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيِّرَي اللجوء ومكان السكن وبين تأييد المقاومة الناعمة.

وأظهر تحليل الانحدار أيضاً أن سكان قطاع غزة أكثر تأييداً للمقاومة الصلبة، المسلحة وغير المسلحة، وسكان الضفة الغربية أكثر تأييداً للمقاومة الناعمة والسلمية. أما سكان القدس، فيبدو أنهم أقل تأييداً، من سكان قطاع غزة ومن بقية سكان الضفة الغربية، للمقاومة الصلبة والناعمة على حد سواء. وقد يعود ذلك إلى ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل، وغياب السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية عنها، وتوافر فرص عمل للمقدسيين في سوق العمل الإسرائيلي. إن ضعف تأييد سكان القدس للمقاومة قد يكون مقلقاً من منظور نضالي تحرري، ما يستوجب بذل الجهود للحفاظ على هوية القدس وتعزيز وحدتها (أو تواصلها) مع بقية الضفة الغربية، رغم المعوقات الإسرائيلية الكبيرة.

وبالنسبة إلى التيار السياسي، فقد أوضح التحليل أن مؤيدي التيار الإسلامي (حماس والجهاد الإسلامي) وأحزاب اليسار (وبخاصة الجبهتان الشعبية والديمقراطية) أكثر تأييداً للمقاومة الصلبة، وأن مؤيدي حركة فتح (وهي الحزب الحاكم في السلطة الفلسطينية) أكثر تأييداً للمقاومة الناعمة. أما المستقلون، ورغم أنهم أقل تأييداً للمقاومة الناعمة من مؤيدي حركة فتح، فيبدو أن موقفهم من المقاومة الصلبة شبيه بموقف مؤيدي حركة فتح. يبدو أن اختلاف موقفَي حماس وفتح من وسائل مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة المقاومة المسلحة، هو السبب الرئيسي في استمرار الانقسام الفلسطيني (حيث تسيطر حركة حماس في قطاع غزة والسلطة الفلسطينية/فتح في الضفة الغربية)، الذي بدأ في صيف 2007 ولا يزال قائماً. ولإنهاء هذا الانقسام، لا بُدَّ أولاً من الاتفاق على استراتيجيا نضالية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي □

الوعي البيئي في لبنان: إشكالية العلاقة بين وسائل الإعلام والجمعيات البيئية

ناتالي إقليموس(*)

صحافية، باحثة وأستاذة جامعية ـ لبنان.

مقدمة

كان الإعلام دائماً بأدواته المتعددة، وأساليبه المتجددة، ومضامينه المؤثرة، ممهداً للكثير من التحولات الكبرى عبر العصور، فتعاظم دوره وتوسعت مهماته، بحيث غدا حاضراً في مفاصل الحياة اليومية للأفراد والجماعات، وللسلطات الرسمية، ولمنظمات المجتمع المدني، وغيرها. وكما الاتصال نشأ الإعلام كحاجة إنسانية تطورت مع الوقت، فانتقلت من عمل فردي إلى مؤسسة متخصصة، فالإعلام هو في أساس التفاعل البشري القائم على العلاقة الإنسانية. و«منذ وجود هذا التفاعل البشري، يعيش المجتمع الإنساني في إطار ثلاث منظومات رئيسية: المحيط الحيوي، المحيط المصنوع والمحيط الاجتماعي. تنشأ المشكلات البيئية نتيجة خلل أو تدهور في بعض التفاعلات في ما بين المنظومات الثلاث. رغم أن الإنسان ليس مركزاً لمثلث التفاعلات بين المنظومات، إلا أنه يمثل جزءاً من عناصر كل منها. تتفاعل هذه المنظومات إذاً بفعل الإنسان وعمله، ونتيجة هذا التفاعل تؤثر على حياته»[1] في مختلف جوانبها، منها الاجتماعية، والصحية... والبيئية.

وفي لبنان تتفاقم المشكلات البيئية وتتوالى فصولها براً وبحراً وجواً من دون توافر حلول جذرية لها، أبرزها مكبّات النفايات العشوائية، والصرف الصحي، وتلوُّث البحر والشاطئ، وتلوّث نهر الليطاني. واقع بيئي متدهور حذّرت من تداعياته مراراً التقارير العالمية والإنذارات الدولية، وبحسب منظمة الصحة العالمية احتل لبنان في عام 2018 المرتبة الأولى[2] بين دول غرب آسيا

(*) البريد الإلكتروني: nataly.eklimos@hotmail.com.

(1) علي عجوة، **الإعلام وقضايا التنمية** (القاهرة: عالم الكتب، 2004) ص. 122.

(2) بحسب تقرير صدر عن الوكالة الدولية لأبحاث السرطان التابعة لمنظمة الصحة العالمية في أيلول/ سبتمبر 2018 <https://news.un.org/ar/story/2018/09/1016682>.

في عدد الإصابات بمرض السرطان قياساً على عدد السكان، إذ يوجد 242 مصاباً بالسرطان بين كل 100 ألف لبناني، بينما سجلت أكثر من 17 ألف إصابة جديدة عام 2018، 8976 حالة وفاة في العام نفسه.

وبحسب تقرير منظمة غرينبيس وتحليل البيانات الصادرة عن الأقمار الصناعية في الحقبة الممتدة من 1 حزيران/يونيو إلى 31 آب/أغسطس من عام 2018، احتلت منطقة جونية المرتبة الخامسة عربياً، والـ23 عالمياً من حيث نسبة الغاز الملوِّث ثاني أوكسيد النيتروجين في الهواء.

حيال الإنذارات الدولية وإحصاءات المنظمات البيئية الصادمة، يتبين أن الوعي البيئي المجتمعي لا يوجد بذاته ولذاته إنما هو عمل بنائي تراكمي تتضافر جهود مجموعة أطراف فاعلة في المجتمع ومهتمة بموضوع البيئة على تكوين هذا الوعي. وإذا كانت الجمعيات الناشطة في الحقل البيئي هي المعنية في تكوين هذا الوعي، فإنها تبدو غير قادرة لوحدها على ذلك ويلزمها وسائل وأساليب ومهارات غير متوافرة لديها. من هنا فإن محددات علاقتها بوسائل الإعلام يعدّ عاملاً مهماً في إشاعة الوعي البيئي في المجتمع. مع الإشارة إلى أن هذه العلاقة بين الطرفين لها امتداداتها بعلاقات أخرى، يجد كل منهما نفسه مضطراً إليها، من ناحية **أولى** علاقة الجمعيات بالباحثين والدارسين ليتزودوا بالمعطيات الموثقة والدقيقة، ومن ناحية **ثانية**، علاقة وسائل الإعلام بصناع القرار على المستويين السياسي والاقتصادي.

على الرغم من تضخم المجال الإعلامي، وتنوع وسائله، وعلى الرغم من تكاثر أعداد الجمعيات البيئية في لبنان، وتزايد الناشطين البيئيين، تبرز مشكلة مراوحة الأزمات البيئية من دون إيجاد أي حلول جذرية لها.

وعلى الرغم من تضخم المجال الإعلامي، وتنوع وسائله، وعلى الرغم من تكاثر أعداد الجمعيات البيئية في لبنان، وتزايد الناشطين البيئيين، تبرز مشكلة مراوحة الأزمات البيئية من دون إيجاد أي حلول جذرية لها. يضعنا هذا الواقع أمام الإشكالية التالية: هل لنوعية العلاقة بين الجمعيات البيئية ووسائل الإعلام من أثر في مستوى الوعي البيئي والتصدي للأزمات البيئية؟

من خلال هذه الدراسة توسعنا في الإضاءة على العلاقة بين الجمعيات البيئية ووسائل الإعلام في لبنان، لكشف ما إذا كانت هذه العلاقة سوية بين الطرفين أو يشوبها تحديات تُعيق مجالات التعاون بينهما. كذلك أظهرت الدراسة الظروف التي تحكم آلية عمل عيّنة من الجمعيات البيئية وعيِّنة من الصحافيين البيئيين في ضوء تجاربهم في معالجة الملف البيئي في مؤسساتهم الإعلامية، لنتمكن من تحديد نوعية العلاقة بين الطرفين وأثرها في تعزيز الوعي البيئي المجتمعي وبالتالي الحد من الأزمات البيئية.

أولاً: قلق سبق الإعلام البيئي

في مراجعة للمسار التاريخي الذي شهده الاهتمام البيئي، وقبل أن تتكوّن هوية الإعلام البيئي، برز قلق الإنسان على بيئته منذ عصر الحياة الزراعية التي تميَّزت بأعراف وتقاليد هدفت إلى تنظيم عملية جني المحاصيل، والتحطيب، ونوعية المواشي التي تذبح وغيرها من العادات التي

تشير إلى اهتمام الإنسان المبكر بحماية البيئة ومواردها. إلا أن الاهتمام البيئي لم يستمر خلال العصور المتعاقبة، وتحديداً في عصر الثورة الصناعية، حيث أدى التطور التقني الآلي والعلمي والتقاني إلى جموح الإنسان في استخراج الموارد الطبيعية واستنزافها، وفي مضاعفة المحاصيل الزراعية، على النحو الذي يضر بالبيئة ويخل بتوازن النظام الطبيعي والإيكولوجي، وهو ما أيقظ الوعي لدى بعض العلماء والباحثين تجاه مخاطر الآثار السلبية التي تتركها تلك الثورة وتبعاتها في البيئة؛ فظهرت في بدايات النصف الثاني من القرن الماضي مجموعة من الدراسات المحذّرة من هذا التعاطي، منها كتاب **الربيع الصامت** لعالمة الأحياء راشيل كارسون (Carson Rachelle) الصادر في عام 1962، والذي مثّل جرس إنذار لتدارك آثار الحضارة الصناعية في البيئة في الولايات المتحدة. وقد لفتت كارسون الأنظار في كتابها إلى قضية اختفاء أنواع من الطيور، وما لحق الحياة البرية من أذى نتيجة الاستخدام المتزايد للمبيدات والمواد الكيميائية الزراعية. نتيجة الجدل الذي أثير بعد هذا الكتاب على المستوى القومي، أصبح هناك تيار شعبي ضاغط مهتم بحماية البيئة، وهذا ما دفع الكونغرس إلى إصدار قانون السياسة الوطني للبيئة عام 1969.

يعود جزء من إصرار معظم الجمعيات البيئية على إلمامها بمختلف القضايا البيئية، إلى رغبة مبطنة لديها في استمالة الجهة الممولة، فهي بابتعادها من التخصص تبقي على هامش أوسع يمكنها من تبني المشاريع واجتذاب الممولين.

ولكن لم يبرز الاهتمام الجدي بالقضايا البيئية، ولم تبدأ ملامح الإعلام البيئي تتكوّن إلا مع اهتمام الحكومات وعقد مؤتمر ستوكهولم، تحت شعار «نحن لا نملك إلا كرة أرضية واحدة» في عام 1972، وفيه تم إطلاق أوّل تعريف رسمي للبيئة، بأنها: «جملة الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته». واعترف المجتمعون بدور التربية البيئية بوصفها من مداميك المحافظة على البيئة ونشر الوعي البيئي. إلا أن اهتمام معظم الحكومات بالقضايا البيئية بدأ بطيئاً وخصوصاً مع تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة الوثيقة المتعلة بحقوق الدول وواجباتها، التي أكّدت «حقوق الدول في التنمية من دون الإشارة للمعايير البيئية»، فتجاهلت الدول المتقدمة قضية البيئة وتنصّلت من مسؤولياتها حيال التداعيات البيئية المترتبة على أنشطتها الاقتصادية. فاستمر الكباش بين البيئيين والصناعيين، إلى أن «برزت النقطة الحاسمة في عام 1983، بعدما طلب الأمين العام للأمم المتحدة من رئيسة وزراء النرويج غرو هارلم برونتلاند (Gro Harlem Brundtland)[3] تأليف لجنة للبحث عن أفضل السبل التي تمكّن كوكب الأرض، الذي يشهد نمواً متسارعاً، من أن يستمر في إيفاء الحاجات الأساسية من خلال صياغة افتراضات علمية تربط قضايا التنمية بالعناية بالبيئة والمحافظة عليها. وبالتزامن

(3) غرو هارلم برونتلاند وُلدت في نيسان/أبريل 1939، وهي سياسية نرويجية ديمقراطية اشتراكية، ودبلوماسية، وطبيبة، وأحد الزعماء الدوليين في التنمية المستدامة والصحة العامة. رأست ثلاث حكومات في النرويج، وتولت منصب مدير عام منظمة الصحة العالمية. نقلاً عن موقع <https://ar.wikipedia.org>.

مع نشر الوكالة العالمية للبيئة والتنمية لتقريرها «مستقبلنا المشترك» في عام 1987، جاءت الصدمة البيئية الكبرى للرأي العام، ألا وهي اكتشاف ثقب الأوزون في القارة المتجمدة الجنوبية، التي دفعت إلى الاتفاق في العام نفسه على بروتوكول مونتريال لمعاهدة فيينا، حول حماية طبقة الأوزون، وأصبح مفهوم «التنمية المستدامة»[(4)]، مفهوماً محورياً للتفكير المستقبلي».

مع تزايد الاهتمام البيئي تدريجاً اتسعت نظرة الرأي العام إلى القضايا البيئية، وتحديداً مع عقد منطقة ريو دوجينيرو أوّل قمة بيئية عالمية، بعنوان: «قمة الأرض»، في عام 1992. تكمن أهمية هذه القمة في أنها جذبت أنظار الرأي العام إلى البيئة، ومهدت الطريق أمام مفهوم التنمية المستدامة وعلاقتها بالتغيرات المناخية. في هذه القمة، ألزم المجتمع الدولي نفسه بمفهوم التنمية المستدامة، وصاغ قانوناً دولياً بيئياً، إضافة إلى تبنيه اتفاقيتين عن تغير المناخ، وعن التنوع البيئي. هذه القمة نقلت الحديث عن القضية البيئية إلى مرحلة «تدويل الإشكالية البيئية، (L'Internationalisation de la problématique environnementale)[(5)]. في هذه المرحلة تنامى الوعي البيئي وظهرت حركات بيئية قادها مفكرون ومثقفون في الغرب. وبدأت تتثبت معالم الإعلام البيئي وتتسع أدواره ليس عبر إيصال رسائل الحركات البيئية إلى الجماهير فقط، إنما عبر إشراكهم وحثّهم على تبديل سلوكياتهم المضرة بالبيئة.

ثانياً: واقع الجمعيات البيئية في لبنان

يصعب تعداد الجمعيات البيئية غير الحكومية المنتشرة في العالم، أما في لبنان «فيتجاوز عددها الـ 816 جمعية بيئية مسجلة»، بحسب رئيسة مصلحة التوجيه البيئي في وزارة البيئة المهندسة لينا يموت[(6)]. تتوقف يموت عند التقرير الإحصائي الذي أجرته وزارة البيئة عن أعداد الجمعيات البيئية بين أعوام 2008 و2016، فتوضح: «قسمنا الجمعيات المسجلة إلى فئات: **الأولى** فئة (أ) تضم الجمعيات التي أهدافها التأسيسية 100 بالمئة بيئية، **الثانية** فئة (ب) تضم الجمعيات البيئية التي أهدافها التأسيسية 50 بالمئة و75 بالمئة بيئية، الفئة **الثالثة** (ج) تضم الجمعيات التي أهدافها التأسيسية أقل من 50 بالمئة بيئية» وقد تبين لنا أن الجمعيات الفئة (أ) التي هي بيئية

---

(4) من أبرز التعريفات التي رافقت مفهوم التنمية المستدامة وأوسعها انتشاراً ما ورد في تقرير برونتلاند (الذي نشر من جانب اللجنة غير الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في عام 1987، برونتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية)، الذي عرَّف التنمية المستدامة بأنها «التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر من دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها». انظر: Alice Audouin, Anne Courtois et Agnès Rambaud-Paquin, *La Communication responsable: La Communication face au développement* durable (Paris: Eyrolles, Editions d'Organisation, 2009), p. 21.

(5) Synthèse élaborée par Sophie Lafon, chargée de mission de la chaire, et relue par Cynthia FLEURY fondation Bordeaux Université, <http://www.fondation.univ-bordeaux.fr/sites/default/files/pdf/2013-cours3-medias-environnement.pdf>.

(6) تمت مقابلة رئيسة مصلحة التوجيه البيئي في وزارة البيئة المهندسة لينا يموت في كانون الأول/ ديسمبر 2018 في مكتبها في وزارة البيئة.

صرف عددها 65 فقط، وجمعيات الفئة (ب) عددها 51، أما الأغلبية فكانت للجمعيات من الفئة (ج) التي أهدافها البيئية لا تتجاوز 50 بالمئة، وعددها 700.

إن تشعّب مهمات العدد الأكبر من الجمعيات البيئية، يمنعها من التركيز على تنفيذ أهدافها وتحقيق كامل برامجها. كما أن اعتماد الجمعيات الكلي بالدرجة الأولى على متطوعين لهم انشغالاتهم الخاصة في الحياة اليومية، يبطئ حركتها.

تتعدد التسميات التي تندرج تحتها الجمعيات، ويطغى عليها في الإجمال العمومية والرمزية، إذ لا ينطبق عليها مقولة «يُقرأ المكتوب من عنوانه»، نظراً إلى أن قلة قليلة من الجمعيات يمكن الاستدلال إلى أهدافها ودورها من تسميتها. هذا المؤشر لا يمكن الاستخفاف به، فهو يحمل في طياته دلالة على غياب التخصصية إلى حد كبير في صفوف بعض الجمعيات وإظهار نفسها على أنها ملمّة بالقضايا البيئية كافة. في هذا السياق تأسف يموت لغياب التخصصية، قائلة إن الإلمام بمختلف الشؤون البيئية مسألة مهمة، «إلا أن جمعياتنا تفتقر إلى التخصص والتعمق بتفاصيل بيئية، ولا سيَّما أن مع تداخل القضايا البيئية والتطور التكنولوجي السريع، بِتنا في منافسة من نوع آخر، لم يعد بوسع أي شخص الإلمام بأي موضوع، ولا بد من الاتجاه نحو التخصصية. المؤسف أننا بتنا نرى المحامي يتحدث في البيئة، وأستاذ التاريخ يحاضر بالبيئة، وكل من أحب الظهور إعلامياً يتوسل البيئة، في المقابل أحياناً لا نجد شخصاً أو شخصين متخصصين في جمعية بيئية، حائزين شهادات في مجالات البيئة».

ويعود جزء من إصرار معظم الجمعيات البيئية على إلمامها بمختلف القضايا البيئية، إلى رغبة مبطنة لديها في استمالة الجهة الممولة، فهي بابتعادها من التخصص تبقي على هامش أوسع يمكنها من تبني المشاريع واجتذاب الممولين. وهذا ما يؤدي إلى رفع مستوى المنافسة بين الجمعيات من دون ضمان إيصال الرسالة البيئية الصائبة. في هذا الصدد توضح يموت: «بعض الجمعيات أخذت على عاتقها مكافحة الحرائق أو حماية الغابات، فبدت ممسكة بملفاتها، أما من تشعبت أهدافها فنجدها تتخبط، وتراوح مكانها وأحياناً كثيرة تضيّع هدفها الأساس، والدليل أن الجمعيات التي تنجح في استقطاب تمويل خارجي لتنفيذ مشاريع محلية، لا يتجاوز عددها أصابع اليدين».

وحيال عشوائية استضافة وسائل الإعلام لشخصيات تحت صفة «خبير بيئي»، تلفت يموت إلى كتاب رسمي تحذيري وجهته وزارة البيئة لوسائل الإعلام كافة منذ أيلول/سبتمبر عام 2015، مفاده «أن البيئة هي علم شاسع بحد ذاته، ولا يمكن لوسائل الإعلام محاورة مواطنين ينتمون إلى هيئات بيئية وتطلب منهم معلومات علمية حول مواضيع ومشكلات بيئية، مطلقة عليهم تسمية خبراء بيئة، لذا عليها التأكّد قبل استضافة هؤلاء من الشهادات التي يحملونها».

تتفاوت وتيرة أنشطة الجمعيات البيئية في لبنان، بعضها تتسم حركته بالموسمية وبعضها الآخر لا يتحرك إلا بعد وقوع مشكلة أو تأزم قضية، والمثل الأقرب إلى ذهننا، قضية التخلص من النفايات والجدل الذي رافق إقفال مطمر الناعمة، إذ تعلو صرخة الجمعيات البيئية بين الفينة

والأخرى، لتعود ويخفت صوتها ثم تعاود التصعيد. وكمثال آخر على موسمية حركة الجمعيات البيئية، تلك التي تعنى بحماية الشاطئ، إذ تكاد تطل مرة في السنة، وسرعان ما تتلاشى همتها وتغيب معها حملات التوعية على مدار السنة، إضافة إلى قضية تلوث نهر الليطاني التي تراوح مكانها.

إن تشعّب مهمات العدد الأكبر من الجمعيات البيئية، يمنعها من التركيز على تنفيذ أهدافها وتحقيق كامل برامجها. كما أن اعتماد الجمعيات الكلي بالدرجة الأولى على متطوعين لهم انشغالاتهم الخاصة في الحياة اليومية، يبطئ حركتها. على سبيل المثال تدعو غالباً إحدى الجمعيات إلى حملة تشجير، وسرعان ما يحصد الإعلان عن النشاط مئات الـ likes، والتعليقات المرحبة على مواقع التواصل الاجتماعي. وعندما يحين يوم تنفيذ النشاط البيئي يتدنى عدد المشاركين، وأحياناً يتم تأجيل النشاط إلى حين تأمين ناشطين أو طلاب مدارس أو الاستعانة بجمعيات أخرى. أضف إلى ذلك مشكلة التمويل التي تشكوها معظم الجمعيات على حد سواء. في المقابل تبدي جمعيات مستوى عالياً من المسؤولية والالتزام ولا سيَّما تلك التي تنشط في لجان تشرف عليها وزارة البيئة، والتي انخرطت في مجالس مثل المجلس الوطني للصيد البري، والمجلس الوطني للمقالع والكسارات، والمجلس الوطني للبيئة.

ثالثاً: إشكالية العلاقة بين الجمعيات البيئية ووسائل الإعلام

في ورقة بحثية بعنوان: «دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في الإدارة البيئية العالمية»[7]، تلفت بربرا غميل[8] وأبيمبولا باميدلي ـ إيزو[9] إلى خمسة أدوار رئيسية تؤديها منظمات المجتمع المدني وهي: «جمع المعلومات ونشرها، تطوير السياسات الاستشارية، تنفيذ سياسات، التقييم والرصد، الدعوة إلى إحلال العدالة». انطلاقاً من هذه الأدوار المنوطة بها، تبرز مسؤولية هيئات المجتمع المدني عامة، والجمعيات البيئية خاصة في مساعدة الإعلام لكي يرتقي إلى مستوى تحفيز المواطن على تغيير سلوكه وأساليب تعامله مع البيئة. لذا بقدر ازدهار أنشطة الجمعيات البيئية، وتماسك معطياتها، وقوة رصدها وغنى بياناتها، تتوسع أدوارها وتتعمق مسؤوليتها في مساندة الإعلام البيئي على القيام بدوره. فالجمعيات المواكبة للوضع البيئي ومستجداته لحظة بلحظة، ستُغني الإعلام بما تملك من معطيات، بينما الجمعيات ذات الداتا الهزيلة، ستعجز عن تزويد الصحافيين بالأرقام الدقيقة والمعطيات الحديثة التي قد يحتاجون إليها في إعدادهم موادهم الصحافية. من هنا يتبين أنه في جزء من ضعف مهارات الصحافيين محدودية مهارات الجمعيات والناشطين البيئيين. وهذا ما دفعنا إلى البحث عن طبيعة العلاقة

---

(7) Barbara Gemmill and Abimbola Bamidele-Izu, «The Role of NGOs and Civil Society in Global Environmental Governance,» <http://www.env-net.org/wp-content/uploads/2013/09/gemmill.pdf>.

(8) المديرة التنفيذية للمركز الدولي للارتباط البيئي، وهي منظمة غير حكومية أسست عام 1974، وكانت مرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة البيئي، وشاركت في عدد من المشاريع المتعلّقة بالتشريعات البيئية الدولية.

(9) مستشارة الحكومة النيجيرية للسياسات المتعلقة بالملفات البيئية.

بين الجمعيات البيئية في لبنان ووسائل الإعلام، وفيما إذا كانت الجمعيات البيئية تخصص دورات وورش عمل للصحافيين، وفي الوقت عينه فيما إذا كانت تُدرّب عناصرها على اكتساب مهارات إعلامية، كذلك معرفة مدى حاجة كل من الطرفين إلى الآخر.

وبغرض معرفة مدى مساندة الجمعيات البيئية للإعلام اللبناني ومساعدته على إشاعة وعي بيئي، وبالتالي الحد من الأزمات. أجرينا مقابلة نصف موجهة، مع عشر جمعيات بيئية[10]، تضمنت 72 سؤالاً، موزعة ضمن محورين: **الأول** يركّز على المهارات التواصلية لدى كل جمعية إضافة إلى هويتها، عملها، أهدافها... أما المحور **الثاني** فيذهب أبعد من الأمور الداخلية، إلى اهتمامها بالعملية الإعلامية وطروحاتها حول إمكان الإعلام إشاعة ثقافة بيئية في أساليب عمله. (هل تتواصل الجمعية مع وسائل الإعلام؟ لماذا؟ ما الغاية من التواصل؟ هل سبق أن طلبت وسيلة إعلامية منها تزويدها بوثائق وأرقام؟ متى تلجأ الجمعية إلى الإعلام؟).

لذا سنحاول في ما يلي الوقوف عند العلاقة من منظور الطرفين: الجمعيات البيئية من ناحية والصحافيين البيئيين من ناحية ثانية.

1 ـ العلاقة بين الجمعيات البيئية والإعلام من منظور الجمعيات نفسها

أ ـ الجمعيات البيئية والمهارات التواصلية

في معرض بحثنا عن وعي الجمعيات لأهمية الاتصال، يتبيّن أن الأغلبية، بمعدل سبع جمعيات من أصل عشر جمعيات، رأت أنها تولي الاهتمام الكافي للاتصال. في حين ذكرت جمعيتان أنّ مهاراتها قوية إلى حد ما، وجمعية واحدة صنفت مهاراتها التواصلية بالضعيفة. ولدى البحث في الأساليب المعتمدة، نجد أن جمعية واحدة من أصل عشر جمعيات لديها ملحق إعلامي، وهي «الاتحاد اللبناني لحماية البيئة»، الذي يضم تحت لوائه نحو خمس وأربعين جمعية بيئية من مختلف المناطق اللبنانية. في حين تجد الجمعيات التسع أنه يتعذر على الجمعيات متواضعة الحجم اعتماد ملحق إعلامي لأسباب مادية. كذلك يتبين أن خمس جمعيات بمعدل النصف تملك موقعاً إلكترونياً، بينما اكتفى النصف الآخر بالاعتماد على تفعيل صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي. وفي جولة سريعة على المواقع الإلكترونية الخاصة بتلك الجمعيات، بدا مستغرباً غياب التحديث المستمر عنها، بعضها توقف الزمن عنده العام المنصرم أو عند آخر نشاط بيئي نفذته الجمعية. فقد بدا واضحاً غياب من يشرف على الموقع ويجدد مضامينه، ناهيك بأن بعض المواقع يفتقر إلى خريطة، يتعذر على المتصفح التجوال فيه وأخذ المعلومة المناسبة. في المقابل راقبنا حركة الجمعيات البيئية التي تعتمد على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، فوجدناها دائمة الحركة والتفعيل، تبعث غالباً برسالة بيئية لمتتبعيها، ولا تقف على حدود نشر صور عن

---

(10) جمعية اليد الخضراء، جمعية الثروة الحرجية والتنمية ـ AFDC، التجمع اللبناني لحماية البيئة، جمعية أمواج البيئة، حزب الخضر اللبناني، جمعية أرض ـ لبنان، جمعية إنسان للبيئة والتنمية، جمعية الخط الأخضر، جمعية سيدس.نت، جمعية لجنة رعاية البيئة.

أنشطة قديمة للجمعية، بل تتفاعل مع المشكلات البيئية اليومية والقضايا المحيطة، وتفسح في المجال أمام متتبعيها لتبادل الآراء.

لم يعد في وسع الجمعيات تجاهل وسائل الإعلام أو التعامل معها باستسهال، إنما يُنظر إليها بوصفها بوابة أساسية للعبور إلى جمهور أوسع متعدد المستويات الثقافية ومتنوع الانتماءات.

على مستوى إصدار الجمعيات لنشرات بيئية خاصة بها، تبين أن ثماني جمعيات من أصل عشر لا تصدر أي نشرة، عازية الأسباب إلى عدم توافر الوقت لإعداد ذلك، وعدم توافر الأموال، وقلة عدد الأعضاء، إلى جانب أنها تجد أن الناس لا يحبون القراءة. في حين تحرص جمعيتان فقط على إصدار نشرة. وفي نظرة سريعة على إحدى هاتين النشرتين، نلاحظ أنها عبارة عن مجلة غنية بالصور والأخبار غير البيئية، كالولائم والتكريمات ولقاءات خاصة برئيس/ة الجمعية. وأشارت جمعية واحدة من أصل عشر إلى امتلاكها مرصداً بيئياً، الغاية منه «رصد مختلف أنواع المخالفات البيئية من ردميات، وتعدّيات، وقطع الأشجار، وصيد عشوائي، ورمي النفايات، وحرائق الغابات». بينما رأت تسع جمعيات أنها تفتقر إلى أمور أكثر أساسية والتصاقاً بآلية عملها، من تمويل إلى ملحق إعلامي، فمكتب مجهز بتقنيات حديثة...

وتفاوتت آراء الجمعيات حول امتلاكها أرشيفاً بيئياً خاصاً بها؛ أربع جمعيات أكّدت أنها تحتفظ في مكاتبها بأرشيف بيئي يمكن من يشاء الاطلاع عليه، في حين تملك جمعية واحدة أرشيفاً إلا أن الإستعانة به حكر على المنتسبين إليها. أما الجمعيات المتبقية، فتعتمد على أرشفة فردية، أي أن كل فرد يحتفظ بما يخصه، معتبرة أن لا حاجة للأرشفة في ظل وجود الإنترنت «فيمكن استرجاع المعلومات بكبسة زر». ومن الأمور الأساسية التي تعذّر على الجمعيات حسمها، هي أعداد المنتسبين إليها؛ فغالباً ما يتم تعداد الرئيس، وأمين السرّ وأمين الصندوق، ثمّ تبدأ التقديرات، وخصوصاً أن معظم المنتسبين متطوعون غير محكومين بدوام إنما تتم المراهنة على روح الالتزام لديهم. في هذا المجال لكل جمعية خصوصية، فبعضها يشكو تدني حضور الأعضاء في الاجتماعات الشهرية، إلا أنهم يشاركون في الأنشطة الميدانية وحملات التوعية. وتعجز جمعيات أخرى عن تنفيذ كامل برامجها لتعذر تأمين الناشطين. في هذا السياق، تؤكّد رئيسة جمعية «سيدس. انت» باتريسيا صفير: «يشارك غالباً نصف عدد الذين أكّدوا مشاركتهم عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، ما يفرض علينا تعديلات على النشاط»، ناهيك بغيرها من المشكلات، بما فيها تقديم الأعذار في اللحظة الأخيرة، وإعطاء الأولوية لارتباطات عائلية على حساب الأنشطة البيئية.

على مستوى تدريب الجمعيات للمنتسبين إليها على اكتساب ثقافة بيئية، تبين أن تسع جمعيات من أصل عشر تحرص على تدريب أعضائها على اكتساب مهارات بيئية، بوتيرة غير منتظمة، تراوح بين مرتين في السنة إلى عشر مرات. وتكون غالباً موضوعات الدورات وأهدافها مرتبطة بالمشروع الذي تنفذه الجمعية، فيتم تدريب المنتسبين على نحو يدركون معه التعامل مع الإشكالية المطروحة. وأبرز الموضوعات التي تناولتها الجمعيات: إدارة الغابات، مكافحة الحرائق، المحميات الطبيعية، تلوث المياه، الحفاظ على التنوع البيولوجي، زراعة النباتات، فرز النفايات...

وغيرها. أما بالنسبة إلى المحاضرين، فيتنوعون بين جهة أجنبية، دولية، سفارات، متطوعين، أكاديميين، بيئيين من جمعيات زميلة.

أما في شأن تدريب الجمعيات لأعضائها على اكتساب مهارات في الإعلام، وجدنا أن جمعية واحدة من أصل عشر تدرّب أعضاءها على اكتساب مهارات في الإعلام، إذ يتم إرسال مجموعة من الأعضاء مرتين في السنة للمشاركة في دورات في الخارج. أما الموضوعات التي يتم التدريب عليها فهي: كتابة خبر، ترويج فكرة، فن العناوين، فن الخطاب، وغيرها من الأدوات التي يحتاج إليها البيئي في تواصله مع الآخرين. في هذا السياق، يقول زاهر رضوان، رئيس جمعية «اليد الخضراء»، في ضوء تجربته تدريب الأعضاء لاكتساب مهارات في الإعلام: «إن مردود التدريب لم يكن بحجم الاستثمار فيه، نرسل الشباب للمشاركة في دورات في الخارج، وبعد مدة من عودتهم عوضاً من أن ينقلوا مهاراتهم إلى زملائهم، قد يتركون الجمعية، وبالتالي تكون الجمعية قد كابدت عبء التكاليف». ولكنه يؤكّد أن الجمعيات لم يعد بوسعها تجاهل لغة الإعلام، لأنها ستبقى وحيدة تغرّد في سربها. ولكي تصل إلى أوسع شريحة من الجمهور، لا بد من أن تتقن اللغة الأوسع وهي الإعلام.

ب ـ تواصل الجمعيات البيئية مع وسائل الاعلام

بقدر ما يكون حجم الجمهور الذي تشمله الجمعية البيئية واسعاً تكون مفاعيل الحملة التي تقودها مؤثرة. لذا لم يعد في وسع الجمعيات تجاهل وسائل الإعلام أو التعامل معها باستسهال، إنما يُنظر إليها بوصفها بوابة أساسية للعبور إلى جمهور أوسع متعدد المستويات الثقافية ومتنوع الانتماءات. ومهما يكن حجم المهارات التواصلية لدى الجمعية قوياً، فهو يبقى محدود التأثير، ما لم توظّفه الجمعية في تواصلها مع وسائل الإعلام ومختلف وسائل الاتصال المتاحة.

إن جمعية واحدة من أصل عشر فقط تملك ملحقاً إعلامياً، توكل إليه متابعة تفاصيل الشؤون الإعلامية والأنشطة البيئية، كما أشرنا سابقاً، بينما تحرص سبع جمعيات على التواصل باستمرار مع الإعلام. في المقابل هناك ثلاث جمعيات تتواصل أحياناً، لجملة اعتبارات، منها: «لا وقت لنلهث وراء وسائل الإعلام»؛ «لا تولي وسائل الإعلام أهمّية إلا للملفات التي تَدرُّ عليها الأرباح»؛ «تميّز الوسائل الإعلامية في تعاملها مع الجمعيات البيئية، ويتم غالباً التركيز على جمعية واحدة». وتؤكد الجمعيات البيئية السبع أن أسباباً جمّة تدفعها إلى تعزيز تواصلها مع وسائل الإعلام وتطويره، مفندة الأسباب بما يأتي: «يصل الإعلام إلى أوسع شريحة من الجمهور»، «إنه الوسيلة الأقل كلفة والأكثر تأثيراً»، «يشكل الإعلام وسيلة ضغط للتأثير في أصحاب القرار وفي محاسبة المعتدين على البيئة»، إضافة إلى أجوبة متشابهة تكررت مثل: «ترويج مشروع بيئي، ورفع منسوب الوعي البيئي والتعريف بالجمعية».

تُجمع الجمعيات البيئية، بصرف النظر عن وتيرة تعاملها مع الإعلام، على أن التواصل يتم بالدرجة الأولى عن طريق قنوات المعارف الشخصية والاتصالات الهاتفية التي يجريها أفراد الجمعية، كل بحسب أجندته. وتحل في الدرجة الثانية وسيلة اعتماد الرسائل الإلكترونية الرسمية، مع الإشارة إلى أنها محدودة التفاعل والاستجابة، كالدعوة إلى تغطية نشاط بيئي أو ندوة بيئية.

فمن أصل عشر جمعيات، تسع منها تلجأ إلى الإعلام بهدف: «ترويج نشاط»، و«تعميم دعوة لورشة عمل»، و«نشر خبر»، وبالدرجة الثانية لنشر الوعي البيئي. ورأت جمعية واحدة فقط أنها تلجأ بالدرجة الأولى إلى الإعلام من أجل تسليط الضوء على «أهمية الطبيعة والمحافظة عليها، كذلك للتحذير من قضية أو كارثة بيئية». في هذا السياق، يجمع الجمعيات البيئية عتب مشترك، وهو عدم تفاعل وسائل الإعلام مع أخبار الجمعيات، إذ لا تعطى الحيِّز الكافي من الاهتمام، أو حتى أحياناً يتم تجاهل المواد المرسلة، وهذا يستفز الجمعيات ويحول دون تكرار التجربة، واستبدال التعاون الإعلامي بتجنيد صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي وحساباتها الإلكترونية الخاصة.

في المقابل يلفت المسؤولون إلى انزعاجهم من استعانة الصحافيين بهم، فستّ جمعيات من أصل عشر وصفت لجوء وسائل الإعلام إليها، بـ«الموسمي»، موضحة: «عند المناسبات بحسب حاجة أجندتها»، و«لتلوين برامجها»، و«لسد نقص في موادها». بينما ذكرت أربع جمعيات أن الإعلام يتذكرها «بعد وقوع مشكلة بيئية أو كارثة عالمية»، أو «في اليوم العالمي للبيئة». أما في الأيام العادية، وفي الحالات الطبيعية، فما من لجوء منتظم للجمعيات، وتراوح وتيرة استعانة الإعلام بها بين المرة الواحدة في السنة والأربع مرات. وأبرز ما تزود به الجمعيات الصحافيين، إحصاءات عن الحرائق في لبنان، ودليل بالمواقع الحرجية، ونبذة عن صنوف نباتية محددة، وتقرير عن حجم النفايات وسبل التخلص منها.

أما الوسيلة الإعلامية التي تفضّلها كل جمعية، فقد تنوعت الأجوبة بين المرئي والمكتوب والمسموع والإلكتروني. في الدرجة الأولى تنافس الإعلام المرئي والإلكتروني، كونهما أوسع الوسائل انتشاراً وأكثرها رواجاً، مع فارق بسيط هو أن «الإلكتروني شبه مجاني» بينما المرئي «الهوا مكلف»، على حد تعبير مسؤول إحدى الجمعيات، الذي قدّم مثلاً عن تجربته مع القنوات التلفزيونية اللبنانية: «يندلع حريق، فنبادر فوراً إلى الاتصال بالدفاع المدني الذي يحضر بسرعة، أما إذا حاولنا الاتصال بالمحطات التلفزيونية، فإنها عوضاً من أن تستعجل وترسل مراسلاً وكاميرا تنقل حجم الكارثة وهول الحريق، ينهال الصحافي علينا بالأسئلة، ويندر أن تُنقل المشكلة البيئية إلا إذا استمر الحريق لليوم التالي، مما يولّد لدينا حال نفور».

نظراً إلى أن القسم الأكبر من الجمعيات ينشط على مواقع التواصل الاجتماعي، اختارت خمس جمعيات التواصل مع المواقع الإلكترونية كأوّلوية، على اعتبار أنها مكمّلة لنشاطها الإلكتروني وتتفاعل أسرع مع أخبارها ومع الصور من دون أن تكابد الجمعيات مصاريف إضافية. وفي الوقت عينه لم تسقط التلفاز كخيار أوّل والأشد تأثيراً في الجمهور.

وسط هذه المنافسة المحمومة، حلّت متابعة الصفحات البيئية في الصحف اللبنانية في المرتبة الثالثة ضمن سلّم أولويات الجمعيات. وعبّر مسؤولو الجمعيات عن عتبهم من اجتزاء البيانات التي يتم إرسالها إلى الصحافيين في الصفحات البيئية. إلا أنهم، في المقابل أثنوا على الاستعانة بآرائهم وخبراتهم في التحقيقات الصحافية، أكثر مما يُتاح لهم في المحطات التلفزيونية. أما في المرتبة الرابعة فقد حلّ التواصل مع المحطات الإذاعية، إذ تعتمد الجمعيات في ما ندر على أثير الإذاعات في نقل صرختها أو نشاطها. مع الإشارة هَهنا إلى انزعاجهم من عدم إرسال الإذاعات صحافييها للمشاركة في ندوات أو تغطيات دعت إليها الجمعيات.

ج ـ نظرة الجمعيات البيئية إلى الصحافيين «البيئيين»[11]

يُجمع المسؤولون العشرة عن الجمعيات الذين قابلناهم، على غياب الثقافة البيئية الكافية لدى الصحافيين، وتدنّي روح المسؤولية الاجتماعية لديهم، والثقافة البيئية على حد سواء، مشيرين إلى «أن السبق الصحافي محور اهتمام العدد الأكبر من الصحافيين بصرف النظر عن دقة «السكوب» ومصدره، ومدى تأثيره في الناس»، كذلك ينتقدون «غياب الإعداد المسبق للملفات لدى الصحافيين».

في هذا السياق، لا يمكننا تجاهل رغبة مسؤولي الجمعيات في التواصل مع عدد محدود من الصحافيين المسؤولين في المؤسسات الإعلامية والممسكين بملف البيئة. هنا يشير أحد مسؤولي الجمعيات إلى الفارق الشاسع على مستوى الوعي البيئي بين المسؤول عن ملف البيئة والفريق العامل معه في مختلف تلك المؤسسات، فيأسف لإرسالها مندوبين لا يدركون شجون البيئة، بينما يبقى الملم الأكبر (المسؤول عن الملف) خلف مكتبه، مكتفياً بمقالة أو بإشراف على أعمال الصحافيين، معتبراً أنه مؤشر استخفاف بالأحداث البيئية، وأن تعيين مسؤول عن ملف البيئة مجرد «برستيج» تتباهى به المؤسسات في ما بينها.

حيال عدم رضى الجمعيات البيئية وتذمُّرها من ضعف مهارات الصحافيين البيئيين، جمعية واحدة من أصل عشر أشارت إلى أنها تسعى لصقل مهارات الصحافيين عبر دعوتهم إلى دورات تدريبية، بينما الجمعيات التسع الأخرى لا تُحاول تغيير الواقع، ولا تبدي أي رأي إلا بطلب من مؤسسة إعلامية أو تجاوباً مع أحد الصحافيين المكلّفين بمسألة بيئية.

لا ينكر مسؤولو الجمعيات البيئية أن الأخبار السياسية أشبه بالقوت اليومي لوسائل الإعلام اللبنانية، وأن أولوية الأخبار محكومة بالمستجدات الأمنية والتجاذبات السياسية المتشعبة بين القوى والأحزاب المحلية. إلا أنهم يرفضون الاستسلام حيال هذا الواقع، ويراهنون على اليوم الذي تفرض فيه البيئة نفسها في مقدمات نشرات الأخبار، وعلى الغلاف الأول للصحف، ومحور الأخبار العاجلة على الهواتف، والمواقع الإلكترونية. نذكر على سبيل المثال تاريخ 21 تموز/يوليو 2015، اليوم الذي تصدّر مشهد غزو النفايات المناطق اللبنانية مضامين وسائل الإعلام. في موازاة ذلك، يعرب مسؤولو الجمعيات عن أسفهم لتهافت الإعلام على تخصيص فسحة لمشكلة بيئية بعد حدوثها، عوضاً من التحذير منها قبل وقوعها، كالتوعية على التحكم في حجم النفايات الفردية، وفرزها.

2 ـ العلاقة من منظور وسائل الإعلام

بهدف معرفة طبيعة العلاقة بين الجمعيات البيئية ووسائل الإعلام من منظور هذه الأخيرة، أجرينا مقابلات مع صحافيين واكبوا قضية البيئة وملفاتها لسنوات، وهم: حبيب معلوف تولى إدارة صفحة البيئة في جريدة **السفير** لأكثر من 18 سنة، نبيل أبو غانم مسؤول صفحة البيئة

---

(11) نعني الصحافيين القيمين على ملف البيئة والصحافيين الذين يُكلّفون بموضوعات بيئية.

في جريدة **المستقبل** لأكثر من 15 سنة، وبسكال عازار واكبت الملف البيئي لنحو 5 سنوات في جريدة **النهار**.

أ ـ تواصل الصحافيين البيئيين مع الجمعيات البيئية

في معرض تقييم المسؤولين عن الملف البيئي لواقع تواصلهم مع الجمعيات البيئية، تبيَّن أن لكل واحد منهم تجربة خاصة، يشوبها التعاون والقطيعة على حد سواء. بالنسبة إلى تجربة الصحافي حبيب معلوف التي امتدت لسنوات في جريدة **السفير**، ولاحقاً في جريدة **الأخبار**، رأى أن العلاقة مرّت بمختلف المستويات: «في التسعينيات بدأت العلاقة تبادلية، مبنية على النقاشات والأخذ والرد. ومع تزايد أعداد الجمعيات، وانهماكها بالمنافسة في ما بينها لتثبيت نفسها من جهة أو لكسب ثقة الممولين من جهة أخرى، تحولت العلاقة إلى موسمية، لأن الجمعيات باتت تلجأ إلينا أحياناً، وبعد سنوات شهدت العلاقة انقطاعاً أو شبه فقدان للاتصال التام».

إن العلاقة بين وسائل الإعلام والجمعيات البيئية في لبنان يشوبها ثغر كثيرة تحول دون تعزيز المضامين البيئية إعلامياً، ودون تحقيق الجمعيات البيئية أهدافها أو إيصال رسائلها، وهذا ينعكس سلباً على إشاعة الوعي البيئي لدى المواطنين.

بعد أعوام من النضال البيئي، يرى معلوف أن الحل الأنسب يكون بانتقاء جمعيات محددة للتعامل معها، موضحاً: «ساهمت المشكلات البيئية التي واجهها لبنان، بعد الحرب الأهلية، وفي مرحلة لاحقة بعد حرب تموز [يوليو] 2006، في غربلة الجمعيات البيئية الحقيقية والأخرى القائمة لغايات مشبوهة، فتوضحت الصورة، وبات بوسعنا معرفة لأي من الجمعيات نمد يد التعاون ونُتيح لها استخدام منبر صفحة البيئة».

أما في جريدة **النهار**، فقد تسنى للصحافية باسكال عازار، قبل أن تتسلم الملف البيئي، جس نبض الجمعيات البيئية من خلال التغطيات الميدانية التي كانت تقوم بها، والجمعيات التي التقتها. لذا فضّلت، منذ تسلّمها الملف (من عام 2010 حتى عام 2015)، وضع لائحة بالجمعيات الجدّية للتعاون معها. وتقول عازار: «كنت أذهب غالباً إلى أقصى القرى اللبنانية، وفي أيام إجازتي، لمجرد تلبية دعوات الجمعيات البيئية، إلا أنني كنت أفاجأ أحياناً بطبيعة الأنشطة، أذكر منها طلاء جدار في حي من البلدات النائية، فيضيع النهار وتتعطل أشغالنا من أجل خبر كان بوسعنا أخذه عن الوكالة أو أن تزودنا به الجمعية». وتلفت عازار إلى النفور الذي ولّدته بعض الجمعيات لدى الصحافيين: «نأسف لوجود جمعيات «بالاسم بيئية»، تُحاول إرضاء الجهة الممولة، وأحياناً مختار الضيعة، وتراعي خواطر عدد من السياسيين والمعنيين بالنشاط، من دون أن تأتي على ذكر الصحافيين وما قد يُناسبهم، وكأنه فرض واجب عليهم تغطية كل الأنشطة التي يُدعون إليها».

يبدو نبيل أبو غانم أكثر تسامحاً مع الجمعيات البيئية، إذ يحرص على نشر أخبارها تشجيعاً لها، «وهذا ما خلق نوعاً من الجدية في العلاقة بين الصفحة والجمعيات» على حد تعبيره. يرى

أبو غانم، بصرف النظر عن حجمم النشاط البيئي، أنه ينم عن جدية ورغبة لدى الجمعية في إيصال فكرة بيئية محددة. لذا، «في بداية الأمر، نتعاون، وإذا رأينا أن مجهود الجمعية توقف عند هذا الحد، بمعنى أنها لا تعمل على صقل مهاراتها، لا نكرر تعاوننا معها، فتفهم الجمعية الرسالة، وتعمل في المرة المقبلة على تقديم طبق مقنع، نشاط قد يستقطب التغطية الإعلامية ويولّد المنافسة بين الصحافيين لتغطيته، فأحياناً النشاط يفرض نفسه».

ولدى استفسارنا عن مدى استعانتهم بالجمعيات البيئية في كتاباتهم، تتنوع أجوبة الصحافيين البيئيين وتبدو متضاربة. بالنسبة إلى معلوف، المسألة محسومة، فهو لا يستعين بالجمعيات البيئية، «نحن من نزوّدها بالمعطيات، ومعظم الندوات التي أشارك فيها ألاحظ أن 90 في المئة من أرشيفها يحمل مقالاتي». أما عازار فأحياناً كانت تلجأ إلى الجمعيات البيئية، لذا فإن العلاقة بينهما غير مستقرة، ذلك بحسب توافر المعطيات القيمة لدى الجمعية التي من شأنها أن تخدم الموضوعات. وتوضح عازار: «أحياناً لا تملك أي من الجمعيات صورة وافية عن المشكلة التي أكتب عنها، أو حلولاً يمكن البناء عليها، أو حتى أرشيفاً غنياً بالأرقام يمكن الاستناد إليه، فلا أتشجع ثانية لقرع بابها». في المقابل بدت القنوات أكثر اتساعاً في **المستقبل**، إذ «يتم غالباً اللجوء إلى الجمعيات البيئية»، ويوضح أبو غانم: «ربما لا نجد ما نبحث عنه كاملاً لدى الجمعيات من معلومات، ولكن نحاول قدر المستطاع إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة».

يبقى دور الإعلام البيئي مجتزأً ما لم يتوخَّ في مضامينه سلسلة أهداف وغايات تتخطى مجرد الإخبار الموسمي. ومن أبرز تلك الغايات: إحداث تغيير سلوكي في تعامل المواطنين مع البيئة، ومساعدتهم على الانخراط في عملية حماية البيئة والحفاظ على مواردها.

في سياق متصل، بالنسبة إلى الغايات التي تدفع الجمعيات إلى اللجوء إلى الإعلام، يقول معلوف «90 بالمئة من الجمعيات تلوذ بالإعلام للتسويق لأنشطتها فقط». أما عازار وأبو غانم فيريان أنه: «أياً يكن الهدف، لا شك في أنه يحمل رسالة بيئية سواء أكانت رغبة الجمعية فقط نشر بيان لها فقط، أم ترويج انشطتها، أم حباً بالظهور».

ب ـ نظرة الصحافيين البيئيين إلى ورش عمل الجمعيات البيئية

يُجمع المسؤولون عن الملف البيئي، على تلقيهم دعوات من جمعيات بيئية للمشاركة في ورش عمل. إلا أن لكل مسؤول ملاحظاته الخاصة على مضمون الورش، فتشير عازار إلى غياب الابتكار واستسهال الموضوعات، «معظم الدورات التي أشارك فيها بوسعي الحصول على ما تضمنته من معلومات عبر شبكة غوغل».

وينتقد معلوف عملية النسخ واللصق (Copy Paste) المتكررة لمضامين كتاباته: «ألاحظ أن بعض الجمعيات يعيد استخدام 90 بالمئة مما أكتبه في الصفحة الأسبوعية في **السفير**، مرات كثيرة من دون ذكر المصدر، وهذا ينم عن ضعف لدى الناشطين البيئيين في ابتكار مضامين أو

ترجمة دراسات». ويتوقف معلوف على محدودية الابتكار لدى الجمعيات، «أقصى مجهود يُبذل يتجسد في دعوة مهندس زراعي، أو أستاذ جامعي»، مؤكداً أنه لا يُقلل من أهمية الضيوف، متمنياً «لو نصل إلى مرحلة يصبح مسؤولو الجمعيات وأبرز الناشطين فيها متمكنين من إدارة ندوة وفتح نقاش بيئي فلسفي، يطرح المشكلة ويستعرض الحلول». وبالنسبة إلى أبو غانم فهو يرى «أن موضوعات الدورات عينها تتكرر، وهي: التلوث، الحرائق، التحريج، نسمع في ما ندر عن تنظيم جمعية دورة حول مفاهيم بيئية جديدة، معظمها يعمل من الموجود جود».

3 ـ أسباب ضعف التفاعل بين وسائل الإعلام والجمعيات البيئية

عزا المسؤولون «موسمية» التفاعل بين الإعلام والجمعيات البيئية، إلى غير سبب، حل بالدرجة الأولى لامبالاة بعض أصحاب المؤسسات الإعلامية بالجانب البيئي لمصالح تمويلية. إذ يلفت معلوف إلى «تأثر الإعلام بالملوثين الذين يُسيطرون على سوق الإعلانات»، فرغبة من أصحاب المؤسسات الإعلامية المحافظة على علاقاتهم مع المعلنين، يتجنبون خوض غمار التعديات على البيئة، و«في أقصى الحالات يعرّجون على البيئة من باب العموميات وفي فترات تشهد الأخبار المحلية ركوداً».

ويلفت معلوف النظر إلى غياب الجدّية لدى مجموعة من الصحافيين والجمعيات على حد سواء، «بعض المحطات التلفزيونية تُرسل في ما ندر مندوبيها للمشاركة في دورة بيئية تثقيفية، ولا تكلّف نفسها عناء الاعتذار. في المقابل لا نرى الجمعيات تفرض نفسها كلاعب أساسي في حماية البيئة، فتتلهى بقضايا ثانوية أو أفكار مكررة، بدلاً من البحث عن الإبداع». أما عازار فترى «أن الموضوع البيئي لا يجذب وسائل الإعلام، لذا لا تتعامل معه كأوّلوية، بينما يتم التركيز على القضايا السياسية اليومية والمسائل الجنسية، نظراً إلى قدرة الموضوعين على جذب الجمهور وبالتالي كسب المعلنين». وتتوقف عازار عند إحدى نتائج افتقار معظم الجمعيات البيئية لملحق إعلامي، موضحة: «نعاني مشكلة جوهرية، معظم الجمعيات لا تُوظف ملحقاً إعلامياً يُغطي أنشطتها ويعمم أخبارها، فتقع كامل المسؤولية على الصحافي سواء أكان النشاط في المدينة أم في مناطق نائية، حتى إن الجمعيات لا تأخذ في الحسبان التوقيت والمكان المناسبين لنشاطها، مما ينعكس سلباً على طبيعة المشاركة وحجم التغطية الإعلامية له».

رابعاً: نحو تعزيز الوعي البيئي

تبين لنا أن العلاقة بين وسائل الإعلام والجمعيات البيئية في لبنان يشوبها ثغر كثيرة تحول دون تعزيز المضامين البيئية إعلامياً، ودون تحقيق الجمعيات البيئية أهدافها أو إيصال رسائلها، وهذا ينعكس سلباً على إشاعة الوعي البيئي لدى المواطنين. وهنا نتوقف عند بعض الثغر التي لا بد من معالجتها.

تحرص الجمعيات البيئية على عدم شغور منصب أمين الصندوق أو الرئيس لديها، لأن هذا النوع من الفراغ يثير ريبة الجهات الممولة، وبالتالي قد تجيّر التمويل إلى جمعية أخرى، في المقابل لا تبدي الاهتمام نفسه لتخصيص ملحق إعلامي توكل إليه المهمات الإعلامية، علماً أن

وجود الملحق الإعلامي، سيوفّر إطلالات إعلامية للجمعية وأفرادها، مقابلات، مداخلات، تنظيم لقاءات... وبالتالي تأمين مواكبة إعلامية لنشاط الجمعية ورسالتها، وهو ما يُعزز الوعي البيئي. مع الإشارة إلى أن بعض الجمعيات عاتب على وسائل الإعلام لاستضافتها الأسماء عينها من الناشطين البيئيين وتعاملها باستنسابية مع بقية الجمعيات، من هنا أهمية الملحق الإعلامي كحلقة وصل بين الجمعية والإعلام.

حيال تعدد وجوه الصحافيين المنتدبين من مؤسساتهم لتغطية أنشطة الجمعيات البيئية، يُجبر الناشطون البيئيون على العودة إلى نقطة الصفر في مختلف المشاريع التي يقومون بها، من التعريف بالجمعية وأهدافها... في السياق نفسه، تتعدد أسماء المتحدثين الإعلاميين بالمشروع نفسه في الجمعية البيئية الواحدة، وهذا يُوقع الصحافي في لغط ومن تعذر الوصول إلى جواب واحد مشترك ضمن الجمعية البيئية.

في ضعف التعاون بين المؤسسات الإعلامية والجمعيات البيئية عدم معرفة كافية لكل طرف لآلية عمل الآخر وللتحديات التي ترافق عمله. وفي ظل اهتمام أرباب المؤسسات الإعلامية بالمعلنين وبالجمهور و«الريتنغ»، يعيش الصحافي ضغطاً مزدوجاً، إذ اتضح أن بعض أرباب العمل يتدخلون بطريقة مباشرة في المواد الإعلامية عبر إعطاء ملاحظات كمثل «فلان ما بدنا نزعلو»، أو بطريقة غير مباشرة، كالاتصال بالصحافي وطرح معالجة مسألة بيئية محددة عليه وتأجيل أخرى. فالموضوعات البيئية المتمثلة بتعديات السياسيين على الأملاك العامة أو كشف كسارة لأحد النافذين، أو التذمر من انبعاثات معمل لأحد المتمولين... موضوعات تندرج أحياناً ضمن المحرّمات، وتخضع مسبقاً لميزان الحسابات السياسية، والاستراتيجية العامة التي تنتهجها المؤسسة الإعلامية. وأكثر ما يُقلص هامش تَحرّك هؤلاء الصحافيين، أن معظم ملكية وسائل الإعلام تعود إلى سياسيين أو إلى أطراف محسوبة على قوى سياسية، ما يدفع القيمين على الملف البيئي إلى تفعيل رقابتهم الذاتية، على نحو لا يتحولون معه إلى شهود زور في الموضوع البيئي، وفي الوقت عينه، لا يصطدمون مع إداراتهم، فتذهب بالتالي الموضوعات المطروحة من جانبهم، أو التغطيات التي قاموا بها لأنشطة بعض الجمعيات البيئية سدى. لذا يبدو واضحاً أن تخصيص مساحة للبيئة في الصحيفة لا يعكس بالضرورة غيرة أصحاب تلك المؤسسة على البيئة ودفاعهم المستميت عنها، إنما لجملة عوامل ظرفية، من أبرزها: تعاظم المشكلات البيئية وتعبئة فراغات ما توافر من صحافيين مهتمين ومختصين بالموضوع، وكسب جمهور الجمعيات البيئية والمجتمع المدني، وتعزيز صورة الصحيفة بأنها تهتم بقضايا المواطنين.

التخصص في المجال البيئي، الانطلاق من قناعة راسخة بأهمية القضايا البيئية والتعاطي مع هذه القضايا بطريقة علمية لا عاطفية، الخضوع لدورات تدريبية وورش عمل متخصصة، ثغر إذا أحسن كل من الجمعيات البيئية والمؤسسات الإعلامية التعاطي معها تحقق الوعي البيئي المنشود.

خلاصة

ساهمت الأزمات البيئية المتلاحقة، سواء عالمياً أم محلياً، إلى حد كبير، في جذب وسائل الإعلام إليها، وفرضت على الصحافيين إعادة ترتيب أولوياتهم وأجنداتهم. على سبيل المثال،

أزمة النفايات التي تفشت في لبنان منتصف عام 2015، أعادت تصنيف موقع البيئة في المشهد الإعلامي اللبناني مقابلة بموضوعات أخرى. فبات الواقع البيئي يتصدر عناوين الصحف، وصور أكياس القمامة تغزو الصفحات الأولى، سواء أكانت تُخصص الصحيفة سلفاً صفحة للبيئة أم لا. وتحول الناشطون البيئيون الذين لم يجدوا لسنوات من يسمع لهم، إلى ضيوف معزّزين مكرّمين في برامج «التوك شو». بيد أن هذا الاهتمام الإعلامي البيئي الظرفي أو سواه من الظروف الاستثنائية لا يُمكنه أن يكرّس لدى الجمهور الوعي البيئي الذي يحد من المشكلات البيئية المتراكمة.

لذا يبقى دور الإعلام البيئي مجتزأً ما لم يتوخَّ في مضامينه سلسلة أهداف وغايات تتخطى مجرد الإخبار الموسمي. ومن أبرز تلك الغايات: إحداث تغيير سلوكي في تعامل المواطنين مع البيئة، ومساعدتهم على الانخراط في عملية حماية البيئة والحفاظ على مواردها، وفي الوقت عينه تحفيزهم على إيصال آرائهم إلى المعنيين، ما يعني أن على «وسائل الإعلام، ألّا تكتفي بدورها كشاهد أو كناقل، لقضايا البيئة، بل أن تسعى إلى المساهمة في نشر الوعي البيئي السليم إضافة إلى دورها في تغطية المشكلات البيئية»[12]. لذا من خلال دراستنا للعلاقة بين الصحافيين المتخصصين في الملف البيئي والجمعيات البيئية، تبين لنا تعذُّر بلوغ الوعي البيئي المنشود لدى المواطنين ما لم تعالَج مجموعة من الثغر.

إن ضعف المعالجة الصحافية لموضوع البيئة مرتبط بمكامن الخلل في مهارات الناشطين البيئيين لدى الجمعيات البيئية. فالعدد الأكبر من هذه الجمعيات يفتقر إلى التخصص، وأهدافه متشعبة، وغاياته متداخلة، واهتماماته متعددة. لا تركّز الجمعيات نشاطها على مكوّن واحد من البيئة، أو على حماية عنصر من عناصر الطبيعة، بل تبدو منهمكة بمختلف الشجون البيئية وهذا يضعها في حال من الإرتباك والمراوحة في المكان عينه.

لذا لا يكفي أن تعترف الجمعيات البيئية بأنها عاجزة عن بلوغ هدفها من دون الإعلام، ولا بد من تعزيز مهاراتها التواصلية، وإتقان لغة الصحافيين وخصوصية العمل الإعلامي، عبر تخصيص ملحق إعلامي يتابع معهم بحسب أنشطة الجمعية. مع وجود الملحق الإعلامي تحلّ الجمعية عدداً من المشكلات، أبرزها: وجود خبر بيئي صالح للنشر مزود بصور أو بشريط فيديو، يُعمَّم على الوسائل الإعلامية، من جهة يتسلم الصحافي مادة قابلة للنشر، ومن جهة أخرى يصبح على دراية بالكلمات المفتاحية الخاصة بالموضوع البيئي، وبالتالي تسقط التحليلات الصحافية الخالية من الخلفية البيئية.

انطلاقاً مما تَقدم، تبقى مساعي البيئيين مبتورة ما لم تلاقهم جهود الصحافيين إلى منتصف الطريق. كذلك سيتعذر طرح القضايا البيئية للنقاش في حقل الفضاء العمومي، ما لم يتعاون الباحثون البيئيون المفترض بهم معاينة الموضوعات البيئية والعمل على أشكلتها وطرحها كقضية للنقاش أمام مختلف الأطراف المعنية، عندها تنجذب وسائل الإعلام نحوهم وتلاقيهم، بالتالي تتحقق إمكان طرح القضايا البيئية في حقل الفضاء العمومي لتتمكن من النفاذ إلى دوائر صنع القرار □

---

(12) حبيب معلوف، «لماذا صفحة «بيئة»»، **السفير**، العدد 8060 (1998).

البيعة بين التوجُّه الرسمي ومواقف «العلماء الحركيين»

أحمد عالمي(*)

باحث في القانون العام،
علم السياسة والقانون الدستوري ـ المغرب.

مقدمة

مثلت الظروف العامة التي مر منها المغرب (الثورة الإيرانية، مشكل الصحراء، الأزمة الاقتصادية وما صاحبها من انتفاضات شعبية، بروز التيارات المادية والعلمانية، عدم التوصل إلى توافقات سياسية لإنهاء حالة الاحتقان السياسي بين المعارضة والنظام...) منعطفاً حاسماً أثر مباشرة في الوضع السياسي العام، بما في ذلك المجال الديني ـ السياسي الذي أصبح مع مطلع الثمانينيات يشكل رهاناً مهماً، سواءٌ بالنسبة إلى الدولة أو الجماعات الإسلامية أو حتى العلماء أنفسهم. فقد كان التنافس على أَشُدِّه بين هذه الجماعات والنظام للهيمنة على مكوِّنات الحقل الديني. وقد كانت مجمل هذه العوامل كافية لأن تدفع بالسلطة إلى اللجوء إلى تكثيف مصادر الشرعية، وتوظيف الدين لأجل خدمة النظام السياسي، وتقوية أسسه ومرتكزاته، انطلاقاً من البيعة، إمارة المؤمنين، السند الخليفي.

ففي الوقت الذي سعت الدولة لتحقيق الأهداف المذكورة آنفاً، دأبت فئة من العلماء ـ وهي فئة تشتغل خارج الإطار الرسمي خلافاً للعلماء الرسميين ـ إلى رفض هيمنة الدولة في هذا المجال، عبر تكثيف أنشطتها الدينية والدعوية، التي اتخذت أبعاداً سياسية، والتعبير كذلك عن مواقف بخصوص البيعة والنظام السياسي، لا تتماشى في جميع الأحوال مع التوجه العام الذي تتبناه الجهات الرسمية في هذا الإطار.

لذلك، يحاول الموضوع الذي بين أيدينا الإجابة عن مجموعة من التساؤلات المهمة والشائكة: ما الأهمية التي تحظى بها البيعة بالنسبة إلى النظام السياسي المغربي؟ كيف سعت الدولة ـ مع

(*) البريد الإلكتروني: alamiahmaad@gmail.com

مطلع الثمانينيات ـ إلى تكريس حقل إمارة المؤمنين والبيعة؟ وما المرجعية التي استندت إليها في سبيل تحقيق ذلك؟ وما رد فعل «العلماء الحركيين» من هذا المعطى الديني؟ وكيف كانت مواقفهم من البيعة وإمارة المؤمنين؟

أولاً: لجوء الدولة إلى تكثيف مصادر الشرعية الدينية

دفعت عدة عوامل بالنظام إلى استثمار المعطى الديني لتقوية موقعه داخل الحقل السياسي ـ الديني، وتغذية المشروعية السياسية والدينية التي تعد إحدى الركائز الرئيسية للنظام السياسي المغربي.

كانت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الأداة التي اعتمدها النظام لتحقيق أهدافه المتمثلة بدعم مشروعية المؤسسة الملكية، وتوجيه الخطاب الديني تماشياً مع التصور العام للسياسة الدينية الرسمية.

1 ـ توظيف المقدس كخطوة لدعم مشروعية المؤسسة الملكية

رأينا كيف لجأ النظام السياسي إلى استثمار المقدس عبر تكثيف مصادر الشرعية لتقوية دعائم هذا النظام. وتماشياً مع ذلك عملت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في مطلع الثمانينيات على بلورة رؤية واضحة، تسعى من خلالها لتكريس هيمنة حقل إمارة المؤمنين والبيعة، حيث مثلت هذه الأخيرة دعامة أساسية للنظام السياسي، ومصدراً رئيسياً لمشروعية الحكم بالمغرب.

ولخدمة هذا التوجه بادرت وزارة الأوقاف إلى تنظيم ملتقيات فكرية ذات طابع ديني، كندوة الإمام مالك في فاس في نيسان/أبريل 1980، ندوة القاضي عياض في مراكش لـ 20 ـ 22 آذار/مارس 1981، وأخيراً ندوة البيعة والخلافة في الإسلام في العيون (وسيتم التركيز عليها في هذا المحور) التي تم تنظيمها في أيلول/سبتمبر 1985[1].

تهدف هذه الندوات والملتقيات الفكرية إلى إشراك علماء المؤسسة الدينية وكذلك ممثلين عن الحركات الإسلامية، في تعبئة «النظرية السياسية الإسلامية» وإعطاء تصور عام يعمل على إبراز الأسس والمرتكزات التي يتأسس عليها نظام حكم الدولة العلوية بالمغرب[2].

ولفهم هذا التوجه الذي سعت إلى تكريسه وزارة الأوقاف من خلال عقد هذه الندوات والملتقيات الفكرية وإشراك علماء المؤسسات الرسمية، ولكشف الرهانات الأيديولوجية المرتبطة بهذا الشأن، يكفي الاطلاع على ما ورد في فقرة للكتاب المدون لأشغال هذه الندوة:

«يسجل هذا الكتاب وقفة تاريخية لعلماء الإسلام، ذلك أنهم في خضم التيارات والأيديولوجيات التي تطغى على الفكر السياسي المعاصر ومتاهات الحيرة التي يعاني منها الإنسان، وهو يحل

---

(1) سلمى نجاة، «محددات القرار السياسي: التجربة المغربية،» (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة القاضي عياض، كلية الحقوق، مراكش، 1997)، ص 273.

(2) سليم حميمنات، «السياسة الدينية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1984 ـ 2002،» (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق، 2008 ـ 2009)، ص 314.

نظريات هذه الفلسفات الوضعية في نظام الحكم، يقف العلماء ليتحدثوا للعالم عن النظام الذي جاء به الإسلام والقائم على البيعة والخلافة، ويشرحوا أسس هذا النظام وطبيعة العلاقة بين الإمام والرعية، وحقوق الإمام والتزاماته وحقوق الرعية وواجباتها، والقواعد التي وضعها المشرِّع لضمان الاستقرار والاستمرار والاطمئنان والعدل والمساواة والكرامة والحرية والشورى، والتوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ويتابعوا تطبيق هذا النظام من خلال تاريخ دول الإسلام وتاريخ المغرب منذ عهد إدريس الأول إلى عهد الحسن الثاني، وبما يزيد عن اثني عشر قرناً من الزمان»[3].

دفعت عدة عوامل بالنظام إلى استثمار المعطى الديني لتقوية موقعه داخل الحقل السياسي ـ الديني، وتغذية المشروعية السياسية والدينية التي تعد إحدى الركائز الرئيسية للنظام السياسي المغربي.

هذا التقديم الذي أدلى به وزير الأوقاف الأسبق يبين بصورة جليّة الخطوط العريضة، ويكشف عن المرجعية الأيديولوجية لتوجهات الدولة في هذا الظرف السياسي الحساس، حيث راهنت الدولة على فئة العلماء الرسميين لتكريس هذه التوجهات، التي تخدم في جميع الأحوال المشروعية الدينية للمؤسسة الملكية، وتهدف إلى تعزيز وتقوية الأسس التي ينبني عليها النظام السياسي المغربي.

ضمت ندوة «البيعة والخلافة في الإسلام» عدداً مهماً من العلماء يمثلون بلداناً أفريقية وعربية إسلامية، وجلّهم علماء رسميون، حيث لوحظ أن المتدخلين في الندوة تجمعهم تقريباً التوجهات نفسها في ما يخص الأفكار التي قدموها خلال مداخلاتهم، حيث تمحورت بوجه عام حول معطيات البيعة والخلافة بوصفها السند الأساسي لنظام الدولة في الإسلام. فهذا محمد بن حماد الصقلي ينطلق ـ في مداخلته ـ من آيات قرآنية يستدل بها ويعزز رأيه حول وجوب الخلافة، يقول الله تعالى في محكم كتابه: ﴿... **إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً...**﴾ [البقرة: 30]، ثم: ﴿**ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِن بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ**﴾ [يونس: 14]، ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: 30][4].

---

(3) انظر تقديم وزير الأوقاف العلوي المدغري للكتاب المدون لأشغال الندوة الأولى التي انعقدت بمدينة العيون حول موضوع: «الخلافة والبيعة في الإسلام» بتاريخ 5 ـ 8 أيلول/سبتمبر 1985. أورده: حميمنات، المصدر نفسه.

(4) يقول الصقلي إن الإمام الألوسي يفسر قول الله تعالى: ﴿**إنا جعلناك خليفة في الأرض**﴾ أي استخلفناك على الملك فيها والحكم فيما بين أهلها، أوجعلناك خليفة عمن قبلك من الأنبياء القائمين بالحق، وهو على الأول مثل فلان خليفة السلطان إذا كان منصوباً من قبله لتنفيذ ما يريده، وعلى الثاني من قبيل هذا الولد خليفة عن أبيه، أي ساد مسده، قائم بما كان يقوم به من غير اعتبار لحياة أو موت وغيرهما ... وأما الخلافة عن رسول الله (ﷺ)، فإنها مختصة بمن تحمل الأمانة بعد رسول الله (ﷺ)، فكل من ولاه الله أمر هذه الأمة، فهو خليفة الرسول الله (ﷺ)، ومن كان خليفة للرسول فهو في ما تحمله عنه خليفة لله عز وجل ولا ينفذ إلا الأمر الالهي له بأن يكون حارساً للدين، ومدبراً لشؤون الأمة عن مقتضى ما شرعه رب العالمين ...

ينتقل الصقلي في مداخلته إلى الحديث عن التعريف اللغوي للخلافة. فالخلافة في اللغة: «هي النيابة عن الغير على أي حال كانت النيابة، وهذا مفهوم عام»، ففي كليات البقاء: الخلافة: النيابة عن الغير إما لغيبة المنوب عنه، وإما لموته وإما لعجزه، وإما لتشريف المستخلف[5].

فالتاريخ شاهد على أن المغاربة هم الذين انفردوا بالمحافظة على أمانة الخلافة التي هي دعامة الحكم الإسلامي وأساسه المتين، فلم يسبق أن خضعوا لمحتل أو أقاموا على ذل، وإذا كانوا لم يواجهوا قدوم هؤلاء المسلمين فلأن قدومهم لم يكن قدوم احتلال، وإنما كان لنشر تعاليم الإسلام وإعلاء كلمة الله[6]. واعتنقوا الإسلام، فكان لهم فضل كبير في نشره في الأندلس، وكذلك ببعض البلدان الأوروبية، وحافظوا على وفائهم للتعاليم الإسلامية، عززته محافظتهم على البيعة والخلافة الشرعية.

وفي الأخير يخلص المحاضر إلى أنه بناء على ما سبق يتبين أن الخلافة الشرعية هي من خصائص الأمة المحمدية، وقبلها كانت تثبت لنبي بعد هلاك نبي، وثبوتها بالوحي لا على أنها لتدبير الشؤون الدنيوية، وإنما كانت لإرشاد قوم النبي إلى عبادة الله سبحانه، وتسمى الخلافة أيضاً إمامة، وقد وردت الأحاديث الصحيحة بهاتين الكلمتين، فمن ولّاه الله الأمرَ يسمى إماماً ويسمى خليفة ويسمى أمير المؤمنين كما يسمى ملكاً.

«فهو إمام باعتبار أن إمامة الصلاة وخطبة الجمعة في عهد الرسول (ﷺ) وعند الخلفاء الراشدين لازمتان له...»

«وهو خليفة باعتبار أنه يخلفه عليه السلام في حفظ الدين وتطبيق تعاليمه بين المسلمين».

«وهو أمير المؤمنين باعتبار أن إضافة الوصف بالخليفة بحسب تسلسل الخلفاء هو مستثقل قبل تكاثرهم، ومتعذر بعد مرور العصور، فقد اتفق الصحابة رضوان الله عليهم على أن يسموا الخليفة الثاني لرسول الله (ﷺ) وهو سيدنا عمر بأمير المؤمنين...»[7]

كذلك يتخذ البشير اليونسي في مداخلته حول البيعة والخلافة وشرعيتها التوجه نفسه الذي طبع تقريباً جميع المداخلات.

انطلق اليونسي في مداخلته من تعريفه للبيعة، يقول: يعرف بن خلدون البيعة: «إن البيعة هي المبايعة والطاعة، وهي المعاقدة والمعاهدة، وهي العهد والطاعة».

فالبيعة ـ يقول اليونسي ـ أخذ وعطاء، أخذ عليهم العهد بالتوحيد والطاعة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر «وأعطاهم الوعد بالجنة»، فإذا كانت البيعة هي المعاهدة والمعاقدة أو العهد والطاعة، أو الأخذ والعطاء، فإن ذلك يعني أن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمر

---

(5) محمد بن حماد الصقلي، «الخلافة شرعيتها في الديار المغربية،» ورقة قدمت إلى: **ندوة البيعة والخلافة في الإسلام**، الدورة الثانية، الجزء الأول (1994)، ص 207.

(6) **ندوة البيعة والخلافة في الإسلام** (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ الدورة الثانية المنعقدة بالعيون ـ الجزء الأول 1994)، ص 204.

(7) المصدر نفسه، ص 220 ـ 221.

نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه في ما يكلفه به من الأمر في المنشط والمكره والعسر واليسر.

وتُعد البيعة في المفهوم الإسلامي من قبيل التعاون على البر والتقوى الذي أمر به الله جل جلاله قائلاً: ﴿... **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ** ... ﴾ [المائدة: 2][8].

ليخلص اليونسي إلى أن تاريخ المغرب لم يكن سوى جزء وامتداد لتاريخ العالم الإسلامي في أنظمته وقوانينه وأحكامه وبيعته الشرعية، حيث هذه الأخيرة هي من ستحكم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وذلك منذ أن بنى المولى إدريس الأول دولته[9].

إضافة إلى تمحور جل المداخلات حول أهمية الخلافة الشرعية في بناء الحكم، ركز إدريس العلوي العبدلاوي من جهته على أهمية لقب أمير المؤمنين، حيث أكد أنه من سمات الخلافة، حيث كان «الأمير» هو من يقود جماعة المسلمين في الغزو أو الحج، وكان «الأمير» أيضاً يؤم الناس في الصلاة، إضافة إلى قيادته للجيش أو إشرافه على شؤون الحجيج.

ولعل لقب أمير المؤمنين ـ يقول العبدلاوي ـ هو أكثر تعبيراً عن طبيعة المنصب من كلمة «خليفة»، وذلك لعدم إمكان أحد أن يخلف رسول الله بينما كان له من دور في الرسالة والوحي، كما أن لقب «أمير المؤمنين» أدل على حقيقة الحال، ولأجل هذا استحسنه سيدنا عمر وآثره حينما دعاه به بعض الصحابة.

وبذلك كان المغرب هو الوحيد الذي تناول دستوره لقب «أمير المؤمنين» كتسمية للملك[10].

ويخلص المتدخل في الأخير إلى أن المغرب ظل ـ وعلى امتداد تاريخه وتعاقب الدول عليه ـ محافظاً على التصور الإسلامي للحكم، وما ينبني عليه من فلسفة ومقومات إسلامية رغم تقلب الأحداث وتغيُّر الظروف، وظل حريصاً كذلك على مسألة الشرعية والمشروعية المرتبطة بالحكم[11].

الملاحظ أن المداخلات في هذه الندوات ركزت عموماً على ثلاثة محاور رئيسية[12]:

ـ التأصيل الشرعي لمفاهيم البيعة والخلافة وأهميتها في بناء الدولة الإسلامية.

ـ اعتماد هذه المفاهيم (البيعة، الخلافة...) كأسس لبناء الدولة العلوية بالمغرب وفق النموذج النبوي، وهو السبب وراء ديمومتها واستمراريتها.

ـ الحفاظ على الوحدة الوطنية.

---

(8) البشير اليونسي، «البيعة الإسلامية أساس في إقامة الدولة الإسلامة،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، الدورة الثانية، الجزء الأول، ص 268.

(9) المصدر نفسه، ص 295.

(10) إدريس العلوي العبدلاوي، «عقد البيعة في الإسلام،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، الدورة الثانية، الجزء الثاني، ص 100 ـ 101.

(11) المصدر نفسه، ص 117.

(12) حميمنات، «السياسة الدينية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1984 ـ 2002،» ص 314.

إذاً، هذه الرؤى والأفكار التي أطّرت أشغال الندوة تعد دعامة أساسية وهدفاً رئيسياً لهذه اللقاءات. وتبين بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه المبادرة كانت تؤطرها أهداف سياسية وأيديولوجية أصبحت تكتسي أهمية حيوية بالنسبة إلى النظام خلال هذه الفترة على الأقل. فوزارة الأوقاف كانت مدعوّة إلى إبراز هذا التماهي بين الدولة والدين في المغرب، وفي الوقت نفسه ترسيخه وإعادة إنتاجه من خلال أنشطة ومبادرات ذات طابع فكري وأيديولوجي. فإذا كانت الدولة تقوم على إمارة المؤمنين والبيعة ـ كما يقول العلوي المدغري ـ فمن واجب وزارة الأوقاف أن تحافظ على هذا الارتباط انطلاقاً من أن نظام الحكم في المغرب أساسه الإسلام[13]، ولم ينفصل قط عن الجذور الإسلامية، ومن ذلك أصبح الحكم يعتمد على (الولاء) بين الحاكم والمحكوم تأطره البيعة[14].

إضافة إلى اللقاءات الفكرية والعلمية التي عُقدت (كندوة البيعة والخلافة في الإسلام التي تم التركيز عليها في هذا المقال)، بادرت الدولة كذلك، وتماشياً مع هذا التوجه الذي يستند إلى ما هو سياسي وأيديولوجي، إلى تكثيف الأنشطة الدينية بما في ذلك الدروس الحسنية. فهذه الأنشطة كانت تصب في اتجاه تكريس المشروعية الدينية، وتقوية وتدعيم النظام السياسي، في سياق تصاعد المطالب ـ في مطلع التسعينيات ـ بالإصلاحات الدستورية، التي كانت تهدف إلى الحد من صلاحيات الملك مقابل تقوية دور البرلمان والحكومة.

2 ـ الدروس الدينية في خدمة السلطة السياسية

في إطار سعي الدولة إلى تكريس هيمنة حقل إمارة المؤمنين، وتقوية الأسس التي ينبني عليها النظام السياسي المغربي، فقد عمدت ـ إضافة إلى تنشيط الندوات العلمية، وعقد الملتقيات الفكرية ـ إلى تنظيم دروس دينية تتبنى التوجهات نفسها. فبقدر ما هي تستند ـ أي الدروس ـ إلى مرجعية سياسية، فهي أيضاً تعيد إنتاج المقولات نفسها بخصوص المشروعية الدينية والسياسية للدولة، القائمة على الخلافة والبيعة وإمارة المؤمنين. سنناقش في الفقرات الموالية دروساً حسنية ألقاها كل من وزير الأوقاف الأسبق العلوي المدغري، والحالي أحمد التوفيق.

أ ـ تقاطع الديني والسياسي في الدرس الحسني لوزير الأوقاف

يتعلق الأمر بدرس ديني ألقاه وزير الأوقاف آنذاك العلوي المدغري ضمن الدروس الحسنية، التي عادة ما تنظَّم في رمضان سنوياً، وذلك سنة 1990، وكان عنوان الدرس: «مبادئ القانون الدستوري في الإسلام» انطلاقاً من حديث نبوي وقع اختلاف بشأن صحته:

«السلطان ظل الله في الأرض، يأوي إليه الضعيف، وبه ينتصر المظلوم، ومن أكرم سلطان الله في الدنيا أكرمه الله يوم القيامة».

---

(13) المصدر نفسه، ص 319.

(14) «نظام البيعة في المغرب،» **دعوة الحق** (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب)، العدد 174.

ومن ثم يعزز وزير الأوقاف موقفه من خلال مساهمة له تحت عنوان: «المفهوم الدستوري للبيعة في الإسلام»، حيث يحاول استنباط الأسس الشرعية التي يرتكز عليها نص الدستور الجديد بتوظيف المقاربة نفسها بين عناصر البيعة الإسلامية ومشروع دستور 1992 الذي كان يجري الاستعداد للمصادقة عليه، حيث ستخلص المقالة إلى: «أن هذا الدستور تأكيد لمضامين البيعة وتفصيل لمجملها وبيان وشرح لمفهومها ومضمونها»، وهذا التطابق بين مفهوم البيعة ومشروع دستور 1992 هو الذي يبرر ويؤكد مشروعية السلطات الواسعة والسامية التي يتمتع بها أمير المؤمنين، ويمثل بالمقابل ضمانة كبرى وقوية تحول دون صدور قوانين مخالفة للشريعة الإسلامية،[15] وبالتالي فالواجب «الديني يقتضي» «قبول هذا الدستور والاجماع عليه طاعة ونصرة ورعياً لحرمة البيعة وحفاظاً لمكانتها في النفوس وتعبيراً عن الجد في الطاعة»[16].

لكن هذا التوجه الذي سار عليه المدغري، وهذه المواقف التي عبَّر عنها خلقت ضجة كبيرة وخصوصاً في فترة دقيقة يجتازها المغرب، ميزتها النقاشات العميقة حول الإصلاحات السياسية والدستورية.

وقد عبَّر العديد من الفاعلين وكذا الأحزاب السياسية، وخصوصاً أحزاب اليسار، عن انتقاداتهم اللاذعة وسخطهم الشديد من جراء هذا الطرح الذي أبان عنه الوزير، وتبلورت ردود الأفعال الأولى من خلال الحملة التي شنها حزب الاستقلال ومجموعة من الهيئات التابعة له، وكذا حزب الاتحاد الاشتراكي.

هذه الحملة التي شنها الحزبان المذكوران ضد طرح الوزير، ربما تفسران على أن الأمر لم يتعلق بدرس ديني، بل تعدّاه إلى أبعد من ذلك، وأصبح الأمر يتصل بقضية ذات خلفيات سياسية تحت غطاء ديني، وبذلك تصدر اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال بتاريخ 27 نيسان/أبريل 1990 بياناً يحمل بين طياته تنديداً بمضامين هذا الدرس ويحث الحكومة على تحمل مسؤوليتها بصدد ما عبَّر عنه أحد أعضائها، بوصفه مسّاً بالدستور وبمقتضياته. كذلك عبَّر البيان عن رفضه لأي أفكار رجعية، الإسلام بريء منها، تستهدف النظام الديمقراطي للبلاد وتمس بدستورها، وتسعى لضرب المكاسب الديمقراطية[17].

وبمثل هذا التوجه عبّر حزب الاتحاد الاشتراكي في مقال يحمل عنوان: «ردود الفعل على الدرس الديني لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية» جاء فيه: «من المعلوم أن الأفكار التي عبر عنها وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في الدرس الديني في شهر رمضان الماضي قد أثارت عدة ردود فعل، وقد علمنا أن الفريق النيابي للاتحاد الاشتراكي في شخص محمد الحبيب الفرقافي وجّه سؤالاً في هذا الموضوع إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وطالب بعقد اجتماع لجنة الإعلام

---

(15) حميمنات، المصدر نفسه، ص 326.

(16) عبد الكبير المدغري، «المفهوم الدستوري للبيعة في الإسلام،» في: **مراجعة الدستور المغربي (1992): دراسة وتحاليل،** سلسلة تشييد دولة حديثة (الرباط: المطبعة الملكية، 1992)، ص 126. أورده: حميمنات، المصدر نفسه.

(17) راجع البيان الذي صدر في جريدة **العلم**، في عددين متتاليين 1990/4/28، و1990/4/29.

والثقافة والشؤون الإسلامية للإجابة عن التساؤلات المشروعة التي أثارها موقف السيد الوزير»[18] ومن شأن هذه الأفكار المعبَّر عنها في الدرس الديني أن تضرب المكتسبات والحقوق والمؤسسات.

في خضم هذه الحملة المضادة للدرس الديني لوزير الأوقاف يساهم أحد العلماء المقربين من حزب الاستقلال بمقالة ذات بعد ديني حاول من خلالها عبد العزيز بن الصديق أن يثبت ضعف سند الحديث الذي اعتمده المدغري كأساس لدرسه الديني. وكان عنوان مقالته[19]:

«تصحيح بعض الأخطاء الواقعة في درس السيد المدغري» التي نشرت بجريدة **العلم**[20].

تشكل البيعة معطى بارزاً في الحقل السياسي المغربي، ومصدراً رئيسياً لمشروعية النظام السياسي المغربي. لذلك فقد سعت السلطة في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات إلى استثمار المعطى الديني في سبيل تحقيق غاياتها.

وبعد الضجة التي خلقها الدرس الديني، بادر علماء المؤسسة الرسمية (المجالس العلمية، دار الحديث الحسنية، وكذا رابطة العلماء) إلى الرد على المواقف والآراء الصادرة عن بن الصديق، وتم ذلك في صورة مداخلات ودراسات ركزت على التأصيل الشرعي لحديث «السلطان ظل الله في الأرض» وصحة ثبوته، في محاولة لتقديم نوع من الدعم لمواقف المدغري بخصوص هذا الموضوع.

فإذا كان المدغري أبان عن توجه معيَّن في درس ديني يقوم على مرجعية سياسية، وينحو نحو تكريس آليات البيعة والخلافة باعتبارها مرتكزات رئيسية للنظام السياسي المغربي، فإن

---

(18) جريدة **الاتحاد الاشتراكي** (الرباط)، 1990/5/14، ص 3.

(19) أشار الفقيه بن الصديق في مقالته إلى أن وزير الأوقاف وقع في أخطاء كان عليه أن لا يقع فيها، وكان عليه أن يعطي للبحث حقه من النظر وأن يعتمد على مصادر حقيقية، حيث اقتصر فقط على النقل من كتب لا يُعتمد عليها، وبذلك فهو انطلق من «حديث موضوع» إضافة إلى أحاديث أخرى موضوعة استدل بها في درسه، وبناء على ذلك يقول بن الصديق: «إن الحديث الذي بنى عليه السيد عبد الكبير العلوي بحثه حول الدستور في الإسلام موضوع لا يصلح للاستدلال والاحتجاج كما هو معلوم عند العلماء، فكان يجب أن يكون البحث مبنياً على أساس صحيح سالم من النقد، أما والأساس غير صحيح، فما بني عليه يكون غير صحيح أيضاً بحكم قضية العقل عند كل باحث . وبيان وضع هذا الحديث أن ابن النجار رواه في ذيل تاريخ بغداد (...) وقد جرت عادة الحفّاظ أنهم إذا ترجموا الراوي يذكرون في ترجمته من وقع إليهم من أحاديثه المنكرة، والغريبة وأسناده (...) ثم ذكر بن النجار ما يدل على جرح شيخه وأنه غير ثقة (...) وكان سيئ الطريقة في شهادته يشهد بالزور (...) ولم يكن محمود الطريقة في الحديث، ولا مأموناً، وهذا جرح قادح لا يجوز لمن قبل فيه رواية حديثه، كما هو معلوم (...) مما يدل على أن الرجل لا تحل الرواية عنه، ولا العمل لحديثه، ولا أستبعد أن يكون الحديث من وضعه وعمل يده، وضعه ليتقرب به إلى حاكم وقته لنيل عرضه المادي، كما يدل على ذلك بعض ما ذكره بن النجار من أحواله (...) وحديثه هذا فيه تزلف لأجل الدنيا». كما أشار كذلك عبد العزيز بن الصديق إلى أن المدغري استند أيضاً إلى أحاديث أخرى لا تصلح للاستدلال ولا للاحتجاج، وفيها ما هو موضوع، كما أنه ذكر أيضاً بعض الأحاديث دون أن يأتي بنصها الكامل. انظر: **العلم**، 1990/4/6.

(20) **العلم**، 1990/4/6.

الأمر بالنسبة إلى خلفه أحمد التوفيق لا يختلف كثيراً عنه، إذ حاول التوفيق أن يعطينا قراءة سياسية ـ دينية لنظام إمارة المؤمنين.

ب ـ الدرس الديني، أو القراءة السياسية ـ الدينية لإمارة المؤمنين

لفهم مضامين هذه النماذج من الدروس الدينية المقدمة من طرف وزير الأوقاف أحمد التوفيق أمام الملك ضمن سلسلة الدروس الحسنية الرمضانية[21]، التي تتخذ مضامينها، إلى حد ما، أبعاداً سياسية، سنتطرق بتفصيل إلى الدرس **الأول** وموضوعه: «الأبعاد التعاقدية للبيعة في تاريخ المغرب»، أما **الثاني** فهو يتناول: «الثوابت الدينية للمملكة المغربية وجذورها في عمل السلف الصالح.» كما سنقف أيضاً عند درس «دور علماء المغرب في حماية الهوية الوطنية»، الذي أكد التوفيق من خلاله على شرعية الدولة بناء على كل من البيعة ووثيقة المصالح المرسلة.

(1) «البيعة» كأساس للدرس الحسني (رمضان 2011): جاء هذا الدرس في سياق المراجعة الدستورية لسنة 2011، وكان موضوعه: «الأبعاد التعاقدية للبيعة في تاريخ المغرب»[22]. يذكرنا ذلك بالدرس الحسني لوزير الأوقاف السابق العلوي المدغري الذي جاء في سياق الإصلاحات الدستورية لسنة 1992. لقد ألقى التوفيق درسه بتاريخ 3 رمضان 1432 (آب/أغسطس 2011)، وتناول فيه الأصل الشرعي للبيعة بناء على مجموعة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. ومن ثمة أشار إلى العلاقة بين البيعة والدستور[23]، واعتبر أن الدستور يتضمن البيعة ولكنه لا يتجاوزها،

---

(21) تجدر الإشارة بهذا الصدد أن السيد أحمد التوفيق ألقى مجموعة من الدروس خلال سنوات متتالية، وقد ركزنا في هذا المحور على الدروس التي تستند أكثر إلى مرجعية سياسية. فمن بين الدروس التي ألقاها نذكر:

ـ 18 رمضان 1422 (كانون الأول/ديسمبر 2001): «هوية المغرب الثقافية».

ـ 7 رمضان 1423 (تشرين الثاني/نوفمبر 2002): «النسب الشريف والسند الصوفي».

ـ 2 رمضان 1424 (تشرين الأول/أكتوبر 2003): «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من هدي القرآن إلى وازع السلطان».

ـ 4 رمضان 1425 (تشرين الأول/أكتوبر 2004): «تدبير العلاقة بين الدين والسياسة».

ـ 6 رمضان 1426 (تشرين الأول/أكتوبر 2005): «دور العلماء في تدبير الإرث النبوي».

(22) المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، **الحالة الدينية بالمغرب: التقرير الثالث 2012/2011** (الرباط: طوب بريس، 2015)، ص 103.

(23) نشير هنا إلى أن الدستور المغربي لسنة 2011 تم تضمينه فصلين جديدين هما الفصل 41 و42 بدلاً من الفصل 19 (دستور 1996)، فقد أقر الدستور الأخير نوعاً من الفصل والتمييز بين «مجال أمير المؤمنين» و«مجال رئيس الدولة»، أي الفصل بين الصلاحيات الدينية من جهة، وبين المهام السيادية والتحكيمية ذات الطبيعة السياسية من جهة أخرى. فإذا كانت حدود الفصل والتمييز بين سلطتي أمير المؤمنين ورئيس الدولة تتجلى في الفصل بين السلطات الدينية من جهة، وبين المهام السيادية ذات الطبيعة السياسية من جهة ثانية، فإن هذا التمييز الذي يُعد تغييراً معيارياً نوعياً على مستوى البناء الدستوري، يؤشر إلى الاعتراف بوجود فضاءين، **الأول** سياسي و**الثاني** ديني، كل واحد منهما له فاعلوه وقواعده. انظر: حسن طارق، **الدستور والديمقراطية: قراءة في التوترات المهيكلة لوثيقة 2011** (الرباط: منشورات سلسلة الحوار العمومي، 2012).

انظر أيضاً: Hassan Rachik, «Le Roi commandant des croyants et chef d'Etat, vers une séparation des =

وما يجمع بينهما هو المضمون المتمثل بتنصيص البيعة على المبادئ الأساسية الخمسة المعروفة بالكليات وهي: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ المال، وحفظ العرض. وهذه الغايات هي نفسها الموجودة ـ من وجهة نظر المحاضر ـ في مختلف فصول الدستور، وبالتالي فإن الدستور لن يتجاوز البيعة «لأن البيعة بقدر ما تدور حول الشروط فإنها تدور على الشخص أمير المؤمنين، وبالتالي فالطاعة طاعتان. لأن المبايع الذي هو شخص الملك ليس في عين المبايعين طرفاً رمزياً أو افتراضياً». وبالتالي فمن خلال طروحاته التي أدلى بها يحاول الوزير أن يقدم رداً مبطناً على الآراء المطالبة بالملكية البرلمانية، من خلال تبيانه أن مقتضيات البيعة لا تسمح للملك بأن يكون سلطة رمزية يسود ولا يحكم[24].

لقد سبق لوزير الأوقاف أن أكد في لقاء جمعه مع عدد من الدبلوماسيين بالرباط بتاريخ 13 نيسان/أبريل 2016 أن الملك هو رئيس الدولة وأمير للمؤمنين، وهو الساهر على حفظ الكليات الخمس السابقة الذكر. كما أكد أن مشروعية إمارة المؤمنين بالمغرب «تقوم على عقد مكتوب منذ قرون يسمى البيعة»، موضحاً أن ضمان إمارة المؤمنين للدين يكون باحترام هذه الكليات التي تتحكم في ضمير الناس وتصورهم للعالم، حسب تعبيره[25].

(2) مكانة البيعة وإمارة المؤمنين من خلال الدرسين الحسنيين لسنة 2012 و2017:

ألقى الوزير التوفيق درساً دينياً في سنة 2012، وكان موضوعه: «الثوابت الدينية للمملكة المغربية وجذورها في عمل السلف الصالح»[26]، حيث أشار إلى أن هذه الثوابت هي ذات وظيفة تأطيرية، حيث تؤطر عنصرين أساسيين هما: العمل والإيمان، مستنداً في ذلك إلى الآية الكريمة: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ**﴾ [النور: 55]. يشير المحاضر إلى أنه، بفضل المؤسسة الملكية، تم قطع أشواط في هذا الاتجاه بإصدار عدد من الضوابط القانونية التي تهم تدبير الشأن الديني، حيث جاء الدستور الأخير ليكرسها في جانب إمارة المؤمنين واختصاصها في تدبير ذلك. وبناء على ذلك فالسيد الوزير يرى أن آفاق النموذج المغربي في علاقة الدين بالسياسة يقوم على التوازي بين المؤسسات السياسية والثوابت الدينية، وحماية تلك الثوابت بالدستور، من خلال مقولة: «التزام الدولة ممثلة بإمارة المؤمنين بحماية الملة والدين». كما أشار إلى أن المهمة الأساسية في مواكبة هذه السيرورة التاريخية هي مهمة العلماء في شرح الثوابت شرحاً دينياً سياسياً واضحاً في ضوء الأثر والتاريخ والمقاصد ومقتضى التنزيل على العصر الحالي[27].

= rôles politiques et religieux,» papier présenté à: *La Liberté de conscience au Maroc: Acte du colloque international organisé par le collectif Démocratie et Modernité.*

(24) عبد الحفيظ ماموح، «السياسة الدينية الجديدة بالمغرب،» (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الأول، سطات، 2014 ـ 2015)، ص 166.

(25) أحمد التوفيق، «تدبير الشأن الديني بالمغرب منوط بإمارة المؤمنين بمقتضى عقد البيعة،» مقال منشور بالموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتاريخ 14 نيسان/أبريل 2016، <http://www.habous.gov.ma>.

(26) المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، **الحالة الدينية بالمغرب: التقرير الثالث 2011/2012**، ص 103.

(27) انظر الموقع الرسمي لجريدة هسبريس بتاريخ 24 تموز/يوليو 2012، <http://hespress.com>.

إضافة إلى ذلك ألقى السيد التوفيق درساً دينياً سنة 2017 كان موضوعه: «دور علماء المغرب في حماية الهوية الوطنية»، تطرق فيه إلى مجموعة من الإشكالات التي تتعلق بتدبير الشأن الديني، ودور إمارة المؤمنين ومكانة البيعة. فقد أشار المحاضر إلى أهمية وثيقة فتوى المصالح المرسلة، التي اعتبر أنها ترد على المشككين في شرعية الدولة الحديثة بآليات حكمها وقوانينها. وخلاصتها «أن كل ما يتعلق بالدولة سواء من جانب الأسلوب أو الآليات، أو جانب التدابير والإجراءات يكتسي الشرعية الدينية الكاملة، إذا توافرت فيه شروط المصلحة الشرعية وبررته المقاصد». وبالتالي فقد قرر العلماء (علماء المؤسسة الرسمية) من خلال الوثيقة «أن المغاربة بمقتضى البيعة يفوضون لأمير المؤمنين النظر فيما يصلح أحوالهم الدينية والدنيوية، وما يحمي اختياراتهم من الغلو والتطرف»[28].

إن هذه الدروس الدينية تتخذ في معظمها بعداً سياسياً وتستند إلى مرجعية سياسية، وتسير في اتجاه دعم المشروعية الدينية للدولة، إذ إن الملتقيات الفكرية والعلمية ومختلف الأنشطة الدينية، والتي محورها البيعة وإمارة المؤمنين كانت تعكس من جهة سعي النظام إلى احتكار الرموز الدينية، وتبرز من جهة ثانية حجم التنافس بين مختلف الفاعلين في الحقل السياسي، الذي تبلور على أرض الواقع من خلال «المجال القدسي» والذي أصبح يشكل رهاناً حقيقياً لمختلف الفاعلين في الحقل السياسي المغربي، فكل فاعل يسعى لتطوير علاقته بالتراث الإسلامي لأجل خدمة أهداف محددة. وفي جميع الأحوال فسعي النظام لاحتكار الرموز الدينية يبرز الدور المتعاظم لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في سبيل تحقيق ذلك.

إضافة إلى الدور المعتبر الذي قامت به الأوقاف، كان العلماء الرسميون من جانبهم في قلب الحدث، حيث تولوا تنفيذ المهمات التي عادة ما تطلب من عالم السلطة، ممثلة بالتعبئة على المستوى الفكري والنظري لخدمة توجهات الدولة في الشأن الديني، وتكريس المشروعية الدينية والسياسية للسلطة.

في مقابل العلماء الرسميين ودورهم في هذا الشأن، شهد الحقل الديني نشاطاً ملحوظاً لعلماء يشتغلون خارج الإطار الرسمي، وأبانوا عن مواقف تُناقض تماماً التوجهات العامة للسلطة في هذا الصدد، حيث عبّروا بكل جرأة عن آرائهم، التي تتمحور حول البيعة وإمارة المؤمنين.

ثانياً: مواقف «العلماء الحركيين» من البيعة والنظام السياسي

لا يمكن إغفال الدور الذي تؤديه فئة العلماء، سواء تعلق الأمر بمكوّنات الحقل الديني، أو مختلف التدابير والإجراءات المرتبطة بالسياسة الدينية. فالعلماء كان لهم تأثير في هذا المجال، وكانت لهم تصورات معيَّنة لبعض القضايا الحساسة والحيوية، بما في ذلك تلك المتعلقة منها بالنظام السياسي. ونستحضر في هذا السياق مثالين لـ «عالمين حركيين» بارزين، وهما الشيخ

---

(28) درس ألقاه أحمد التوفيق وزير الأوقاف ضمن سلسلة الدروس الحسنية لرمضان 1438هـ/2017م. انظر الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتاريخ 28 أيار/مايو 2017، <http://www.habous.gov.ma>.

عبد السلام ياسين، والشيخ أحمد الريسوني. مع الإشارة إلى بعض النماذج الأخرى على سبيل المقارنة.

1 ـ انتقاد طقوس البيعة

يوجه عبد السلام ياسين انتقادات حادة لطقوس البيعة واصفاً إياها بـ «الصلاة للملك»[29]، وأنها تجسد حالة من التدهور في الحكم، يقول ياسين: «تدهور الحكم على رقاب المسلمين، واستحكم السيف متمكناً بقوته وبفتوى شرعية الاستيلاء ووجوب طاعة من غلب عليهم بالسيف»، فاستحالت البيعة نوعاً من الحفلات التهريجية يُقدم فيها القربان الرمزي للحاكم الذي أصبح يستعبد الناس لشخصه من دون الله[30]. وقد سبق أن شرح الشيخ ياسين بعضاً من أسباب عدم استعداده للقاء الملك الراحل الحسن الثاني: «الحديث إلى الملك يقتضي منك أن تقبل اليد والرجل والكتف وأن تسجد وتركع ... وأنا غير مستعد لهذا»[31].

فنقد الشيخ عبد السلام ياسين لهذه البيعة لا يتوقف عند حد اختلال شرط الرضا (رضا الطرفين)، الذي يعتبره مفقوداً وخاضعاً لتقاليد «البيعة المخزنية المقيتة» التي تقوم على «طقوس بهلوانية لا تمتدّ بأية صلة إلى الميثاق الإسلامي»[32]، وإنما تجاوز ذلك إلى رفض الأساس الوراثي الذي تتأسس عليه مسألة شرعنة البيعة حيث يعتبر أن «الملك العاض الذي يعض على الأمة بالوراثة وبيعة الإكراه مضى وولى»[33].

يقول الشيخ ياسين واصفاً البيعة بأنها: «الحفل الوثني المنظم كل سنة، والذي تقام فيه شعيرة البيعة المخزنية التي تلزم كبار الشخصيات في البلد بالركوع خمس مرات أمام الصنم البشري قبل أن يدفعهم الخدم المطربشون، ويسارعوا إلى رص صفوف باقي العباد الخاشعين»[34] و«يركعون أمام الملك... «الله يبارك في عمر سيدي»... والناس في لباس أبيض... وعلية القوم، الحكام والمفوضون والجيش كل الناس يلبسون اللباس المخزني... كلهم يركعون للملك وكأنهم في محراب»[35].

فإذا كان نقد عبد السلام ياسين الموجّه للبيعة، بوصفها مجرد تصرف شكلي يقوم على «حفلات تهريجية»؛ حيث تغدو مجرد التزامات انفرادية بطاعة المبايعين للملك تسهم في تكريس

---

(29) جريدة **المساء**، 15 ـ 16 كانون الأول/ديسمبر 2012.

(30) عمر الشرقاوي، «جماعة العدل والإحسان: المعارضة وأشكال الاحتجاج الإسلامي في المغرب،» **الآداب**، السنة 58، العددان 9 ـ 10 (2010)، ص 75.

(31) **المساء**، 15 ـ 16 كانون الأول/ديسمبر 2012.

(32) عبد السلام ياسين، «مذكرة إلى من يهمه الأمر،» **وجهة نظر** (الرباط)، العدد 39 (شباط/فبراير 2000).

(33) عبد السلام ياسين، **المنهاج النبوي تربية وتنظيماً وزحفاً** (بيروت: الشركة العربية الأفريقية للنشر والتوزيع، 1994)، ص 5.

(34) ياسين، «مذكرة إلى من يهمه الأمر».

(35) **المساء**، عدد: 1936.

وتثبيت وضع السلطان الجديد تجاه المنافسين المحتملين، فإن النقد الذي يوجهه إلى الأساس الوراثي للبيعة يتخذ أبعاداً أخرى، فهو في نظره نظام فاسد، والبيعة بحد ذاتها هي بدعة ابتدعها معاوية «ليمكن لولده يزيد الفاسق من رقاب المسلمين وليحول الخلافة ملكاً عاضاً مستقراً في غلمان بني أمية»[36]. أو كما كان حال الخليفة عثمان بن عفان الذي يقول عنه الشيخ ياسين واصفاً حال حكمه وإدارته، «فقد كان إذن من جهة غلمة قريش بقيادة مروان بن الحكم، زمرة يستغلون السلطان، عدلوا عن التسوية في القسمة، أي مالوا عما كان عليه الأمر من تسوية الناس في العطاء. وكان من العمال والحكام من اندسوا تحت بساط الإمام عثمان رضي الله عنه، فكانوا قوما مفسدين»[37].

وفي ظل سخط الناس على هؤلاء المفسدين، وعدم تحرك الخليفة عثمان بن عفان لفعل شيء رغم الشكاوى التي كانت تصله، أدى ذلك إلى قيام ثورة ضد الخليفة، كما يؤكد ذلك محمد عمارة: «وعندما حدثت أحداث السنوات الأخيرة من عهد عثمان بن عفان رأت قطاعات عريضة من الأمة أن هناك «جوراً» تمارسه عصبية قريش الأموية، وأن هناك ضعفاً من الخليفة عن إزالة هذا «الجور»، فكانت الثورة على الخليفة عثمان عندما رفض التنازل عن الخلافة بعد أن طلب الثوار منه ذلك»[38].

وعموماً فالشيخ ياسين يربط فساد النظام بتوريث الحكم وولاية العهد، حيث إن ذلك ـ من وجهة نظره ـ لا أساس له في البيعة الصحيحة، ومن ثم يعبِّر ياسين عن رفضه لكل البيعات التي أبرمت في تاريخ المسلمين منذ القضاء على الخلافة الراشدة، والتي بدأت ـ أي البيعات ـ منذ عهد معاوية، وأسست الحكم على الجبرية والإكراه[39].

إلا أنه رغم الانتقادات التي يوجهها الشيخ ياسين للبيعة كما تجسدها التجربة المغربية، فهو في المقابل يتجنب الخوض في التبعات التي يمكن أن تترتب عن ذلك، هل عليه ترجيح فكرة الخروج وعدم الطاعة، أم القبول بمنطق «تغليب الاستقرار على الفوضى» ليخلص إلى مخرج توفيقي يعتبر أن «النقض المتكرر مس بالهدف الإسلامي في الاستقرار، كما أن طلب الاستقرار بأي ثمن كان الذريعة التي منها دخل «دين الانقياد» على الأمة»[40].

إن عدم الخوض في التفاصيل المرتبطة بهذا المفهوم، يمكن أن يفرغه من أي محتوى واقعي ويشحنه بحمولة عاطفية، يصبح معها مجرد شعار سياسي لدغدغة عواطف الجماهير المتحمسة، وجلب تعاطفها مع «مبدأ إسلامي» يذكي لديهم الحماسة والثقة في المستقبل البعيد المدى أكثر

---

(36) عبد السلام ياسين، **الخلافة والملك** (الدار البيضاء: دار الآفاق، 2000)، أورده الشرقاوي، «جماعة العدل والإحسان: المعارضة وأشكال الاحتجاج الإسلامي في المغرب،» ص 76.

(37) ياسين، **الخلافة والملك،** ص 35، أورده: سعيد لكحل، **الشيخ عبد السلام ياسين من القومة... نحو دولة الخلافة،** كتاب الشهر؛ 3 (الدار البيضاء: منشورات الأحداث المغربية، 2003)، ص 79.

(38) لكحل، المصدر نفسه، ص 80.

(39) الشرقاوي، «جماعة العدل والإحسان: المعارضة وأشكال الاحتجاج الإسلامي في المغرب،» ص 76.

(40) المصدر نفسه، ص 76.

من الانخراط الفعّال في الواقع المعيش، وملامسة قضاياه وتوفير الإجابات الدقيقة عن مشكلاته الآنية[41].

ومن خلال الانتقادات الموجهة للبيعة، يذكر أنه بعد تولية الملك محمد السادس للعرش، تعاملت الجماعة مع الحدث بنوع من التجاهل السياسي، حيث صدرت تصريحات لنادية ياسين ابنة مرشد الجماعة اعتبرت أن النظام يسير والمخزن نفسه كيفما كان القائم على رأسه[42]. وخلافاً لهذا الموقف من البيعة فيلاحظ أن الجماعات السياسية الأخرى ذات التوجه الإسلامي قد تعاملت مع المسألة بصورة مختلفة، ومن أبرز هذه الجماعات نجد حركة التوحيد والإصلاح التي قدمت البيعة للملك الجديد، كما جاء في بيان مكتبها التنفيذي[43].

أما بخصوص الشيخ أحمد الريسوني فقد وجه هو الآخر انتقادات شديدة لطقوس البيعة، وأدلى بآراء حولها لا تختلف كثيراً عن المواقف التي سبق أن اتخذها الشيخ عبد السلام ياسين. تبلور هذا الموقف من البيعة من خلال رد «العالم القاصدي» على الحوار الذي أجراه وزير الأوقاف أحمد التوفيق مع وكالة المغرب العربي للأنباء.

يتعلق الأمر بدرس حسني ألقاه وزير الأوقاف السيد أحمد التوفيق في رمضان [تموز/يوليو] 2012، إضافة إلى حوار له مع وكالة المغرب العربي للأنباء تحدث فيه عن ذكرى عيد العرش وشرعية حفل الولاء والطقوس المصاحبة له[44].

مجمل ما قاله التوفيق في تصريحه أن «خروج صاحب الجلالة في عيد العرش لتلقي بيعة الأعيان الذين يمثلون الأمة... وهو ممتط صهوة فرسه وفوق رأسه مظلة، تشبه الشجرة التي وقعت تحتها المبايعة للرسول صلى الله عليه وسلم في البداية، المذكورة في قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا**﴾ [الفتح: 18]، فهذه البيعة السياسية هي بيعة كاملة. فالله لم يرد أن يدبر الناس الحياة بالسياسة فقط، وإنما يريدهم أن يدبروا الحياة بالسياسة التي تنفع في الدنيا وفي الآخرة»[45].

وأكد كذلك أن عيد العرش لا يعتبر عيداً وطنياً فقط بالمعنى الحديث؛ «فهو عيد لتجديد البيعة والعهد الشامل بجلالة الملك، فإمارة المؤمنين هي خلافة عن الرسول ﷺ ولها بعد روحي كبير». فعقد البيعة ـ يؤكد التوفيق ـ هو عقد روحي وسياسي بين الشعب والملك مبني على شروط البيعة. كما أوضح الوزير في هذا السياق، أن مهمة الملك تزيد على التدبير السياسي العصري المدني «بحفظ الدين وحماية حياة وعرض وعقل الناس، فالمبايَع يحفظ الدين وهو ما يجري الآن بالمملكة، كما نص على ذلك الدستور الجديد»[46].

---

(41) عبد العلي حامي الدين، «في الأداء السياسي للحركات الإسلامية لموسم 2003: قراءة في الأنساق الفكرية والمواقف السياسية،» **وجهة نظر**، العدد 22 (ربيع 2004)، ص 30.

(42) **التجديد**، 1999/8/26، ص 3.

(43) بيان تأييد بيعة أمير المؤمنين محمد السادس بتاريخ 24 تموز/يوليو 1999.

(44) «طقوس البيعة تثير الجدل مجدداً بين وزير الأوقاف والريسوني،» **أخبار اليوم**، 2012/7/30.

(45) المصدر نفسه.

(46) المصدر نفسه.

كان رد الريسوني عبارة عن نقد لاذع لمحتوى هذا الحوار: «أول ما استرعى انتباهي هو ذلك التصوير، حيث المظلة هي الشجرة وركوب الفرس يشبه واقعة تاريخية معينة، وهذه البيعة هي أخت تلك... لو أن رساماً كاريكاتورياً رسم هذه اللوحة الخيالية، فلربما انتهى به المطاف إلى السجن». ويخلص الريسوني إلى أن الركوع والسجود في الإسلام لا يكونان لبشر حي ولا ميت، فهما يجوزان فقط لله تعالى الحي الذي لا يموت. فهذه المواقف صدرت بالتزامن مع مقال نشره أحمد بن الصديق في بعض المواقع الإلكترونية يحمل عنوان «ديمقراطية الركوع»[47]، حيث لم يتردد هذا الأخير في توجيه سؤال يتعلق بذات الموضوع إلى الشيخ الريسوني باعتباره عالم شريعة.

بناء على الأدلة الصحيحة الشرعية، يؤكد الريسوني[48] أن الركوع والسجود في الإسلام لا يجوزان لغير الله تعالى، فقد بلغ من حرص الإسلام على إبعاد المسلمين عن هذه الشبهة أن جعل صلاة الجنازة خالية من الركوع والسجود خلافاً لسائر الصلوات، لأن المصلين يكون أمامهم وفي قبلتهم جثمان الميت، ولئلا يتوهم أحد أن الركوع والسجود موجهان للميت تم إخلاء صلاة الجنازة من هذين الطقسين. لذلك فالريسوني ينتقد وبشدة الطقوس المواكبة لحفل الولاء والبيعة: «ومما يزيد الأمر قبحاً وشناعة ـ في الدين والفطرة والذوق السليم ـ ذلك المشهد المشين المهين الذي يتكرر علينا كل سنة فيما يسمى حفل الولاء، حين يجبر جموع من الناس على الركوع الجماعي للملك وفرسه، بل تركع كل مجموعة عدة ركعات متتاليات وكأنهم في صلاة وعبادة. نسأل الله العفو والعافية»[49].

يقف الشيخ عبد الباري الزمزمي من جانبه موقف المنتقد للرسالة التي سبق أن نشرها أحمد بن الصديق، حيث عاب على هذا الأخير موقفه من البيعة مبرراً ذلك بأن البيعة هي «تكليف شرعي لا مجال فيه لإرادة الإنسان المسلم واختياره، لأن طاعة الإمام من طاعة النبي ومعصيته من معصية النبي» مبرراً ذلك بقول النبي: «من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني». ولا يشترط في هذه الطاعة ـ

---

(47) يُشار هنا إلى أن هذا التصريح يرجع إلى سؤال مباشر وُجه إلى الشيخ الريسوني من طرف بن الصديق من خلال المقال السابق الذكر، حيث أصبح لزاماً عليه الرد والإجابة. وكان السؤال كما يلي: «ما موقف الدكتور الريسوني اليوم كعالم شريعة من الركوع للملك؟». حيث إن هذا التساؤل ـ كما يقول بن الصديق ـ جاء بناء على تصريح الريسوني ومطالبته «بإلغاء كافة المراسيم والتقاليد والطقوس المخزنية المهينة والحاطة من الكرامة»، وذلك عندما وقع مع 165 شخصاً آخر على «بيان التغيير الذي نريد»، حيث ورد هذا المطلب ضمن «إجراءات سياسية مستعجلة تبني الثقة لدى المواطن المغربي وتجسد الدليل على توفر إرادة التغيير المنشود». انظر الصفحة الرسمية للأحمد الريسوني على الفايسبوك بتاريخ 19 أيار/مايو 2012.

(48) يؤكد الريسوني بالقول بهذا الصدد إن بيعة محمد السادس ملكاً على المغرب جرت سنة 1999، ليتساءل أنه وفق ذلك «إذا كانت تلك البيعة صحيحة وجدية وصادقة فما الحاجة إلى تكرارها كل سنة؟» وأضاف أيضاً بالقول إنه «كثيراً ما يحرجني بعض الأصدقاء من غير المغاربة بالسؤال: لماذا حفل تقديم الولاء عندكم يتم كل سنة؟ فلا أجد جواباً حقيقياً. انظر: «طقوس البيعة تثير الجدل مجدداً بين وزير الأوقاف والريسوني» (مصدر سابق).

(49) انظر الصفحة الرسمية للدكتور أحمد الريسوني على الفايسبوك بتاريخ 19 أيار/مايو 2012.

من وجهة نظر الزمزمي ـ أن يكون الإمام عادلاً أو صالحاً أو فاضلاً، فطاعة الإمام تهدف إلى «حفظ البلاد وحماية الأمة من الشقاق والتفرق». يستدل كذلك الزمزمي بأحاديث نبوية أخرى: «من كره من أميره شيئاً فليصبر فإنه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية»[50]. وبالتالي فالزمزمي يوجه انتقاداً حاداً لموقف بن الصديق من البيعة، معتبراً ذلك أن من شأنه أن يفسح في المجال للفوضى والفتن والغوغائية والهمجية بحسب تعبير الشيخ الزمزمي. فمن خلال الآراء التي عبر عنها هذا الأخير بخصوص البيعة والطقوس والمراسيم المواكبة لها، يمكن القول إن مواقفه لا تختلف كثيراً عن تلك الصادرة عن الشيخ مصطفى بن حمزة.

وبخصوص بن حمزة، فبعد أن كثر الجدال حول البيعة وجدوائية مراسيمها وحفل الولاء والطقوس المصاحبة لها، كان هذا كافياً لإخراجه عن صمته، وهو المنتمي إلى المؤسسة الرسمية. فقد شارك بن حمزة في ندوة وطنية نظمت تحت شعار: «عيد العرش افتخار واعتزاز وتلاحم بين الملك والشعب»[51]، وأكد خلال مداخلته في الندوة أن «الدولة المغربية هي سليلة الدولة التي نشأت بنشوء الإسلام، أي الدولة التي أسسها النبي»، وقد كانت خاضعة لتقنيات وميكانيزمات محددة، كما يقول الشيخ، فهذه التقنية هي «تقنية التواصل بين الحاكم والمحكوم»، والتراضي عن طريق الدخول في عقد البيعة، فعقد البيعة الشرعي، كما يؤكد الشيخ بن حمزة، هو «عقد تواصل **وتراضي** بين من يَحكم ومن يُحكم»، وأنه «عقد إلزامي في الشريعة الإسلامية»، وقد تكررت هذه البيعة في العهد النبوي (عقد البيعة الأولى، عقد البيعة الثانية، بيعة النساء...) يؤكد كذلك بن حمزة على أمر يعده في غاية الأهمية، وقد ربط ذلك بالحديث الشهير: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة الجاهلية». فقد تناول بإسهاب البيعة من جانبها الشرعي مقارناً ذلك بالبيعة النبوية، وكيف تم التأسيس لها بالمغرب، وكيف أصبحت دعامة أساسية للحكم وعنواناً للأمن والاستقرار بالبلاد حسب تعبيره. هذا الموقف يدفعنا إلى استحضار ما سبق وإن خلص إليه الباحث أوليفر روي (Olivier Roy) المتخصص في الحركات الإسلامية والإسلام السياسي: «العالم الذي إن دخل السياسة إما أن يكون مستشاراً للحاكم (ويسدي النصيحة) وإما أن يكون منفياً». وفي جميع الأحوال فهذا هو الدور المطلوب من عالم السلطة، أن يواكب التطورات التي تحدث داخل الحقل الديني، وكذا القضايا المهمة ذات الصلة بالسياسة الدينية الرسمية، وأن يمثل السلطة في هذا الجانب، ويدافع عن توجهات واختيارات الدولة في إطار إجراءات وتدابير سياستها الدينية.

هكذا إذاً يتضح بصورة جلية أن مواقف كل من الشيخين ياسين والريسوني لا تختلف كثيراً عن بعضها، مقارنة بالشيخ الزمزمي وبن حمزة، اللذين كانت لهما آراء حول البيعة متقاربة، وتعبّر بشكل واضح عن التوجه الرسمي. وبخصوص ياسين والريسوني فكلاهما وجه انتقاداته لمسألة

---

(50) انظر موقع هسبريس بتاريخ 30 تموز/يوليو 2011.

(51) عقدت هذه الندوة بتاريخ 6 آب/أغسطس 2016، وقد احتضنها مركز الدراسات والبحوث الإنسانية في وجدة، وشارك فيها إلى جانب الشيخ بن حمزة (رئيس المجلس العلمي المحلي لوجدة)، والي الجهة الشرقية، رئيس مجلس جهة الشرق، المندوب السامي للمقاومة وجيش التحرير، ورئيس المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية للشؤون الصحراوية...

البيعة وإمارة المؤمنين، وعبّرا عن مواقف معارضة في هذا الإطار. كما أن النظام السياسي كان له بدوره نصيب من هذه الانتقادات، حيث اعتبر الشيخان أنه من الواجب تقديم النصح للحاكم كلما دعت الضرورة إلى ذلك، تماشياً مع نهج علماء المغرب القدامى. وهذا ما سنراه في المحور الموالي.

2 ـ تقديم النصح للحاكم

يختار عبد السلام ياسين أسلوب تقديم النصيحة إلى الحاكم، كما أن أحمد الريسوني يؤكد هو الآخر هذا الأسلوب كلما كان ذلك ضرورياً. فقد عرف التاريخ السياسي للمغرب نموذجين لعالمين كانا يلجآن لنصح الحاكم كوسيلة لمراقبة السلطة، وهما محمد بن عبد الكبير الكتاني ومحمد جسوس[52].

فالشيخ عبد السلام ياسين، وتماشياً مع النمط الحركي المعتمد على التربية ونبذ العنف، تبنى هذا الأسلوب المتمثل بتقديم النصح لأولي الأمر، في إطار علاقته بالنظام السياسي.

يقول الشيخ ياسين في رسالته **الأولى** «الإسلام أو الطوفان» (1974) التي بعثها إلى الملك الراحل الحسن الثاني: «إنه حقي أنا الإدريسي والصوفي المتخلى عنه أن أوجه إليك الكلم الحق»[53]. فهو يفتخر هنا بنسبه الشريف إذ يحسب نفسه من سلالة نبوية شريفة تستحق التقدير والاحترام، وهو بذلك يحاول أن يعطي لنفسه ذات القداسة التي تحملها المؤسسة الملكية سليلة النسب الشريف، وبالتالي خلق حقل مضاد لشرعية المؤسسة الملكية من ذات المعين الديني القدسي[54].

فأهمية ما قام به عبد السلام ياسين تكمن في أنه أول معارض للشرعية السياسية ينطلق ويستند إلى الشرعية الدينية في المغرب المستقل[55]، فقد كان الملك يحظى بالشرعية السياسية والدينية من دون أن يثير ذلك أي اعتراض من طرف العلماء إلى أن بعث الشيخ ياسين رسالته هته معلناً فيها تحديه للسلطة السياسية القائمة وللشرعية، ومعلناً أيضاً عن تأسيس أيديولوجي معاكس لأيديولوجية النظام السياسي[56].

---

(52) انظر: أحمد عالمي، «تدبير الدولة للسياسة الدينية بالمغرب، العلماء نموذجاً 1981 ـ 2010،» (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، جامعة الحسن الثاني ـ عين الشق، الدار البيضاء، 2015 ـ 2016)، ص 145 وما بعدها.

(53) عبد الإله سطي، **الملكية والإسلاميون في المغرب: مقاربة لآليات الإدماج والإقصاء في النظام السياسي المغربي من خلال نموذجي حزب العدالة والتنمية وجماعة العدل والإحسان** (الرباط: دفاتر وجهة نظر، 2012)، ص 95 ـ 96.

(54) Malika Zeghal, *Les Islamistes marocains: La Défi à la Monarchie* (Paris: La Découverte, 2005), pp. 119-120.

(55) المصدر نفسه، ص 119.

(56) سطي، المصدر نفسه، ص 96 ـ 97.

من جانب آخر يرى البعض أن تاريخ الرسالة (1974) يدفع إلى القول بأن الهدف منها يقتصر على النصيحة فقط، ما دام الإطار التنظيمي لحركة العدل والإحسان لم يوجد بعد. فالنصيحة من هذا الباب تترجم النمط الحركي الذي اختارته الجماعة بالموازاة مع أنماط أخرى، ألا وهو «التغيير من أعلى» بصورة سلمية، فهي ليست دعوة إلى الثورة بقدر ما هي دعوة إلى التغيير من النظام نفسه؛ فياسين يعطي في رسالته إلى الحسن الثاني نموذج عمر بن عبد العزيز: «مهما يكن جوابك حفيدي العزيز من الرسول، لا تستطيع منع قول الحقيقة والعدالة التي أطالب بها مهما يكن الرجل الذي أمامي، الملك وسلطته، أو المؤمن عبد الله الذي يقبل بالنصيحة أعلم أن الله العظيم لا يمكن أن يقهر... ها أنت يا حفيد الرسول تعلم أن إسداء النصح واجب فرضه الله على العلماء للأمة الإسلامية... إنك تستحق النصح أكثر من غيرك لأنك من المقربين... إنه حقي أنا الإدريسي والصوفي المتخلى عنه من قبل إخواني أن أسدي لك الكلم الحق»[57].

يستشف أيضاً من الرسالة أن الشيخ ياسين لا يعارض الملكية مبدئياً، بل يعارض «طبيعتها الفاسدة»، وبخاصة من يحيطون بالملك؛ إنه يعترف بالملكية ولكن يدعو الملك إلى تطبيق مبادئ الإسلام عن طريق البيعة لمجلس يضم رجال الدعوة. فالشيخ ياسين يؤمن بتغيير النظام بالنظام نفسه من طريق التوبة: «الثورة الإسلامية نظرياً وتاريخياً يمكن أن تأتي من القمة. لدينا كمرجع عمر بن عبد العزيز الذي بمجرد أن أصبح خليفة بدأ مسلسلاً سيجعل منه برضا الشعب وبخصائصه النادرة، النموذج للملك الوراثي الذي ينزل إلى الشعب للحصول على مشروعية يفتقدها ولإنشاء عدالة أهملها الملك العضوض. هذا النموذج نعرضه كتحدي لمن يهمه الأمر»[58].

أما الرسالة **الثانية** التي صدرت بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير سنة 2000 والتي كان عنوانها «إلى من يهمه الأمر»، فهي من جهة، تكرس التوجه الحركي للجماعة الذي يعتمد من بين أدواته تقديم النصيحة[59]. ومن جهة ثانية، فهي تعبر بشكل أو بآخر، عن استمرارية الجماعة في معارضتها للنظام السياسي.

وبالتالي فالرسالتان يحيل نصهما على خلاصة واحدة تتمثل بكون «عبد السلام ياسين» يريد أن يموقع ذاته وجماعته خارج الشرعية الدستورية، ومعارضة الشرعية السياسية للنظام القائم، ومن ذلك منازعة الشرعية الدينية من نفس المنهل الذي تنهل منه هذه الشرعية.

كذلك يؤكد أحمد الريسوني من جانبه «ضرورة تقديم النصيحة للملك وتنبيهه إلى أخطائه في إطار الإحترام والتقدير الواجب له». فمن وجهة نظر الريسوني فإن عامة العلماء، وفي إطار تعاملهم مع الحكام، انقسموا إلى اتجاهين: **الأول** يرى أن السلامة في الدين والبعد عن الفتن يكون في البعد عن السلاطين؛ أما الاتجاه **الثاني** فيرى «ضرورة التواصل مع الحكام، ومعاونتهم في الخير والمعروف، ومناصحتهم وتنبيههم في شأن الأخطاء والانحرافات الواقعة منهم أو من

(57) عكاشة بن المصطفى، **الإسلاميون في المغرب** (الرباط: دار توبقال للنشر، 2008)، ص 160.

(58) Abdessalam Yassine, *Pour un dialogue avec l'élite occidentalisée* (Casablanca: Impr. Najah, 1980), p. 7.

(59) بن المصطفى، المصدر نفسه، ص 162.

أعوانهم...» حيث يعد هذا «من صميم واجبهم، وأنه هو الذي يحقق مقتضى الشرع ومقصوده، من جلب المصالح ودرئ المفاسد، بحسب الإمكان...»[60]

السلطان دائماً بحاجة إلى «من ينصحه ويرشده» ومحتاج كذلك إلى «الحذر ممن يغشه ويخذله»، انطلاقاً من الحديث «الوالي العادل ظل الله ورمحه في الأرض فمن نصحه في نفسه وفي عباد الله، أظله الله بظله، ومن غشه في نفسه وفي عباد الله، خذله الله يوم القيامة»؛ إذ إن السلطان الموصوف بأنه عادل متواضع إذا لم يكن كذلك فلن يكون «ظل الله في الأرض»[61].

هناك فئة من «العلماء الحركيين» عبرت عن مواقف مختلفة عن التوجه الرسمي، حيث وجهت انتقادات لمسألة البيعة وإمارة المؤمنين، ودعت إلى الحد من الصلاحيات الممنوحة لرئيس الدولة.

و«تقديم النصيحة» كان كذلك محوراً لدرس ديني ألقاه الشيخ الريسوني أمام الملك، وموضوعه: «مقاصد البعثة المحمدية»، حيث لم يتردد في تقديم النصح ومناقشة مفهوم إمارة المؤمنين والصلاحيات المنبثقة عنها، حيث رأى أنه: «لسنا ملزمين بالتشبث بطريقة تقليدية بتصور هذه المؤسسة، وهكذا فإنني أعتبر أن أمير المؤمنين يمكن أن يكون ملكاً أو رئيس جمهورية أو حتى وزيراً أول ... الملك يسود ويحكم، ولكن ينبغي أن نعلم أنه مع التطور السوسيو ـ سياسي وتطور الإمارة، يصبح من التعسف مركزة كل السلطات بين رئيس الدولة، ويصبح من الضروري توسيع دائرة اتخاذ القرار». ويضيف الريسوني كذلك: «عندما أقرأ الدستور المغربي أجد أن الاختصاصات الموكولة للملك تتجاوز القدرة البشرية، فعليه إذاً أن يفوض البعض من هذه الاختصاصات»[62].

إن فكرة التفويض التي يطالب بها أحمد الريسوني تستبطن رؤية للإصلاح الدستوري، تجعل الملك يتحلل من العديد من صلاحياته لفائدة مؤسسات مسؤولة تكون قابلة للمحاسبة والمراقبة[63]. وبالموازاة مع ذلك يطرح «الفقيه المقاصدي» فكرة أخرى وهي تفويض جزء من صلاحيات الملك الدينية إلى مؤسسة للإفتاء لأن «الملك ليس بالضرورة مؤهل بحكم تكوينه إلى القيام بهذه الوظيفة»[64].

يتبيّن إذاً أن كلاً من الشيخ عبد السلام ياسين والشيخ أحمد الريسوني يتقاطعان في مطلب «تقديم النصيحة إلى الحاكم» رغم اختلافهما في لب وجوهر الطرح، والكيفية التي تم بها ذلك،

(60) أحمد الريسوني، **الفكر الإسلامي وقضايانا السياسية المعاصرة**، ط 3 (القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2014)، ص 56 ـ 57.

(61) المصدر نفسه، ص 40.

(62) **وجهة نظر**، العدد 24 (شتاء 2005)، ص 26.

(63) المصدر نفسه، ص 26

(64) عالمي، «تدبير الدولة للسياسة الدينية بالمغرب، العلماء نموذجاً 1981 ـ 2010،» ص 334.

وكذا تباين المرجعيات، إذ تحكم كل منهما مرجعية تختلف عن الآخر، رغم أن ما يجمعهما أنهما ينتميان إلى «الإسلام الحركي» (العدل والإحسان وحركة التوحيد والإصلاح).

خاتمة

تشكل البيعة معطى بارزاً في الحقل السياسي المغربي، ومصدراً رئيسياً لمشروعية النظام السياسي المغربي. لذلك فقد سعت السلطة في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات إلى استثمار المعطى الديني في سبيل تحقيق غاياتها، الممثلة أساساً بتقوية ركائز النظام السياسي، ومواجهة كل المنافسين المحتملين داخل الحقل الديني ـ السياسي بما في ذلك الحركة الإسلامية والعلماء.

فالسياسة الدينية التي تتأسس على تدابير وإجراءات معينة، تسعى لترسيخ الشرعية السياسية للسلطة، وإعادة صياغة المنظومة الدينية بالشكل الذي يتماشى مع الأهداف المرسومة مسبقاً. فمن جهة تمت تعبئة وزارة الأوقاف لتحقيق هذه الأهداف من خلال تحريك الأنشطة الدينية، وعقد الملتقيات والندوات الفكرية، وتنظيم الدروس الحسنية، وإصدار المطبوعات والمنشورات الدينية خدمة لهذه التوجهات. ومن جهة ثانية توظيف شريحة مهمة من العلماء لإنجاح هذه البرامج والأنشطة وبلورتها على أرض الواقع.

لكن في المقابل، هناك فئة من «العلماء الحركيين» عبرت عن مواقف مختلفة عن التوجه الرسمي، حيث وجهت انتقادات لمسألة البيعة وإمارة المؤمنين، ودعت إلى الحد من الصلاحيات الممنوحة لرئيس الدولة. فعبد السلام ياسين الذي ينتمي إلى الحقل «الديني المضاد» أو ما يعرف بـ «المعارضة الإسلامية»، وأحمد الريسوني الذي ينتمي إلى حركة الإصلاح والتوحيد، والذي ما فتئ يعبر عن مواقف جريئة بهذا الخصوص، هما العالمان اللذان سقناهما كنموذجين لعلماء «الحركة الإسلامية المغربية» في محاولة لتفكيك الإشكال الذي يطرحه الموضوع وسبر أغواره. لذلك فالتنوع الذي يميز الحقل الديني المغربي جعل منه حقلاً غنياً بتعدد مكوناته وتباين المرجعيات التي تحكم علماءه بصفتهم فاعلين حقيقيين داخل هذا الحقل. وبالتالي فالمعطيات والمفاهيم المؤسسة بالنسبة إلى النظام السياسي المغربي، من قبيل البيعة وإمارة المؤمنين تعطي الانطباع بتنوع وغنى الحقل الديني، التي وقع الاختلاف بشأنها، كل يحاول أن يستثمرها لخدمة أهداف محددة □

الوحدة المصرية ـ السورية: قراءة جديدة لممهدات الانفصال 1940 ـ 1961(*)

فرحان صالح

مثقف عربي وناشر.

من المستغرب أن يدعو أنطوني آيدن وزير خارجية بريطانيا عام 1943، الدول العربية إلى التعاون والاتحاد في ما بينها، وكأنه بما دعا إليه كان يحاول تأهيل الأنظمة التابعة للاحتلال كي تستحوذ على ثقة الشعوب التي تدعي زوراً أنها تمثلها. الأنظمة تلك كانت ثقة الشعوب بها تتراجع وتنحسر.

لقد استشعر آيدن هذا الوضع، الأمر الذي دفعه إلى الإدلاء بهذا التصريح، وبخاصةٍ أن تصريحه هذا جاء قبل إنشاء جامعة الدول العربية بسنتين.

بعد الحرب العالمية الثانية، كان النفوذ الإنكليزي ـ الفرنسي يتراجع، فالشعوب العربية بدأت تتحرك وتنتفض ضد هذا الواقع، وهو ما دعا الولايات المتحدة إلى الحديث عن ملء الفراغ، وبالتالي العمل على إحلال نفوذها محل نفوذ الدول الاستعمارية (التقليدية)، أي فرنسا وبريطانيا؛ فبريطانيا الأب الشرعي للمشروع الصهيوني، التي وضعت مشروعاً مع فرنسا لتقسيم المنطقة، سايكس ـ بيكو، هي نفسها من أدت دوراً أساسياً قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها في بناء المداميك الأساسية للاستعمار العالمي.

كان هذا التصريح لأنطوني آيدن مقدمة لإعطاء «زعماء» الدول المستعمرة الوعود باستقلال صوري، وبالتالي كان الهدف منه تعويم هذه الأنظمة المستعمَرة، لا للمحافظة على مصالح الشعوب التي من المفترض أنها تمثلها، بل للمحافظة على المصالح المشتركة بين المستعمِرين وأتباعهم من أنظمة في المنطقة.

(*) في الأصل محاضرة ألقيت في مقر حركة رائدات ورواد المستقبل، القاهرة، شباط/فبراير 2019.

لم تنتظر الولايات المتحدة طويلاً، بل بدأت العمل لملء ما يسمى الفراغ، وكأن المنطقة بلا شعوب، وليس من مصالح لشعوبها. هكذا تعاملت الولايات المتحدة مع شعوب المنطقة، حيث حلَّت الحماية الأمريكية لإسرائيل محل الحماية الغربية الإنكليزية، كما بدأت الولايات المتحدة تمد خطوطاً داخل الأنظمة العربية للاستعانة بنخب حاكمة، تدار من جانبها، ولخدمة مشاريعها في السيطرة على المنطقة.

لم يخطر ببال الولايات المتحدة، أن تخرج، وسط الدول العربية المستعمَرة، نخب تمثل مصالح شعوبها، وتدعو إلى استقلال حقيقي، لا صوري، كما لم يخطر ببال الوافد «الإمبريالي الجديد» أن قوىً دولية صاعدة ستشكل سداً منيعاً في وجه الوافد الأمريكي الطامح إلى السيطرة والهيمنة الاستعماريتين، والإحلال مكان من تواروا عن المشهد الأمامي. فقد تلاقت مصالح حركات التحرر العربية والعالمية، مع مصالح النظام الاشتراكي الذي يمثله المعسكر الاشتراكي ويقوده الاتحاد السوفياتي.

1 ـ انبعاث الناصرية كمشروع تحرري

عربياً، انبثق فجر جديد تمثل بثورة الضباط الأحرار، وبالمشروع التحرري الواعد الذي مثلته القيادة الناصرية. من مصر انبثقت قيادة تلتقي في أحلامها مع الشعوب العربية. وفي المقابل ظهرت قوة جديدة ومشروع «اشتراكي» مثلته قوة تدعو إلى القضاء على النظام الرأسمالي وإلى التحرر من الاستعمار؛ وكان الاتحاد السوفياتي، الذي بدأ يمد أذرعه لمساندة الشعوب (المستعمَرة)، وحركات التحرر العربية والعالمية، قائداً لهذا المشروع. من هنا كان اللقاء بين المشروع القومي العربي، الذي قادته مصر جمال عبد الناصر وبين المشروع المعادي للرأسمالية والاستعمار الذي يقوده الاتحاد السوفياتي.

فتح جمال عبد الناصر، بما قام به من ثورة تجسّدت في مشروع اجتماعي تحرري قضى على الإقطاع وحرر مصر من المحتل الإنكليزي، الأبواب للتعاون بين الشعوب العربية وشعوب المنظومة الاشتراكية. وكان لاستيراد السلاح وتزويد الجيش المصري به من الكتلة الشرقية (تشيكوسلوفاكيا)، المدخل إلى كسر أحادية الاستيراد التي كانت محصورة بالدول الاستعمارية. وقد ترافق هذا الخيار مع الدعوة إلى مشروع يقوم على التعاون والاتحاد بين الدول العربية، كما دعا عبد الناصر إلى اتباع سياسة عدم الانحياز في العلاقات الدولية، لمساندة حركات التحرر في نضالها ضد القوى المستعمِرة أيضاً.

إنّ هذا المشروع الذي نادى جمال عبد الناصر به وعمل من أجله، سواء لناحية الوحدة والتعاون بين الشعوب العربية، أم لناحية التعاون مع دول وشعوب العالم المستعمَرة، أم التعاون مع المنظومة الاشتراكية، لطالما حاول المستعمرون، سواء منهم الاستعمار القديم ـ فرنسا وبريطانيا ـ أم الاستعمار الجديد الذي تمثله الولايات المتحدة، إبقاءه مغلقاً، ففي بقائه مغلقاً بقاء للاستعمار وللاحتلال وللسيطرة والهيمنة.

بدأ عبد الناصر مشروعه بالإصلاح الزراعي، وبالتالي بمشروع تتحرر فيه الطبقة الفلاحية من النظام الإقطاعي، وبالتالي من ظلم الإقطاعيين واستبدادهم واستعبادهم للفلاحين. ترافق ذلك

مع وضعه اللبنة الأولى لبناء جيش قوي، ومؤسسات اقتصادية وتربوية ـ مجانية التعليم ـ مع الدعوة إلى تحرير مصر من الاستعمار الإنكليزي، وبالتالي إلى تأميم الشركات الأجنبية التي تمص دم المصريين، تماماً كما يفعل الإقطاعيون في علاقتهم بالفلاحين.

كانت الدعوة إلى بناء السد العالي، الذي لا يمكن تحقيقه من دون تأميم شركة قناة السويس، بما تمثل من جسر عبور ونفوذ وهيمنه للاستعمار الإنكليزي. فضلاً عن أنّ الهدف من تأميم هذه الشركة تحويل عائداتها، ليس لتمويل تنفيذ السد العالي فقط، بل لتنفيذ مشاريع تنموية أخرى أيضاً.

أعلن عبد الناصر تأميم القناة؛ استشعر المحتل الإنكليزي وحلفاؤه من المستعمرين الفرنسيين والصهاينة الخطر القادم، فتحالفوا سوياً وشنوا عدواناً ضروساً ضد مصر. تصدى الجيش والشعب المصريان للعدوان، صمدت مصر، قامت وحدات الجيش بقيادة جلال الدسوقي وبمشاركة طوعية من الضابطين جول جمال ونخلة سكاف بعملية نوعية ضد إحدى المدمرات البريطانية المشاركة في العدوان.

تحركت الشعوب العربية، والقوى المحبة للسلام ـ الصديقة ـ بمنع تفريغ الشحنات المستوردة من البلدان المعتدية. لقد تم حصار الدول المستعمِرة المعتدية في معظم موانئ العالم. وكان الطلب من الدول المعتدية: عليكم أيها المعتدون المستعمرون الانسحاب من الأراضي المصرية، كي نفك الحصار ونفرغ الشحنات المستوردة من دولكم. بقتال القوى المعتدية، وبحصار المصالح الاستعمارية المعتدية، وبالإنذار الموجّه من الاتحاد السوفياتي إلى قوى العدوان، توقف العدوان، وانسحب المعتدون من الأراضي المصرية، وبدلاً من حصار مصر، قامت الشعوب العربية والدول الصديقة، بحصار القوى المعتدية وإجبارها على الانسحاب.

كان الانتصار المصري انتصاراً لدول العالم الصديقة ولحركات التحرر، وخطوة باتجاه تمتين العلاقة مع الكتلة الشرقية.

2 ـ المواجهة مع الإمبريالية

بدأت مصر بصياغة محيطها، فكانت الثورات والانتفاضات والانقلابات العسكرية في غير بلد عربي وصديق. تحررت الجزائر، وقضي على النظام العبودي ـ الإقطاعي في كل من اليمن وليبيا، انهزم المستعمر الإنكليزي في العراق، وتحرر السودان. تقدمت الدول العربية خطوات في التعاون فيما بينها، خُلقت أجواء ومناخات للوحدة العربية، فكانت الوحدة المصرية ـ السورية. استدعى عبد الناصر ـ عام 1953 ـ سفراء مصر من دول العالم. رسمت السياسة الخارجية لمصر عربياً وعالمياً وفق دوائر ثلاث: الدائرة العربية، والدائرة الأفروآسيوية، والدائرة العالمية.

بدأت الولايات المتحدة وغيرها من دول استعمارية تخطط لحصار مصر وضرب حركات التحرر والقوى العربية التي يحركها المشروع الناصري. طرح الإنكليز وحلفاؤهم المستعمرون مشاريعهم (النقطة الرابعة، حلف بغداد، مشروع الهلال الخصيب)، والهدف حصار مصر وتطويق سورية، وبالتالي فك عرى العلاقة التي بدأت تنشأ وتتجذر بين البلدين، وضرب العلاقة أيضاً بين مصر والاتحاد السوفياتي، وبين مصر وكتلة واسعة من دول العالم (كتلة عدم الانحياز).

طرحت الولايات المتحدة حلفاً جديداً (لمكافحة الشيوعية)، بهدف عزل مصر ومحاصرة الاتحاد السوفياتي والدول المتعاونة معه. تم بهذا الحلف، استحضار المخزون الديني كرافد، ليس لتحريض مكونات الشعوب بعضها على بعض فقط، وإنما لزرع بذور الفتن الطائفية وإحياء القبليات بين مكونات الشعب العربي، تماماً كما تفعل الولايات المتحدة اليوم، حيث أعادت إحياء القبليات الطائفية العنصرية اليهودية ـ شعب الله المختار ـ كما استفادت من بعض الأيديولوجيّات الدينيّة الإسلامية السائدة لضرب المشروع التحرري وقوى الممانعة في المنطقة.

بهذه السياسات، أمس واليوم، عملت الولايات المتحدة على محاصرة خصومها، وضرب أي مشاريع وطنية بين المكونات العربية. وبهذه السياسات والأيديولوجيّات أيضاً كانت قد منعت أيّ تحالفات طبقية بين الشعوب العربية، أو العربية والإقليمية في الجوار التركي والإيراني، وعرقلت العلاقات الأفقية التي تقوم على التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي والتربوي والصحي في المجالات كافة، وعملت في المقابل، على إحياء الصراعات الطائفية والإثنية والقبلية بين هذه الشعوب.

3 ـ مقدمات الانفصال عام 1961

في نهاية أربعينيات القرن المنصرم، بدأت الانقلابات في سورية؛ فالجيش السوري كان لا يزال حديث الولادة، والتيارات السياسية التي عرفتها سورية ودخلت إلى المؤسسة العسكرية، كان كل منها له مشروعه؛ فأصبحت سورية مختبراً للمشاريع والسياسات المنبثقة من واقع المجتمع المحلي، أو الوافدة من الخارج.

كان **الانقلاب الأول** الذي قاده حسني الزعيم في 30 آذار/مارس 1949، محاولة لرسم صورة لسورية تتكيف مع الكيان الصهيوني؛ فقد أطاح ذلك الانقلاب أبرز الشخصيات ـ التقليدية ـ القومية في سورية (الرئيس شكري القوّتلي) وأتى بدمية موجّهة من جانب القائم بأعمال السفارة الأمريكية في سورية. كان الهدف دفع سورية إلى أحضان المخططات والأحلاف الاستعمارية في المنطقة ـ الهلال الخصيب وحلف بغداد. وكان نوري السعيد والملك عبد الله، ركنين أساسيين من أركان هذه المشاريع، حيث يشير القائم بأعمال السفارة الأمريكيّة في دمشق في مذكراته، إلى أن الأمريكيين هم من خططوا لوصول حسني الزعيم إلى السلطة بهدف إبعاد الرئيس شكري القوتلي. ويضيف القائم أنّهم مدوا خطوطاً مع الأحزاب السورية، وهو يُستشف من مذكراته أنهم بدأوا بتنفيذ سياساتهم لملء الفراغ الذي سيتركه تراجع النفوذ الإنكليزي ـ الفرنسي في المنطقة. وبهذا التصريح للقائم بأعمال السفارة الأمريكية، يتبيّن لنا أنّ الاستخبارات الأمريكيّة قد زرعت عملاء لها في الجسم السياسي السوري، وحتى ضمن المؤسسة العسكرية[1].

لقد أريد من وراء انقلاب حسني الزعيم إلحاق سورية بالنفوذ الأمريكي، وبالتالي إيجاد ركيزة أمريكية فيها تمهيداً لتقاربات مع إسرائيل تحميها من التعرض للمخاطر. يقول إبراهيم

---

(1) انظر مذكرات القائم بأعمال السفارة الأمريكية في دمشق التي نشرت على حلقات في صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية، عامي 1984 و1985.

محمد إبراهيم في كتابه **مقدمات الوحدة المصرية السورية**[2]، «إن سورية قررت الالتحاق بالحلف المصري السعودي، وإن اجتماعاً حصل عام 1949 في أنشاص، أسفر عن اتفاق مؤداه أن يُعلَن الملك فاروق ملكاً على مصر وسورية، كثمرة من ثمار هذا الاتفاق. احتفلت سورية بعيد جلوس الملك فاروق في 6 [أيار] مايو 1949، وحضر من القاهرة للمشاركة إلى دمشق في هذه المناسبة وفد ملكي برئاسة المقدم شفيق مهنا». لكن حسني الزعيم سرعان ما أدار ظهره لمصر واتجه نحو بغداد، مبرماً اتفاقاً مع الولايات المتحدة في شأن مشروع التابلاين، كما عقد اتفاقاً مع نوري السعيد لمحاربة الشيوعية، وقبِل بمشروع الشرق الأوسط القاضي بتوقيع هدنة مع إسرائيل.

الانقلاب الثاني (بإيعاز وتخطيط أمريكي) الذي حصل في العام نفسه (14 آب/أغسطس 1949) قام به سامي الحناوي المؤيد للمشاريع الإنكليزية، ولمشروع الهلال الخصيب، وحلف بغداد.

أما **الانقلاب الثالث** الذي قام به أديب الشيشكلي (19 كانون الأول/ديسمبر 1949)، فكان، كما يذكر القائم بأعمال السفارة الأمريكيّة، بتخطيط أمريكي أيضاً. فقد رسمت منه توازنات جديدة في الخريطة السياسية السورية، منه فريق يدعو إلى الوحدة مع العراق والدخول في حلف بغداد، وأديب الشيشكلي نفسه من المؤيدين لهذا التوجه، وإن كان قد تراجع عن ذلك فيما بعد، وفريق آخر بقيادة هاشم الأتاسي، رئيس الوزراء، كان متردداً وإن كان يميل إلى التحالف مع مصر.

أما **الانقلاب الرابع**، الذي قام به مصطفى حمود (25 شباط/فبراير 1954)، فكان مؤيَّداً من مصر حصراً، وكان من أهم أهدافه إعادة الرئيس شكري القوّتلي إلى الرئاسة. بانتهاء حكم الشيشكلي، الذي لم يستطع هو وغيره ممن قاموا بالانقلابات العسكرية، كسب تأييد القطاعات المهنية السياسية، أُعيد الاعتبار للنظام البرلماني؛ ففي الانتخابات التي أُجريت بعد سقوط الشيشكلي عام 1954، برزت واجهة سياسية تمثيلية للمجتمع السوري؛ فاز عشرة نواب لحزب البعث، وأعيد انتخاب خالد بكداش وثلة من الشيوعيين؛ ومن أصل 142 نائباً فازوا في الانتخابات كان منهم واحد وستون نائباً ينتمون إلى الأحزاب السياسية، وقد كان للكتلة الناصرية مركز الصدارة في تلك الانتخابات. لكن برزت في هذا الانقلاب أيضاً، فيما بعد، توازنات معيّنة في السلطة من خلال الإتيان بخالد العظم، المقرّب من السعودية، رئيساً للوزراء. لكن رغم ذلك، كان «الاتجاه السعودي» ضعيفاً، إذ إن الرئيس شكري القوتلي ربط مصيره بمصير الثورة المصرية، وقد حصل ذلك من خلال التحضير الفعلي للمناخات التي هيأت الأرض للوحدة بين البلدين، وقد أدى محمود رياض المهندس الأساسي للوحدة، الدور المحوري في تحقيقها.

كانت سورية عام 1957 دولة محاصرة من جانب حلف بغداد: العراق ـ أنقرة ـ عمان، وكذلك من جانب إسرائيل ولبنان، حيث قرر الرئيس اللبناني كميل شمعون الانضمام إلى حلف بغداد، ومحاصرة سورية على الساحة اللبنانية أيضاً، من خلال تغذية الصراعات بين التيارات

(2) إبراهيم محمد محمد إبراهيم، **مقدمات الوحدة المصرية السورية، 1943 ـ 1958** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998).

السياسية، وبخاصة بين الشيوعيين والبعثيين، وكلاهما يطمح إلى السيطرة على الحكم. كان عفيف البزري المقرب من الشيوعيين رئيساً للمجلس العسكري في سورية. هكذا تحوّل الجيش السوري إلى جيش تقوده قوى سياسية تتدخل في شؤون السلطة المدنية وفي القرارات الداخلية. في الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة تحاول استيعاب سورية عن طريق السعودية. لكن بسبب صراع السعودية مع كلٍ من عُمان والإمارات العربية حول الواحات وجزر أخرى، تنحاز بريطانيا إلى الإمارات وعُمان، فكانت السعودية مرغمة على الانحياز إلى مصر.

طلب عبد الناصر من القيادة العسكرية اعتماد التدرج في تحقيق الوحدة، على أن يتحقق ذلك خلال خمس سنوات، تبدأ بالوحدة العسكرية والثقافية والاقتصادية. لكن عبد الناصر كان يرى عراقيل متعددة في طريق هذه الوحدة، منها الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك بالتعددية الإثنية والطائفية وغيرهما.

في المقابل، كان حزب البعث والقوى العسكرية والسياسية ذات الأيديولوجيات المتعددة في سورية، تريد من عبد الناصر وحدة فورية، متذرّعة بما يحيط بسورية من مخاطر. أمام هذه المخاطر قبل عبد الناصر بالوحدة الاندماجية ولو على مضض وبحذر. وقد تم الاتفاق على الخطوط العريضة للوحدة، وهي:

1 ـ دستور واحد؛ 2 ـ إعلان إنشاء الجمهورية العربية المتحدة؛ 3 ـ دولة واحدة؛ 4 ـ علم واحد، عاصمة واحدة؛ 5 ـ رئيس الدولة قائداً للجيش والقوات المسلحة؛ 6 ـ تكون القوات المسلحة موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز؛ 7 ـ موازنة عامة للقيادة العامة للجيش؛ 8 ـ استفتاء شعبي حول الوحدة في مصر وسورية؛ 9 ـ عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة.

بدأ عبد الناصر بتنفيذ مشروعه داخل سورية؛ فطالب بتوقف تدخل الجيش في السياسة، كما طالب بحل الأحزاب السياسية في سورية، وعدم التدخل في شؤون الجيش. ثم بوشر ببناء مؤسسات الوحدة السياسيّة والاقتصاديّة والتربويّة والثقافيّة، وبناء البنية التحتيّة: المياه، الكهرباء، المدارس، المستشفيات، الأمر الذي جعل سورية تتقدم عشرات السنين على ما كانت عليه من قبل: تطور في الصناعة، وتطور هائل في الإنتاج الزراعي، وتطور هائل في بناء الإنسان الجديد في الطب والهندسة والصيدلة، وتطور التعليم بمستوياته المتعددة. في المقابل، أدت الوحدة إلى تهميش القيادة السياسية في سورية، وإلى إعادة الاعتبار للقيادة العسكرية؛ أعلن خالد بكداش، رئيس الحزب الشيوعي السوري، معارضته لحل الأحزاب، ومقاطعته جلسات المجلس النيابي؛ ثم ما لبث بكداش أن رحل إلى روسيا بحجة المعالجة الطبية، معلناً رفضه الوحدة.

في المقابل، بدأت شكوك ومخاوف عبد الناصر وشكري القوتلي تتّضح، فكلاهما كانا قد طالبا بوحدة كونفدرالية وبخاصّة عبد الناصر، الذي دعا إلى تهيئة المناخات لتحقيق الوحدة ـ خمس سنوات ـ ويبدو أنّ كل منهما كان مدركاً للمخاطر، وإن كان عبد الناصر قد وضع مشروعاً لمواجهة المصاعب، ولكن وجود عبد الحكيم عامر على رأس المشهد السياسي للوحدة كان قد أدى أيضاً إلى دور سلبي، مضافاً إلى المخاطر السابقة. كما أنّ استقالة وزراء حزب البعث عام 1959 من الحكومة، كان قد شكل منعطفاً في مسار الوحدة. بدأت الصراعات داخل سورية تتموضع،

وبخاصة أنّ الأطراف السياسية الفاعلة ضمن مؤسسات دولة الوحدة أصبحت جميعها من دون استثناء خارج حكومة الوحدة.

الشيوعيون أعلنوا منذ البدء رفضهم للوحدة، وهذا كان ما يعني استقالة عفيف البزري (الشيوعي) كرئيس للمجلس العسكري في سورية. أما الحزب السوري القومي الاجتماعي فكان يومها مؤيداً لحلف بغداد علناً. واكتمل المشهد أخيراً باستقالة وزراء حزب البعث، وعلى رأسهم أكرم الحوراني الذي كان رئيساً للمجلس النيابي السوري. والحوراني كان معروفاً بأنانيته المفرطة، ومن يقرأ مذكّراته[3] يلمس هذه الأنانية التي عبّر عنها حزب البعث خلال حقبة عبد الناصر، حيث لم يُصَر إلى طرح أي مشروع تعاون بين مصر وسورية.

لقد كان لكل من هذه الأحزاب مشروعها... وبدراية من هذه الأحزاب أو من دون دراية من قياداتها، كانت بمواقفها تخدم القوى المحاصرة للوحدة من كلّ جانب: العراق (نوري السعيد)، الأردن (الملك عبد الله)، لبنان (كميل شمعون)، الذي أعلن انضمامه إلى حلف بغداد. ولن ننسى الخطر الأكبر الذي تمثّله إسرائيل.

لقد خدمت مواقف هذه الأحزاب وسياساتها وممارساتها، كل من موقعه، وبطريقة أو بأخرى، الولايات المتحدة لضرب الوحدة، ومن بعيد كانت الولايات المتحدة تستخدم نفوذ السعودية للانقضاض على هذه الوحدة، وهذا ما بدا ليس مما أفصح عنه عبد الحميد السراج فقط، الذي حاولت السعودية تجنيده لاغتيال جمال عبد الناصر، وإنما كذلك من خلال تزويدها الضباط الذين قاموا بالانفصال بعشرات ملايين الدولارات...

لقد حصل الانفصال، الذي، كما ذكرنا، شاركت فيه عوامل داخلية وخارجية، ولكن حلم الوحدة يبقى هاجساً ستحمله مئات الملايين من الشعوب العربيّة. ويبقى عبد الناصر رمزاً ومثالاً لهذا الحلم، ولذاك الأمل، ولتلك الإرادة □

---

(3) أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني،** 5 ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000).

الحاجة إلى «نموذج تنموي» أم إلى تعاقد وطني كبير؟

محمد نور الدين أفاية(*)

أستاذ الفلسفة المعاصرة والجماليات، كلية الآداب
والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط ـ المغرب.

أولاً: هل «النموذج التنموي» المغربي ممكن؟

كَثُر الكلام وتضخم عن «النموذج» التنموي في المغرب، وعن عجز السياسات العمومية، سحابة العقدين الأخيرين، على الحصول على نسبة نمو معقولة كفيلة بتشغيل الشباب، وبخلق الثروة وتوزيعها في إطار قواعد الإنصاف والعدل والتوازن.

فكيف يمكن الحديث عن «نموذج» تنموي، سابق أو لاحق، حين نعلم أن المقوِّمات التأسيسية للنموذج مُفتقدة أو على الأقل غير متوافرة؟ فالمغرب لم يسبق له، موضوعياً وتاريخياً، أن انخرط جدّياً في بناء الشروط المؤسسة لإقامة مشروع نهضوي ينتج ممكنات النمو والتنمية، ويرتقي، فعلياً، بالبلاد والعباد إلى مستوى من العيش الكريم والعدل وحفظ الكرامة. فكيف يمكن تصور «نموذج» خاص للتنمية من دون طبقة وسطى مُواطنة ذات تطلعات تاريخية، ومن دون إقامة أسس تربوية، في الأسرة والمدرسة والمجال العام، تحض على التفكير والمبادرة والعمل، ومن دون تأطير ثقافي يسعف على تفتح ملكات الناشئة والشباب، وكيف يمكن تصور هذا المشروع في غياب «نماذج» قيادية، سياسية وغيرها، تجذبهم لاكتساب قيم الالتزام والعمل الجماعي والتسامح والمحبّة والتضامن؟

لكن هل حقّاً نتوافر على ما يلزم من المستندات المُقنعة لادعاء امتلاك «نموذج تنموي»؟ وإلى أي حد نتوافر على ما يكفي من شروط الوعي بالنموذج في شموليته لكي نحكم عليه إيجاباً وسلباً؟ وهل حقّاً صَنع المغرب نموذجه الاقتصادي والاجتماعي اعتماداً على قرارات وطنية داخلية؛

(*) البريد الإلكتروني: affaya.mn@gmail.com.

أم أن العوامل الخارجية وضغوط مؤسسات التمويل الدولية، والتداعيات السلبية لاقتصاد السوق، وجشع أغنياء البلاد، وغياب الحس المواطني لدى من وضع وأدار ونفّذ السياسات العمومية، وسقوط قيم العدل والتضامن، كل ذلك أدى بما سمي «النموذج» التنموي إلى الإقرار بفشله؟

الظاهر أن عناصر النخبة السياسية في المغرب أصبحت من هواة الهدر الخطابي، بل إن الهدر تحول إلى قاعدة عامة، في الكلام والتقارير والسياسات وفي سبل تنفيذها. ذلك بأن المتتبع النزيه يصعب عليه الانخراط في المناقشات الجارية حول «النموذج التنموي» من دون استحضار المنجز الكبير الذي أنتجته النخب العلمية المغربية في تقرير الخمسينية. وقد كانت خلاصات هذا التقرير أكثر من بليغة سنة 2006، حيث خيّر خبراء التقرير أصحاب الشأن السياسي ما بين شروط «المغرب الممكن» وبين الاستمرار في سياسات عمومية تنتج الفوارق وأسباب التوتر والظلم؛ بل وتنتج ما سمي «السيناريو الكارثة»، علماً أن عنوان التقرير وهدفه الأكبر تمثل بدراسة وتقييم وقائع ومعطيات ونقائص «50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق سنة 2025»، متضمناً توصيات ورافعات كبرى للنهوض بدينامية التنمية. فماذا جرى حتى يعترف أصحاب القرار، بعد عشر سنين على التقرير، بفشل «النموذج التنموي»؟ لا شك في أن البلاد فتحت «أوراشاً» كبرى، وسنَّت سياسات قطاعية طموحة، لكن ما الأسباب التي تجعل أعلى سلطة في البلاد تدعو، على مدى السنوات الأربع الأخيرة، إلى الإقرار بمحدودية السياسات العمومية وإلى اقتراح توجهات جديدة؟

لا أحد اليوم ممن يمتلك القرار التنفيذي، بعد تقرير الخمسينية ومعاينة الفشل، يمكنه إعفاء نفسه من المسؤولية. بل أكثر من ذلك طُلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتعاون مع بنك المغرب سنة 2015، إنجاز دراسة شاملة حول «الثروة الإجمالية للمغرب» لمعرفة مصادرها، المادية واللامادية، وإبراز مواطن العجز والنقص فيها، واقتراح «سياسة عمومية» جديدة، لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية الصارخة التي تميّز كيان المغرب وحياة ناسه، وتميز الصور المتناقضة التي ينتجها عن ذاته ويبعثها إلى العالم.

كان من المفروض أن تُنجز هذه الدراسة في ثمانية أشهر لكنها تطلّبت ما يقرب من سنتين، وقد تضمنت اقتراحات وتوصيات، لكن في الوقت الذي دعا الخطاب الملكي الذي طالب بإنجازها إلى تنظيم حملة تواصلية على نطاق واسع لتعبئة مؤسسات الدولة والمجتمع من أجل وضع سياسات جديدة تقطع مع تلك التي تنتج الفوارق وتعمّقها، يبدو أن الآلة التعبوية لم تُنجز المطلوب (عِلماً أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يتميز بإنتاج تقارير في منتهى الأهمية والجرأة والالتزام المواطني والمؤسسي تخص جل قطاعات الدولة والمجتمع)؛ غير أن نتائج هذه الدراسة تطرح العديد من الأسئلة حول صدقية حيثياتها ومنهجيتها واستنتاجاتها؛ حيث ترى أن ما يتجاوز 70 بالمئة من الثروة الإجمالية للمغرب تعود إلى رأس المال اللامادي، أي كل ما يتعلق برأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي (نسبة الاندماج الاجتماعي..) ورأس المال التنظيمي (نوعية المؤسسات والإدارة العمومية...) والثقافي، إضافة إلى ما يرتبط بموضوعات الكفاءة والثقة والابتكار والجاذبية،... لكننا حين نتفحّص النتائج الفعلية للدراسة نجد أن واقع حال هذه الأنماط من رأس المال هي التي يعاني فيها المغرب أوجهاً متنوعة من الأعطاب والنواقص والعجز، بل وسيعانيها أكثر فأكثر مأسوية في المستقبل إذا استمر الوضع في التفاقم، مع الهجرة المخيفة

لمتخرّجيه وأطره، والنزيف المتواصل لكفاءاته التي يصرف عليها ملايين الدراهم لتقتنصها بلدان أخرى أكثر جاذبية وأماناً.

من جهة أخرى راج حديث مسترسل عن ربط «المسؤولية بالمحاسبة»؛ وقد عاين المغاربة سحابة سنتي 2017 و2018 فصول «مسلسل» مثير لمدى تطبيق هذا المبدأ. واختلطت المستويات والمعاني. ووجد الناس أنفسهم يتساءلون: هل تقتصر المحاسبة على مجرد «الإعفاء»؟ وهل المسؤول، الذي من المفروض عليه أن «يُسأل» ويقدم أجوبة مُقنعة على نتائج سياسته، ويُحاسب على عدم احترام وُعوده والتزاماته، وعلى أخطائه وتقصيره، هل كان من المفروض، منطقياً وسياسياً، أن يحاسب حقّاً، أم نقتصر على تقديمه «هدية» إعفاء، وكأننا نجازيه على سياسته بدل محاسبته عليها؟

إنني مقتنع بأننا نعاني في المغرب مشكلة معنى الكلمات واستعصاءً فعلياً على التفاهم حولها. ولقد تبين في أكثر من مناسبة أن الدولة ترفع شعارات كبرى، ومنها المحاسبة أو الحداثة من دون أن تعمل على استنبات مقوماتها في المؤسسات والعقليات والوجدان والمواقف، ولا سيَّما على الصعد المؤسسية والتعليمية والثقافية، أو تعمل على بناء فضاء سياسي عصري فعلاً يكون فيه الزعيم والمسؤول السياسي قدوة على صعيد التفكير والقرار والسلوك. بل إن المعضلة أن الدولة المغربية أضحت منتجة لتضخم خطابي غير مسبوق، وتنشأ مؤسسات عصرية لكنها تفرغها من مضامينها وتحرفها عن الأهداف التي تأسست من أجلها، لأسباب واهية ومزاجية حتى؛ كما تطالب بوضع تقارير لتشخيص الأوضاع واقتراح مقومات نهوض، ويتم إنجازها، لكن الآلة التعبوية، والجاهزية التنفيذية، والنتائج المُحصَّلة كثيراً ما لا تتوافق مع البرامج والسياسات المرسومة، أو يتمخض عنها نتائج عكسية.

فكيف يمكن تبرير الحديث عن «نموذج تنموي» في ظل سياسات مالية «أرثوذوكسية»، تضعها وزارة المالية كل سنة، لا تتزحزح قيد أنملة عن نسب العجز والتضخم والحرص على ما يسمى التوازنات الماكرو اقتصادية؟ والظاهر أن الاقتصاد المغربي بقي مرهوناً لجدلية قاهرة تتحالف ضمنها عوامل وضغوط خارجية، وجماعات منافع داخلية كثيراً ما لا تضع المصالح العليا للبلاد ضمن أولوياتها. فمنذ أن وضعت الحماية الفرنسية الأسس البنيوية للاقتصاد المغربي، وفي ضوء المحاولات الجريئة لحكومة عبد الله إبراهيم في أواخر الخمسينيات لاستعادة «الاستقلال» الاقتصادي الوطني، التي عملت عدة جهات على إفشالها، وانطلاقاً من سياسة المغربة في بداية السبعينيات التي استهدفت إنشاء مقاولات «مغربية» كان ممن استفاد منها أن يفكر في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، مروراً بالإملاءات القاسية للمؤسسات المالية الدولية في إطار برنامج التقويم الهيكلي في بداية الثمانينيات، إلى المجهودات الإصلاحية لحكومة التناوب؛ كل هذه الخيارات الاقتصادية لا يمكن نعتها أنها كانت تندرج ضمن «نموذج تنموي» ما دامت كل توجهاتها تدخل ضمن إرادة دائمة لإدماج الاقتصاد المغربي في منطق «التبادل الحر» وتحرير السوق، وتشجيع الصادرات وجلب الاستثمارات الخارجية، والحفاظ على «التوازنات الكبرى»، مع اللجوء الدائم إلى الاستدانة الخارجية والداخلية لتعويض العجز، كما يلاحظ ذلك الاقتصاديون المغاربة. كما يقارن أحد الدارسين الأجانب غي سورمان في كتابه **أطفال رفاعة: الإسلام والحداثة** (2003) بين التجربة الماليزية النهضوية وأسباب إخفاق «النموذج التنموي» المغربي، كما عرضنا مع

إدريس الكراوي، في كتاب **النخبة الاقتصادية المغربية** (2009) لبعض عوائق الإصلاح والتنمية في المغرب.

لا شك في أن الدولة تخصص نسباً لا بأس بها للاستثمار العمومي، لكن كل المجهودات المبذولة، العمومية والخاصة، لا تصنع نمواً كافياً يسمح بتشغيل عشرات ألوف الشباب الذي يلجون سوق الشغل؛ كما أن الدولة تخصص ميزانية لا بأس بها لقطاع التعليم، لكن مردوديته ونتائجه وجودة تكويناته لا تتناسب مع ما هو مطلوب من طرف القطاعات الاقتصادية والمؤسسية المختلفة، ولا ما هو مطلوب من مقاييس المعرفة العلمية ومقتضيات التفكير العصري؛ ومن يكتسب كفاءات يجد نفسه ميّالاً أو مضطراً إلى الهجرة للتفتح في بيئات عالمية أكثر احتضاناً وجاذبية. بل ويُلاحظ أن هذا «الهوس الهجروي» أصبح يساور ويتنامى داخل فئات واسعة من الشباب، وحتى فئات عمرية أخرى.

والظاهر أنه إذا كان من «أصالة» تُميز الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ـ وليس النموذج التنموي ـ للحكومات التي تعاقبت على مصير المغرب في العشرين سنة الأخيرة، فهي أنها ساعدت بعض الفئات القليلة على الاغتناء الفاحش والسريع بفضل الريع، ووسائل أخرى غير مفهومة من طرف خبراء الاقتصاد والمال والأعمال؛ كما أنها قلّصت ـ حسب تقييمات المندوبية السامية للتخطيط ـ من درجة الفقر، غير أن هذه الخيارات ساهمت، بالتأكيد، في إثقال كاهل المغرب بمديونية ثقيلة خارجية (وصلنا إلى 36 مليار دولار) وداخلية تتضخم سنة بعد أخرى، وفي إنتاج شروخ اجتماعية كبيرة، وفوارق اقتصادية ومجالية صارخة. وفي هذا السياق كيف يمكن الاعتماد على قواعد الاقتصاد النيوليبرالي والتعويل عليه لإقامة «نموذج تنموي» يسمح بإنتاج ثروات يستفيد منها أكبر عدد ممكن من الفئات الاجتماعية والجهات؟ وهل يمكن تخيُّل ذلك من دون سياسة إعادة توزيع منصفة وتضامنية لهذه الثروات للحد من مظاهر الظلم وهدر الكرامة التي تستفز كل مَن لا يزال يملك إحساساً بإنسانية الإنسان؟

ومن يرى هذا الاستفهام مُبالغاً فيه فيكفيه أن يلج المؤسسات الاستشفائية، العمومية وحتى الخاصة، أو يراقب كيف يتم «نقل» المغاربة داخل المدن الكبرى (بما فيها العاصمة) وفي البوادي، ويقف عند وضعية سكان الجبال والأحياء الفقيرة، وينصت حقاً لمعاناة الشباب الذين انسدّت أمامهم الآفاق وكفروا بالوعود والسياسات. كما يكفي أن ينتبه الإنسان قليلاً إلى ما يعتمل في ثنايا المجتمع المغربي من تحركات واحتجاجات وحاجات ومظاهر عنف جديدة، لكي يقر بأن المغرب والمغاربة ليسوا بحاجة إلى «نموذج تنموي»، حتى ولو كان افتراضياً فقط، بل هم في حاجة، أولاً وأساساً، إلى إعادة بناء وتغيير «نظرة» النخب السياسية إلى الإنسان المغربي بوصفه آدمياً قبل ادعاء تصوره «مُواطناً» له حقوق وعليه واجبات، كما ينص على ذلك الدستور.

صحيح أننا نعاني حديثاً متضخماً عن انهيار القيم، وهو موضوع مناقشة مطروحة في كل المجتمعات اليوم، لكن مشكلتنا، نحن، تتمثل بكون العديد ممن يتباكى على انهيار القيم، أو يدعي المحافظة عليها، هو أول من يُعرض ما تبقى من نبلها للتشويه، وأن فئات عديدة دخلت السياسة باسم القيم وباسم الدين لكي يغطي البعض منهم على لهفهم للمصالح وتسابقهم على الامتيازات. كما أنه لم يعد من الممكن ادعاء التفكير في المجتمع في شموليته في الوقت الذي تعمل فيه

الآليات الاقتصادية والمؤسسية على صناعة ما يتناقض تماماً مع شعاراتها التي بررت وضعها، أي اختزال السياسة في شعارات «أخلاقية» والحصول على المنافع على نحوٍ جشع، والتضحية بالمصلحة العامة من أجل التفتح الشخصي والعائلي.

يعيش المغرب لحظة مفصلية من تاريخه السياسي والاجتماعي، وفي سياق الوعي التاريخي الضروري بمآلاتها، وفي سياق البحث الجدي عن «مشروع تنموي» له أبعاد سياسية شمولية، لا مناص من إيجاد أفق وطني جديد مبني على قاعدة تضامنية، تجمع ما بين القيم والمصالح، بحيث ينحو في اتجاه حل الرهانات الكبرى التي يواجهها المغرب؛ السياسية (باستنبات قواعد الديمقراطية في أشكالها التمثيلية والتشاركية والمؤسسية)، والاجتماعية (بإعادة توزيع منصف للثروة الوطنية وتحقيق تنمية متوازنة بين الجهات)، وإنسانية (بحفظ كرامة الإنسان وتوفير الأمن والأمان)، وثقافية (بوضع مضامين تربوية ومشروع ثقافي متجدد يحفز على الوعي والتفكير والمبادرة وكفيلة بخلق رأسمال بشري حامل لأفق جديد).

لا شك أن محاولات وسياسات متعددة تم تجريبها على مدى العقدين الأخيرين في هذا الإطار، لكن نتائجها كانت مخيبة للتوقعات، حسب التقييمات الرسمية، وأحسب أن ذلك يرجع إلى غياب تقاليد البناء على المكتسبات، وإضاعة الفرص التأسيسية، وإفراغ المبادرات الكبيرة بسلوك سياسات صغيرة، وهدر الوقت في الحسابات السياسوية، وهو ما عرّض هذه المحاولات للانحراف وخلق نتائج عكسية، وأوضاعاً تتطلب، اليوم، معالجات سياسية مغايرة وجذرية لربح الرهانات السياسية والاجتماعية والإنسانية والثقافية التي من دونها لا يمكن التعويل على أي سياسة أو «نموذج تنموي» مهما كانت النيات.

ثانياً: لا رجاء في أي نموذج تنموي بلا ثقافة

وفي سياق الحديث عن «النموذج» التنموي، أو التوزيع غير العادل للثروة، وفي إطار الأهمية القصوى للثقافة في أي مشروع نهضوي، يحضرني ما صاغه الفنان «جورج ماتيو» في كتابه **التجريد التنبئي** من أسئلة أجدها تنطبق على حالتنا المغربية بكثير من الإلحاح، يمكن صوغها كالتالي: ما الأولويات الحقيقية بالنسبة إلى دولة حديثة؟ هل هي الرفع من مستوى العيش وإيجاد العمل والشغل؟ هل هي العدل في الضرائب؟ هل هي ضرورة تحصيل النمو الاقتصادي، وضبط النظام والأمن، هل هي تنظيم وسائل الترفيه، وإشعاع الثقافة؟ أم هي التعبير عن إرادة فعلية للإعلاء من شأن الإنسان؟

هل يتعين علينا أن ننتظر ترقية الإنسان تتحقق لوحدها أم علينا أن نستثمر كل الجهود من أجل انتصار الكينونة على المِلكية، وتغليب الكرامة الإنسانية على الغرائز البدائية؟ هل يجب علينا أن نوجِّه الثقافة ونوفر شروط تنميتها، أم نترك الحرية لكل المصالح الخاصة والمالية لتخريب ما تبقى من إنسانية حقيقية؟

يطرح هذا النمط من الأسئلة على كل من هو مدعو إلى التفكير في أي «نموذج تنموي». ذلك بأن مفهوم «التنمية» غالباً ما يختزل في «الإقلاع» الاقتصادي وفي تحصيل «النمو وتراكم رأس المال»، بالمعنى المتمركز على مرجعيات ونماذج النمو الغربية، غير أن أي تفكير مُجدد في الموضوع

يفترض استحضار تجارب أخرى في العالم تمكنت من بناء «نماذج» تنموية رائدة، نجح قادة بلدانها في إخراج مجتمعاتهم من الفقر والخصاص وأكسبت مواطنيها شعوراً أكبر بالانتماء والكرامة.

من هنا يبدو أننا مطالبون، اليوم، في المغرب بالكف عن رفع لواء الحداثة أو التنمية بحصرها في تعبيرات مظهرية، وسطحية لا أثر لها في الارتقاء بالوعي والذوق والتمدن، وباعتماد توزيع إنساني عادل لخيرات البلاد. لذلك تفرض الأسئلة المطروحة أعلاه نفسها على كل السياسات في المغرب كذلك. والجواب عنها يجب ألّا يقتصر على إصدار توصيات أو حتى على مواقف مبدئية، بل الجواب عنها يستوجب سلوكاً سياسياً يسترشد بعقل عملي وعصري، ذي حس مواطني يعتمد اختيارات اجتماعية تضامنية حقاً. فصدقية كل سياسة اقتصادية واجتماعية أو ثقافية تستمد عناصرها من عملية تأسيس فعلي لمقومات مادية وثقافية تسمح بتفتح الإنسان وتوفر له شروط التعبير عن إبداعيته وملكاته. بل إن الجواب العملي، وليس الشعاراتي، لكل دولة عن هذه الأسئلة هو الذي يقيس إنسانية سياستها، أو يبرز الأبعاد الثقافية والحضارية لاختياراتها، أو على العكس من ذلك يفضح ادعاءاتها وشعاراتها.

وتؤكد تجارب العالم الرائدة أنه لا مجال للحديث عن «نموذج» تنموي، بالمعنى البسيط الذي يعني، أول ما يعنيه، الاقتداء بقيمه ورموزه ونخبه ومؤسساته وتمدّنه، من دون العمل على وضع سياسة ثقافية تتفاعل، عضوياً، مع المجهودات التنموية، من خلال وضع سياسات جديدة لإدماج العوامل الثقافية في المخططات والبرامج بوسائل مبتكرة يجعل الجميع يكتشف القيمة الاقتصادية والحضارية للثقافة، في تنوعها وغناها، بما يجعلها تحتل المكانة الملائمة في النهضة المندمجة، وبما يِؤمن شروط تطويرها، وتفتح لمن يحملها آفاق انخراط، بسبل وظيفية ومُنتجة، في الممارسة اليومية والاجتماعية.

وإزاء مسلسل الانتقاص من العامل الثقافي في السياسات العمومية، كما داخل أوساط المقاولات الخاصة وأصحاب الثروات، وفي سياق اهتزاز المرجعيات والقيم، وأمام سطوة السياسة وضجيج بعض وسائل الإعلام، تؤكد كل الدلائل أن العاملين في الحقول الثقافية والمثقفين كافة، فقدوا الثقة في أفكارهم. فالأطر التقليدية التي عادة ما كانت تسمح للمثقفين بالتعبير عن إنتاجهم وأفكارهم مثل الجامعة، تتعرض للإهمال والتراجع. وحرّكت وسائل الإعلام، المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، أقلاماً وأصواتاً تصوغ خطابات تتقدم كأنها تمتلك الكفاية والمشروعية للحلول محل المبدع والمثقف النقدي والمؤرخ.

أمام هذا الثالوث: انهيار الجامعة، الاحتواء السياسي، التباس الأدوار، يتقدم المبدعون والمثقفون، باختلاف وتفاوت مجالهم وعطائهم، وكأنهم فقدوا البوصلة؛ إذ نجد منهم من التجأ إلى الصمت، إما احتجاجاً على التلوث السائد أو الالتباس المستشري، أو توخياً للسلامة بالانكماش على الذات والانغماس في غربة مريحة، وإما قول البعض بأن التفكير والإبداع لم يعد مجدياً ما دام الجمهور المفترض أن يتلقاه لم يتم إعداده بالشكل المطلوب.

والسبب الرئيسي، في نظري، يكمن في أن ما نعت بـ «النموذج التنموي» المغربي، الذي تمّ الإقرار الرسمي بمحدوديته وبفشله، لم يتعامل، يوماً، مع الثقافة من زاوية النظر إليها كثروة مجتمعية ورافعة للتنمية، ولم يعمل على توطيد الأهمية الوظيفية لهذه الثقافة في رأس المال غير

المادي الوطني، ويجعلها في قلب أي مشروع تنموي. علماً أن إبراز أهمية القيم الثقافية في الوعي بأن رأس المال غير المادي لأمة ما يكمن في التشديد على أن الأخلاق ـ هذا إذا سلمنا أن لأصحاب القرار قناعات وممارسات فعلية تهتدي بقيم هذه الأخلاق وتعلي شأنها ـ تقاس بإرادة تحقيق الخير لأكبر عدد ممكن من الناس، وتحقيق العيش المشترك والاندماج الاجتماعي، ومحاربة صور الإذلال كافة. لذلك لا رجاء في أي «نموذج تنموي» من دون الجواب العملي على الأسئلة الكبرى التي طرحناها في البداية، ومن دون وضع قضايا التربية والثقافة في طليعة أي تصور أو سياسة؟

ثالثاً: في الخروج من الاحتباس السياسي

أما من الوجهة السياسية، فيبدو أن نمط وقاموس التخاطب الذي اختار السياسيون سلوكه لترتيب الاتفاقات كما الاختلافات وتدبير الاستحقاقات، يبين إلى أي حد يعلي الزعماء شأن «البلاغات» على حساب ضرورات العمل والإنجاز، ويختارون «روايات» إما باسم الماضي، أو الدين، أو الأخلاق ـ الكلْمة بالمعنى المتداول، والرُّجلة.. ـ وإما باسم «النضال» ـ الذي بدأ يتراجع من القواميس ـ لتبرير المواقف وردود الأفعال. ويظهر من خلال هذا المشهد المغربي أن الزعماء يعانون خصاصاً ظاهراً في القيم الديمقراطية، ومن إهمال للاعتبارات التربوية والتثقيفية للمناقشة الديمقراطية، ولا سيَّما أن نسبة التأطير التنظيمي الحزبي في المغرب لا يتجاوز 1 بالمئة، وأن حجم المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية ضئيل، وعدد الأصوات المحصل عليها من طرف الأحزاب الأولى، وغيرها ضعيف قياساً إلى عدد سكان المغرب. وهو ما يطرح على كل المهتمين بالممارسة السياسية سؤال التمثيلية، وإدخال ما يلزم من النسبية على مفهوم «المشروعية» الانتخابية، والالتزام بدرجة ما من التواضع في التدافع السياسي. ومن البديهي أن استحضار هذه المعطيات لا يعني البتة الطعن في العملية الكلية التي بوّأت هذا الحزب أو ذاك المكانة الانتخابية التي حصل عليها.

ومعلوم أنه بين الشروط التأسيسية للعمل السياسي في الديمقراطية أن المرء لكي يكون ديمقراطياً يتعين عليه أن «يتكلم بطريقة ديمقراطية»، وبخاصة أن هذا الشرط الثقافي والتواصلي ليس معطى طبيعياً، وإنما هو نتاج تكوين وبيداغوجيا وجهد وتراكم للفعل الديمقراطي. قد يلاحظ هذا العجز، أحياناً، حتى في البلدان العريقة في الديمقراطية فما بالك بالنسبة إلى مجتمع لا تزال ممارساته السياسية والمدنية مرتهنة لتقاليد مُستبطنة من التبعية والوصاية والرسائل الضمنية والدعاية.

من هنا تبرز المسؤولية الكبيرة الملقاة على الفاعلين السياسيين والاجتماعيين كافة، وضرورة تشبُّعهم بالقيم المؤسسية للديمقراطية، بما فيها ما يدخل ضمن مجال النزاع، وأخرى في لحظات الحوار، وقدرة الفاعلين على تحويل اتجاه النزاع داخل المؤسسات، وتدبيره بالوسائل التوافقية، والإقناعية المناسبة، والبرهنة على الارتقاء بمستوى المناقشة العمومية إلى مستوى خلق نماذج بنّاءة يحتذى بها، حقّاً، تغري الشباب والمتشككين وتدخلهم في معترك العمل السياسي.

لا تبدو عملية التحرر من ثقل هذا الواقع عملية سهلة، لكن أهم الرهانات المطروحة على الفاعلين السياسيين والاجتماعيين كافّة يتمثل بخلق المسافة إزاء هذا التاريخ الاستلابي الماحق

لكل نزوع نحو الحرية والجهر بالاعتراض، والانخراط في عملية جماعية واسعة لبناء إطار مشترك قمين بإطلاق تفكير عام حول الآليات المناسبة لاحترام القانون، والمساهمة في ترجمة «الاختيار الديمقراطي»، الذي أصبح مبدأً دستورياً، إلى مؤسسات وعلاقات وعيش كريم؛ علماً أنه لا يمكن انتظار إقامة أسس ديمقراطية مُوطّدة في ظرف زمني وجيز من دون فاعلين ديمقراطيين، وأن ذلك يتطلّب توفير شروط سلسة وسلمية وتدريجية لاستعادة الثقة بين مختلف الفئات والجماعات والتيارات المستعدة للمشاركة في المؤسسات.

لذلك، فالحديث عن أي «نموذج تنموي» يتطلب توطين ثقافة ديمقراطية، وإقرار مبادئ حقوق الإنسان، والقطع مع سياسات الإذلال، واتباع توزيع عادل للثروات على تواضعها، والحد من سياسات الهدر والتبذير. يتساوق هذا الشرط التأسيسي مع ضرورة وضع أطر مناسبة لتدبير النقاش السياسي والثقافي حول قواعد العيش المشترك، وقيم المجتمع الديمقراطي، يسهم فيه كل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والثقافيين لإعادة بناء مجال سياسي قادر على إنتاج التوافق الضروري لتوطيد الاختيار الديمقراطي ووضع مقومات «نموذج تنموي» فعلي.

وفي نظري بقدر ما يتطلب الأمر الانطلاق من مراعاة مبادئ الليبرالية الدستورانية كان يتعين، بالموازاة، إدخال والتزام قيم حقوق الإنسان كافة. وهو ما نصّ عليه دستور2011 الذي عبّر عن روحية توافقية، وأكد الطابع الدستوري للاختيار الديمقراطي، بما يفيد الاعتراف بتعددية تيارات الفكر والرأي، على أن تكون تعددية سياسية فعلية وليست عددية فقط؛ وإقامة مؤسسات تمثيلية تحرص على الخدمة العمومية والمصلحة العامة، تتمخض عن انتخابات حرة ونزيهة؛ وتأمين شروط تداول فعلي على السلطة في كل مستويات القرار، المحلي، الجهوي، الوطني، وعلى صعيد تداول النخب.

رابعاً: في بعض شروط النهضة بالفعل

إضافة إلى هذه المقومات «البنائية» المشار إليها، يبدو أن المغرب، في هذه الفترة من تطوره التاريخي والسياسي، بحاجة إلى إطلاق «**تعاقد اجتماعي جديد ومتجدّد**» يتمثّل بالتالي:

أولاً، توفير أطر لتأمين التعايش الديمقراطي وحرية الرأي والمساواة في المواطنة، ووضع قواعد لأخلاقيات المناقشة والمنافسة والتبادل.

ثانياً، تشجيع المشاركة السياسية وتوفير شروط تجذير الاختيار الديمقراطي، وليس الاقتصار فيه على المستوى المعياري، وخلق دينامية تنموية اقتصادية أساسها المبادرة والإنتاج والعمل، وتشجيع المقاولات المواطنة، والتوزيع العادل للخيرات.

ثالثاً، الفصل الفعلي ما بين المال والسياسة بما يضمن الحد من تنازع المصالح المُضرَّة بمناخ الاستثمار والمنافسة الشريفة، ويضر بأي مسعى لإرساء قواعد «نموذج تنموي».

رابعاً، تطوير المعرفة وتعزيز وظائف التعليم والبحث الجامعي. وفي ضوء العوائق المتعددة التي تواجهها كل المحاولات الإصلاحية لمنظومة التربية والتكوين؛ واعتباراً للتقارير الوطنية والدولية، والمعاينات الواقعية التي تكشف عن مظاهر الضعف والخلل التي تعرفها المنظومة

فإنها تبدو، اليوم، عاجزة على تكوين رأسمال بشري يملك ما يلزم من الكفاءة لمواكبة المجهودات التنموية الوطنية، وتقوية الخبرات المغربية لتنشيط العلاقات الاقتصادية والعلمية بين المغرب وغيره من البلدان، وحتى وإن حصل تكوين هذه الأطر فإن غياب بيئة حاضنة لخدماتهم وجاذبية بلدان أخرى تجعلهم يهاجرون المغرب بأفواج يزداد عددهم سنة بعد أخرى.

ورأى أن الرؤية الاستراتيجية التي أنتجها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تتضمن شروط إصلاح مناسبة بحكم كونها نتاج عمل تشاركي أسهَم فيه كل الفاعلين والمعنيين بالمنظومة التربوية. لكن طرائق تنفيذها تبدو متعثرة، بسبب انعدام الاستقرار السياسي لتدبير زمن الإصلاح، وبسبب عدة مقاومات واختلاف التصورات والمواقف من الإصلاح. حتى ولو تم صوغ بعض مبادئ هذه الرؤية في شكل «قانون إطار» فإن مستقبل المغرب، في هذا الموضوع، يتطلّب «**تعاقداً وطنياً كبيراً**» حول التعليم تشرف عليه مباشرة أعلى سلطة في البلاد، يبعده من الاعتبارات الحزبية العابرة، وتجنّب تعريض هذا القطاع الحيوي لقرارات مزاجية تضرّ بكل مجهودات «الإصلاح»، ويشغل كفاءات مؤمنة حقّاً بمهمة التربية والتكوين، سواء على مستوى التدريس أو الإدارة التربوية، مع تغيير البرامج والمناهج، وإطلاق عمليات منظمة للتكوين واستكمال التكوين، وخلق **سِلم مستدام** داخل المنظومة من خلال تأطير وظيفي وقانوني محفز للعاملين في القطاع.

خامساً، تقوية القضاء وتطوير أدائه وحماية استقلاله، وإقامة عدالة ترفع مختلف أوجه المظالم التي يعانيها المواطن، ويفضح الفساد والمفسدين، ويحترم حقوق الإنسان.

سادساً، تعزيز أدوار هيئات الضبط وتحويلها إلى فاعل حقيقي في الديمقراطية، من قبيل الهيئات الإدارية المستقلة، التي أطلقها المغرب في أواسط الألفية لكي تؤدي، بالفعل، أدوار الضبط وضمان الإنصاف، بل وتتحول، عند الضرورة، إلى سلط مضادة تراقب الإنتاج التشريعي (كما هو حال المحكمة الدستورية)، أو تراقب صرف المال العام (كما هو شأن مجالس الحسابات)، أو تضبط المالية العامة، أو الاتصال السمعي البصري، وغيرها. لأن هذه المؤسسات المستقلة ـ وعليها أن تكون مستقلة وأن لا تفرغ من مضامينها وأدوارها كما هو حال العديد من المؤسسات التي أنشئت ـ تعتمد على مرتكزات قانونية تساعدها على ضبط ما من شأنه إنتاج اختلالات تضر بالتوازنات الخاصة بحقل من الحقول الأساسية للدولة والمجتمع، مسنودة في ذلك بقضاء نزيه ومستقل.

سابعاً؛ توسيع دائرة الحريات الفردية والجماعية، ودعم هيئات المجتمع المدني، وتقوية أدوار المرأة في مواقع المسؤولية، وحفز وسائل الإعلام المكتوبة، السمعية البصرية والإلكترونية حتى يتسنى لها القيام بأدوارها كسلطة مضادة ذات قوة اقتراحية، ومحاربة المواقع الإلكترونية المنتجة للمعلومات المضللة والمشوّشة على الرأي العام، وفض النزاعات بالوسائل الديمقراطية السلمية، ومعالجة بؤر التوتر بوضوح وتعقل بما يعزز العيش المشترك والسلم المدني، واحترام القانون.

ثامناً، الإعلاء من شأن الثقافة العصرية من خلال إطلاق مشروع وطني شامل، عملت الكثير من المؤسسات الوطنية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، واتحادات وجمعيات وطنية على اقتراح منطلقات هذا المشروع الثقافي ووسائله.

تاسعاً، تطوير مجهودات إصلاح الشأن الديني بما يكرس قيم الاعتراف والحوار والتسامح والعمل والتضامن، وتحييد الاستغلال السياسوي لرأس المال الروحي للمجتمع، من أية جهة كانت.

عاشراً، توسيع دوائر إدماج المرأة والشباب من أجل المساهمة الجماعية في مجهودات تقوية الاختيار الديمقراطي، في إطار من حفظ الكرامة والاعتراف بالكفاءات.

حادي عشر، العناية المواطِنة بشؤون المدينة بحكم كونها تمثل المجال الرئيسي للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والوعي بأنه لا مجال لإنجاح أي إصلاح من دون إصلاح أحوال وشروط تنظيم حياة المواطنين في الفضاء المديني، بما يفترض ذلك من مراعاة كرامة الإنسان في النقل والسكن والتطبيب والترفيه، وأنسنة أحواض عيش المواطنين، في المدينة وفي البادية.

خلاصة

مؤكد أن الوعي، كما التحرر من الخطابات والسلوكات السياسوية الضيقة شرط من شروط وضع «نموذج تنموي» حقيقي وإرساء أسس ديمقراطية مُوطّدة. كما لا يكفي الحصول على المواقع الانتخابية الأولى، أو الاتفاق على المرجعية «الدستورانية» (دستور، انتخابات، تداول)، لضمان توطين وتجذير الاختيار الديمقراطي لأنه يتطلب وعياً وممارسة من فاعلين سياسيين واجتماعيين يمتلكون ما يلزم من الاقتدار والصبر وبُعد النظر والالتزام بخدمة المصلحة العامة والبلاد، وجعل الديمقراطية اختياراً جماعياً وإطاراً مشتركاً لكل القوى السياسية والفئات الاجتماعية، والتيارات الفكرية القابلة لتقاسم وتعميق قيم المجتمع الديمقراطي.

ولأن للديمقراطية تكلفة لا بد من دفعها، فإن رافعات هذا العقد الاجتماعي يستدعي الانخراط في مجهود جماعي توافقي لبناء مجال سياسي عصري، أمَّا التحايل على هذه التطلعات الجماعية الكبيرة أو الالتفاف على أهدافها فإنه سيفضي إلى فرض صيغ جديدة لاستبداد مُقنع أو مكشوف كيفما كان عنوانه، معتمداً في ذلك على تربة اجتماعية وسياسية وثقافية لا تزال راسخة في الأذهان والمسلكيات، بل وسمحت لها الأحداث الجارية بإمكان بسطها وعرضها في المجال العام.

لهذه الغاية يبدو لي أن المغرب بحاجة إلى «رجّة»، بل إلى صدمة وعي فعلية بضرورة إطلاق نهضة شاملة تلتقي حولها كل الإرادات التي تؤمن، فعلاً لا ادّعاءً، بضرورة تأهيل المغرب وإطلاق حركية جماعية تؤسس لقواعد تنموية بانية حقّاً. فالسياق الحالي يفرض فتح المجال للمبادرة الإبداعية ذات التوجه الجماعي، لأنه في هذا التوجه وبه تتفتح الملكات. وذلك بإقصاء الخوف من الحرية وتفجير طاقات الخيال، ومحاربة الشعوذة والفكر السحري، والدخول في كل مغامرة تنزع الإنسان من سلبيته، وتحرره من ثقل مظاهر التواكل والمداهنة والرشوة والغش التي تجثم على الإرادات. ولن يتأتى ذلك من دون إطلاق دينامية عامة تسهم في بناء مجال عمومي يتخذ من الإنسان، كوجود وهوية متنوعة، منطلقه وهدفه لتجاوز واقع الإذلال والظلم الذي تشعر به فئات واسعة من المجتمع □

أباهر السقا

غزة: التاريخ الاجتماعي تحت الاستعمار البريطاني، 1917 ـ 1948

(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018). 325 ص.

أحمد عز الدين أسعد(*)

باحث في الدراسات العربية والإسرائيلية ـ فلسطين.

أولاً: أهمية الكتاب والكاتب

تنبع أهمية الكتاب من كونه من الكتب القليلة والنادرة التي تدرس مدينة غزة بمقاربة سوسيوتاريخية دقيقة ومعمقة؛ بالاستناد إلى مصادر أولية مثل (محاضر اجتماعات، قرارات حكومية وقوانين، رسائل مبعوثة من قناصل وسفراء، سجلات بلدية غزة). إلى جانب ذلك يستند الباحث إلى دراسات وأدبيات بلغات ثلاث هي: العربية والإنكليزية والفرنسية، والدراسات الخاصة بمدينة غزة من خلال الأرشيف الفرنسي وهي تعد نادرة جداً؛ وهذا ما منح الكتاب أهمية إيبيستيمولوجية ومرجعية. وقدم الكتاب قراءة أنثروبولوجية عن الممارسات الاجتماعية والمعتقدات والتديُّن الشعبي في مدينة غزة. يهتم الكتاب بربط التاريخ الاجتماعي لمدينة غزة بالمدن الفلسطينية والعربية الأخرى، وفهم التغيرات التاريخية والاجتماعية من منظور سوسيوتاريخي، وتحديداً تركيز سوسيوتاريخي على مدينة غزة. وكان لمؤلف الكتاب السقا أثر في أهمية الكتاب كون السقا أحد أهم علماء الاجتماع الفلسطينيين النقديين، وهو أستاذ في دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية في جامعة بيرزيت، وله العديد من الدراسات والمقالات العلمية والنقدية عن المجتمع الفلسطيني، وهو سليل إحدى العائلات الغزية ولد وعاش في مدينة غزة، وهذا ما منحه القدرة على تفسير بعض الظواهر الاجتماعية والأحداث في مدينة غزة، وهو يعرف المجتمع المبحوث حق المعرفة.

ثانياً: بنية الكتاب

يتألف الكتاب من مقدمة وخاتمة وخمسة أقسام. جاء القسم الأول بعنوان:

(*) البريد الإلكتروني: ahmadasad200@hotmail.com.

(قراءة سوسيوتاريخية لمدينة غزة) وتفرع عنه عدد من الفصول وهي: الفصل **الأول**، الذي يقدم مقاربة منهجية في كيفية دراسة التاريخ الاجتماعي لمدينة غزة، ويبين السقا المثالب البحثية في الدراسات السابقة التي تعاملت مع قطاع غزة كما لو كانت مدينة واحدة لمصلحة صورة مبهمة مجردة لمجتمع متجانس، وتصوير غزة على أنها مدينة بائسة ومكتظة بالسكان، وإما كعنوان للفقر والبؤس في المخيال الجماعي الفلسطيني العام، كما أن هناك تشويهاً قَدَّمَ تاريخ المدينة بطريقة مضخمة جعلها مدينة سكانها عمالقة، أو حصر الاهتمام بالمدينة في تاريخها السياسي مقابل إهمال التاريخ الاجتماعي. كما يشغل الكتاب بمقاربة ميكروسوسيولوجية (مقاربة مصغرة سوسيولوجيا) أي عرض تاريخ الفضاءات والناس بأشكالهم المتنوعة من دون تهميش المشترك وتمحيص دوره في تشكيل الفاعلين للمشهد الاجتماعي. كما يفسر لنا السقا لماذا يوسم المرحلة البريطانية لفلسطين ومدينة غزة بأنه استعمار في نقيض مصطلح «الانتداب»؛ كون تلك المرحلة تماثلت مع «سيطرة قوة عسكرية، التحكم في موارد البلد، سن قوانين، التحكم في حركة السكان» (ص 19)، واتسمت بتشجيع هجرة اليهود الصهاينة إلى فلسطين.

يقدم الفصل **الثاني** «التاريخ الاجتماعي: مقاربات نظرية ورؤى من الميدان» مقاربة عن التاريخ الاجتماعي الذي يحتل مكانة مهمة في الحقل المعرفي السوسيوتاريخي، كونه فرعاً يختص بتأريخ جماعات ومجموعات بالاستناد إلى قراءات سوسيولوجية. ويعَدّ التاريخ الاجتماعي قراءة تأويلية وتحليلية عن الفردي والجماعي ودراسة الرساميل الخاصة بالجماعات المدروسة. كما يقدم مقدمة مختصرة عن تاريخ مدينة غزة القديم ويبيِّن أهمية غزة التاريخية والجغرافية كونها بوابة آسيا ـ أفريقيا والعكس، ويستعرض تاريخها في الفترات الرومانية واليونانية والإسلامية. كما يستعرض الفصل مدينة غزة في أواخر العهد العثماني وبدء صراع الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية، وافتتاح أول ممثلية فرنسية في غزة. بينما يعرض الفصل **الثالث**: «التركيبة السوسيواقتصادية للجماعة المدينية الغزية»، نظام الملكية والإقطاع في غزة إبان الحقبة العثمانية، والملكيات مثل الأراضي الميري والمشاع؛ ويبيِّن التحول في النخب في مدينة غزة من خلال ظهور الأعيان ووجهاء المدن على حساب شيوخ الريف. وقد تعززت مكانة الأعيان مع تصاعد أهمية سنجق القدس، وكذلك كان للبلديات دور في خلق التراتبيات المحلية.

في الفصل **الرابع** «غزة تحت الاستعمار (الانتداب)» يقدّم السقا وصفاً لـ «الانتداب» مستعيراً رؤية مارك فير، وهو نمط نظام جديد نصف استعماري، ونصف استعماري ـ إمبريالي؛ أي أنه نموذج جديد لاستعمار وفق فير، من خلال منظومة إدارية وثقافية بريطانية يقودها البريطانيون ويعمل فيها موظفون فلسطينيون، أي أن الإدارة البريطانية أدارت المجتمع من خلال وكلاء محليين، وهو ما يعطي الأصلانيين الشعور بأنهم يمارسون صلاحيات إدارة مجتمعاتهم، وهذا يجعل هذا الشكل الاستعماري أكثر قبولاً. كما يؤكد السقا أن إحصاء السكان البريطاني هو أداة استعمارية، كون سلطات الاستعمار عملت على خلق حقائق سكانية ـ ديمغرافية جديدة؛ فقد خلقوا إحصاءً طائفياً من خلال استجلاب تجربة التقسيم الطائفي الهندي، وصنفوا البدو خارج التصنيفات

الدينية، وأوجدوا لهم تصنيفاً إثنياً. ويشير السقا إلى تغير التركيبة السكانية في غزة من جرّاء النكبة عام 1948؛ حيث وصل إلى مدينة غزة أربعة أضعاف عدد السكان خلال 48 ساعة إثر النكبة.

يبيّن السقا في الفصل **الخامس** «البلدية والصراع بشأن إدارة الاجتماعي ـ السياسي» أنه كان هناك تناقل عابر للأجيال بين العائلات التي تداولت منصب رئاسية البلدية؛ وكأنها عملية توريث، فهناك أكثر من عضو شارك في البلدية في أكثر من مجلس، وبعض الأعضاء هم أبناء وأحفاد أعضاء سابقين في المجلس البلدي. وكان هناك نظام محاصصة طائفية، ويعود ذلك لسببين: **الأول**، انتماء مجموعة من العائلات المسيحية إلى شبكة العائلات الوجاهية؛ والسبب **الثاني**، تميز العائلات المسيحية في التعليم والاقتصاد. وكان عدد من أعضاء المجلس البلدي ضد السياسات البريطانية مقابل عدد آخر قد تماهوا مع السياسات البريطانية.

يفسر السقا في الفصل **السادس** «التشكيلات العائلية المدينية»، مسألة الوجاهة الاجتماعية، ويرجعها إلى ثلاثة عناصر أساسية هي: امتلاك مرتكزات سوسيواقتصادية، أي القدرة على الإشراف أو التحكم في منطقة ما، وإقامة شبكة علاقات واسعة التأثير. كما ارتبطت الوجهات الاجتماعية بامتلاك المعرفة الدينية، وامتلاك الثروة والغنى والعمل أو التكليف بمهن أو بمهمات لجمع الضرائب والحماية بالمعنى الجسدي والرمزي، فضلاً عن النسب والمصاهرة. وقد احتلت العائلة مكانة مهمة في إدارة الشأن الاجتماعي في مدينة غزة. لقد خاضت العائلات الغزية صراعات من أجل إدارة الواقع السياسي والاجتماعي. ومثال على الصراع تحالف عائلات بقيادة آل الحسيني في مواجهة تحالف عائلات تقودها آل الشوا. وكانت العائلة تتداول بين الأجيال في إدارة الشأنين الاجتماعي والسياسي. وسبب التنوع السياسي والأيديولوجي في العائلة الواحدة هو تعليم أبناء الوجهاء وتعرفهم إلى التيارات الأيديولوجية الجديدة في المنطقة والانفتاح على المدن الفلسطينية والعربية. وبفعل الصراع مع الاستعمار تم تأجيل الصراع العائلي ـ الطبقي أو تحويل الصراع إلى صراع ناعم وخفي.

عنون السقا القسم **الثاني** بـ«غزة بين التخطيط الاستعماري والتخطيط الاهلي»، ويتحدث الفصل **الأول** فيه عن الإدارة الاستعمارية والسياسة الصحية في المدينة التي تفترض المعرفة بالأمور الصحية أكثر من السكان الأصليين. وتشير المعلومات إلى أن سلطات الاستعمار الصحية لم تؤسس مشافيَ جديدة، وقد عمل أهالي المدينة على سد النقص من خلال إقامتهم مؤسسات صحية موّلوها بأنفسهم. ثم يتعرَّض الفصل **الثاني** الموسوم «التخطيط الحضري للمدينة ما بين التخطيط الاستعماري والمحلي» لمعمارية مدينة غزة وللدمار والخراب الذي حل بها من جراء الحروب والغزوات المتتالية؛ وكذلك بفعل العوامل الطبيعية مثل زلزال عام 1927. ويشير السقا إلى أن الإدارة الاستعمارية لم تقم بتحديث المدينة مثلما عملت في مدينة يافا وحيفا، وإنما أقامت مقر الحاكم المعروف باسم السرايا في المدينة، واهتموا بالتخطيط الجغرافي الحيِّزي الخارجي، وتمديد شبكات الطرق التي تصل المدن الفلسطينية بعضها ببعض. وقد فسر السقا تغير نمط العمارة في مدينة غزة وتحولها إلى نمط العمارة الغربي البريطاني؛ نتيجة استبطان النمط المعماري

الجديد من أجل تقليد نمط العصرنة والحداثة، وساهم توافر المواد الأولية مثل القرميد الأحمر والإسمنت البريطاني في السوق من جانب الإدارة الاستعمارية في تطور نمط عمارة جديد. أما التخطيط المحلي الغزي فقد وسّع مدينة غزة وأحياءها مثل حي الرمال، وتم تعبيد الشوارع وشقها ورصفها وبناء الأرصفة. واتبعت البلدية سياسات تسمية الشوارع؛ وكانت تلك التسميات ذات بعد عروبي.

بينما يشير الفصل **الثالث** المعنون «البنى الخدمتية» إلى أن الماء لم يكن وافراً في مدينة غزة قبل النكبة، أي إبان فترة الاستعمار البريطاني، وقد ارتبط شح المياه بالنكبة، ووصول ألوف اللاجئين إلى المدينة، وممارسات سيئة في حفر آبار جوفية وعدم ترشيد الاستهلاك، وصغر حجم مدينة غزة مقارنة بالقطاع، كذلك سحب المياه من طرف الاستعمار الإسرائيلي. ويبيّن السقا كيف دخلت الكهرباء مدينة غزة كجزء من الوعود الانتخابية لرئاسة البلدية، وبعدها تأسست شركة كهرباء غزة. أما منشآت المدينة، فكان الميناء هامشياً كونه غير مؤهل، وهناك ميناء فاعل ومهم في الجوار وهو ميناء يافا. لم تحتوِ المدينة على عدد كبير من السيارات، وكان مطار غزة مهماً وفاعلاً حتى إنشاء مطار اللد عام 1963. تأسست محطة القطار للتحضير للمد العسكري البريطاني ونقل الجنود والذخيرة. كما خصصت البلدية مساحات خضر وعيَّنت موظفين لاعتناء بالأشجار والجنان.

تناول الفصل الرابع «البنى الاقتصادية للمدينة»، النشاطَ التجاري في مدينة غزة، وخصوصاً الطلب المتزايد من قبل أوروبا على الشعير والزيتون والصابون والبرتقال. وكان في المدينة عدة شركات تجارية، كما منحت البلدية رخصاً لمزاولة المهن فيها، وتنوعت المهن فيها؛ وهذا دليل على الحراك الاجتماعي والاقتصادي وزيادة الطلب على السلع والخدمات. أما الصناعات في المدينة فهي مرتبطة بالنسيج والفخار والصابون، وكانت الأسواق داخل المدينة وغير مقسمة وفق الحِرف مثل أسواق المدن الأخرى. ويشير السقا إلى أن مدينة غزة كانت المدينة الرابعة فلسطينياً من حيث حجم الريع الضريبي والأهمية الاقتصادية بعد القدس وحيفا ويافا.

أما القسم **الثالث** فموسوم بـ «البنى الاجتماعية والثقافية»، فيخبرنا السقا في الفصل **الأول** (التعليم) عن طبيعة نظام التعليم الفلسطيني في غزة المتوارث من الحقبة العثمانية مروراً بالحقبة البريطانية. وكان التعليم هو مجهود من قبل البلدية والمجلس الإسلامي الأعلى والمواطنين، وكان تعليم الإناث في المدينة متواضعاً، كما أن مضامين التعليم والمناهج كانت صعبة وقليلة الفائدة. كما يمكن نقد السقا في مجال التعليم أنه لم يفسر لنا تأخر ظهور كليات مجتمعية وجامعات في تلك الحقبة.

لقد بيَّن السقا في الفصل **الثاني** (البنى الثقافية) طبيعة الحراك الثقافي في مدينة غزة، الذي شمل الشؤون التالية: صحافة، سينما، اللهو والرقص، المؤسسات الرياضية والاجتماعية... إلخ. وكان هناك عدد من الصحف والمطابع والإذاعيين في مدينة غزة، وأسست دار سينما هي الرابعة في فلسطين، وشهدت السينما تطوراً كبيراً حيث كان في مدينة غزة حتى أواخر الثمانينيات سبع دور سينما. وبيَّن السقا التركيبة السوسيولوجية والطبقية للمدينة من خلال مباريات كرة القدم التي كانت تعقد بين نوادي المدينة،

وذكر أنه كان لرشاد الشوا رئيس بلدية غزة دور في الحراك الثقافي، كونه أسَّس سينما السامر عام 1939، وهو من مؤسسي نادي غزة الرياضي؛ كذلك كان لفائق بسيسو دور في ذلك الحراك الثقافي.

يتناول القسم **الرابع** (الحياة اليومية)، وفي الفصل **الأول** الموسوم «العادات الاجتماعية الغزية» يقول السقا إن العادات الاجتماعية في مدينة غزة لا تختلف عن العادات في المدن الفلسطينية الأخرى، ويشير إلى المقامات والمواسم في المدينة مثل جامع السيد هاشم ومزاره، وموسم المنطار. كما ينفي السقا الاستنتاج الرائج بأن كثرة المساجد في غزة هي دليل على التديّن وهو يفسرها سوسيولوجياً، كون بناء المساجد فيه عملية هبة وعطايا وتمظهر اجتماعي، لأن أغلبية المساجد تحمل أسماء المشيدين؛ ويستند في ذلك إلى قول عارف العارف بأن كثيراً من تلك المساجد لم يرفع فيها الأذان بسبب نقص المصلين. كما تحدث السقا عن أنماط الزواج في مدينة غزة وقدم تفسيراً سوسيولوجياً لها.

يرصد الفصل **الثاني** «الأنماط الاستهلاكية في الحقبة البريطانية»، عدداً من الأنماط الاستهلاكية في الحقبة البريطانية في مدينة غزة، مثل أنماط الملابس التي أشار السقا إلى أنها كانت تدل على تراتبيات اجتماعية وتحولات مجتمعية، وهي تعبير عن هوية اجتماعية، ويفسر نمط التحول في أنماط الملابس في مدينة غزة بقراءة سوسيولوجية تاريخية ونقد القراءات اللاتاريخية حول وجود ثوب خاص بمدينة غزة؛ كون الثوب الفلّاحي مرتبطاً بالريف ولا بالمدينة، ويبين بروز نمط الاصطياف والاستجمام على شاطئ المدينة، حيث ارتبط ذلك الاصطياف بسلوك اجتماعي. وذكر أن هناك ضوابط وضعتها البلدية على عملية الاستجمام. ويشير السقا في الفصل **الثالث** «العلاقة بين المكونات الاجتماعية المتعددة» إلى أن العلاقات بين الطوائف الدينية كانت في أحسن أحوالها، ولم يكن هناك أحياء أو حارات خاصة بالنصارى أو اليهود. كما كان المسلمون والمسيحيون شركاء في مواجهة الآخر العثماني والآخر البريطاني والآخر الصهيوني.

ينفرد القسم **الخامس** بموضوع: الحراك السياسي ـ الاجتماعي في الفترة الانتدابية، ويجادل السقا في الفصل الأول «الجمعيات الأهلية» بأن الجمعيات الإسلامية والمسيحية ناهضت المشروع الصهيوني، واندلعت احتجاجات في العشرينيات من القرن العشرين. وتظهر المراسلات أن هناك تآلفاً مسيحياً ـ إسلامياً عابراً للطوائف. كما شارك أبناء غزة في التحركات السياسية الاحتجاجية عبر مشاركتهم في معظم المؤتمرات الفلسطينية، بدءاً بالمؤتمر الفلسطيني الأول وفي المؤتمر السنوي عام 1919. وكان في مدينة غزة جمعيات أهلية محلية وفروع لجمعيات وطنية فلسطينية أو إقليمية لها امتداد في بلدان عربية أخرى. كما انخرط أبناء مدينة غزة في الأحزاب السياسية الفلسطينية والعربية، وقد شاركت مدينة غزة عام 1922 في الاحتجاجات ضد الهجرة اليهودية، وشاركت في هبّة البراق سنة 1929، كما شاركت في إضراب سنة 1936 ونشط أبناؤها في ثورة 1936 ـ 1939. كما يشير السقا إلى وجود صراع سياسي ـ اجتماعي خلال الحقبة من الثلاثينيات حتى الأربعينيات. ويشير إلى أن الفضاء العام كان في فترة العشرينيات حكراً على الرجال، وبدءاً من الثلاثينيات بدأت

المدينة تشهد بعض الحضور النسائي الرمزي في بعض المؤسسات. وكان لمدينة غزة علاقة بالبلديات الأخرى وعلاقة مميزة بمدينة يافا. في **خاتمة** الكتاب، يلخص السقا مجهوده البحثي على هيئة استنتاجات، أي أن الخاتمة تكثف الكتاب معرفياً في عدد من الصفحات.

مناقشة الكتاب

يعَدّ هذا الكتاب جهداً معرفياً رصيناً في دراسة المجتمع الفلسطيني بمنظور ميكروسوسيولوجي، كونه يحدد مجتمع مدينة غزة إبان الاستعمار البريطاني ميدانياً دراسياً. وقد نجح السقا في إنارة التاريخ الاجتماعي لمدينة غزة إبان الحقبة الاستعمارية، وأزاح غبار التاريخ عن بعض المقولات الكلاسيكية الرائجة عن مدينة غزة ومجتمعها، أي أن السقا نجح في محاربة أعداء العلم الاجتماعي؛ المتمسكون بالأحكام المسبقة، والصور النمطية، والأحكام القيمية. وهنا لا بد من الإشادة بمنهج السقا الذي يطبقه نظرياً وميدانياً، فالسقا في محاضراته ودروسه في جامعة بيرزيت يدعو طلابه إلى محاربة الثالوث العدائي للمعرفة ـ المذكورة سابقاً ـ ويحثهم في الدرس نفسه على التسلح بالمنهج الإثنوغرافي الميداني، ويجادل السقا بأن الدراسات في مجتمعاتنا العربية والعالمثالثية إن لم تكن ميدانية لا تقدم ما هو جديد للمعرفة. وهنا لا بد من القول إن السقا كان أميناً في دراسته، ويشاد بنزاهته في هذا الكتاب في تفسيره عدداً من الظواهر في مدينة غزة كغيرها من المدن الفلسطينية والمشرقية من غير إظهار فرادة مدينة غزة في تلك الظواهر.

كما يكتسب كتاب السقا مناعة معرفية كونه قد أُثري بالمراجع المتنوعة والمتعددة وبلغات ثلاث. فقائمة المراجع يتراوح ما بين الشهادات والسيَر واليوميات وكتب الرحلات والروايات والموسوعات والرسائل الجامعية، والدراسات والمقالات، والكتب النظرية الإبستيمولوجية. وفي السياق نفسه يستعين السقا بنظريات سوسيولوجية في تفسير الظواهر الاجتماعية في مدينة غزة، فهو يرجع على سبيل المثال، لا الحصر، إلى نظريات منظّرين مثل: بيير بورديو، هوارد بيكر، ليفي ستراوس، بيار لوجندر، برونو لاتور، نوربير الياس... إلخ.

أخيراً؛ يعَدّ هذا الكتاب جزءاً من حلقة مفقودة تحتاج إلى استكمال حلقاتها الأخرى؛ برواية السقا لنا ما تبقى لنا ولفلسطين من تاريخ غزة الاجتماعي إبان الحكم المصري، بين عامي 1948 و1967، وتقديم رواية مكثفة لتاريخ غزة الاجتماعي ما بعد حرب الأيام الستة، أي إبان الحكم العسكري الإسرائيلي للمدينة 1967 ـ 1993 وما بعدها؛ وربما يكون التاريخ الاجتماعي في هذه المرحلة غزيراً، وقد يسهم في بناء رواية جديدة للمدينة، وتقديم صورة مغايرة للصور النمطية عنها، كون من عايش هذه التجربة ما زال عدد منهم في قيد الحياة وفي إمكان السقا محاورتهم ومساءلتهم. كما تعَدّ هذه المرحلة مهمة كونها تأسست فيها الحركة الوطنية الفلسطينية وصعدت فيها قوة الأحزاب الفلسطينية، وفيها اندلعت الانتفاضة الشعبية عام 1987، ودخلت أحزاب الإسلام السياسي معترك العمل الوطني. قد تكون أعمال السقا المقبلة هي المرآة التي نرى فيها وجه غزة من عالم اجتماع فلسطيني رصين كما هي بتفسير علموي بعيد من التفسيرات العصبوية والمناطقية المنحازة للّاحقيقة □

محمد مصطفى القباج

محمد عزيز الحبابي: الفكر المتحرك

(من الشخصانية الواقعية إلى الشخصانية الإسلامية إلى الغديّة)

(الرباط: منشورات أبي رقراق للطباعة والنشر، 2018). 394 ص.

يوسف بن عدي(*)

أستاذ وباحث في الفلسفة العربية الإسلامية وقضايا الفكر العربي ـ المغرب.

«وإنما نكتفي بالقول إنّ عالمنا العربي ظلم كثيراً الفيلسوف محمد عزيز الحبابي، وفي ظلمهِ له ولأمثاله ظَلَم نفسه كثيراً، لأنه لو تواصلنا مع مثل هذا الفكر بروح التواضع وعلى نحو محايث، إنْ نقداً أو متابعةً، لأمكننا أن نكرس تقليداً فلسفياً قوياً من شأنه أن يقي ذاتنا العربية من الرجوع إلى كهف الكينونة الخامل»

محمد المصباحي

أولاً: بنية الكتاب وخطته

توّزعتْ أعمال كتاب **محمد عزيز الحبابي: الفكر المتحرك** (2018) للباحث المعروف محمد مصطفى القباج إلى توطئة وثلاثة أقسام وهي كما يلي: القسم **الأول**: «مباحثي حول فلسفة عزيز الحبابي (من الشخصانية الواقعية إلى الشخصانية الإسلامية إلى الغدية)»، وهو قسم يضم: 1 ـ محمد عزيز الحبابي: الفكر المتحرك. 2 ـ الإسلام دين شخصاني ـ إنسي. 3 ـ الغدية هي الأصل في النسق الفلسفي للحبابي. 4 ـ من الشخصانية الواقعية إلى الفلسفة الغدية. 5 ـ حدود الفلسفة والشعر في ديوان «بؤس وضياء». 6 ـ مسرحية مصير متعدد الأصوات. أما القسم **الثاني**:

(*) البريد الإلكتروني: youssef_ben_addi@yahoo.fr.

«مقتطفات من كتب محمد عزيز الحبابي المرجعية»، فهو يحتوي على نصوص مأخوذة من: من الكائن إلى الشخص، من الحريات إلى التحرر، والشخصانية الإسلامية، عالم الغد، العالم الثالث يتهم (مدخل إلى الغدوية)[1]، طاقات القيم، ومن المنغلق إلى المنفتح. أما القسم **الثالث** والأخير فهو يقدم إلى القراء والباحثين جملة من النصوص المغمورة لمحمد عزيز الحبابي: قيم للتقييم وتقييم للتقويم؛ تجارب جف معينها: الليبرالية والاشتراكية: تأملات في حضارة التصنيع؛ الحضارة الإنسانية وحضارة التصنيع؛ الإنسان حاضراً ومستقبلاً حقوق إنسان الغد؛ من أجل تأسيس: شخصانية أفريقية؛ تأملات في الرواية بالمغرب (تجربة شخصية)؛ ميثاق الكتاب.

يبدو أنَّ نص **محمد عزيز الحبابي: الفكر المتحرك (من الشخصانية الواقعية إلى الشخصانية الإسلامية إلى الغديّة)** للباحث الأكاديمي المغربي محمد مصطفى القباج قد صدر في معرض العودة إلى استئناف النظر والتأمل في فلسفة محمد عزيز الحبابي التي شهدتها هذه السنوات الأخيرة من انعقاد لندوات علمية دولية حول فيلسوف الشخصانية والغدية[2] في ظل الأزمات المهولة والمآزق الرهيبة التي يعيشها الوطن العربي والعالم الثالث من تصدع للشخص والإنسان وغياب الحريات وفقدان الأمل بعالم الغد. وبهذا الاعتبار، جاء كتاب الحبابي: **الفكر المتحرك** لمصطفى القباج، فضلاً عن رد الجميل والوفاء لهذا الرجل المؤسس الفعلي للحداثة الفلسفية[3]. فهو استئناف جديد للنظر في الفلسفات الثلاث التي رسخها محمد عزيز الحبابي، الشخصانية الواقعية والإسلامية والغدية. لذلك من يقرأ هذا الكتاب يحس بأن محرره لم يكتفِ فقط برصد مفاصل الفلسفات الثلاث المومأ إليها ومفاهيمها الرئيسة بل أبعد من ذلك يقدم إلينا الأكاديمي المغربي فيلسوف الشخصانية بنباهة فائقة علاقة الشخصانية الإسلامية وفلسفة الغدية بالشخصانية

(1) يتألف الكتاب من أربعة مفاصل هي: (1) التحدي الثالث. (2) عالم الغد. (3) تضميد الجراح من أجل إحياء الأنسنة. (4) فلسفة انتماء والانعكاس (ص 89).

(2) نظمتْ مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث في قاعة صالون جدل التابعة لمقرها الرئيسي بالعاصمة الرباط وخلال يومي 12 و13 آذار/مارس 2016، ندوة علمية دولية بعنوان: «محمد عزيز الحبابي الفيلسوف والإنسان» تنسيق أعمال الندوة يوسف بن عدي، ونظّمت أكاديمية المملكة المغربية ندوة علمية دولية حول محمد عزيز الحبابي، في موضوع «راهنية الشخصانية الإسلامية»، وذلك يوم الأربعاء 28 شباط/فبراير 2018 بمقر الأكاديمية. وقد صدرت أعمال هذه الندوة.

انظر أيضاً: يوسف بن عدي، **محمد عزيز الحبابي وتأسيس الشخصانية الواقعية** (بيروت: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، 2016)؛ محمد وقيدي، **محمد عزيز الحبابي الفيلسوف والإنسان** (الرباط: منشورات أبي رقراق للطباعة والنشر، 2016)، ومجموعة مؤلفين، **محمد عزيز الحبابي: الشخصانية والغدية**، إعداد وتقديم كمال عبد اللطيف (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

(3) قارن: قول القباج عن علاقته بالفيلسوف المغربي محمد عزيز الحبابي: «صداقة صاحب هذه الورقة للحبابي تعمقت لدرجة أنه أصبح يعتبره أباً روحياً يحظى بالرعاية والحدب، يشركه فيما كان بصدد تأسيسه وبخاصة اتحاد كتاب المغرب العربي والجمعية الفلسفية المغربية ومسؤولية رئاسة تحرير مجلتهما **آفاق** و**تكامل المعرفة** (ص 15).

الواقعية. وأحسب أنّ هذه الرؤية قد قدمت بالفعل تصوراً جديداً أو لنقلْ قراءة جديدة[4].

ثانياً: فلسفة واحدة بجهات ثلاث

تروم قراءة محمد مصطفى القباج لأعمال محمد عزيز الحبابي إلى بيان المحرك الأساس لكلّ قراءة تريد أن تكون جادة وجديدة، ويظهر ذلك في رصد أبعاد الممارسة النقدية التي كان فيلسوف الحبابي يمارسها منذ أنْ شرع في إنجاز عملين جامعيين كبيرين هما: أطروحة رئيسة: **من الكائن إلى الشخص: مبحث في الشخصانية الواقعية**، وأطروحة ثانوية: **أحرية أم تحرر؟**. فقد كان الكتاب الأول هو أوّل نص فلسفي دشن الحداثة الفلسفية المغربية، ولهذا السبب «كان حرياً بمُمارسي التفلسف في المغرب أنْ يخصّوا سنة 1954 باحتفالية تنظم كل عقد من الزمان لإعلان ميلاد الفلسفة المغربية المعاصرة وانخراط بلادنا في الحداثة الفلسفية» (ص 16). والكتاب الثاني، (**أحرية أم تحرر**) إنما يعبر هو أيضاً على الرؤية النقدية التي كان يتمتع بها الحبابي في منأى عن التقليد والتبعية مثلما يذيع بعض الباحثين في الجمهور. يقول الأكاديمي المغربي مصطفى القباج: «وحرص الحبابي على أنْ يكون عنوان أطروحته الرئيسة من الكائن إلى الشخص: مبحث في الشخصانية الواقعية، ليفهم المشرف على الأطروحة ولجنة الدفاع في ما بعد أنه ما أراد أن يقلد تقليداً أعمى الشخصانيين الفرنسيين، لكنه أراد أن يتميز عنهم بطرح يتوافق مع انتماءاته الوطنية والعقدية وبقدر من الواقعية يتباعد به عن تجريدية فريق مجلة إيسيري» (ص 65).

غني عن البيان أنّ الحبابي لم يكن مقلداً بقدر ما كان مستوعباً ومتملكاً للتجارب الفلسفية الغربية الحديثة وهذا هو ما دفعه لتحصيل التجاوز للنزعات الروحانية والمادية على أساس أن الإنسان روح كله وروح في نفس الآن (ص 93).

وكان اختيار موضوع الأطروحة الثانوية سهلاً لحكم ما راكم من خبرات خلال سنوات النضال التحرري الوطني فخصّص هذه الأطروحة لنقد الحرية عند برغسون بعنوان «أحرية أم تحرر؟» (ص 18)[5]. نفهم من هذا، أنّ مشروع الحبابي الفلسفي لم يكن يركن إلى تكرار مقولات إيمانويل مونيه وإنْ كان التأثير لا يخلو منْ كلّ قارئ وباحث للتراث الفلسفي لأنه يبقى معلَّقاً به سواء بصورة مباشرة أو ملتوية.

لقد استطاع الحبابي بمشروعه الثلاثي الأبعاد أن ينأى عن حصر الفرد والشخص في عزلة قاتلة أو في مقولة أنطولوجية مجردة، بل سارع بقوة إلى جعل الكائن يمتلئ بالمعطيات المجتمعية والسياسية والتاريخية، فكلما كان الشخص واحداً كانت الشخصيات المتعاقبة عليه متعددة ومتكوثرة. فالشخصانية عند الفيلسوف المغربي محمد عزيز الحبابي تتأسس على اعتبارات كثيرة من

(4) لا بد من الانتباه أنّ هذه القراءة الجديدة التي رسمها لنا محمد مصطفى القباج في كتابه لم تتخطّ الإنتاج الإبداعي والشعري ودوره في تجسيد فلسفة الحبابي الشخصانية والغدية.

(5) يقول الباحث: «جليّ إذن أن الشخصانية الفرنسية تنطلق من مفهوم غير مجدد بالضبط دون أن تلتفت إلى ما أسهمت به السيكولوجيا والسوسيولوجيا وبقية العلوم الإنسانية والاجتماعية وكذا العلوم الطبيعية في إبراز معطيات الواقع العيني» (ص 22).

أبرزها أن الفرد لا يعبر عن حقيقته بالوجود الفردي والأنا الخالص بل هو فرد بمعية مع الآخرين من حيث هو واحد من الجماعة. ومن ثم، تكون الشخصانية الواقعية هي محاولة تجاوز ثنائيات بين الفكرة والمادة، الروح والجسم في ظل حركة تشخصن. بتعبير آخر، «تحقق عملية «المشاخصة» بتجاوز المادة الخام إلى المادة المشكلة أو المشخصنة والتي ترقى إلى تحقيق الإنسان من حيث هو تأليف من الكائن والشخص» (ص 23 ـ 24)، ثم لا يغيب عن بالنا أنّ الشخصانية هي اتخاذ موقف من الواقع ومشكلاته وتجسيد القيم وإقامة جدلية أسفلها الفرد وأوسطها الشخص وأعلاها الإنسان (ص 26)[6]، فضلاً عن ذلك أنّ الحرية التي كان يرنو إليها فيلسوف الشخصانية ليست الحرية الميتافيزيقية بقدر ما هي فلسفة التحرر والحريات. يستفاد من هذا أن الحرية تتحصل بالقدرة على الفعل وبمزيد من الامتلاء الثقافي والسياسي والنضالي والأخلاقي في معرض صيرورة متواصلة ومستمرة[7]. وأحسب حديث الحبابي في الشخصانية الإسلامية عن الشهادة والكوجيطو المعكوس والإنسان والله إنما هو حديث عن الصيرورة (Le Devenir) العالم والإنسان بتطورات نحو نضج واكتمال بتجليات في «الاختلافات والتغييرات» (ص 32)[8].

لم ينحصر هذا النقد والتحرك لفكر الحبابي في قراءة نقدية لمنجزات المذاهب الغربية الحديثة ولا في قراءة التجربة العربية والإسلامية المبكرة، بل وسع نظره وتأمله من أجل عالم الغد، وهو ما سمّاه الفلسفة الغدوية. يقول مصطفى القباج: «وبالتالي أحس الحبابي بمسؤولياته الأخلاقية والفكرية، وأنّ عليه أن يوسع دائرة تياره الفلسفي من أجل أن يبدع رؤية صالحة لـ«غد» الإنسانية تحرر الدول المتقدمة من غطرستها وتحرر الدول المتخلفة من عقد نقصها دون توجيه» (ص 34). ويردف المؤلف أيضاً: ««الغدية» عند الحبابي وسيلة لتأجيج الشعور بالمخاض المحدقة بالإنسانية، ودعوة للتفكير الفردي والجماعي من أجل تهييء طرق النجدة وشرط القوة والمناعة لمواجهة المستقبل، وهذه هي المهام الجديدة» (ص 35)[9]. ويتحصل مما تقدم أن هذه الفلسفات الثلاث: الشخصانية الواقعية والشخصانية الإسلامية، والفلسفة الغدية، ليست إلا مظاهر وتجليات لفلسفة

(6) قارن قول المؤلف: «يؤكد الحبابي في الفصول التي تناول فيها اجتهادات أن نظرته ديالكتيكية في لحظاتها الثلاث» الكائن ـ «الشخص» ـ «الإنسان». فالشخص صيرورة يبدأ ككائن ثم بعملية «الشخص الإنسان من حيث إنه تأليف من الكائن والشخص» (ص 67).

(7) يقول المؤلف: «يبرهن على أنّ الشخصانية الواقعية لا تقول بالحرية الذاتية الميتافيزيقية كما هي عند برغسون. فهذه الحرية فارغة لا أثر فيها للواقع المجتمعي والتاريخي للإنسان، إنها حرية سيتبين فيها جهد الشخص أي الكائن المؤنسن من أجل توظيفها لإصلاح الأحوال وضمان التقدم المتزن...» (ص 69).

(8) يقول المؤلف في مفهوم الشهادة: «الشهادة في الإسلام في ضوء كل ما ذكر تنتقل بالشاهد من إثبات الله إلى إثبات وجود الأنا الخاص. هذا ما يؤكد لدى الحبابي اختلاف الشهادة عن التأمل اختلافاً تاماً» (ص 30).

(9) قارن: «هكذا، فإن الغدية أشمل من المستقبلية والاستشرافية آفاقاً ومقاصد العامل الحاسم فيها شخص لا يغيب أبداً في الاختيارات والبحوث الميدانية؛ إنها مجموع نشاط الفكر وهو يحاول البرهنة على قدرات الإبداع لتحدي فشل حضارة التصنيع، أكيد أن هذا المجهود الفكري لا يودّ تسجيل توترات عصر ما، ولكن القيام بشرحها وتوقع ما سيتوالى من أحداث» (ص 36).

واحدة تتميز في عمقها، كما يقول المؤلف، بالتفتح والتفاؤل. كما أنّ هذه الفلسفة لا تخلو من روح نقدية بارزة سواء للأفكار والتصورات أم للوقائع والماجريات فضلاً عن ذلك أنها فلسفة موسومة بالانفتاح على الأفق والآفاق المتنوعة والمختلفة التي ترتبط بكلّ فرد وانتماءاته الفكرية والمذهبية والثقافية والمجتمعية. إذاً، «ما يهم الشخصانية هو الكشف عن المضمون في تجلياته أي الشخص لتحديد أفعاله وآفاقه والتزاماته المجتمعية والسياسية والثقافية حتى يتعالى ويتعدى حدود الفردية الجوانية إلى مرتبة الإنسان ذي الكرامة»[10].

لا نجانب الصواب إذا قلنا إنّ المؤلف استطاع أن يرفع ذلك الالتباس والغموض الذي لطالما اختزلته الفكرولوجي كما كان يحب محمد عزيز الحبابي أن يقول. إنّ مذهب الشخصانية عند الحبابي ليس إلّا صدى للشخصانية وأصولها المسيحية لدى مونيه، وأكيد من أبرز هذه الأمور القول بأنّ الشخصانية الإسلامية هي حلقة نشاز في مشروع محمد عزيز الحبابي فضلاً عن ذلك أن قوله هو قول في الكلاميات لا غير. والظاهر أنّ مثل هذه الأفكار الرائجة عن الحبابي هي التي كانت وراء مدافعة مصطفى القباج. يقول المؤلف في هذا المعرض: «مهما كان قصد الحبابي من تأليف كتاب الشخصانية الإسلامية تأويلاً إسلامياً للشخصانية الواقعية أو فلسفة أو علم الكلام، فإنّ التقريب بين الشخصانية الواقعية والشخصانية الإسلامية نجد بذوره وإرهاصاته الأولى مثبتة بين ثنايا أطروحته الأساسية: «من الكائن إلى الشخص. مدخل إلى الشخصانية الواقعية» الصادر بالفرنسية سنة 1954» (ص 41 ـ 42).

والحق، أن إشارات الحبابي لابن سبنا والفارابي والمعتزلة وعلم الكلام والوحي في كتاب من الكائن إلى الشخص، يدفعنا إلى القول بأن فيلسوف الشخصانية كان يعرف الصلة بين الشخصانية الاسلامية والشخصانية الواقعية. يقول المفكر المغربي مصطفى القباج: «ذلك ما دعاه لتخصيص كتاب لم يتردد في عنونته بـ «الشخصانية الإسلامية» لا تكون مضامين هذا الكتاب منفصلة عن الشخصانية الواقعية، لكنها تمثل محاولة للبرهنة العقلانية على أن الإسلام، من خلال مصدر له الأساسيين يتوافق مع أواليات التيار الشخصاني في عامة والشخصاني الواقعي بخاصة» (ص 46). من هنا، فكتاب: «الشخصانية الإسلامية» لا يمثل قطيعة مع الشخصانية الواقعية بقدر ما يؤصل الشخصانية الواقعية ويجذِّرها في التربية الدينية (ص 54)[11]. لذلك كان للشخصانية الواقعية والشخصانية الإسلامية نفس الراهنية والمصداقية والصلاحية.

---

(10) الأفق عند محمد عزيز الحبابي يراهن على المعطيات السيكولوجية والبيولوجية والاجتماعية والثقافية والفكرية من أجل إنجاز فعل التشخصن؛ فالأفق إذاً، هو التوسط من الكائن إلى الإنسان. وتداخل الآفاق يمنح الأنا ترابط بأنشطة الآخرين. انظر: محمد المصباحي، «جدلية الأفق في فكر الحبابي،» في: مجموعة مؤلفين، **محمد عزيز الحبابي: الشخصانية والغدية**، إعداد وتقديم كمال عبد اللطيف (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 105 ـ 113.

(11) يقول المؤلف منتقداً: «ومن هذه الزاوية يكون الذي قام به الحبابي مشروعية ليس كقرب من المعالجة الكلامية (التيولوجية) ولكن كطرح فلسفي عقلاني يبحث عما يسنده في القرآن والسنة ويجد فيه ما يمثل حقيقة الإسلام» (ص 57).

لقد دافع الأكاديمي على أنّ التوجه الغدوي هو الأصل في مشروع محمد عزيز الحبابي من طريق القلب المنهجي؛ ويعني هذا أنّ تأملاته ومفاهيمه وتصوراته لم تكن إلّا تعميقاً لهذا التوجه الغدوي. يقول القباج: «اهتديت إلى هذا القلب المنهجي وأنا أقرأ بحوث كلّ من تناول فلسفة الحبابي، فلاحظت أنّ معظمهم لك يركز على الأصول الشخصية في بعديها السياسي والمعرفي، وكذا باقي المؤثرات التي ساهمت في بلورة رؤى الحبابي وتكوين وعيه المبكر» (ص 59 ـ 60). وهذا لم يكن أيضاً بعيداً من التجربة السياسية والنضال الوطني الذي أسهم في تشكل رؤية فلسفية تتطلع إلى المستقبل وعالم الغد. ذلك ما نبَّه إليه المؤلف بالإقرار: «لذا من المؤكد في نظري أن الحبابي لم يهاجر إلى فرنسا إلا وقد وعى بقوة الاتجاه الذي سيشتغل به: صوغ تصورات مصدرها الفكر الفلسفي، تكون إعداداً أيديولوجياً (فكرولوجي بلغة الحبابي) للغد ويتبين من خلال تحليل النصوص المرجعية التي حررها بعض ما ساعده على بلورة هذا الهاجس الغدوي الذي اعتبره الأصل في النسق الفلسفي الحبابي» (ص 64). وهكذا كان **عالم الغد: العالم الثالث يتهم (مدخل إلى الغدية)** (1991 منشورات مركز دراسات الوحدة العربية) هو المحدد النظري والفلسفي لرؤية الحبابي في مواجهة المشكلات والقضايا التي يعيشها العالم، ولا ننسى أن هذا الفلسفة الغدوية قد كانت الأصل والمحرك لأفكار فيلسوف الشخصانية حتى صارت الشخصانية الواقعية، في رأي القباج، من الروافد (ص 73). فهذا القلب المنهجي لم ينتبه إليه المؤلف إلّا بعد قراءات مستمرة ومتواصلة لمتن محمد عزيز الحبابي، حيث اكتشف أن التوجه الغدوي قد كان هو نواة نسقه الفلسفي منذ بداية تكوينه الفلسفي. يقول المؤلف في هذا السياق: «مما دفعني إلى أن أراجع مقاربتي للغدية والقيام بعملية قلب منهجي أعتبر أنّ التوجه الغدوي هو الأصل والواقعية الشخصانية سبيل ونهج باعتبارها الفلسفة الأصلح للغد» (ص 84). ويردف أيضاً في موضع آخر في منزلة الغدوية: «بذلك فأنا أكاد أجزم بأنّ «الغدية» ليستْ فلسفة جديدة عند الحبابي، إنها حجر الزاوية في نسقه بنى عليه فلسفة الغد التي هي بحق الشخصانية الواقعية الإسلامية» (ص 86).

من المعلوم أنّ الغدية في فكر الحبابي لم تقف عند حدود نقد حركة التصنيع والحضارة الصناعية وأمراضها (ص 75 ـ 76)، بل الأكثر من ذلك شرعتْ في تجريح الحلول المناسبة لإعداد إنسان الغد، إذ لا يعقل أن ينخرط فيلسوف الشخصانية والغدية في عملية النقد الفلسفي والأيديولوجي من دون تقديم الوسائل الناجعة للخروج من هذه المآزق؛ وهذا يعني كذلك أنّ اختيار الحبابي لمذهب الشخصانية الواقعية إنما هو اختيار لفلسفة قادرة على بناء عالم الغد[12]. ولا بد من التنبيه أنّ مشروع محمد عزيز الحبابي الثلاثي، الشخصانية الواقعية، الشخصانية الإسلامية، والغدية، لم يكن بينه وبين إنتاجه الأدبي والإبداعي والفني أي فصل أو قطيعة. بل الأكثر من ذلك صار النص الإبداعي هو

(12) «من أجل خدمة الهاجس الغدوي التحرري كان لا بد للحبابي من صياغة «نظرية» مطابقة، وهذا ما دفع به إلى الاختيار الفلسفي الذي أطلق عليه «الشخصانية الواقعية» على أنها «فلسفة لأنها تتمحور حول المستقبل» (ص 86).

الأفق أو الضميمة التي تترجم بالفعل مشاعر فيلسوف الشخصانية من المحبة والتعاطف. ولعل هذا هو الذي دفع المؤلف إلى الحديث عن فلسفيات الديوان «ضياء وبؤس» ومشاهد من رواية جيل الظمأ للوقوف عند تشابك الشعر والفلسفة والإبداع. يقول المؤلف في هذا السياق: «إن الفلسفة الشعرية شعر الفلسفة عند الحبابي ضرب من الشيء الذي نحيط به عناية الفكر، إنه المادة الأدبية لمقولات العقل، ومنبع للانطلاق، فمن الحرية ومقابلتها لكلّ وضع غير مشروع... ومن الأمل الذي يختفي ليظهر من جديد، نحاصر البؤس فنحجب عنه النور، من هذا كلّه تتشكل انفراديته الفكرية الأدبية» (ص 112). ويتولد عن هذا أن محمد عزيز الحبابي كان يحارب من أجل التوجه الغدوي على جبهة الفكر والإبداع.

ثالثاً: مقتطفات ونصوص مغمورة: مداخل إلى عوالم الحبابي

يشير الأكاديمي مصطفى القباج في توطئة كتابه: **محمد عزيز الحبابي: الفكر المتحرك** (2018)؛ إلى أن من دواعي تأليفه وتحريره هدفان مهمان: «من ناحية لهدف بيداغوجي من أجل تمكين الطلبة والباحثين من مداخل تسعف في ولوج عوالم الحبابي الفلسفية والإبداعية. من ناحية أخرى أنشر الكتاب كإسهام علمي من أجل استمرار الاهتمام لفلسفة الحبابي ومنجزه الإبداعي وتبويئه المكانة المرقومة التي يستحقها بكل جدارة» (ص 10). وجليّ من هذا أنّ المؤلف قد اقتطف لنا من النصوص المرجعية الرئيسة التي تؤطر تفكير فيلسوفنا محمد عزيز الحبابي الفلسفي والمذهبي أعني بهذا مؤلفات لا يمكن للقارئ والباحث الاستغناء عنها: **من الكائن إلى الشخص: مبحث في الشخصانية الواقعية** (1962)، **من الحريات إلى التحرر** (1972)، **الشخصانية الإسلامية** (1969)، **عالم الغد: العالم الثالث يتهم (مدخل إلى الغدوية)** (1991)، **دفاتر غدوية** (1991)، **ومن المنغلق إلى المنفتح، عشرون حديثاً عن الثقافات القومية والحضارة الإنسانية** (1973).

من هنا لا بد من التشديد على أمر في غاية الأهمية وهو أن هذه النصوص المرجعية لم تكن على الإطلاق نصوصاً مقلدة لفلسفات الغرب الحديثة، ولكنها نصوص مليئة بالحيوية النقدية والمراجعة المتدفقة للأفكار والوقائع. عطفاً على هذا، نقول تفرّد هذا المؤَّلف أيضاً بتجميع بعض النصوص المغمورة لمحمد عزيز الحبابي، التي أعتقد أنها سوف تدفع بالقراء والباحثين اليوم في ضوئها بتجديد القراءة والفهم لأعمال الحبابي الفلسفية والأدبية. وهكذا، جاءتْ هذه النصوص كما يلي: 1 ـ قيم للتقييم وتقييم للتقويم. 2 ـ تجارب جف معينها: الليبرالية والاشتراكية، تأملات في حضارة التصنيع. 3 ـ الحضارة الإنسانية وحضارة التصنيع. 4 ـ الإنسان حاضراً ومستقبلاً. 5 ـ حقوق إنسان الغد. 6 ـ من أجل تأسيس «شخصانية أفريقية». 7 ـ تأملات في الرواية بالمغرب (تجربة شخصية). ويترتب عن هذا أن هذه النصوص المغمورة تعبّر هي أيضاً على الروح النقدية التي كان يتمتع بها فيلسوف الشخصانية والغدية.

بكلمة، نقول إنَّ تأليف الباحث الأكاديمي مصطفى القباج لهذا المؤلف: **محمد عزيز الحبابي: الفكر المتحرك** (2018) هو تحرير

فلسفة الحبابي من الالتباس وسوء الفهم الذي أحاط بمشروعه، فضلاً عن ذلك بيان بؤرة تفكيره الغدوي كأساس لمشروعه الفكري الذي ظهرتْ بوادرها وارهاصاتها الأولى في أطروحته الرئيسة «من الكائن إلى الشخص: مبحث في الشخصانية الواقعية». لكن يمكن أن نصوغ الإشكال التالي: على أيّ أساس يمكننا أن نستهدي بهذه الفلسفة الغدوية في عالمنا، عالمٌ مليءٌ بالمآسي والأزمات والمآزق والهجرة إلى أفكار مضادة للإنسان؟ ألا يجب أن يكون لدينا حذر شديد من الوقوع في فخ الهروب من الواقع/الحاضر إلى الماضي؟ هل يمكن القول إن فلسفة الحبابي هي فلسفة الإنسان؟ □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: الكتب العربية

ـ 1 ـ

يوسف الشويري. **الأصولية الإسلامية: حركات الإحياء والإصلاح والتطرف**. ترجمة عمرو بسيوني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019. 256 ص.

الأصولية الإسلامية تعبير غامض، شاع استعماله لوصف العقيدة النضالية للحركات الإسلامية المعاصرة. غير أن استعمالها في هذا الكتاب يشير إلى منظومات فكرية وحركات سياسية إسلامية برزت في القرن الثامن عشر في بعض بلدان المنطقة العربية عموماً وفي بلدان آسيوية وأفريقية مثل إندونيسيا والهند ونيجيريا (ص 15).

من هنا تتوخى هذه الدراسة تقديم قراءة جديدة لظاهرة الحركات الإسلامية الحديثة والمعاصرة، وتحاول ـ كما يأتي في تقديمها ـ تبيَّن مدى صحة تمثيل هذه الحركات للإسلام في جذوره وبدايات نشوئه، وذلك انطلاقاً من التقاط السياق السياسي ومن ثم البعد التاريخي لكل منهما. وعليه، تُجري الدراسة مقارنة معمقة بين الإسلام في منعطفاته المتنوعة وهذه الحركات التي تنسب كل ما تؤمن به أو تفعله إلى الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية أو سيرة النبي والصحابة والإرهاصات الأولى للدعوة.

وقد قُسِّمت الحركات الإسلامية التي نشأت في العصر الحديث والراهن إلى ثلاثة تيارات أو مدارس، تتمايز وتتغاير عبر كل الأصعدة الثقافية والفقهية والسياسية، وربما الأهم عبر اختلاف قواعدها الاجتماعية. وتأتي الحركة الإسلامية الإحيائية أول هذه التيارات، وهي قبلية التكوين في معظمها، تؤكد قبائليتها القدرة الذاتية للإسلام ليجدد نفسه من دون الالتفات إلى نظم أو تجارب أخرى. ويأتي «توحيد الله»، والمهدوية أو التجديد

والجهاد، في مقدمة مفاهيمها الفاعلة، بينما تمثل الهجرة المتبوعة بالجهاد أبرز أساليب الصراع لديها. ولعل الوهابية كانت أبرزها.

وقد حلت محل الإحيائية الإسلامية بعد فشلها، الإصلاحية الإسلامية في القرن التاسع عشر. وكانت عكس الأولى منفتحة إلى حد بعيد على ما استجد وأثبت جدواه في مجتمعات وثقافات مغايرة. وقادتها مجموعات من سكان المدن، بخاصة تلك التي تعمل في مؤسسات دولها. ولعل حركة التنظيمات العثمانية ومدرسة الأفغاني ـ عبده هما أبرز من مثّلها. وتأتي الشورى، السلفية، الوطنية، رفض الإسلام القروسطي، والإسلام كمدوّنة للقوانين النموذجية الحديثة، في صلب مفاعيلها الفاعلة. ويمثل التعليم، نشر المعرفة، وإصلاح مؤسسات الدولة، أبرز أساليبها للصراع.

ثم كانت الراديكالية الإسلامية بكل أطيافها المعاصرة والراهنة. ويتبناها قطاعات من الحرفيين والموظفين الصغار أو شرائح من أبناء الريف الذين استقروا حديثاً في المدن بحثاً عن عمل أو هرباً من عالم تزداد آفاقه ضيقاً. ولعل تنظيم «القاعدة» كان من أبرز التيارات التي مثلت الراديكالية الإسلامية وكانت الأكثر تأثيراً في مجريات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط منذ الثمانينيات حتى بروز تنظيم «داعش» أو الدولة الإسلامية في العراق والشام، والنصرة، وعشرات المنظمات الأخرى التي تكاثرت عقب «الربيع العربي». ويرى المؤلف أن «داعش» وأخواتها لا تضيف بعداً كيفياً أو نوعياً للملامح الرئيسية للراديكالية الإسلامية التي يعرض لمفاهيمها الفاعلة وأبرزها: حاكمية الله، الطليعة، الأسرة والجاهلية. وتعد المفاصلة والجهاد أبرز أساليبها للصراع.

والجدير بالذكر أن هذا الكتاب في طبعته الإنكليزية بات يُعتمد في البرامج الدراسية للجامعات في أنحاء شتى من العالم، وأضحى مرجعاً أساسياً في الدراسات التي تتناول تاريخ الحركات الإسلامية الحديثة وتكوينها ومنظومتها الفكرية. ويؤمل أن يجد القارئ العربي بعض الفائدة في رسم دليل واضح للدخول إلى عالم هذه الحركات والتمكن من إدراك الفوارق بينها ودراسة أنشطتها السياسية والعنفية التي تحمل عناوين الدين.

ـ 2 ـ

مجدي حمّاد. **السادات وإسرائيل: صراع الأساطير والأوهام**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019. 576 ص.

يعرض هذا الكتاب للتغيرات الجذرية والخطيرة التي شهدتها السياسة المصرية، على الصعيدين الداخلي والخارجي، منذ تولى السادات الحكم عام 1970، وخاصة بعد انفراده بالحكم والشروع في الانقلاب على التوجهات السياسية الكبرى لنظام جمال عبد الناصر، داخلياً وإقليمياً ودولياً، إضافة إلى محاولة فك الارتباط بين الصراع العربي ـ الإسرائيلي من ناحية، وقضايا الاستقلال الوطني والتنمية في مصر من ناحية أخرى، التي كان من المستحيل إيجاد تسوية لها، سلماً أو حرباً، من دون التأثير، سلباً أو إيجاباً، في توجهات مصر في ما يتعلق بهاتين القضيتين. وقد شكل هذا الانقلاب على الناصرية الذي تم من خلال خطوات خفية متعاقبة، ومراحل تدرجية متواترة، أخطر مراحل التاريخ السياسي المصري المعاصر، حيث فتح الطريق أمام سلسلة من التطورات المتلاحقة، التي لا تزال تأثيراتها وتداعياتها جارية حتى الوقت الراهن.

بداية، لم يكن من السهل على السادات تجاوز الزعامة الكاريزمية لقيادة عبد الناصر، والإفصاح عن توجهاته للانقلاب على «الناصرية» قبل العمل على تثبيت شرعيته خلال المرحلة الأولى من عهده التي تمثلت بمرحلة انتقالية امتدت من عام 1970 حتى اندلاع «حرب أكتوبر» عام 1973. ولذا أكد في بداية عهدته التزامه بالمفهوم الواسع للصراع العربي ـ الإسرائيلي والحل الشامل للصراع، الذي لا يقتصر على عودة سيناء فحسب، وإنما على استرداد كل الأراضي العربية المحتلة عام 1967، إضافة إلى التزامه العلاقة الاستراتيجية بالحليف السوفياتي المصدر الوحيد للسلاح اللازم لمعركة التحرير.

لكن هذا الالتزام لم يستمر طويلاً، فبدأت بوادر التنصل منه، في أيار/مايو 1971 عندما أعلن السادات «ثورة التصحيح» رافعاً فيها شعار «دولة المؤسسات وسيادة القانون» بهدف تصفية «مراكز القوى الناصرية» وتركتها. ولم يكن افتعال الخلافات بين السادات وقادة المؤسسات الدستورية والسياسية، مثل الخلاف حول «مبادرة فتح قناة السويس» التي أعلنها في شباط/فبراير 1971 أو «مشروع اتحاد الجمهوريات العربية» الذي أعلنه في نيسان/أبريل 1971 سوى مظهر من مظاهر الصراع على السلطة التي تعمّد إخراجها للتفرد بالحكم وعزل المؤسسات السياسية والتنفيذية عن مجريات الأحداث ودائرة اتخاذ القرار، معلناً «عن بدعة لا نظير لها في العالم «وهي أن الحزب الحاكم (الاتحاد الاشتراكي العربي) «يخدم... ولا يحكم». وقد ساعد السادات في انقلابه على «القيادات الناصرية» كل القوى المعادية والمتضررة من «ثورة يوليو» 1952.

وكان لتلك التحولات الداخلية أبعادها الخارجية في ظل الحرب الباردة وخضم الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إذ راقب الاتحاد السوفياتي خطوات السادات بحذر قبل أن يدخل معه بمناورة سياسية ترجمت في «توقيع «معاهدة الصداقة والتعاون» بين البلدين عام 1971، التي ما لبثت أن انهارت في تموز/يوليو 1972 عندما قرر السادات الاستغناء عن آلاف الخبراء السوفيات وسط جدل واسع النطاق حول خلفية قراره قبل «حرب أكتوبر» 1973، وما إذ كان قد اتخذ في سياق تكتيكي لمفاجأة إسرائيل والولايات المتحدة بالحرب، أو بموجب انعطاف سياسي استراتيجي بالسياسة المصرية نحو الولايات المتحدة. لكن الثابت أن الولايات المتحدة اعتبرت أن تفرُّد السادات بالحكم يمثل أولى خطواته نحو البيت الأبيض، وأن الاتصالات بين الجانبين ستسهم في التخلص من الوجود السوفياتي في مصر، تمهيداً لإخراجه من المنطقة العربية كلها، وإعادة رسم خريطتها السياسية والجغرافية تحت مظلة «السلام الأمريكي».

ولم تكن الرؤية الإسرائيلية للتحولات في مصر مختلفة كثيراً عن الموقف الأمريكي، إذ توقع الجانب الإسرائيلي أن يسهم إبعاد القيادات الناصرية وانفراد السادات بالحكم في تحقيق أهداف إسرائيل السياسية والاستراتيجية في مصر والمنطقة العربية، وذلك من خلال التعامل مع السادات بمفرده، «من دون شعبه أو حكومته» والوصول إلى تجزئة عملية السلام وإحداث الانقسام العربي بإخراج مصر من دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي وعزلها عن القضايا العربية. وكان لإسرائيل ما أرادت عندما زار السادات القدس المحتلة في 19 تشرين الثاني/

نوفمبر 1977، حيث أعلن في خطاب ألقاه أمام الكنيست اعترافه بوجود دولة إسرائيل كواقع، معلناً استعداد للتسوية معها مقابل انسحابها من الأراضي العربية المحتلة لعام 1967، علماً أن مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أكد قبيل زيارة السادات للقدس أنه لا يمكن لإسرائيل أن تعود إلى حدود عام 1967. ونتيجة لزيارة السادات للقدس، تم توقيع اتفاقية «كامب ديفيد» بينه وبين بيغن في 17 أيلول/سبتمبر 1978 برعاية الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، لتبدأ مفاوضات استعادة سيناء. وقد قررت البلدان العربية ـ في ردها على زيارة السادات للقدس المحتلة وخروجه على الإجماع العربي والتفريط بالمصالح العربية العليا وعلى رأسها قضية الشعب الفلسطيني وتحرير الأراضي العربية المحتلة ـ مقاطعة مصر وتعليق عضويتها في جامعة الدول العربية خلال الفترة الممتدة بين عامي 1979 و1989.

مما لا شك فيه أن البعض سعى إلى تبرير سياسات السادات أو دعم خطه السياسي الذي سلكه، فاعتبره رجلاً «عبقرياً»، «بالغ الذكاء» و«سابقاً لعصره». وعليه روّج لمقولة أن السادات ضحك على الإسرائيليين واسترد سيناء مقابل «معاهدة سلام»، بينما عجز السوريون والفلسطينيون عن ذلك لأنهم عارضوه ولم يتبعوا خطه السياسي، وخطاه العملية. لكن معطيات هذا الكتاب وما يتضمنه من وقائع تتعارض وهذه المزايدات والأوهام البعيدة من الواقع، إذ إن التزام السادات منهج الحل الجزئي، ورهانه على الدور الأمريكي في تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، انتهى إلى التبعية الكاملة للولايات المتحدة، واستلام سيناء شبه منزوعة السلاح، والخضوع لمنطق «السلام الإسرائيلي»، وخروج مصر من معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ناهيك بالواقع الذي يؤكد أن التزام السادات منهج التسوية الجزئي مع إسرائيل هو السبب الرئيسي في تأزم التسوية الشاملة للصراع مع إسرائيل واستمرارها في احتلال وتهويد الأراضي الفلسطينية والسورية.

ـ 3 ـ

عزام عبد الستار شعث. **توجهات النخبة السياسية الفلسطينية نحو الصراع العربي ـ الإسرائيلي**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2019. 288 ص.

يبحث هذا الكتاب ـ كما يأتي في تقديمه ـ في آليات تشكّل النخب في إطار النظام السياسي الفلسطيني بمكونيه: منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك بهدف توضيح تكوُّن هذه الآليات، وتحليل توجهات أعضاء النخبة السياسية الفلسطينية نحو مستقبل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، والكشف عن طبيعة دورها في إدارة الصراع.

وتكمن أهمية الكتاب في كونه يتناول قضية راهنة تتصل بواقع الشعب الفلسطيني ومستقبله ومصيره، لما للنخبة السياسية من مكانة في صناعة القرار السياسي وتنفيذه، في وقت تتجه فيه الأنظار نحو النخب السياسية الفلسطينية؛ لابتداع أساليب نضال جديدة تواكب طموحات الشعب الفلسطيني وتلبي حقوقه الوطنية المشروعة، وبخاصة في ظل انسداد الأفق أمام المشروع الوطني الفلسطيني، وتصميم إدارة ترامب على تمكين الاحتلال الإسرائيلي من تصفية القضية الفلسطينية من خلال «صفقة القرن».

يضم الكتاب خمسة فصول، يعرض **الأول** لمراحل تشكّل النخبة السياسية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير منذ تأسيس المنظمة عام 1964حتى عام 2017، متناولاً تشكّل النخبتيْن التشريعية والتنفيذية من خلال المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية للمنظمة، والعوامل المؤثرة في ذلك، وأبرزها نظام المحاصصة (الكوتا) التي كانت، وما زالت، فصائل منظمة التحرير تلجأ إليها ـ بدلاً من الانتخاب ـ لاختيار ما لديها من نخب لتعيينها في المؤسسات التشريعية والتنفيذية في أطر المنظمة ولجانها المختلفة.

ويتناول الفصل **الثاني** مرحلتي آليّات تشكّل النخبة السياسية في إطار مؤسسات السلطة الفلسطينية التي تأسّست عقب توقيع اتفاق أوسلو (1993 ـ 1994)، فيصف المؤلف النخبة السياسية التي تألفت في المرحلة الأولى في إطار السلطة التي أعقبت الانتخابات التشريعية والرئاسية عامي 1996 و2005، بـ«النخبة التقليدية»، التي تؤيد اتفاق أوسلو، معتبراً أنها «من طيف واحد». ثم يرى أن المرحلة الثانية بعد الانتخابات التشريعية عام 2006 التي شهدت مشاركة واسعة للفصائل الفلسطينية، انتجت نخبة سياسية متنوعة في المؤسستين التشريعية والتنفيذية للسلطة. لكنّ هذا التنوع أصابه الانقسام السياسي الفلسطيني بعد عام 2006.

أما الفصل **الثالث** فيبحث في تطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والخيارات التي لجأ إليها الفلسطينيون في إدارة الصراع. ويأتي في مقدمة الخيارات الفلسطينية استخدام القوى والمنظمات الفدائية أداة المقاومة بصورتيها الشعبية المسلحة والشعبية السلمية. وقد تأثر خيار الكفاح المسلح بالتطورات الإقليمية المحيطة بمنظمة التحرير وحرية الحركة المتاحة لها.

ويعرض الفصل **الرابع** لتطورات المشهد السياسي الفلسطيني منذ العام 1974 في ظل التحولات السياسية التي شهدتها منظمة التحرير مع انتقالها من هدف التحرير الشامل إلى البحث في التسويات السياسية والمبادرات الدولية والإقليمية لتسوية الصراع مع الجانب الإسرائيلي.

أما الفصل **الخامس** والأخير فيتمحور حول نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة برؤية النخبة السياسية الفلسطينية لمستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي في ضوء المأزق القائم الذي يتجلّى في عدم تحصيل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وشملت الدراسة عيِّنة من خمسين شخصية من النخبة السياسية الفلسطينية من اتجاهات متعددة: من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وأعضاء المجلس التشريعي، ووزراء من «حكومة التوافق الوطني»، وأعضاء في المكاتب السياسية لستة فصائل هي حركتا فتح وحماس والجبهتان الشعبية والديمقراطية والجهاد الإسلامي وحزب الشعب.

ولعل أبرز ما أظهرته نتائج الدراسة الميدانية أن النخبة السياسية الفلسطينية تقف بحالة من الانتظارية من دون خيارات ملموسة تحظى بما يكفي من الوضوح والتوافق لمواجهة انسداد «عملية السلام»، فهي غير راضية عن مآل مشروع التسوية، لكنها لا تملك رؤية متماسكة أو مشروعاً بديلاً. فمعظم النخبة تؤيد إنهاء اتفاقات أوسلو، وتقر بأن المفاوضات بعد قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل لم

تعد ذات جدوى، لكن أكثر من نصف النخب لا تعتقد أن ميزان القوى الحالي يسمح ببلورة أي مبادرة سياسية دولية جديدة لحل الصراع. كما تستبعد ـ على الرغم من اقتناعها بعدم جدوى الرهان على الدور الأمريكي ـ التعويل على دور دولي أو أوروبي أو روسي بديل من الرعاية الأمريكية للمفاوضات. ومما يزيد من خطورة المأزق استمرار الانقسام الفلسطيني وتردي الوضع العربي ووجود شبه إجماع لدى النخبة السياسية الفلسطينية على أن المبادرة العربية للسلام 2002 فقدت صلاحيتها لتسوية الصراع.

ومن النتائج المهمة التي يمكن التوقف عندها أيضاً ما يتعلق بمواقف النخبة من أشكال النضال والمقاومة؛ إذ إن معظم النخب الذين شملتهم الدراسة عبّروا عن قناعاتهم بأن كل أشكال النضال وفي مقدمتها الكفاح المسلح، ما زالت صالحة لنيل الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال الوطني. لكن هذا الإجماع على تأييد أشكال النضال يتبعثر لدى المفاضلة بين الخيارات الأكثر جدوى لحل الصراع. ولا يبدو أن أياً من الخيارات يمكن اعتماده لدى النخب بشكل حاسم، حتى إن خيار إمكان الجمع بين المقاومة المسلحة والمقاومة الشعبية السلمية ليس واضحاً بما يكفي لاعتماده، رغم أن الجمع بينها ممكن.

من هنا، يؤكد المؤلف أهمية التأسيس لمرحلة جديدة من النضال الوطني الفلسطيني حتى تحقيق الأهداف المشروعة سياسياً وقانونياً، علماً أن الشكوك والتساؤلات حول قدرة النخب السياسية الفلسطينية الحالية لقيادة مرحلة جديدة من النضال تبقى قائمة، وذلك في ظل استمرار الانقسام الفلسطيني ووصول الوضع العربي إلى مستوى خطير من التردي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية كافة.

ـ 4 ـ

سهام فوزي. **التحول الديمقراطي في المجتمعات الإثنية: دراسة مقارنة (العراق وجنوب أفريقيا)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019. 349 ص.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى عملية التحول الديمقراطي في المجتمعات الإثنية وأهم المشاكل التي تتعرض لها، والتوصل إلى حلول لتلك المشكلات، كما تعنى بالبحث في العوامل المؤثرة في هذه العملية. وتأتي أهمية الدراسة في كون ظاهرتي التعدد الإثني وعملية التحول الديمقراطي قد أصبحتا من الظواهر المهمة التي شغلت الكثير من الباحثين في حقل السياسة بوصفهما الظاهرتين الأبرز في عالم ما بعد الحرب الباردة، وبخاصة في مجتمعات البلدان النامية. كما تكمن أهمية الدراسة في كونها تسهم في سبر العلاقة بين تنامي الظاهرة الإثنية والعنف الإثني وعملية التحول الديمقراطي، وبخاصة في المجتمعات العربية، التي تحتاج إلى مزيد من الدراسات في هذا المجال. وإذ تتناول مؤلفة الكتاب حالتي جنوب أفريقيا والعراق، فذلك يعود لاعتبارهما نموذجين يستحقان المقارنة بينهما، حيث يمكن من خلال هذه المقارنة تحديد أسباب نجاح أو فشل عملية التحول الديمقراطي في المجتمعات المنقسمة إثنياً.

والواقع أن عملية التحول إلى الديمقراطية في المجتمعات الإثنية هي عملية معقدة وخطيرة، نظراً إلى ما تتضمنه من هدم للنظام القديم، وتغيير لثقافة المجتمع القائم على الشمولية وكبت الحريات، ورفض الآخر،

وصولاً إلى بناء نظام جديد تغرس فيه ثقافة جديدة قائمة على التسامح والقبول بالآخر. وقد يؤدي فشل العملية التي تتأثر بعوامل عديدة إلى صراعات داخلية تهدد وحدة البلاد كما حدث في العراق، بينما يتطلب نجاحها الكثير من الدقة والتوازن والتوفيق بين المطالب المتعارضة لمختلف المجتمعات المتعددة إثنياً، كما حصل في جنوب أفريقيا.

وتؤكد هذه الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل التاريخية والسياسية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية التي تؤثر في نجاح أو فشل عملية التحول إلى الديمقراطية. إن وجود تاريخ طويل من العلاقات الجيدة بين الجماعات الإثنية وحسن الجوار ـ على سبيل المثال ـ من العوامل التي تساعد على نجاح عملية التحول الديمقراطي. كما أن وجود قيادات وأحزاب سياسية قوية قادرة على أداء وظائفها، وتمثل مختلف الجماعات الإثنية، تسهم في تسريع التحول الديمقراطي أيضاً. كذلك لا بد من أن تكون الدولة قوية، قادرة على الدفاع عن نفسها والحفاظ على وحدتها، في وجه أي مجموعة إثنية تسعى إلى الانفصال أو استغلال عملية التحول الديمقراطي من خلال الاستئثار بالمواقع السياسية النافذة والموارد الاقتصادية لمصلحتها. كما يحتاج التحول إلى الديمقراطية إلى القضاء على الفساد حتى لا يصبح أداة يستفيد منها الفاسدون الذين يحاولون تفريغ عملية التحول من عناصرها المهمة، مثل المسؤولية والمحاسبة والشفافية. ولا بد من التأكيد أن التحول الديمقراطي يحتاج إلى وجود مجتمع مدني قوي وفعال يستطيع أن يشكل بوتقة تنصهر فيها كل طوائف المجتمع وإثنياته. كما يحتاج التحول الديمقراطي إلى أن يكون العامل الخارجي مؤيداً لها، وألا يؤدي إلى إعاقتها أو التدخل فيها لمصلحة جماعة إثنية دون أخرى أو لإضعاف الدولة التي تقوم بعملية التحول إلى الديمقراطية.

ويؤثر العامل الجغرافي في عملية التحول إلى الديمقراطية من خلال الجوار الجغرافي ودور الجماعات الإثنية فيها. كذلك لا بد من تناول تأثير طبيعة التضاريس الجغرافية في التحول الديمقراطي، إذ إن التضاريس المنبسطة في بلد ما غالباً ما تؤدي إلى سهولة التحول الديمقراطي نظراً إلى غياب الحواجز الجغرافية وانتشار الثقافة الديمقراطية في أرجاء هذا البلد.

وهناك العامل الاقتصادي المتعلق بالموارد الطبيعية والثروات، إذ إن هناك بعض الجماعات الإثنية التي قد تسعى إلى احتكار هذه الموارد لوقوعها في مناطقها رافضة مشاركة الجماعات الإثنية الأخرى فيها، الأمر الذي يؤدي إلى حرب أهلية. وفي المقابل، لا يخفى أن التنمية الاقتصادية تتضمن مستويات عالية من انتشار التعليم والتحضر وزيادة حجم الطبقة المتوسطة، ما يساعد على عملية التحول الديمقراطي، وارتفاع نسب المشاركة السياسية، فيما تؤدي زيادة نسب الفقر إلى فشل التحول الديمقراطي.

ويثير العامل الاجتماعي جدلاً لناحية تأثيره في عملية التحول الديمقراطي، إذ يرى البعض أن التعدد الإثني والمذهبي غالباً ما يؤدي دوراً معوقاً لها نظراً لاتجاه الجماعات الإثنية نحو إقصاء الآخرين وتكوين الميليشيات والعنف، بينما يرى البعض الآخر أن نجاح «الموجة الثالثة» من التحول الديمقراطي في مجتمعات متعددة إثنية يؤكد خطأ هذه النظرية.

ويأتي العامل الثقافي ليؤكد أنه كلما كانت الثقافة السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح وقبول الآخر وإدراك أهمية المشاركة السياسية الفعالة كلما زادت عملية التحول الديمقراطي في المجتمعات الإثنية. ويرتبط بكل ما سبق العامل النفسي الذي يتوقف على الإدراك لنيات الآخرين، إذ إن الإدراك الخاطئ لجماعة إثنية لنيات جماعات أخرى أو اعتبارها مصدر تهديد لوجودها يؤدي إلى الشعور بعدم الأمان وعدم الثقة بها، الأمر الذي يعيق عملية التحول الديمقراطي؛ والعكس صحيح، سواء بالنسبة إلى العامل الثقافي أو النفسي.

وفي ضوء هذه العوامل، تجري المؤلفة المقارنة بين حالتَي الدراسة، ليتبين لها أن عملية التحول إلى الديمقراطية في جنوب أفريقيا نجحت، في حين تعثرت في العراق واستمرت شكلية تهدد وحدة الأراضي العراقية. وتوضح المؤلفة أن عملية التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا كانت وليدة ظروف المجتمع ونابعة منه، في حين فرضت على العراق من الخارج من قبل الاحتلال الأمريكي. وبينما كانت عملية التحول إلى الديمقراطية في جنوب أفريقيا مدروسة ومتدرجة، تمت في العراق بطريقة مفاجئة ومتسرعة وغير مدروسة، وشابها العديد من الأخطاء التي لم تعالج حتى الآن.

وإذ تمت عملية التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا في ظل دولة قوية ومستقرة، جاءت في العراق في ظل دولة منهارة، تم تفكيك جيشها وقواها الأمنية من قبل سلطة الاحتلال الأمريكي. وقد شملت عملية التحول في جنوب أفريقيا كل الجماعات الإثنية وسعت إلى طمأنة الأقلية البيضاء، في حين سيطر التوتر الطائفي والإثني على المشهد العراقي، وسط تدخلات إقليمية من قبل دول الجوار.

ومن العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي التي عوّلت عليها الدراسة للمقارنة بين جنوب أفريقيا والعراق، كان العامل النفسي، إذ تمكنت القيادات السياسية في جنوب أفريقيا، إضافة إلى المجتمع المدني، من معالجة مخاوف الجماعة البيضاء، بعيداً عن ممارسات الانتقام والشعور بالغبن والاضطهاد والخسارة، بينما تحكَّمت عقد الاضطهاد والانتقام والخسارة بمسار عملية التحول إلى الديمقراطية في العراق.

ثانياً: الكتب الأجنبية

ـ 1 ـ

Mark R. Levin
Unfreedom of the Press
(New York: Threshold Editions, 2019).
272 p.

يرى مؤلف هذا الكتاب أن تقاليد الصحافة الأمريكية الحرة قد تحولت إلى مهنة بلا معايير بدَّدت إيمان وثقة الجمهور الأمريكي بها، ليس من خلال تصرفات المسؤولين الحكوميين، بل من خلال التخلي عن النزاهة الإخبارية والصحافة الموضوعية. ويوضح المؤلف كيف أن أولئك المكلفين بإعداد تقارير الأخبار باتوا يدمرون حرية الصحافة من الداخل، ليس استجابة لطلب حكومي أو خشية من قمع مسؤول فيها، بل من خلال الرقابة الذاتية، والتفكير الجماعي، والتحيُّز عن طريق الإغفال، وتجاهل الرأي، واعتماد الأساليب الدعائية،

ونشر الأحداث الزائفة والأكاذيب كأخبار. ويتحدث عن تاريخ الصحافة الوطنية الأمريكية التي عززت المبادئ المنصوص عليها في إعلان الاستقلال والدستور والتي تميزت بالصراحة والشفافية حتى في إعلان ولائها لحزب سياسي أو لآخر، مشدداً على أهمية عودة «الموضوعية» و«المصداقية» إلى الصحافة الأمريكية.

ولكن هل تختلف الصحافة الأمريكية عن غيرها من الصحافة في العالم؟

يؤكد الواقع أن معظم وسائل الإعلام في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الصحافة الأمريكية، يشوبها الكثير من الممارسات التي تخل بالموضوعية والشفافية والنزاهة.

ـ 2 ـ

Darrell M. West

Divided Politics, Divided Nation: Hyperconflict in the Trump Era

Washington, DC: Brookings Institution Press, 2019. 210 p.

لماذا الأمريكيون غاضبون جداً من بعضهم البعض في عهد ترامب؟ تساؤل محوري يطرحه مؤلف هذا الكتاب الذي يرى أن الولايات المتحدة باتت تقع في صراع حزبي مفرط يقسم السياسيين والمجتمعات وحتى العائلات.

ويلاحظ المؤلف أن السياسيين بدءاً من الرئيس ترامب وصولاً إلى المسؤولين وأصحاب المناصب المحلية دخلوا في استقطاب له جوانب اقتصادية وثقافية وسياسية حادة إلى درجة أن الكثير من الناس لم يعودوا يثقون بأي شخص من منظور مختلف.

وإذ يستفيد من تجاربه داخل كلا المعسكرين (المحافظين والليبراليين) لشرح وجهات نظر كل جانب وتقديم نظرة ثاقبة حول سبب غضب كل منهما من الآخر، يشدد المؤلف على أن التوترات المستمرة بين المعسكرين قد حولتهما إلى شبه قبائل تهدد الديمقراطية الأمريكية بصورة خطيرة. وما لم يتمكن الناس من سد هذه الانقسامات وصياغة طريق جديد إلى الأمام، سيكون من المستحيل العمل معاً والحفاظ على ديمقراطية فاعلة وحل المشكلات السياسة الملحة في البلاد.

ويصبح الوضع أكثر تعقيداً عندما يتضح أن الكثير من الأمريكيين قلقون بشكل صحيح بشأن تعميق الاستقطاب في سياسات إدارة ترامب، لكن يبدو أن القليل منهم يعرفون ما يجب عليهم فعله حيال ذلك.

ـ 3 ـ

Farah Pandith

How We Win: How Cutting-Edge Entrepreneurs, Political Visionaries, Enlightened Business Leaders, and Social Media Mavens Can Defeat the Extremist Threat

New York: Harper Collins Publishers, 2019. 528 p.

تسعى مؤلفة هذا الكتاب إلى تقديم مقاربة شاملة وجديدة لمكافحة التطرف في العالم. وترى أنه على الرغم من مليارات الدولارات التي أُنفقت منذ «11 سبتمبر» 2001 في محاولة لهزيمة المنظمات الإرهابية، فإن تنظيمَي «داعش» و«القاعدة» وغيرها من التنظيمات الإرهابية لا تزال تمثل تهديداً جيوسياسياً مرعباً. ومثلما جاء منفذو هجمات «11 سبتمبر» من أماكن بعيدة؛ يمكن أن يأتي الخطر اليوم من أي مكان من العالم إلى الشارع. ولا تبدو الولايات المتحدة قادرة على وقف التجنيد لدى المنظمات الإرهابية، إذ أثبتت التجارب حتى الآن أن السياسات الأمريكية

الحالية غير قادرة على وقف العنف المتطرف نظراً إلى افتقار المسؤولين الحكوميين إلى المعرفة الحقيقية ذات الصلة بالتاريخ الإسلامي أو الخبرة الموثوقة للتواصل مع البرامج الشعبية. وقد سهلت على الإرهابيين في بعض الأحيان نشر أفكارهم البغيضة، وتجنيد أعضاء جدد لتنفيذ المزيد من الهجمات.

من هنا تدعو المؤلفة التي زارت 80 دولة كأول ممثلة خاصة للولايات المتحدة في المجتمعات الإسلامية للتحقيق في التطرف إلى وضع مقاربة شاملة لمكافحة التطرف بوصفه مشكلة عالمية، لا تقتصر على الحكومات والساسة والدبلوماسيين فحسب، بل يشارك فيها رجال الأعمال وقادة الشركات وخبراء الصحة العقلية وعلماء الاجتماع والمجتمعات المحلية، والأهم شباب العالم أنفسهم.

ـ 4 ـ

Sean Foley
Changing Saudi Arabia: Art, Culture, and Society in the Kingdom
Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, Inc., 2019. 221 p.

بعيداً من الأفكار النمطية التي غالباً ما تقدم السعودية بلداً لديه القليل من الأعمال الفنية المؤثرة في المجتمع، يؤكد مؤلف هذا الكتاب أن الحال ليس كذلك على أرض الواقع. ويوضح أن استكشاف حركة الفنون المعاصرة في السعودية في سياق الحقائق السياسية المتغيرة للمملكة، يعزز الاعتقاد أن الفنانين يعبرون عن الأفكار والمشاعر التي لا يشعر الجمهور السعودي بالأمان في التعبير عنها. وفي واقع الأمر يروِّج هؤلاء الفنانون من خلال انتاجهم الفني والثقافي للمناقشات حول الحاجة إلى إصلاح اجتماعي سلمي وتقدمي. وهم يقومون بذلك بسبل لا تستفز النظام السياسي الملكي، ولا تثير المواجهة مع الدولة.

وقد يرى البعض أن هذا الانتاج الفني والثقافي للفنانين السعوديين سبق أن مهد لـ «رؤية 2030» التي أعلنها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في نيسان/ أبريل 2016، وشملت جانباً مهماً يتعلق بتطوير الثقافة السعودية بوصفها أحد أهم محركات التحول الوطني نحو التنمية البشرية.

ثالثاً: التقارير البحثية

ـ 1 ـ

Dennis Ross and David Makovskys,
«Golan Policy May Invite Israel's Right to Annex West Bank Territory: That Would Spell Disaster,»
Washington Institute for Near East Policy (29 March 2019)[1].

يرى دينيس روس، المساعد الخاص السابق للرئيس باراك أوباما وديفيد ماكوفسكي مدير مشروع العلاقات العربية ـ الإسرائيلية التابع لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أن قرار ترامب بالاعتراف بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان السورية لقي ترحيباً إسرائيلياً عاماً باعتباره إقراراً بواقع مهم للإسرائيليين وهو: أنه لا يمكن إعادة هذه الهضبة الاستراتيجية إلى سورية... لكن المنتمين إلى اليمين الإسرائيلي قللوا من

(1) متوفر أيضاً في: *Washington Post*, 29/3/2019.

شأن القرار بالنسبة إلى قيمته الأمنية، في حين منحوه أهمية أكبر للسابقة التي يشكلها، إذ يتيح ضم جزء كبير من الضفة الغربية.

وإذا ما تم تأليف حكومة يمينية يُسمح لها بالسعي لتنفيذ أجندتها من خلال ضم أجزاء من الضفة خارج الكتل الاستيطانية، يصبح الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين مستحيلاً في الضفة الغربية. وعندما يحصل ذلك، سيكون الخيار المتاح الوحيد هو دولة واحدة لشعبين، الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن المؤكد أن يجعل الفلسطينيون عبارة «الصوت الواحد للناخب الواحد» شعارهم، وعاجلاً أو آجلاً، سيتردد صداها في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى.

ومن شأن ذلك أن يقضي على «خطة ترامب للسلام» (صفقة القرن) ليس بالنسبة إلى الفلسطينيين ـ الذين هم على استعداد أساساً لرفضها ـ ولكن مع الزعماء العرب أيضاً، إذ لا يمكنهم وضع أنفسهم في موقف يتنازلون فيه عن أرض فلسطينية من خلال اتخاذ إسرائيل خطوات أحادية الجانب. وعليه يرى كل من روس وماكوفسكي أنه إذا أرادت إدارة ترامب أن يكون لـ «خطتها للسلام» أي فرصة للنجاح، فعليها أن تعلن قريباً أنها ستعارض أي خطوات إسرائيلية أحادية الجانب لضمّ أراضٍ من الضفة الغربية، بغض النظر عن نتائج الانتخابات الإسرائيلية.

ـ 2 ـ

Ben Fishman,
«Bouteflika Resigns: Next Steps in Uncharted Territory,»
Policy Alert (The Washington Institute for Near East Policy) (3 April 2019).

في 2 نيسان/أبريل 2019، قدّم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة استقالته إلى المجلس الدستوري، في خطوة أعقبت ستة أسابيع من التظاهرات الحاشدة احتجاجاً على ترشحه لولاية خامسة محتملة وقضايا أخرى، من أبرزها، تردي الوضع الاقتصادي. وحاول أنصار الرئيس المستقيل إرضاء المتظاهرين عبر مجموعة من التنازلات الجزئية، ومنها تأجيل الانتخابات حتى نهاية العام؛ والوعد بعدم سعي بوتفليقة إلى ولاية أخرى؛ واقتراح عملية تعديل دستوري وخطة انتقالية يقودها الدبلوماسي الذي يلقى احتراماً دولياً الأخضر الابراهيمي؛ وإعادة توزيع المقاعد الحكومية مرتيْن. إلا أن حركة الاحتجاجات لم توافق على أي من هذه الاقتراحات.

وقد دفع هذا الوضع رئيس أركان الجيش الفريق أحمد قايد صالح إلى الضغط لتسوية الأزمة في 26 آذار/مارس فدعا إلى تطبيق المادة 102 من الدستور، والتي يتم بموجبها الإعلان رسمياً أن الرئيس عاجز عن تأدية مهامه. إلا أن المحتجين رحبوا بحذر بتلك المقاربة، وبدأوا يطالبون بتغيير «النظام»، في تعبيرٍ عن إحباطهم من استمرار الحكم من جانب نخبة غير شفافة.

وفي الوقت الحالي، سيضطلع رئيس مجلس الأمّة الجزائري عبد القادر بن صالح بدور الرئيس المؤقّت لمدة 90 يوماً وفقاً لما ينص عليه الدستور، تنظّم خلالها انتخابات رئاسية. أما بعد ذلك، فما سيحدث هو مسألة تكهنات.

وبحسب هذا التنبيه السياسي، قد تقود حكومة انتقالية الجزائر نحو عملية إصلاح دستوري وإجراء انتخابات نزيهة في أفضل الحالات، مما يولّد حكومة منتخبة باستطاعتها البدء في اعتماد الإصلاحات الاقتصادية الضرورية مع الحفاظ على ولاء الجيش. ومع

ذلك، فإن فرص إجراء هذه العملية بسلاسة تبدو ضئيلة.

ـ 3 ـ

International Crisis Group [ICG], **«Averting a Full-blown War in Libya,»** Alert/Middle East and North Africa (10 April 2019).

يحذر هذا التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية من أن استمرار القتال الدائر بين القوات الموالية للمشير خليفة حفتر والمجموعات المسلحة المتحالفة مع الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة في طرابلس بوقوع حمام دم ونشوب حرب إقليمية بالوكالة.

ويوضح التقرير أن قوات حفتر بدأت هجومها على طرابلس تحت اسم «طوفان الكرامة»، اعتقاداً منها في ما يبدو أن داعميها الدوليين، الذين يشملون الإمارات العربية المتحدة، ومصر، وفرنسا وروسيا، سيغضون النظر عن هجومها أو سيدعمونه. كما لاحظ الليبيون أن الجيش الوطني الليبي بدأ هجومه بُعيد عودة حفتر من زيارة للرياض. وعلى مدى الشهر الماضي، حشد حفتر قواته في وسط ليبيا وذُكر أنه أرسل أسلحة إلى المواقع الغربية المتقدمة للجيش الوطني الليبي، لكن الولايات المتحدة حذرته شفهياً وطلبت منه عدم التحرك نحو غرب ليبيا، حيث تتخذ الحكومة المدعومة من قبل الأمم المتحدة وقوات مصراتة، حليفة الولايات المتحدة في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في عامي 2015 و2016، مقراً لها. وكانت تحذيرات الولايات المتحدة جزءاً من جهد دولي منسق بدأ منذ أواخر شباط/فبراير لإقناع حفتر بالقبول بعقد صفقة سياسية مدعومة من الأمم المتحدة مع فايز السراج، رئيس الحكومة التي تتخذ من طرابلس مقراً لها، لتوحيد المؤسسات المنقسمة في البلاد، بما في ذلك الجيش، وتسليم حفتر قيادة القوات المسلحة. واعتقد البعض أن الصفقة باتت وشيكة، إلا أن حفتر لم يوافق عليها، معتبراً أن وجود الميليشيات في طرابلس سيمنع تنفيذها. وهو يعتقد أن الليبيين العاديين، المحبطين جراء السلطة التي تتمتع بها الميليشيات في العاصمة وغياب الأمن هناك، يدعمونه.

وردت الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة في طرابلس على هجوم الجيش الوطني الليبي بحشد القوات الحليفة لها؛ في حين أشارت قوات مدينة مصراتة، التي تمتلك أكبر قوات عسكرية مجهزة تجهيزاً جيداً في غرب ليبيا، إلى إمكان الانضمام إلى القتال إلى جانب حكومة طرابلس في وجه خطر الدكتاتورية والمحافظة على الإرث الثوري للبلاد ضد عودة نظام القذافي، الذي عبّر بعض قادته صراحة عن دعمهم لحفتر. وقد تدخل قوى إقليمية وأجنبية أخرى الصراع نيابة عن حكومة طرابلس، بما في ذلك قطر وتركيا. من هنا يلاحظ المراقبون أنه على الرغم من القوة العسكرية للجيش الوطني الليبي والدعم الخارجي الذي يتمتع به، فإن انتصاره في طرابلس ليس أمراً محسوماً.

وقد جاءت الردود الدبلوماسية الدولية أضعف من أن تتمكن من منع نشوب معركة شاملة للسيطرة على العاصمة، بينما استخدمت روسيا الفيتو لمنع صدور بيان عن مجلس الأمن يدعو قوات حفتر إلى وقف إطلاق النار. ولذا ينبغي على الأمم المتحدة أن تسعى إلى منع حمام دم وتصعيد خطير تشارك فيه القوى الإقليمية من خلال تشجيع الأطراف على العودة إلى طاولة

المفاوضات وتقديم صيغة مفاوضات جديدة ثلاثية المسارات تعالج الهواجس السياسية، والعسكرية والمالية الرئيسية للأطراف المتحاربة. وينبغي على الجميع أن يعوا أن حرباً طويلة مهلكة سيكون لها تداعيات هائلة على ليبيا، وعلى جيرانها وعلى أوروبا أيضاً. يمكن أن يصبح خطر الإرهاب داهماً مع ظهور المجموعات الجهادية وغيرها من المجموعات المتطرفة وسط الفوضى، والانضمام إلى القتال.

ـ 4 ـ

Alberto Fernandez,
«After Bashir's Fall, What's Next for Sudan?,»
Policy Watch, no. 3103 (The Washington Institute for Near East Policy) (11 April 2019).

يتابع هذا المرصد السياسي الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى تطور الأوضاع في السودان بعد تدخل الجيش لعزل الرئيس السوداني عمر حسن البشير في 11 نيسان/أبريل، عقب موجات متتالية من الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية الحاشدة المطالبة برحيل البشير. ويتوقف المرصد عند البيان الذي أصدره المجلس العسكري السوداني الانتقالي المنشأ حديثاً والذي أعلن فيه عزل البشير من السلطة، الأمر الذي أثار ارتياحاً لرحيل البشير.

لكن المتظاهرين يشعرون بالاستياء من إعلانين أساسيين آخرين صدرا عن المجلس العسكري ويشيران إلى استمرار حكم العسكر وتأخير نقل السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة من الشعب: **الأول** أن حالة الطوارئ ستستمر لمدة ثلاثة أشهر، و**الثاني** أنه لن تُجرى أي انتخابات قبل مرور عامين من الآن. وهنا تجدر الملاحظة أن حالة الطوارئ وحظر التجول يطرحان معضلة بشكل خاص إذ يبدو أنهما يمهدان الطريق أمام مواجهات بين المجلس العسكري والمتظاهرين □

مجلة الدراسات الفلسطينية

118



أيمن بعلبكي

اقتحامات رام الله:
جزيرةٌ وسطَ هاويةٍ

ربيع 2019

المستقبل العربي

483

2019/5



No. 483 | May 2019



A monthly journal published by Centre for Arab Unity Studies

Address: "Al Mustaqbal Al Arabi", Beit al-Nahda Bldg., Basra Str.
P. O. Box 113-6001 | Hamra, Beirut 2034 2407 – Lebanon

Tel: +961 1 750084/5/6/7
Fax: +961 1 750088

 **info@caus.org.lb**  **www.caus.org.lb**

@CausCenter **CausCenter** **@CausCenter**

ANNUAL SUBSCRIPTION (Including Shipping)

	Paper	E-Journal	E-Journal + paper
Individuals:	$ 100	$ 10	$105
Institutions:	$ 150	$ 40	$180

PRICE LIST

Cyprus **€ 5**
France **€ 6**
Germany **€ 4**
Greece **€ 6**
Italy **€ 3**
UK **£ 4**
Switzerland **CHF 10**
Iran **IRR 25000**
USA & Other Countries **$ 8**

سعر العدد

لبنان 4000 ليرة
سورية دولار واحد
الأردن 2 دولار
العراق 2 دولار
الكويت 1 دينار
الإمارات 10 دراهم

البحرين دينار واحد
قطر 10 ريالات
السعودية 10 ريالات
اليمن دولار واحد
عُمان ريال واحد
مصر 20 جنيهاً

السودان دولار واحد
ليبيا دولار واحد
الجزائر 2 دولار
تونس 4 دنانير
المغرب 15 درهماً
موريتانيا 300 أوقية




مركز دراسات الوحدة العربية

ISSN 1024-9834